

# مصباح الظلام

الواقع في كتاب «الإبانة»

للشيخ محمد الإمام

كتبه

أبو حاتم يوسف بن العيد بن صالح العنابي الجزائري

راجعه وقدم له

الشيخ المحدث العلامة الناصح الأمين أبو عبد الرحمن يحيى بن علي

الكجوري حفظه الله تعالى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

طهارة الشيخ محمد الإمام حفظكم الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أبا عبد :

حسب ما جرى من الاتصال أن ما رأيت من نقد أهل كتابكم «الإقامة برسالة إليكم» جاءت لي وسائقان.

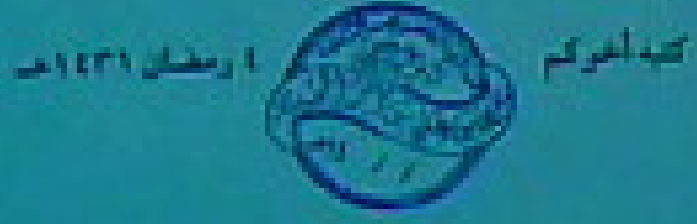
إحداهما لأخينا أبي بكر الهادي ولعلها قد وصلتكم.

والثانية هذه الرسالة التي سبهاها أخونا الباحث يوسف الحزقوني «صباح الظلام» برسالة إليكم، وهو يطلب رد الجواب حال اطلاعكم عليها.

لما رأيتوه فيها من نية صحيح، بأمرهم مشكورين بحفظه من الكتاب المذكور، وما لا يلتزمه يا أخطأ به.

ولي حال عدم الأمرين، يوجب الأخ يوسف أن طبع رسالته ونشرها، تنبها على الأخطاء الواردة منكم في كتابكم «الإقامة»، حتى لا يفتري بها بعض الناس، والقصد من الخلل والنصح للسنين هجرتهم، وهذه الصورة عسرها.

سأل الله لنا ولكم التوفيق.



خطاب شيخنا العلامة أبي عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري - حفظه الله - المرفق مع النسخة المرسله إلى الشيخ محمد الإمام - وفقه الله -

### المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلّل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا \* يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فهذه بعض التنبيهات المهمة على كتاب الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - المسمى «الإبانة عن كيفية التعامل مع الخلاف بين أهل السنة والجماعة»، كتبها نصحا وإعانة له ولقارئه، ونصحا للأمة وصيانة للدين من أن يدخله ما ليس منه باسم الدين وأهله..

لما رأيته راج، واستغله أهل الاعوجاج، ولما كان على لسان أهل السنة؛ والواقع أنه ليس على لسانهم في أكثر ما تضمنه، كان لزاما على من رأى الخلل أن يسد الخلل..

وسميت ما كتبه «مصباح الظلام الواقع في كتاب «الإبانة» للشيخ محمد الإمام».

وقد قمت بإطلاع شيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري على الرّد، فتفضل حفظه الله بقراءته، ثم التوجيه بإرسال نسخة من الرّد إلى الشيخ محمد الإمام - وفقه الله -، مرفقة بخطاب جميل من شيخنا إليه - يأتي بعد صفحات نشر صورة منه -، وكان تاريخ وصولها إلى الشيخ محمد الإمام (٦/ رمضان / ١٤٣١ هـ) قبل صلاة العصر.

وبعد مرور شهر من ذلك التاريخ، لم يأت أي جواب من الشيخ محمد - وفقه الله -، بل تأتينا الأخبار بأنه مستمر في توزيع الكتاب على ما فيه من قواعد باطلة مخالفة لمنهج السلف الصالح!

وتأتي الاتصالات من بلدان شتى بانتشار الكتاب فيها! واغترار كثير من الناس به، وبما في غلافه من تقديم مجموعة من أهل العلم!

فكان لزاما بعد ذلك من نشر الردّ بيانا للحق، ونصرة لمنهج السلف رضوان الله عليهم، عملا بقوله تعالى (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ) [آل عمران : ١٨٧].

ولقوله صلى الله عليه وسلم «الدين النصيحة» قلنا: لمن؟ قال: «لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم» أخرجهم مسلم من حديث تميم الداري رضي الله عنه.

وقد أضفت إلى الردّ انتقادات أخرى؛ كنت أغفلتها في النسخة التي أرسلتها إلى الشيخ محمد-وفقه الله- لضيق الوقت، وقمت أيضا بتعزيز ما كتبه بعدة أدلة ونقول مؤيدة، وغير ذلك من الأمور المكملة للرد.

\* \* \* \* \*

### منهجية البحث:

- ١- وقد جعلت البحث مشتملا على مقدمة، وسبعة فصول، وخاتمة.
- ٢- تحت كل فصل عدة مباحث، وقد بلغ مجموعها خمسة وأربعين مبحثا.
- ٣- أذكر في كل مبحث القاعدة أو الضابط المنتقد، ثم نصّ كلام المؤلف-وفقه الله- الذي قرر فيه ذلك، سواء كان في موضع أو أكثر وهو الأكثر، مع بيان موضعه بالصفحة.

٤- أبين غالبا موافقة تعديلاته لتأصيلات أهل البدع والأهواء، بذكر بعض من قال بذلك.

٥- ثم أعقب ذلك بتصحيح وبيان الزلل، بما فتح الله به من الأدلة وأقوال أهل العلم.

٦- لم ألتزم بيان كل خطأ وقفت عليه في الكتاب، وإنما ذكرت من ذلك أخطره وأوضحه في نظري.

\* فكان ذلك على النحو التالي:

**الفصل الأول:** قواعد وتأصيلات في مسائل التبديع والتحزيب وغيرها.

المباحث: وتحتة عدة قواعد وضوابط منتقدة:

- ١- (لا يكون السني مبتدعا بسبب التساهل في بعض السنة)
- ٢- (لا يكون الرجل مبتدعا بمخالفته لجزئية معلومة في الإسلام حتى يوالي ويعادي ويلزم الناس عليها)

٣- (لا يكون السني مبتدعا بسبب وجوده مع فرقة أو حزب لعمل دنيوي مع حبه لأهل السنة واعتقاده عقيدتهم)

٤- (لا يكون السني حزبيا إن وصل به الانتصار لشيخ سني إلى حد التعصب بالخطأ)

٥- (لا نترك الشخص حتى يُصّر على تركنا)

٦- (نصحح ولا نهدم)

٧- (رمي الناصحين بالتعجل والتسرع والتهور وعدم اعتبار مصلحة الدعوة)

**الفصل الثاني:** في قواعد وضوابط في الجرح والتعديل عند أهل العلم.

المباحث: وتحت عدة قواعد وضوابط متقدمة:

١- (نصحح ولا نفضح ولا نشهر بالمخالف)

٢- (الجمع بين الجرح والمجروح للتحاكم من أحسن طرق حل الخلاف وأصل يجب أن يُتواصى به)

٣، ٤- (تقرير منهج الموازنات) و (حمل المجميل على المفصل)

٥- (جرح الشخص في أمر معين لا يسوغ تعميم القدح فيه)

٦- (اشغل نفسك بالخير ولا توطن نفسك بالبحث عن أخطاء وعثرات الناس)

٧- (إدخال الفواشح الخلقية في الجرح منهج غريب عن أهل الحديث)

٨- (رد جرح المتشدد من أهل الجرح والتعديل)

٩- (امتحان المسلم من تتبع العثرات)

١٠- (إذا أدى جرح العالم المعتبر إلى الفتن فالواجب إعادة النظر في طريقة التجريح)

١١- (المظلومون باسم الجرح والتعديل إذا صَبَرُوا على ظلم الجارحين يرفعهم الله)

١٢- (كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعول عليه إذا لاح فيه البغي)

**الفصل الثالث:** في قواعد وضوابط في تلقي الأخبار عند أهل السنة.

المباحث: وتحت عدة قواعد وضوابط متقدمة:

١- (الطعن في أخبار الثقات والتشكيك في قبولها وبناء الأحكام عليها)

٢- (تأثير تغير الزمان والمكان في تطبيق منهج السلف الصالح في قبول خبر الثقة وغير ذلك)

٣- (لا أقبل الجرح حتى أسمع بنفسي)

### الفصل الرابع:

في الخلاف بين أهل العلم في مسائل التبديع والفتن وغيرها وكيفية التعامل معه.

المباحث: وتحت عدة قواعد وضوابط متقدمة:

١- (الاختلاف في الجرح والتعديل اجتهادي كالاختلاف في غيره من العلوم)

٢- (اختلافنا في الأشخاص ليس اختلافا في الدعوة).

٣- (الخلاف بين أهل السنة خلاف رحمة)

٤- (لا يلزم من ظهور خطأ أهل الاجتهاد وإن كان في الأمور الجلية جرحهم جرحا قادحا).

٥- (اجتهادات أهل العلم في الجرح والتعديل لا يقال فيها: حكم الله)

٦- (اعتماد أهل الجرح والتعديل في الحكم على الشخص على سبب أحواله)

٧- (اشتراط موافقة إجماع أكثر المجرحين لقبول الجرح من العالم)

٨- (انفراد عالم عن غيره من العلماء بالكلام في شخص أو غير ذلك يعتبر: استقلالا عن أهل العلم وشذوذا)

٩- (رأي الجماعة في الفتنة أكثر صوابا من رأي العالم الواحد)

١٠- (بقاء السني على ما عليه الجماعة قبل الاختلاف)

**الفصل الخامس:** في معاملة المؤلف لردود طلبة العلم وتقعيد القواعد التي تهدر جهودهم في نصره السنة.

المباحث: وتحت عدة قواعد وضوابط متقدمة:

١- (لا يُقبل جرح المجرح الصغير غالبا في العالم الكبير)

٢- (إهدار جهود الدعوة إلى الله في النفاق عن السنة)

٣- (كثرة الغمز والتعريض بالدعوة إلى الله وطلاب العلم بدماج بأنواع من التهم)

**الفصل السادس:** دعوة إلى المنهج الأفيح.

المباحث: وتحت عدة قواعد وضوابط متقدمة:

١- دعوة إلى المنهج الأفيح ومؤاخاة أهل البدع والأهواء وجمهور الروافض.

٢- تعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه.

٧

٣- هل يكون أهل البدع من أهل السنة في الأماكن أو الأزمان التي يضعف فيها أهل السنة.

**الفصل السابع:** في ذكر بعض ما يلاحظ على منهجية الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - في كتاب «الإبانة».

وفيه ثمانية مباحث:

- ١- (خدمة قواعد وتأصيلات الحزبيين)
  - ٢- (الكلام المجمل وأثره السيء على التقعيد السلفي)
  - ٣- (تجويد التأصيل بعبارات وقواعد أهل البدع)
  - ٤- (محاولة إلزام الناس برأي المشايخ وتقليدهم وجعلهم الحكم في الفتنة تهميشاً للشيخ يحيى حفظه الله والحق معه)
  - ٥- (تأصيل كثير من القواعد والضوابط بناء على نقول لم يجرر معناها عنده مما أدى إلى وجود الخلل في التقعيد إما كلياً أو جزئياً)
  - ٦- (توعير وتضييق أمر الجرح والإكثار من القواعد والضوابط بطرح غير صحيح يسبب النفرة والتزهيد والتميع في جانبه، وإهمال جانب القواعد والضوابط في جانب التعديل إلا على جانب التبع)
  - ٧- (دعوة للتقريب بين أهل السنة والحزبيين)
- وأسأل الله جل وعلا أن يجعله خالصاً لوجهه، معيناً لصاحب الكتاب على تصحيح الخطأ وسد الخلل، ونافعاً له ولمؤلفه وقارئه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وكتبه: أبو حاتم يوسف بن العيد بن صالح العنابي الجزائري

يوم الثلاثاء/ الخامس من شوال/ ١٤٣١هـ

بمكتبة قلعة أهل السنة والجماعة دار الحديث بدماج

حرسها الله من كيد الكائدين وحسد الحاسدين

# (الفصل الأول)

## في قواعد وتأصيلات في مسائل التبديع والتحزيب وغيرها.

وفيه خمسة مباحث:

- ١- (لا يكون السني مبتدعا بسبب التساهل في بعض السنة)
- ٢- (لا يكون السني مبتدعا بسبب وجوده مع فرقة أو حزب لعمل دنيوي مع حبه لأهل السنة واعتقاده عقيدتهم)
- ٣- (لا يكون السني حزبيا إن وصل به الانتصار لشيخ سني إلى حد التعصب بالخطأ)
- ٤- (لا نترك الشخص حتى يُصرَّ على تركنا)
- ٥- (نصحح ولا نهدم)
- ٦- (رمي الناصحين بالتعجل والتسرع والتهور وعدم اعتبار مصلحة الدعوة)



## المبحث الأول :

### ( لا يكون السني مبتدعا بسبب التساهل في بعض السنة )

قال الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- في «الإبانة» (ص ٣٧) : (.. لا يكون السني مبتدعا بسبب التساهل في بعض السنة).

وهذا الكلام من تعميمات ومجملات الشيخ محمد الإمام -وفقه الله-، الأمر الذي جعل كثيرا من القواعد التي يذكرها سندا لأهل البدع والأهواء والتحزبات.. -وسياتي بيان هذا المسلك في مبحث خاص- فكل أهل البدع على اختلاف وجهتهم يدخلون تحت هذا اللفظ العام المجمل في نفس الوقت، إذ الكل واقع في التساهل في بعض السنة على تفاوتهم في ذلك، ولو تساهلوا في جميع السنة لخرجوا من الإسلام، إذ السنة هي الإسلام.

وقد نقل الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى هذا عن سائر المسلمين، وبين بكلام نفيس واضح ما ينقض هذه القاعدة التمييزية الخطيرة التي قررها الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- حيث قال في «أدب الطلب» (ص ١٢٤) : (فإن أهل البدع لم ينكروا جميع السنة، ولا عادوا كتبها الموضوعة لجمعها، بل حق عليهم اسم البدعة عند سائر المسلمين بمخالفة بعض مسائل الشرع).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: (وهكذا أهل البدع، لا تجد أحدا ترك بعض السنة التي يجب التصديق بها والعمل إلا وقع في بدعة ولا تجد صاحب بدعة إلا ترك شيئا من السنة، كما جاء في الحديث «ما ابتدع قوم بدعة إلا تركوا من السنة مثلها» رواه الإمام أحمد، وقد قال تعالى (فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَعْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ) [المائدة : ١٤]، فلما تركوا حظا مما ذكروا به اعتاضوا بغيره، فوقع بينهم العداوة والبغضاء) «مجموع الفتاوى» (٧ / ١٧٣).

ويقول الإمام البغوي رحمه الله في «شرح السنة» (١ / ٢٢٧) : (فعلى المرء المسلم إذا رأى رجلا يتعاطى شيئا من الأهواء والبدع معتقدا، أو يتهاون بشيء من السنن: أن يهجره ويتبرأ منه ويتركه حيا وميتا، فلا يسلم عليه إذا لقيه، ولا يجيبه ابتداء، إلى أن يترك بدعته ويراجع الحق). اهـ.

وهذا كلام عظيم من هؤلاء الأئمة رحمهم الله تعالى.

الأمر الذي يجعل هذه القاعدة من جملة القواعد الخلفية التي يجب الحذر والتحذير منها.

وأزيد الأمر بيانا؛ فأقول مستعينا بالله:

اعلم - وفقك الله - أن معنى التساهل في اللغة: التسامح، وهذه المادة (سهل) تدل في أصلها على اللين وخلاف الحزونة. انظر «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس. مادة (سهل).

وأن أمر التساهل في بعض السنة، ليس هو مما يُحكم على الواقع فيه بمثل هذا النفي المطلق، لأمر:

١- أن التساهل بالسنة، بتركها أو فعل ما يخالفها، وغير ذلك، على مراتب:

- فمن التساهل ما هو محرم.

- ومنه ما يوصل إلى الابتداع.

- ومنه ما يوصل إلى الكفر.

- ومنه ما دون ذلك.

٢- ومن حيث تحديد هذا البعض من السنة الذي حصل فيه التساهل؛ فهو على مراتب أيضا كما مر.

- فمنه المحرم، كالتساهل بالتقصير في بعض الواجبات أو تركها.

- ومنه ما هو مخرج من الإسلام، كالتساهل في ترك أداء الصلاة، أو التساهل بالتكلم بما يوجب الردة.. وفي

«الصحيحين» عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَتَبَيَّنُ فِيهَا يَزُلُ بِهَا فِي النَّارِ أَبْعَدَ مِمَّا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ».

- ومنه ما يوجب إخراج صاحبه من السنة.

فمثلا؛ التساهل في الولاء والبراء مع أهل البدع بموالاتهم ومودتهم واتخاذهم بطانة..، تساهل في بعض السنة، وصاحب هذا التساهل يوقعه في المهالك ويجعله معدودا من الأهواء، ولذلك كان السلف يحدرون من ذلك أشد التحذير.

قال الإمام ابن بطة رحمه الله في «الإبانة الكبرى» (١/٣٦٦): (باب ذكر افتراق الأمم في دينهم وعلى كم تفرق هذه الأمة وإخبار النبي صلى الله عليه وسلم لنا بذلك:.... وأنا أذكر الآن ما جاءت به السنة، وما أعلمنا نبينا صلى الله عليه وسلم من كون ذلك ليكون العاقل على حذر من مساححة هواه، ومتابعة بعض الفرق المذمومة، وكى يتمسك بشريعة الفرقة الناجية، فيعض عليها بنواجذه، ويضمها بجنيبه).

قال الإمام البرهاري رحمه الله في «شرح السنة» (ص ١١٨) : (إذا رأيت الرجل جالسا مع رجل من أهل الأهواء فحدّره وعرفّه، فإن جلس معه بعد ما علم فاتّقه، فإنه صاحب هوى).

قال الإمام الأوزاعي رحمه الله تعالى: (وقد كان أهل الشام في غفلة من هذه البدعة، حتى قذفها إليهم بعض أهل العراق، ممن دخل في تلك البدعة بعدما ردها عليهم فقهاؤهم وعلماؤهم، فأشربها قلوب طوائف من أهل الشام واستحلّتها ألسنتهم، وأصابهم ما أصاب غيرهم من الاختلاف فيه) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي» (١/١٧٤).

والتساهل بشيء من السنة في عرف أهل العلم، أمره عظيم، لذلك تجدهم يطلقون على ذلك اسم البدعة وأحكامها. كما مر من كلام الإمام البغوي رحمه الله في «شرح السنة» (١/٢٢٧) : (فعلى المرء المسلم إذا رأى رجلا يتعاطى شيئا من الأهواء والبدع معتقدا، أو يتهاون بشيء من السنن: أن يهجره ويتبرأ منه ويتركه حيا وميتا، فلا يسلم عليه إذا لقيه، ولا يجيبه ابتداء، إلى أن يترك بدعته ويراجع الحق). اهـ.

قلت: فربّ سنة يتساهل بها السني فيسقط بها ويعد من أهل البدع وإن كان من أهل العلم والفضل. كأن يقع في مخالفة أصل من أصول أهل السنة الواضحة البيّنة، أو مخالفة معنى كلي أو قاعدة من قواعد الشريعة، ويبيّن له فيعاند.

كما بين ذلك الإمام الشاطبي رحمه الله في كتابه «الاعتصام» (٢/٢٠٠) حيث قال : (وذلك أن هذه الفرق إنما تصير فرقا؛ بخلافها للفرقة الناجية في معنى كلي في الدين وقاعدة من قواعد الشريعة، لا في جزئي من الجزئيات، إذ الجزئي والفرع الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببه التفرق شيئا، وإنما ينشأ التفرق عند وقوع المخالفة في الأمور الكلية...).

ويجري مجرى القاعدة الكلية كثرة الجزئيات فإن المبتدع إذا أكثر من إنشاء الفروع المخترعة عاد ذلك على كثير من الشريعة بالمعارضة كما تصير القاعدة الكلية معارضة أيضا).

وقال شيخ الإسلام كما في «الفتاوى» (٣٥/٤١٤) : (البدعة التي يُعدُّ بها الرجل من أهل الأهواء ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة).

وقال العلامة صالح الفوزان حفظه الله في «الأجوبة المفيدة» (ص ٣٥) : (كل من خالف أهل السنة والجماعة ممن ينتسب إلى الإسلام في الدعوة، أو في العقيدة، أو في شيء من أصول الإيمان؛ فإنه يدخل في الاثنتين وسبعين فرقة، ويشمله الوعيد، ويكون له من الذم والعقوبة بقدر مخالفته).

وقال العلامة أحمد بن يحيى النجدي رحمه الله عند رده على الشيخ العباد- وفقه الله- : (...وإني لأنصحك يا شيخ، وأنصح نفسي باتباع آثار السلف والسير على نهجهم وعلى طريقتهم، وأنت تعلم يا شيخ أن الخطأ الذي يحصل من أحد الشيوخ في الأحكام الفرعية التي يسوغ فيها الاجتهاد فهذا الذي يعذر فيه قائله، ولا يبدع، ولا يهجر، والخطأ الذي يبدع صاحبه ويهجر هو الذي في العقيدة، ولا نعلم أن السلف عذروا أحداً ابتدع في العقيدة بدعة وعذروه). اهـ.

فهذه الأمور الواضحة البينة، يُعدُّ الواقع فيها من أهل البدع والأهواء، ويقوم وضوحها وظهورها مقام إقامة الحجة، ولذلك كان عمل السلف الصالح رضي الله عنهم على تبديع هذا الصنف من غير إقامة للحجة. ولذلك كان أهل العلم الراسخين أبعد الناس عن الوقوع في الابتداع، لأنهم إذا وقعوا في شيء من الأمور الخفية - فضلاً عن الجلية - واتضح لهم رجوعوا وأذعنوا للحق.

قال الإمام الشاطبي رحمه الله في «الاعتصام» (١/٢٤٧): (...فالابتداع منه لا يقع إلا فلتة، وبالعرض لا بالذات، وإنما تسمى غلطة أو زلة؛ لأن صاحبها لم يقصد اتباع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويل الكتاب، أي: لم يتبع هواه ولا جعله عمدته، والدليل عليه؛ أنه إذا ظهر له الحق أذعن له وأقر به).

وقد بيّن الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله طريقة السلف في التعامل مع المتساهلين في السنة من أهل السنة وغيرهم ممن سقطوا في البدع، وأنهم على أقسام، فقال:

( من وقع في بدعة فعلى أقسام:

القسم الأول: أهل البدع كالروافض والخوارج والجهمية والقدرية والمعتزلة والصوفية والقبورية والمرجئة ومن يلحق بهم كالأخوان والتبليغ وأمثالهم فهؤلاء لم يشترط السلف إقامة الحجة من أجل الحكم عليهم بالبدعة فالرافضي يقال عنه: مبتدع والخارجي يقال عنه: مبتدع وهكذا، سواء أقيمت عليهم الحجة أم لا.

القسم الثاني: من هو من أهل السنة ووقع في بدعة واضحة كالقول بخلق القرآن أو القدر أو رأي الخوارج وغيرها فهذا يبدع وعليه عمل السلف.

قال شيخ الإسلام في «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٥٤): فطريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل ويراعون أيضا الألفاظ الشرعية فيعبرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلا ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقا وباطلا نسبوه إلى البدعة أيضا وقالوا: إنما قابل بدعة ببدعة ورد باطلا بباطل...

القسم الثالث: من كان من أهل السنة ومعروف بتحري الحق ووقع في بدعة خفية فهذا إن كان قد مات فلا يجوز تبديعه بل يذكر بالخير، وإن كان حيا فيناصح ويبين له الحق ولا يتسرع في تبديعه فإن أصر فيبدع). اهـ. والكلام في ذلك يطول، والله المستعان.

\* وقد دلت النصوص وآثار السلف على عظم أمر التهاون ببعض السنة:

- يقول الله عز وجل في كتابه الكريم (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) [النور: ٦٣].

روى الفضل بن زياد - وبنحوه أبو طالب - عن الإمام أحمد رحمه الله: نظرت في المصحف فوجدت طاعة الرسول في ثلاثة وثلاثين موضعا ثم جعل يتلو (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة) الآية، وجعل يكررها ويقول: وما الفتنة إلا الشرك، لعله إذا ردّ بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيزيغ قلبه فيهلكه وجعل يتلو هذه الآية) «تيسير العزيز الحميد» (٢/ ص ١٠٨٤-١٠٨٥ / ط العتيبي).

- ويقول الله تعالى (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) [النساء: ١١٥].

وهذه المشاققة تصدق على من اتبع غير سبيل المؤمنين - من بعد ما تبين له الهدى - كليا أو جزئيا، كل بحسبه.

- وهذا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر الصديق رضي الله عنه، يخشى على نفسه من الزيغ إن تساهل في بعض سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول: (لست تاركا شيئا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل به إلا عملت به، فإني أخشى إن تركت شيئا من أمره أن أزيغ) رواه البخاري في «صحيحه» (٣٠٩٣) ومسلم (١٧٥٩).

- وأخرج أحمد (٣١٢١) والخطيب في «الفتاوى والمتن» (برقم ٣٧٠) - واللفظ له - وغيرهما بسند صحيح؛ أن عروة بن الزبير قال لابن عباس: أضللت الناس يا ابن عباس! قال: وما ذاك يا عروة؟ قال: تأمر بالعمرة في هؤلاء العشر وليست فيهن عمرة!، فقال: أو لا تسأل أمك عن ذلك؟ فقال عروة: فإن أبا بكر وعمر لم يفعل ذلك! فقال ابن عباس: هذا الذي أهلككم - والله - ما أرى إلا سيعذبكم، إني أحدثكم عن النبي صلى الله عليه وسلم وتحيثوني بأبي بكر وعمر!! فقال عروة: هما والله كانا أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتبع لها منك.

\* وقال الإمام سليمان بن حرب من كبار مشايخ البخاري: (من زال عن السنة بشعرة فلا تعتدّ به) «ذم الكلام للهروي» (٢/٤٠٠ برقم ٤٨٥).

فتبين بهذا - وفقك الله - عظم أهمية ضبط هذا الباب، وأن التععيد فيه يمثل هذه المسالك المجملّة يجعله موضع استغلال لأهل الأهواء، من مميعة أو غلاة .

وقد عدّ الشيخ محمد الإمام وفقه الله - نفسه - في كتابه «تحذير البشر من أصول الشر» (ص ٩٩-١٠٠) التساهل في السنة من أصول الشر!! فقال في الأصل العشرين: (ميل النفس إلى التساهل في باب التدين والتعبّد) وقرر هناك بأن التساهل في ذلك يؤدي إلى: ١- الوقوع في المعاصي ٢- الوقوع في البدع ٣- تتبع لرخص العلماء وفتاواهم ٤- ويؤدي إلى الوقوع في الشركيات والكفريات، بل إلى الردة عن الإسلام... إلى أن قال: (فاحذر الحذر من سلوك هذا الطريق المنحرف)!!!

فهلّا تذكّر ذلك - وفقه الله - واتّعظ وارعوى؟!!

\* ثم إنه مما يبين أيضا بطلان هذا التأصيل: النظر في مآله؛ إذ أن فيه فتحا لباب التساهل في السنن وإن لم يكن مما يصل به صاحبه للبدعة، سواء بالترك أو التقصير، وهذا باب يجرّ بعضه بعضا إلى ما لا تحمد عقباه، وقد ورد من السلف التشديد في هذا الباب الخطير.

ومما جاء في ذلك؛ ما نقله الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - في «الإبانة» (ص ٤٤) ردا على نفسه بنفسه! تحت عنوان: (احذر البدعة فإن أولها كلمة وآخرها نحلة).

ونقل هناك عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «يجيء قوم يتركون من السنة مثل هذا يعني مفصل الأنملة، فإن تركتموهم جاءوا بالطامة الكبرى، وإنه لم يكن أهل كتاب قط، إلا كان أول ما يتركون السنة، وآخر ما يتركون الصلاة، ولولا أنهم أهل كتاب لتركوا الصلاة» وقال: بسند صحيح إن كان الأعمش سمعه من عريب بن حميد. اهـ

قلت: فاته أن رواية قبيصة عن سفيان متكلم فيها.

ونقل عن شيخ الإسلام رحمه الله أنه قال في «بغية المرتاد» (٤٥١): (وإذا كان الغلط شبرا صار في الأتباع ذراعاً ثم باعاً حتى آل هذا المآل فالسعيد من لزم السنة). اهـ

ونقل جملة من كلام أهل العلم، وكان الأولى أن يعتبر به ويكون له حاجزا عن تأصيل مثل هذه القواعد الباطلة، والله المستعان.

## المبحث الثاني

تبين بما ذكرناه في هذا المبحث الماضي من الأدلة والآثار السلفية وكلام أهل العلم؛ أن ما قرره الشيخ محمد الإمام- أصلحه الله- من أنه: لا يكون السني مبتدعا بسبب التساهل في بعض السنة! تأصيل بدعي باطل. والذي جعله يؤصل ذلك؛ أنه كان قد قرر قبله بأنه:

### (لا يكون الرجل مبتدعا بمخالفته لجزئية معلومة في الإسلام حتى يوالي ويعادي

#### ويلزم الناس عليها)

قال الشيخ محمد الإمام-أصلحه الله- في «الإبانة» (ص ٣٦): (ويكون الرجل مبتدعا بمخالفة هذه الأصول الثلاثة [الكتاب والسنة وما عليه السلف] مخالفةً كليّةً كالذين ارتدوا عن الإسلام، أو جزئيةً معلومة في الإسلام يعادي ويوالي عليها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كما في «مجموع الفتاوى» (٦/٣٣٨): (ولهذا كان من شعار أهل البدع؛ إحداث قول أو فعل، وإلزام الناس به، وإكراههم عليه والموالاته عليه والمعاداته على تركه كما ابتدعت الخوارج رأيها وألزمت الناس به ووالت وعادت عليه وابتدعت الرافضة رأيها وألزمت الناس به ووالت وعادت عليه). اهـ المراد هكذا عزاه إلى مجموع الفتاوى، وإنما هو في «الفتاوى الكبرى» (٦/٣٣٨)!

أقول مستعينا بالله:

لقد قرر الشيخ محمد الإمام في هذا الكلام؛ بأن المتساهل في بعض السنة المخالف لجزئية معلومة في الإسلام، يكون مبتدعا بقرينة هو: أن يعادي ويوالي من أجلها، وذلك واضح من جعله قوله: (.. يعادي ويوالي عليها) جملةً حاليةً؛ أي حال كونه يعادي ويوالي عليها.

ومراد الشيخ محمد الإمام بذلك: أن يلزم الناس ويحملهم عليها، لا مجرد الموالات والمعادات؛ كما دل على ذلك استدلاله بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حيث قال: (وإلزام الناس به، وإكراههم عليه والموالاته عليه والمعاداته على تركه).

ويدل على ذلك أيضا قول الشيخ محمد الإمام في «الإبانة» (ص ١٦٨) بعد أن قرر بأن الجرح والتعديل مبني على غلبة الظن (!) قال: (والغلبة التي ذكرناها آنفا هي في حق من لم ينتشر شره، وتظهر بوائقه، أما من جاهر بالمعصية أو البدعة أو الحزبية حتى صارت ظاهرة للناس، فيصير جرحه معلوما!!) وهذا واضح في تقرير ذلك! ويدخل في قوله -أصلحه الله- (أو جزئية معلومة في الإسلام): مخالفة أصل من أصول أهل السنة المعلومة، أو معنى كلي وقاعدة من قواعد الشريعة ونحو ذلك مما لا يوجب الردة، إذ ليس في ذلك مخالفة كلية لأصول الإسلام الثلاثة<sup>(١)</sup>.

وهذا واضح من استدلاله بكلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وتمثيله بالخوارج والروافض...

ويدل على ذلك أيضا كلام الإمام الشاطبي الذي نقله، وسبق أن نقلناه أيضا.

وهذا موافق لما سبق نقله من كلام الإمام الشوكاني رحمه الله حيث قال في «أدب الطلب» (ص ١٢٤): (فإن أهل البدع لم ينكروا جميع السنة، ولا عادوا كتبها الموضوعة لجمعها، بل حق عليهم اسم البدعة عند سائر المسلمين بمخالفة بعض مسائل الشرع).

وسبق أيضا أن نقلنا من كلام الشيخ ربيع بيانه لمنهج السلف الصالح؛ أن من كان (من أهل السنة ووقع في بدعة واضحة؛ كالقول بخلق القرآن، أو القدر، أو رأي الخوارج وغيرها، فهذا يبدع وعليه عمل السلف).

وكذا كلام الإمام البغوي، وشيخ الإسلام، وكلام الشيخ النجمي، والشيخ الفوزان، وكلام الإمام الوادعي رحمه الله الذي نقله الشيخ محمد الإمام، وغيره كثير مما سيأتي نقله عند الكلام على مبحث: (تقرير منهج الموازنات وحمل المجمل على المفصل).

وليس في أقوالهم كلها: أنه لا يكون الشخص مبتدعا حتى يلزم الناس ويحملهم على مخالفته!!

إذ أن إلزام الناس بالمخالفة والبدعة وحملهم عليها؛ شيء زائد على تحقق وصف البدعة في الرجل، وليس شرطا في الحكم عليه بالبدعة، وعلى هذا يفهم كلام شيخ الإسلام الذي استدلل به الشيخ محمد الإمام -أصلحه الله-.  
ومما يدل على ذلك أيضا:

(١) وفرق بين مخالفة معنى كَلِّي من كليات الشريعة كما في كلام الإمام الشاطبي، وبين قول الشيخ محمد الإمام: (..مخالفة هذه الأصول الثلاثة مخالفة كُليَّة!)

إذ الأول فيه مخالفة جزئية، حيث إن الإسلام مشتمل على عدة كليات، وأما الثاني فالمخالفة فيه كلية توجب الردة وليست جزئية، فتنبه!



٢- أن أهل العلم قسموا أهل البدع إلى قسمين:

الأول: مبتدعة دعاة إلى بدعتهم.

الثاني: ومبتدعة غير دعاة<sup>(١)</sup>.

وإلزام الناس بالبدعة وحملهم عليها؛ إنما هو من شأن القسم الأول لا الثاني، ولو كان القسم الثاني يلزمون الناس ببدعتهم لكانوا دعاة إلى بدعتهم، فتبين بهذا أن إلزام الغير بالبدعة شيء زائد لا يتصف به كل مبتدع، وهذا واضح.

٣- وما يدل على ذلك؛ أن الحكم بالبدعة على من يلزم الناس ويحملهم على مذهبه، ليس خاصا بما إذا كان ذلك من أجل بدعة أو خطأ؛ بل إن الرجل يخرج عن السنة ويُحكم عليه بالبدعة وإن كان حصل منه ذلك في مسألة من المسائل الاجتهادية التي يسوغ فيها الخلاف، فيوالي من أجلها من والاه، ويعادي من خالفه فيها ويلزمه بها ويحمله عليها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (..الصواب مذهب أهل الحديث ومن وافقهم؛ وهو تسويغ كل ما ثبت في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم، لا يكرهون شيئا من ذلك، إذ تنوع صفة الأذان والإقامة، كتتنوع صفة القراءات والتشهدات ونحو ذلك، وليس لأحد أن يكره ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمته، وأما من بلغ به الحال إلى الاختلاف والتفرق؛ حتى يوالي ويعادي ويقا تل على مثل هذا ونحوه مما سوغه الله تعالى، كما يفعله بعض أهل المشرق؛ فهؤلاء من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا) «الفتاوى الكبرى» (٢/ ٤١).

\* وبهذا يتبين بطلان هذا التأصيل من الشيخ محمد الإمام أصلحه الله، وأنه لا يُشترط فيمن وقع في البدعة حتى يكون مبتدعا أن يلزم الناس ويحملهم عليها!

وهذا التأصيل هو مما جعل الشيخ محمد الإمام يقعد عدة قواعد تميعية، والتي منها أيضا:

- (لا نترك الشخص حتى يصر يتركنا) وهذا ما سيأتي بيانه في المبحث الخامس من هذا الفصل.

- ومن تلك القواعد أيضا :

(١) ولا يُفهم من ذلك أنهم لا يدعون إلى بدعتهم مطلقا، بل المقصود أنهم لا يدعون إليها بأقوالهم، أما بأفعالهم فإنهم يدعون إليها، فتنبه!

## المبحث الثالث:

### (لا يكون السني مبتدعا بسبب وجوده مع فرقة أو حزب لعمل دنيوي

#### مع حبه لأهل السنة واعتقاده عقيدتهم)

قال الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - في «الإبانة» (ص ٣٧): «..ولا يكون مبتدعا بسبب وجوده مع فرقة أو حزب لعمل دنيوي مع حبه لأهل السنة واعتقاده عقيدتهم».

لقد فتح الشيخ محمد الإمام وفقه الله الباب على مصراعيه - بهذه القاعدة البدعية الباطلة - لفئات من أهل الأهواء والتحزب للدخول في أهل السنة! وفئات أخرى من الناس للتحزب من باب واسع:

١- للذين انشقوا عن أهل السنة من أصحاب الجمعيات الحزبية كجمعية الحكمة والإحسان وغيرها، وأصحاب أبي الحسن وغيرهم من الحزبيين من إخوان مسلمين وسرورية وقطبية.. وللذين ما تركوا السنة إلا لهثا وراء الدنيا وزخرفها: بأن يكونوا من أهل السنة، وإلغاء حكم الحزبية عليهم.

٢- كما فتح الباب أيضا على كثير من الناس ليدخلوا في هذه الحزبيات وغيرها، ويتحزبوا تحت ستار العمل الدنيوي..

فالتقى بذلك مع منهج أبي الحسن الأفيح!!!

فأقول مستعينا بالله:

اعلم - وفقك الله لطاعته - أن أسباب الابتداع والخروج عن سبيل أهل السنة كثيرة، وأن منه:

- الاعتقادي.

- والعملي.

والقول بأن المرء لا يكون مبتدعا إلا إذا كانت بدعته اعتقادية! قول غير صحيح.

فقول الشيخ محمد الإمام - وفقه الله -: «مع حبه لأهل السنة واعتقاده عقيدتهم» ليس ذلك كاف في نفي الابتداع

والانحراف عن المنتسب إلى جماعة حزبية لغرض الدنيا، أو من اتخذهم بطانة من دون أهل السنة؛ وإن كان مدعيا

حب أهل السنة واعتقاد عقيدتهم.

والشيخ محمد الإمام بنى هذا التأصيل الباطل على ما أصّله من أن الشخص (لا يكون مبتدعا بمخالفته لجزئية معلومة في الإسلام حتى يوالي ويعادي ويلزم الناس عليها)! كما مر بيانه في المبحث الماضي.  
فما دام الواقع في البدع والحزبيات يُظهر محبة أهل السنة ولا يلزمهم ببدعته ولا يحملهم عليها؛ فإنه لا يُحكم بتبديعه!!! حتى يكون منه ذلك!!

\* ثم إن وجود الشخص مع فرقة أو حزب من الأحزاب المضادة لأهل السنة والجماعة كالشيعة، والإخوان المسلمين، والخوارج، والعلمانيين، والاشتراكيين.. وغيرهم من الفرق والأحزاب لأجل عمل دنيوي! لفظ عام<sup>(١)</sup> يشمل عدة صور، منها:

١- أن يكون وجوده مع الانتساب لهذا الحزب أو الفرقة، وهذا هو الظاهر من معنى (الوجود مع الحزب).

وهذا الانتساب لوحده بدعة، وإن كان من شخص يزعم حبَّ أهل السنة واعتقاد عقيدتهم!

وقد قرر ذلك بوضوح شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى حيث قال في معرض الكلام على المنتسبين للأشعري: (وأما من قال منهم بكتاب «الإبانة» الذي صنّفه الأشعري في آخر عمره، ولم يُظهر مقالة تناقض ذلك؛ فهذا يعد من أهل السنة؛ لكن مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعة، لا سيما وأنه بذلك يوهم حسنا بكل من انتسب هذه النسبة، ويفتح بذلك أبواب شر..) «مجموع الفتاوى» (٦/٣٥٩).

فلما كان الانتساب إلى الأشعري علماً على العقيدة الأشعرية، كان الانتساب إليها بدعة وإن كان المنتسب سنياً غير معتقد لها، ولما في ذلك من المفسد العظيمة، وفتح أبواب الشر كما قرر رحمه الله.

٢- أو أن يكون هذا (الوجود مع الحزب) لعمل دنيوي؛ بمعنى التواجد معهم الذي يلزم منه مخالطتهم واتخاذهم بطانة وجلساء..!

واتخاذ أهل البدع والضلالة بطانة وإن كان من أجل عمل دنيوي؛ يكون انحرافاً بعد استبانة ما هم عليه من الانحراف.

(١) إذ أن (الوجود) في قول الشيخ محمد: (لا يكون مبتدعا بسبب وجوده مع فرقة أو حزب..) نكرة في سياق النفي فتفيد العموم، وهكذا في لفظ (فرقة) و (حزب)، شاملة لعموم الفرق والأحزاب.

فعن يحيى بن سعيد القطان قال: لما قدم سفيان الثوري البصرة، جعل ينظر إلى أمر الربيع -يعني ابن صبيح-، وقدره عند الناس، سأل: أي شيء مذهبه؟ قالوا: ما مذهبه إلا السنة، قال: من بطانته؟ قالوا: أهل القدر قال: هو قدري.

قال الإمام ابن بطة رحمه الله: رحمة الله على سفيان الثوري، لقد نطق بالحكمة فصدق، وقال بعلم فوافق الكتاب والسنة، وما توجهه الحكمة ويدركه العيان، ويعرفه أهل البصيرة والبيان، قال الله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً ودوا ما عنتم) «الإبانة لابن بطة» (١/ ١٤٤).

وسأل أبو داود إمام أهل السنة أحمد بن حنبل: أرى رجلاً من أهل السنة مع رجل من أهل البدعة، أترك كلامه؟ فقال: (لا)، أو تعلمه أن الرجل الذي رأيته معه صاحب بدعة، فإن ترك كلامه فكلمه، وإلا فألقه به) أخرجه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ١٦٠) وغيره.

وقال الإمام البرهاري رحمه الله في «شرح السنة» (ص ١١٨): (إذا رأيت الرجل جالسا مع رجل من أهل الأهواء فحذره وعرفه، فإن جلس معه بعد ما علم فاتقه، فإنه صاحب هوى). وكلام السلف في ذلك كثير.

فهذا بيّن واضح في تقرير ما سبق، وأن المرء إذا كان تواجهه وبتانته ومجالسته مع أهل الأهواء والبدع والحزبيات، وإن كان يزعم بأنه على عقيدة السلف؛ وبعد انحرافا منه يخرج عن دائرة أهل السنة بعد البيان وعلى هذا عمل السلف، لأمر؛ منها:

١- أن في الانضمام مع الحزبيين وأهل البدع أو اتخاذهم بطانة بحجة العمل الديني أو غيره- وإن كان من سني- يعدّ من الانحراف عن منهج السلف الصالح، هذا المنهج الذي يوجب اتباع أهل الحق وتكثير سوادهم، والتميز عن أهل الأهواء والانحراف ومفارقتهم، ولا يصدر هذا إلا ممن عنده ميل ومودة إلى أهل الأهواء، إما في الحال أو في المآل، إذ المخالطة توجب ذلك ولو بعد حين.

يقول الله عز وجل في كتابه الكريم ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُومًا مَا عَنَّتُمْ﴾ [آل عمران: ١١٨]، ويقول جل وعلا ﴿وَيَوْمَ يَعْصُ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا يَا وَيْلَتَا لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾ [الفرقان: ٢٧-٢٩]، ويقول ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ قَالُ قَائِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ يَقُولُ أَتِنَّكَ لَمِنَ

المُصَدِّقِينَ إِذْ دَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَتِنَّا لَمَدِينُونَ قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينَ وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّينَ إِلَّا مَوْتَتَنَا الْأُولَى وَمَا نَحْنُ بِمُعَذِّبِينَ إِنْ هَذَا هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ لِيُثَلِّ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ ﴿[الصفات: ٥٠-٦١]

ويقول جل وعلا ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾.

قال العلامة السعدي رحمه الله تعالى في «تفسيره» (١ / ٤٧٥): (يأمر تعالى نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم، وغيره أسوته، في الأوامر والنواهي، أن يصبر نفسه مع المؤمنين العباد المنيين.. ففيها الأمر بصحبة الأخيار، ومجاهدة النفس على صحبتهم، ومخالطتهم وإن كانوا فقراء فإن في صحبتهم من الفوائد، ما لا يحصى، فلا تجاوزهم بصرك، وترفع عنهم نظرك، ﴿تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ فإن هذا ضار غير نافع، وقاطع عن المصالح الدينية، فإن ذلك يوجب تعلق القلب بالدنيا، فتصير الأفكار والهواجس فيها، وتزول من القلب الرغبة في الآخرة، فإن زينة الدنيا تروق للناظر، وتسحر العقل، فيغفل القلب عن ذكر الله، ويقبل على اللذات والشهوات، فيضيع وقته، وينفرط أمره، فيخسر الخسارة الأبدية، والندامة السرمدية..). اهـ باختصار.

والأدلة من القرآن كثيرة.

ومن السنة حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «مثل المجلس الصالح والمجلس السوء كحامل المسك ونافخ الكير فحامل المسك إما أن يحذيك وإما أن تبتاع منه وإما أن تجد منه ريحا طيبة، ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك وإما أن تجد منه ريحا منتنة» متفق عليه.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال «المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخال»<sup>(١)</sup>.

وهكذا قول ابن عباس رضي الله عنهما «لا تجالسوا أهل الأهواء فإن مجالستهم ممرضة»<sup>(٢)</sup>.

وقول أبي قلابة الجرمي: «لا تجالسوا أهل الأهواء فإني أخشى أن يغمسوكم في البدعة أو يلبسوا عليكم دينكم»<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه أحمد (٨٠٢٨) وأبو داود (٤٨٣٣) والترمذي (٢٣٧٨) وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بإسناد حسن.

(٢) رواه الآجري في «الشرعية» (١٣٣)، وابن بطة في «الإبانة» (٣٧١).

(٣) رواه الدارمي في «مقدمة سننه» مع «العرف الوردية» (برقم ٤٠٥)، والآجري في «الشرعية» (٢٠٤٤) بإسناد صحيح.

وصدق الإمام ابن بطّة رحمه الله إذ قال: (...فكّرتُ في السبب الذي أخرج أقواما من السنة والجماعة، واضطّرهم إلى البدعة والشناعة، وفتح باب البلية على أفئدتهم، وحجب نور الحق على بصيرتهم، فوجدت ذلك من وجهين: أحدهما: البحث والتنقيب وكثرة السؤال عمّا لا يغني ولا يضُرُّ العاقل جهله، ولا ينفع المؤمن فهمه . والآخر: مجالسة من لا تُؤمن فتنته، وتفسد القلوب صحبته) «الإبانة» (١/ ٣٩٠).

وهذه الأدلة والآثار عامة، تشمل المتواجد مع حزب أو فرقة، تواجد انتساب، أو تواجد مخالطةً باتخاذهم بطانة وإن كان بحجة العمل الدنيوي، والضرر حاصل في مخالطة أهل البدع على كل حال. وسئل الشيخ زيد بن محمد بن هادي المدخلي حفظه الله: متى يكون الرجل حزبيا؟ فذكر أمورا منها:

(مجالسته ومشيه مع إحدى الجماعات السالفة الذكر [كجماعة الإخوان وفصائلها، وجماعة التبليغ والمتعاطفين معها] وغيرها من أهل الانحراف في العقيدة والعمل، سواء كانوا جماعة أو كان فردا تابعا أو متبوعا) «العقد المنضد» (ص ٤٣).

وسئل العلامة أحمد بن يحيى النجمي رحمه الله تعالى: ما رأيكم فيمن يشارك في مراكز ومخيمات الحزبيين، وهو يعلم أن أهل العلم قد ذكروا أن القائمين على هذا المركز بعينه حزبيون؟ فأجاب رحمه الله: (هذا يدل على أنه معهم، لذلك فإنه يلحق بهم حسب ما قرره أهل العلم؛ عمن يتعاون معهم، ويركن إليهم، ويدافع عنهم) «الفتاوى الجليلة» (٢/ ٣٣).

بل عدّ الشيخ محمد الإمام وفقه الله -نفسه- في كتابه «تحذير البشر من أصول الشر» (ص ١٣١) من أصول الشر: (الاقتراب من أصحاب المعاصي والبدع والتحزب ومن إليهم)!!! وها هو ذا ينقضه الآن!!

٢- ما ذكره شيخ الإسلام رحمه الله بقوله: (لا سيما وأنه بذلك يوهم حسنا بكل من انتسب هذه النسبة) أي أن في ذلك تغريرا بالناس، بانتساب السني للطائفة البدعية، أو بتواجده مع أهل البدع ومخالطتهم، فيوهم ذلك صحة تلك النسبة والمنهج الحزبي الذي هم عليه، وخاصة من كان من طلبة العلم وأهل العلم والشرف.. فإن التغرير منهم أشد..

قال الإمام الشاطبي رحمه الله في «الاعتصام» (١/ ٢٠٠): (فإن توقيير صاحب البدعة مظنة لمفسدتين تعودان على الإسلام بالهدم، إحداهما: التفات الجهال والعامّة إلى ذلك التوقيير فيعتقدون في المبتدع أنه أفضل الناس وأن ما هو عليه خير مما عليه غيره فيؤدي ذلك إلى اتباعه على بدعته دون اتباع أهل السنة على سنتهم.

والثانية: أنه إذا قر من أجل بدعته صار ذلك كالحادي المحرض له على إنشاء الابتداع في كل شيء.

وعلى كل حال فتحيا البدع وتموت السنن وهو هدم الإسلام بعينه). اهـ.

وقال الإمام المجدد مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله: (ينبغي أن تحذر من أن يجعلوك واجهة يصطادون بك الناس، يقولون نريد منك أن تلقي محاضرة في النادي الفلاني، وهم يريدون أن يقولوا للناس: فلان معنا ويتصيدون بك الشباب، أو يقولون نريد منك أن تلقي محاضرة في المسجد الفلاني...). اهـ.

٣- أن في ذلك فتحا لباب التحزب على الناس تحت ستار الدنيا، فمن أراد التحزب ادعى بأن مخالطته لأهل البدع إنما هو لعمل دنيوي.. فرارا من أحكام أهل الحق، فوجب سد الذرائع ودرء المفاسد.

٤- أن في ذلك هدمًا للولاء والبراء اتجاء الحزبيين، ومودتهم.

والله تعالى يقول (لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ). ويقول جل وعلا (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمُؤَدَّةِ).

ومخالطة أهل البدع بحجة العمل الدنيوي، وما تتضمنه من السلام على المبتدع، وعيادته، ومجالسته؛.. من أسباب المحبة والقرب، كما دل على ذلك حديث «أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم»<sup>(١)</sup>، ومحبة أهل البدع ومودتهم مهلكة، والله تعالى يقول (قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ) [سورة الممتحنة آية: ٤].

٥- وما في ذلك من المساواة بين الحق والباطل.

وقد قال تعالى (أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ) [القلم: ٣٥]، وقال تعالى (أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ) [ص: ٢٨].

(١) رواه مسلم (٥٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قيل للأوزاعي : إن رجلا يقول : أنا أجالس أهل السنة وأجالس أهل البدع، فقال الأوزاعي : هذا رجل يريد أن يساوي بين الحق والباطل. اهـ «الإبانة الكبرى لابن بطة» (١ / ٤٤٣).

٦- أن في ذلك تشبها بهم، وقد قال تعالى (وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ \* مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ) [الروم : ٣١ ، ٣٢]، وقال النبي صلى الله عليه وسلم «من تشبه بقوم فهو منهم».

٧- أن في ذلك تجميدا وتمييعا للداعي إلى الله عن دعوته، قال الإمام المجدد مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى في «تحفة المجيب على أسئلة الحاضر والغريب» (٢٠٨) : (ونصح أهل السنة أن يتميزوا وأن يبنوا لهم مساجد ولو من اللبن أو من سعف النخل، فإنهم لن يستطيعوا أن ينشروا سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إلا بالتميز وإلا فالمبتدعة لن يتركوهم ينشرون السنة). اهـ

فهذه الأمور وغيرها مما لم نذكره كافية في إسقاط هذا التععيد الخطير، وفي إثبات بدعية من انتسب إلى أهل البدع أو اتخذهم بطانة وجلساء وإن كان -يزعم أنه- يعتقد الاعتقاد الحق.

\* ثم اعلم أن من أكبر أسباب الانحراف والابتداع بل والكفر؛ اللهث وراء الدنيا وإيثارها على الدين، وإن كان المرء يزعم أنه صاحب اعتقاد سليم، فإنه بتعظيم الدنيا قد يصير العبد عبدا لها.

قال صلى الله عليه وسلم «تعس عبد الدينار تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش» أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقال النبي صلى الله عليه وسلم «لكل أمة فتنة وفتنة أمتي المال» أخرجه الترمذي من حديث كعب بن عياض رضي الله عنه.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «يصبح الرجل مؤمنا ويمسى كافرا ويمسى مؤمنا ويصبح كافرا يبيع دينه بعرض من الدنيا» أخرجه مسلم.

وعن أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «مما أخشى عليكم بعدي بطونكم وفروجكم ومضلات الأهواء» أخرجه أحمد (٤ / ٤٢٠، ٤٢٣) وابن أبي عاصم في «السنة» (برقم ١٤) واللفظ له، وصححه الإمام الألباني رحمه الله.

وقد يكون المرء معتقدا الاعتقاد الحق، لكن استحبابه الدنيا على الدين يجعله في خسران مبین، فيتحزب وينحرف لا لكونه محبا للحزبية والانحراف، ولكن لكونه أثر الحياة الدنيا.



قال تعالى (مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ \* ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ) [النحل: ١٠٦، ١٠٧].

والشاهد من الآية، أن الإنسان قد يضل وينحرف لا لكونه يعتقد الباطل، بل لكونه آثر الدنيا على الحق وأهله، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كما في «الفتاوى» (٧/ ٥٦٠): (والله سبحانه وتعالى جعل استحباب الدنيا على الآخرة هو الأصل الموجب للخسران واستحباب الدنيا على الآخرة قد يكون مع العلم والتصديق بأن الكفر يضر في الآخرة وبأنه ما له في الآخرة من خلاق).

وقال العلامة ابن عثيمين رحمه الله: (ويعني بالدنيا [يعني في الآية] كل ما يتعلق بها من جاه، أو مال، أو رياسة أو غير ذلك ممن آثر الدنيا بما فيها على الآخرة، وكُفِّره من أجل إيثار الدنيا، فإنه يكون كافراً وإن لم يكن مستحباً للكفر، ولكنه مستحب لحياة الدنيا فإنه يكفر، وذلك أن بعض الناس يكفر لأنه يحب الكفر ويعجبه، وبعض الناس يكفر لمال، أو جاه، أو رياسة، وبعض الناس يكفر لينال بذلك شيئاً من السلطان وما أشبه ذلك فالأغراض كثيرة) «شرح كشف الشبهات».

وقال العلامة صالح الفوزان: (فصرّح أن هذا الكفر والعذاب لم يكن بسبب الاعتقاد أو الجهل أو البغض للدين أو محبة الكفر، وإنما سببه أن له في ذلك حظاً من حظوظ الدنيا فآثره على الدين) «شرح كشف الشبهات» (ص ١٠٩).  
\* ثم إن هذا التعيد البدعي الخطير غير متصوّر في الواقع، بأن يكون شخص منضم إلى جماعة حزبية وهم يعلمون منهجه السلفي المخالف معهم؛ ثم يبقونه معهم!!!

فلا يتصور أن يبقى على منهجه وهم يفرضون عليه ما تفرضه عليهم الحزبية؛ من:

- الانتخابات، سواء داخل الحزب أو خارجه.

- البيعة لأمر الحزب.

- الطعن في أهل العلم السلفيين، وفي منهجهم، أو على الأقل يسمع ذلك ويسكت دون أي إنكار!

- حضور اجتماعاتهم الحزبية.... وغير ذلك مما هو معلوم من بنود الحزبية وأهلها!!!

فهل يكون بعد ذلك سنيا سلفياً؟؟!!

فلا بد من كان هذا حاله وإن كان دخوله معهم لعمل دنيوي وآثر الدنيا على التمييز عن أهل البدع ومفارقتهم، أن يقع في الابتداع في الدين.

وقد قرر ذلك الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى بوضوح في كتابه القيم «الفوائد» (ص ١٠٠) حيث قال: (فائدة جلييلة: كل من آثر الدنيا من أهل العلم واستحبها؛ فلا بد أن يقول على الله غير الحق، في فتواه وحكمه في خبره وإلزامه، لأن أحكام الرب سبحانه كثيرا ما تأتي على خلاف أغراض الناس، ولا سيما أهل الرياسة والذين يتبعون الشبهات، فإنهم لا تتم لهم أغراضهم إلا بمخالفة الحق ودفعه كثيرا، فإذا كان العالم والحاكم محبين للرياسة متبعين للشهوات لم يتم لهما ذلك إلا بدفع ما يضاده من الحق، ولا سيما إذا قامت له شبهة، فتنفق الشبهة والشهوة، ويثور الهوى فيخفى الصواب وينظمس وجه الحق وإن كان الحق ظاهرا لا خفاء به ولا شبهة فيه، أقدم على مخالفته وقال: لي مخرج بالتوبة وفي هؤلاء وأشباههم قال تعالى (فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات) وقال تعالى فيهم أيضا (فخلف من بعدهم خلف ورثوا الكتاب يأخذون عرض هذا الأدنى ويقولون سيغفر لنا وأن يأتيتهم عرض مثله يأخذوه ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله إلا الحق ودرسوا ما فيه والدار الآخرة خير للذين يتقون أفلا تعقلون) فأخبر سبحانه أنهم أخذوا العرض الأدنى مع علمهم بتحريمه عليهم، وقالوا سيغفر لنا؛ وإن عرض لهم عرض آخر أخذوه، فهم مصرون على ذلك، وذلك هو الحامل لهم على أن يقولوا على الله غير الحق، فيقولون هذا حكمه وشرعه ودينه، وهم يعلمون أن دينه وشرعه وحكمه خلاف ذلك، أو لا يعلمون أن ذلك دينه وشرعه وحكمه، فتارة يقولون على الله ما لا يعلمون، وتارة يقولون عليه ما يعلمون بطلانه.. وهؤلاء لا بد أن يتدعوا في الدين مع الفجور في العمل فيجتمع لهم الأمران فإن اتباع الهوى يعمى عين القلب فلا يميز بين السنة والبدعة أو ينكسه فيرى البدعة سنة والسنة بدعة فهذه آفة العلماء إذا آثروا الدنيا واتبعوا الرياسات والشهوات، وهذه الآيات فيهم إلى قوله (واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها فاتبعه الشيطان فكان من الغاوين ولو شئنا لرفعناه بها ولكنه أخلد إلى الأرض واتبع هواه فمثله كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث) فهذا مثل عالم السوء الذي يعمل بخلاف علمه..). اهـ

( وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ ).

وبهذا يتم نقض هذه القاعدة الباطلة، والحمد لله.

### (نصيحة موجهة للشيخ محمد الإمام وفقه الله)

قال الشيخ ربيع حفظه الله: (فلماذا تحرص على مجالستهم ومخالطتهم ما دليلك على الجواز، الرسول - صلى الله عليه وسلم - حذّر، الرسول - صلى الله عليه وسلم - أنذر، الرسول - صلى الله عليه وسلم - بيّن الخطر، فما هو عذرك وأئمة الإسلام حذروا وأنذروا؟! ونفذوا توجيهات الرسول عليه الصلاة والسلام، وتوجيهات القرآن الكريم والسنة؟! فبأيّ دليل تخالف منهج أهل السنة والجماعة، وتتحدى إخوانك الذين يحبون لك الخير، ويخافون عليك من الوقوع في الشر؟!)

فأنا أنصح الشباب السلفي أينما كانوا، وأينما نزلوا، أن يدرسوا منهج السلف، وأن يعرفوا قدر أهل السنة والجماعة، وأن يدركوا فيهم أنهم أهل النصح، وأهل الخبرة، وما يقولونه -والله- يتحقق فيمن يأخذ بقولهم أو يخالفهم، فمن خالفهم؛ فالغالب عليه الوقوع في الباطل، والوقوع في الشر، ومن استفاد منهم سَلِمَ ونجى، والسلامة والنجاة لا يعدلها شيء، وإذا كان كبار السلف من أمثال أيوب السخيتاني، وابن سيرين، ومجاهد، وغيرهم، لا يطيقون أن يسمعوا كلمة أو نصف كلمة من أهل الباطل، ولا يسمحون لك أن تناظر أهل البدع؛ لأن المناظرة تجرّك إلى الوقوع في الفتنة، فهم أهل خبرة، وأهل ذكاء، وأهل نصح). اهـ «الموقف الصحيح من أهل البدع».

وكلام أهل العلم في بيان ذلك كثير، والله الموفق.

## المبحث الثالث:

### (لا يكون السني حزبياً إن وصل به الانتصار لشيخ سني إلى حد التعصب بالخطأ)

وقد قرر الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - هذه القاعدة في «الإبانة» (ص ٣٧) حيث قال: (لا يكون السني مبتدعاً ولا حزبياً بسبب حصول الانتصار لشيخ من مشايخ أهل السنة فإن وصل به الانتصار إلى حد التعصب بالخطأ فيلام على ذلك ولا يكون حزبياً ما قبل النصح خصوصاً من علماء السنة!!)

أقول مستعينا بالله:

هذه قاعدة أخرى من تأصيلات الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - الخطيرة، والتي أفرحت الحزبيين والمتعصبين! وقرت بها أعين المناوئين!

وهذا الحكم العام منه - وفقه الله - لا يوافق على ذلك دليل من كتاب أو سنة أو منهج السلف الصالح.

إذ أن التعصب على أحوال، من حيث شدته وخفته، وتعلقه.. ويختلف حكمه بحسب تلك الأحوال.

فقد يكون منه ما هو بدعة، ومنه ما هو كفر..

ولما كان الحكم على الشيء فرعاً عن تصوره، فلا بد أولاً من معرفة معنى التعصب، ثم بيان عظم ضرره وآثاره السيئة على الفرد والمجتمع.

أما عن معناه لغة: فإن التعصب في اللغة مصدر فعل (تعصّب)، وهذه المادة (عصب) أصل صحيح واحد يدل على ربط شيء بشيء، مستطيلاً أو مستديراً، ثم يفرع ذلك فروعاً. «معجم المقاييس» لابن فارس.

وقال ابن المنظور في «لسان العرب»: (التعصّب: من العصبية، والعصبية: أن يدعوا الرجل إلى نصرته عصبته والتألب معهم على من يناوئهم ظالمين كانوا أو مظلومين، وقد تعصّبوا عليهم إذا تجمّعوا، فإذا تجمعوا على فريق آخر قيل: تعصّبوا، وفي الحديث: العصبية من يعين قومه على الظلم، العصبية هو الذي يغضب لعصبته ويحامي عنهم... وفي الحديث: ليس منّا من دعا إلى عصبية أو قاتل عصبية، والعصبية والتعصّب: المحاماة والمدافعة، وتعصّبنا له ومعناه: نصرناه).

\* وقد أوضحت لنا النصوص مع ما سبق من المعنى اللغوي معنى التعصب في الشرع:

فمن ذلك :

- ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث جابر بن عبد الله قال: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزَاةٍ، فَكَسَعَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: يَا لِلْأَنْصَارِ! وَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ: يَا لِلْمُهَاجِرِينَ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَا بَالُ دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ ». قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ كَسَعَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ « دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتَنَةٌ ».

- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ مَاتَ مَيْتَةً جَاهِلِيَّةً وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِعَصْبَةٍ أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصْبَةٍ أَوْ يَنْصُرُ عَصْبَةً فَقُتِلَ فَقُتِلَ جَاهِلِيَّةً وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا وَلَا يَفِي لِدَى عَهْدِ عَهْدِهِ فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ » رواه مسلم.

- وَعَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ قُتِلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُمِّيَّةٍ يَدْعُو عَصْبِيَّةً أَوْ يَنْصُرُ عَصْبِيَّةً فَقُتِلَ جَاهِلِيَّةً » أخرجه مسلم.

- وما جاء في حديث أبي بن كعب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من تعزى بعزاء أهل الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا فسمع أبي بن كعب رجلا يقول: يا لفلان فقال: اعضض أير أبيك فقال: يا أبا المنذر؛ ما كنت فاحشا. فقال بهذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم»، رواه أحمد والنسائي في «الكبرى» وهو صحيح.  
قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (..ومعنى قوله «من تعزى بعزاء الجاهلية» يعني يعتزى بعزواتهم؛ وهي الانتساب إليهم في الدعوة، مثل قوله: يا لقيس يا ليمن ويا لهلال ويا لأسد، فمن تعصب لأهل بلدته أو مذهبه أو طريقته أو قرابته أو لأصدقائه دون غيرهم كانت فيه شعبة من الجاهلية حتى يكون المؤمنون كما أمرهم الله تعالى معتصمين بحبله وكتابه وسنة رسوله..) «مجموع الفتاوى» (٦ / ٤١٥).

- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ أَوْ شَقَّ الْجُيُوبَ أَوْ دَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ » متفق عليه.

قال الإمام المجدد مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى: (يشمل التعصب القبلي، ويشمل التعصب المذهبي، ويشمل التعصب للجماعات) «قرة العين» (٣٤-٣٥).

وبهذه النصوص وغيرها من بابها، ومن تفاسير أهل العلم لها؛ وبما مر من المعنى اللغوي؛ يتبين معنى التعصب في الشرع وشموليته :

وهو أن يتخذ الشخص طائفة أو فكرة تخالف الشرع أو شعاراً أو شخصية بحيث يوالي من دخل في صفه بالحق والباطل ويعرض عمن لم يدخل في صفه سواء كان على الحق أو على الباطل.

وهذا سبب ابتداء المبتدعين، وكفر الكافرين، وجحود الجاحدين... وسبب كل شر وبلاء، وثمرته الفرقة والتحزب المقيت.

وهو في الحقيقة تفسير الولاء والبراء الضيق، الذي من وقع فيه؛ فقد وقع في الحزبية بعينها، وعُدَّ من أهل البدع والأهواء.

وقد يبلغ به التعصب إلى درجة الكفر..

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (..من يتعصب لواحد معين غير النبي، كمن يتعصب لمالك أو الشافعي أو أحمد أو أبي حنيفة، ويرى أن قول هذا المعين هو الصواب الذي ينبغي اتباعه دون قول الإمام الذي خالفه، فمن فعل هذا كان جاهلاً ضالاً، بل قد يكون كافراً، فإنه متى اعتقد أنه يجب على الناس اتباع واحد بعينه من هؤلاء الأئمة دون الإمام الآخر، فإنه يجب أن يستتاب فإن تاب وإلا قتل) «الفتاوى» (٢٢/٢٤٨-٢٤٩).

وقد أبان حقيقة التعصب غير واحد من أهل العلم كما سيأتي نقل كلامهم.

\* أما عن ضرره وخطره على الساقط فيه وعلى المجتمع، وما يؤدي إليه من آثار:

فقد قال الشيخ ربيع حفظه الله في «التعصب الذميمة وآثاره» (١٠-١١): (وإنه لداء عضال فتك بعقول الأمم، وحطم المبادئ وفتك بالأرواح).

وإنه لأول داء ابتلي به الخلق، فإبليس اللعين أول عاص كان سبب معصيته هو التعصب (خلقتني من نار وخلقته من طين) تعصب واعتزاز بعنصره.

وقوم نوح وغيرهم من الأمم الضالة التي كذبت الرسل الأحزاب.. الفرق.. أهل الأديان من اليهود والنصارى والمجوس والهنالك، وسائر الكفرة والوثنيين، ما فتك بهم إلا هذا الداء العضال والعياذ بالله، الفرق الضالة المتمية للإسلام قديماً وحديثاً، سواء أصابها هذا الداء في عقائدها أو في عباداتها.

الأمراض القبلية كلها من هذا المنطلق.

... إذاً هو داء فتاك بالأفراد والجماعات ويؤدي إلى تكذيب الرسل، وإلى الكذب والمغالطات في نشر المبادئ الهدامة والأفكار الضالة، فيجب أن يتحسس كل فرد وكل جماعة مواطن هذا الداء فيخلص كل واحد وكل جماعة فكره وعقله وحياته من هذا الداء الخطير، ويتجه كل مسلم منا إلى كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ففيهما الشفاء والدواء الناجع للتخلص من هذه العاهة الكريهة البغيضة، نسأل الله أن يعافي الأمة الإسلامية من هذا المرض الفتاك وأن يوحد صفوفها ويجمع كلمتها. إن الإسلام دين الحق نزل من الله الملك الحق المبين، الذي خلق السماوات والأرض بالحق، والله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان، وحارب الظلم والعدوان والبغي في مختلف صورها، ومن مختلف مصادرها والتي يبعث عليها في الغالب إنما هو هذا الداء... داء التعصب، وإن التعصب الذميمة للأديان والقبائل والأشخاص والأفكار والمذاهب والأحزاب قد حاربه الإسلام أشد الحروب، ذلك أن التعصب المقيت هو المنبع الوحل المتعفن، والمصدر البغيض لكل هذه الأدواء الفتاكة، فهو الدافع للأحزاب الكافرة الظالمة لأن تقف في وجه الرسل والرسالات بالتكذيب والافتراء والاتهامات والجدال والخصام بالباطل، قال تعالى (ما يجادل في آيات الله إلا الذين كفروا فلا يغررك تقلبهم في البلاد \* كذبت قبلهم قوم نوح والأحزاب من بعدهم وهمت كل أمة برسولهم ليأخذوه وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق فأخذتهم فكيف كان عقاب)..(١٠٠) اهـ.

قلت: وبهذا يتبين عظم خطأ المتعصب، سواء كان تعصبه لشيخ سني، أو غير ذلك من الأمور، وأن صاحبه هالك إن لم يتداركه الله تعالى..

### (بيان حقيقة تقييد الشيخ محمد الإمام التعصب بالخطأ)

وليس قول الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- : (لا يكون الشخص مبتدعاً إن وصل به الانتصار لشيخ سني إلى حد التعصب بالخطأ)!! وتقييده الأمر بـ (الخطأ) مما يمنع من الحكم على صاحب التعصب بالبدعة!!

وبيان ذلك؛ أن الانتصار الذي يُحكم عليه بأنه خطأ؛ وأن صاحبه إنما انتصر لشيخه أو غير ذلك خطأً.. هو الذي لم يبلغ بصاحبه إلى الموالاة والمعادات، والولاء والبراء الضيق لشخصه أو لغير ذلك.

أما إذا وصل به الحال إلى ذلك؛ فهو من أهل البدع والتحزب، ولا يعد ذلك من الخطأ، ولا يتصور ذلك منه.

إذ أن التعصب كما مر؛ متضمن للولاء والبراء الضيق، وعليه فلا يصح إدخال قيد الخطأ عليه!

والشيخ محمد الإمام لا يريد مجرد الانتصار، وإنما يريد أمراً زائداً على ذلك، وهو أن يصاحب الانتصار تعصب، أي يكون معه ولاء وبراء، ولذلك قال: (إن وصل به الانتصار لشيخ سني إلى حد التعصب) فتنبه!  
وقد بيّن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (٣ / ٣٤٩) حيث قال: (ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولاً يفارقون به جماعة المسلمين، يوالون عليه ويعادون؛ كان من نوع الخطأ، والله سبحانه وتعالى يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك، ولهذا وقع في مثل هذا كثير من سلف الأمة وأئمتها، لهم مقالات قالوها باجتهاد، وهي تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة، بخلاف من والى موافقته وعادى مخالفته، وفرّق بين جماعة المسلمين... فهؤلاء من أهل التفرق والاختلافات).

\* \* \* \* \*

وقد أخطأ الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - خطأً بيناً في تأصيله هذا، والذي جرّه إلى ذلك هو محاولة التماسه العذر للمتعصبين لعبد الرحمن العدني عما حصل منهم من تعصب لابني مرعي وأفكارهما وسعيهما في الفرقة والفتنة...!!  
وقد بيّن شيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري حفظه الله ذلك بأدلته وبراهينه الواضحة في عدة أشرطة وكتابات.  
ويبيّن ذلك أيضاً ودون في عدة رسائل، من أجمعها رسالة «مختصر البيان الموضح لحزبية العدني عبد الرحمن ومن تبعه على الفتنة والعدوان» ففيها من البيّنات الجلية على التعصب الذميمة المقيت الذي وقع فيه هؤلاء ما يتعجب منه كل سلفي ناصح، نذكر بعضاً مما هو مدون هناك بأدلته باختصار:  
١- هجر أهل السنة ومباينتهم، والفرقة التي أحدثوها في أوساط أهل السنة.  
٢- التكتيل السري.  
٣- التحريش بين أهل السنة.  
٤- محاربة الحق وأهله بأساليب مختلفة كتحرير السلطة وزجهم في السجون ومحاکمتهم وتهديدتهم بالجهات الأمنية، وضرهم.  
٥- وأخذ مساجدهم.  
٦- ومناوأة دعوتهم.  
٧- ومنعهم من إقامة الحلقات العلمية.  
٨- والطعنات المتكاثرة على أهل الحق بغير حق.



٩- وبالمقابل الثناء والحب والتقريب لمن جارا هم وكان معهم على ما سلكوه والقرب من أهل الباطل.

١٠- والتنفير من أهل الحق.

١١- والتعصب والصد عنهم.

١٢- والتقليل من شأنهم..... وغير ذلك كثير يطول ذكره.

وبعض هذه الجرائم كافية في الحكم على أولئك القوم بالحزبية<sup>(١)</sup>، ومن ذلك على سبيل المثال:

(أخذ المساجد على إخواننا أهل السنة والمسابقة إليها):

وقد نشرت (متنديات الأقصى السلفية) موضوعاً بعنوان : (وقائع لقاء مجموعة من الإخوة السلفيين من فلسطين بالشيخ ربيع المدخلي - يوم الخميس الموافق ٠٤ / رمضان / ١٤٢٩ هـ - وبعض مما قاله - حفظه الله - حول الفتنة في فلسطين) حيث إن بعض المتعصبين لعلي حسن الحلبي - وقد كان هو سبب الفتنة - أخذوا مركزاً على إخوة سلفيين. فقال الشيخ ربيع للأخ أسامة عطايا: يجب أن يرجعوا المركز والمدرسة السلفية للشيخ هشام، فقال أسامة عطايا: هم لا يريدون، فانتفض الشيخ ربيع قائلاً: كيف لا يريدون، هذا شيء أساسي في الصلح، هذا العمل - أخذ المركز والمدرسة - ما سمعنا بمثله أبداً (!! ) ثم قال الشيخ - حفظه الله - بعد مدة: (هؤلاء إن لم يتركوا التعصب لعلي الحلبي ولم يرجعوا المركز والمدرسة لهشام فليسوا سلفيين). اهـ

قلت: إذا كان الشيخ ربيع حكم عليهم بذلك من أجل أخذهم لمركز واحد! فكيف بأصحاب هذه الفتنة الذين أخذوا الكثير من المساجد على إخواننا السلفيين!!؟؟

فما بالك باجتماع تلك الخصال كلها!!؟؟

ثم بعد ذلك يقال: إن المتعصبين لعبد الرحمن العدني ليسوا حزبيين!!!

ولا حول ولا قوة إلا بالله!

\* أما قول الشيخ محمد الإمام - وفقه الله -: (ولا يكون حزبياً ما قبل النصح خصوصاً من علماء السنة)!

(١) إذا تجرد الإنسان عن الهوى وكان صاحب أصول شرعية سليمة يضعها في مواضعها الصحيحة على فهم السلف رضوان الله عليهم (الشيخ يحيى).

فإن دعوى المتعصب قبول نصح أهل العلم؛ مع بقاءه على تعصبه ليس بنافعه حتى يقلع عنه ويتوب ويصلح، ولو كان النصح قد نفعه لظهرت آثاره عليه؛ أما وهو لا يج في التعصب ومحاربة أهل السنة، فإن حقه الترك والحكم عليه بما يستحقه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: (فمن جعل شخصا من الأشخاص غير رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحبه ووافقه كان من أهل السنة والجماعة ومن خالفه كان من أهل البدعة والفرقة - كما يوجد ذلك في الطوائف من اتباع أئمة في الكلام في الدين وغير ذلك - كان من أهل البدع والضلال والتفرق) «مجموع الفتاوى» (٣/٣٤٧).  
فكيف يقال بعد ذلك:

(لا يكون الشخص مبتدعا إن وصل به الانتصار لشيخ سني إلى حد التعصب بالخطأ!!)

فهذا الكلام من قائله ناتج عن عدم تصور معنى التعصب!

### فالتعصب ولاء وبراء ضيق:

\* قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وأما رأس الحزب فإنه: رأس الطائفة التي تتحزب أي تصير حزبا، فإن كانوا مجتمعين على ما أمر الله به ورسوله من غير زيادة ولا نقصان فهم مؤمنون، لهم ما لهم وعليهم ما عليهم، وإن كانوا قد زادوا في ذلك ونقصوا مثل التعصب لمن دخل في حزبه بالحق والباطل والإعراض عما لم يدخل في حزبه سواء كان على الحق والباطل، فهذا من التفرق الذي ذمه الله تعالى ورسوله فإن الله ورسوله أمرا بالجماعة والاتلاف، ونهيا عن التفرقة والاختلاف، وأمرا بالتعاون على البر والتقوى ونهيا عن التعاون على الإثم والعدوان، وفي «الصحيحين» عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر»... [ثم ذكر عدة أدلة من هذا الباب] «جامع الرسائل» (١/٧٥).

### والتعصب سبب الفرقة والفتنة:

قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون)، وقال تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون)، وقال تعالى (ولتكن منكم أمة يدعون إلى

الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون)، وقال تعالى (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم)، وقال تعالى (يوم تبيض وجوه وتسود وجوه). قال ابن عباس رضي الله عنهما: تبيض وجوه أهل السنة والجماعة وتسود وجوه أهل الفرقة والبدعة .  
\* قال الإمام ابن باز رحمه الله حيث قال : (إذا تعصب كل واحد لمذهبه، أو لشيخه، أو لما يرى، مما يخالف فيه سلف الأمة فإن هذا هو الذي يؤدي إلى الفرقة) «مجموع الفتاوى» (٢/ ٤٢٠).

### والتعصب سبب الضلال:

\* وقال العلامة ابن عثيمين رحمه الله : (التعصب للقول سبب للضلال، وأن الإنسان ينبغي أن يستدل ثم يعتقد لا أن يعتقد ثم يستدل، لأنك إذا اعتقدت ثم استدلت تلوي أعناق النصوص لتوافق ما اعتقدت، لكن إذا استدلت أولاً ثم اعتقدت بنيت عقيدتك على الدليل ومشيت مع الدليل).  
والتعصب غفلة وجهل، يعمي البصيرة، ويصم الأذان عن سماع الحق:  
\* قال الإمام الشوكاني في «فتح القدير» (٣/ ٨٨) : (والتعصب وإن كان بصره صحيحاً فبصيرته عمياء ، وأذنه عن سماع الحق صماء ، يدفع الحق ، وهو يظن أنه ما دفع غير الباطل ، ويحسب أن ما نشأ عليه هو الحق ، غفلة منه وجهلاً بما أوجبه الله عليه من النظر الصحيح ، وتلقى ما جاء به الكتاب والسنة بالإذعان والتسليم).

### والتعصب يحمل على رد الحق بعد تبينه:

\* وقال العلامة ابن عثيمين رحمه الله : (من علموا الحق، ولكنهم ردوه تعصباً لأئمتهم؛ فهؤلاء لا يعذرون، وهم كما قال الله فيهم : (إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهُتَدُونَ) [الزخرف: ٢٢]). «مجموع الفتاوى والرسائل» (٩/ ٥١).

\* وقال رحمه الله : (والحق - والله الحمد - ناصع، بين لمن صلحت نيته، وحسن منهاجه، فإن الله - عز وجل يقول في كتابه: (وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ) [القمر الآية: ١٧]. ولكن بعض الناس يكون لهم متبوعون معظمون لا يتزحزون عن آرائهم، مع أنه قد ينقدح في أذهانهم أن آراءهم ضعيفة أو باطلة، لكن التعصب والهوى يحملهم على موافقة متبوعهم، وإن كان قد تبين لهم الهدى).

### والتعصب يحمل على الكذب:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: (وليس في التعصب أعظم من الكذب) «منهاج السنة النبوية» (٤ / ١٣٨).

### والتعصب صاحبه إذا مات عليه فإنه متوعد بدخول النار:

\* قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فإن الذين يتعصبون للقبائل وغير القبائل - مثل قيس ويمن وهلال وأسد ونحو ذلك - كل هؤلاء إذا قتلوا فإن القاتل والمقتول في النار كذلك صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار، قيل: يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: إنه كان حريصاً على قتل أخيه» أخرجاه في الصحيحين، وقال صلى الله عليه وسلم «من قتل تحت راية عمية يغضب لعصبية ويدعو لعصبية فهو في النار» رواه مسلم.. «مجموع الفتاوى» (٦ / ٤١٥).

### والتعصب من أعمال الجاهلية:

\* قال صلى الله عليه وسلم «من تعزى بعزاء أهل الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا فسمع أبي بن كعب رجلاً يقول: يا لفلان فقال: اعضض أير أبيك فقال: يا أبا المنذر؛ ما كنت فاحشاً. فقال بهذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم»، رواه أحمد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وأما التعصب لأمر من الأمور بلا هدى من الله فهو من عمل الجاهلية) (ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله) «مجموع الفتاوى» (٢ / ٤٤٤).

### ودعوى صاحبه جاهلية:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزَاةٍ، فَكَسَعَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: يَا لَأَنْصَارٍ! وَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ: يَا لَلْمُهَاجِرِينَ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَا بَأْسُ دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ». قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ كَسَعَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ «دَعْوَاهَا فَإِنَّهَا مُتَنَتَّةٌ» متفق عليه.

## وميتته على ذلك جاهلية:

فعن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجُمَاعَةَ فَمَاتَ مَاتَ مَيْتَةً جَاهِلِيَّةً وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِعَصْبَةٍ أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصْبَةٍ أَوْ يَنْصُرُ عَصْبَةً فَقُتِلَ فَقَتْلُهُ جَاهِلِيَّةٌ وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا وَلَا يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدَهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ » رواه مسلم.

## والتعصب ندامة يوم القيامة، وخصومة وتبرؤ بين المتعصب والمتعصب له:

قال تعالى (وإذ يتحاجون في النار فيقول الضعفاء للذين استكبروا إنا كنا لكم تبعاً فهل أنتم مغنون عنا نصيباً من النار ، قال الذين استكبروا إنا كل فيها إن الله قد حكم بين العباد)، وقال تعالى (ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أن القوة لله جميعاً وأن الله شديد العذاب إذ تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب وقال الذين اتبعوا لو أن لنا كرة فنتبرأ منهم كما تبرءوا منا كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم وما هم بخارجين من النار)، وقال تعالى (إن الله لعن الكافرين وأعد لهم سعيراً خالدين فيها أبداً لا يجدون ولياً ولا نصيراً يوم تقلب وجوههم في النار يقولون يا ليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسولاً وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلاً ربنا آتهم ضعفين من العذاب والعنهم لعناً كبيراً).

قال الشيخ ربيع حفظه الله بعد ذكر الآيات : (هذه هي نهاية الكفار الضالين الذين حملهم التعصب على تكذيب الرسل، وعلى العناد، وعلى القتال، وعلى سائر المشاكل التي واجهوا بها رسلهم، فالنهاية يوم القيامة هي أن يلعن بعضهم بعضاً، ويتمنى كل فريق منهم من التابعين والمتبوعين أن يضاعف العذاب على صديقه وحببيه وحميمه، وقد كانوا في الحياة الدنيا يشد بعضهم أزر بعض في مواجهة الحق، فهذه نهايتهم الأليمة مع الأسف الشديد. . . وللمتعصبين سواء انتسبوا إلى الإسلام أو إلى غيره حظ من هذا العذاب ومن هذا العتاب الذي سيتبادل بينهم يوم القيامة، وسيتمنى كل فريق وكل فرد أن لو اتخذ مع الرسول سبيلاً .

... قال تعالى (ويوم يعرض الظالم على يديه يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلاً ، يا ويلتا ليتني لم أتخذ فلاناً خليلاً ، لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني وكان الشيطان للإنسان خذولاً) ... «التعصب الذميمة» (ص ١٥-١٦).

وكلام أهل العلم في ذلك كثير..

## المبحث الرابع :

### ( لا نترك الشخص حتى يُصرَّ على تركنا )

وقد قرر الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - هذه القاعدة المحدثه بوضوح في شريط « أسئلة أصحاب قصيعر » - عند الكلام على الفتنة الحاصلة - تطبيقا واضحا؛ فكان مما قال: ( ولا نترك الشخص ونزبطه للحزبية إلا بعد أن يصر هو على أنه يريد هذا الشر ويختاره وينتقل إليه هو، أما نحن فنحن حريصون على أن الشخص يبقى، لأن إخراج الشخص من السنة إلى البدعة، ومن السنة إلى الحزبية؛ ما هو بالأمر السهل ..).

وقال الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - في « الإبانة » (ص ٣٧) : (.. ولا يكون - أي السني - مبتدعا بسبب وجوده مع فرقة أو حزب لعمل دنيوي مع حبه لأهل السنة واعتقاده عقيدتهم).

وقررها أيضا - وفقه الله - في « الإبانة » (ص ٢٤٨) حيث قال: (الرجل السني المعروف بها إذا حصلت منه أخطاء فالصواب ترك أخطائه ولا يُترك هو ما دام سنيا، فما هو حاصل من بعض إخواننا أن السني إذا وجدت منه أخطاء ترك بالكلية يعد تجاوزا، وقد يقول قائل: قد نصحنا له فلم ينتصح؟ فنقول له: نعم فعلت، فالنصح دواء وشفاء وغذاء، ولكن لا يلزم إذا لم يقبل منك النصح أن تقوم بتحزيبه أو هجره، فإن هذه مسائل شرعية مردها إلى أهل العلم، وفيها مخارج عندهم، ولا تصل إلى درجة الهجر والتحزيب...).

أقول مستعينا بالله:

إن هذا الذي قرره الشيخ محمد الإمام - وفقه الله -؛ منهج جديد لم يكن عليه سلفنا الصالح رضوان الله عليهم، فلم يكن عندهم الميزان في بقاء الشخص على السنة أن يكون ملتصقا بهم مدعيا قبول النصح منهم وهو مرتكب لما به يخرج من السنة مع إصراره على ذلك!!

مع حبهم الخير للناس أن يكونوا على السنة والجدادة، ومن حرصهم على ذلك أن يحكموا على الشخص بما تقتضيه الأدلة ومنهج السلف من التحزيب أو الهجر... وغير ذلك، بعد أن يتبين لهم وقوعه فيما يقتضي ذلك بعد البيان،

نصحا للأمة أن يقعوا في مثل ما وقعوا فيه، ونصحا لهم لكي يتقيهم الناس، ولا تكثر أوزارهم باتباعهم لهم، أو عساهم أن يرجعوا عما هم فيه<sup>(١)</sup>.

قال أبو صالح الفراء: (حكيت ليوسف بن أسباط عن وكيع شيئاً من أمر الفتن فقال: ذاك يشبه أستاذه - يعني الحسن بن حي - فقلت ليوسف: ما تخاف أن تكون هذه غيبة؟ فقال: لما يا أحمق!! أنا خير لهؤلاء من آباءهم وأمهاتهم، أنا أنهى الناس أن يعملوا بما أحدثوا فتبعهم أوزارهم، ومن أطراهم كان أضر عليهم) «السير» (٣٦٤/٧).

وهذا ما كنا نسمع شيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري حفظه الله يردده غير مرة.

وترك من انحرف عن السنة من مقتضى الولاء والبراء الذي أوجبه الله علينا مع كل من حاد الله تعالى، من أهل البدع والكفر وغيرهم، كل بحسبه.

قال تعالى (لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ).

وهذا عين الحلم والحكمة؛ قال تعالى مخبراً عن خليته إبراهيم عليه السلام: (وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ).

وقد أمر الله تعالى بالإعراض عن من تولى عن الحق، وبترك أهل الباطل بمجرد تركهم الحق فقال (فَاعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّى عَنَّا ذِكْرَنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) [النجم: ٢٩].

وقال تعالى (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا).

قال العلامة السعدي رحمه الله تعالى: (نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى) أي: تتركه وما اختاره لنفسه، ونخذه فلا نوقفه للخير، لكونه رأى الحق وعلمه وتركه، فجزاؤه من الله عدلاً أن يقيه في ضلاله حائراً ويزداد ضلالاً إلى ضلاله، كما قال تعالى (فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ) وقال تعالى: (وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ..) اهـ.

(١) ومن الرحمة بالمخطئ من أهل السنة أيضاً أن يبين خطؤه كي لا يتبع عليه.

وكم حاول المشركون مع النبي صلى الله عليه وسلم أن يبقى في مكة ولا يهاجر منها، وكم عرضوا عليه من الأموال والأزواج، وكم بذلوا من الإبل لمن أرجعه إليهم حتى لا يتركهم! ولا ينتشر خبره في القبائل والبلدان! ومع ذلك تركهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهاجر! فمن ترك الحق وأعرض عنه؛ ترك وأعرض عنه؛ جزاء وفاقا.

قال شيخنا العلامة يحيى بنى علي الحجوري حفظه الله: (والواجب أن يترك الشخص من أجل أصوله المخالفة، ومضادته للدعوة، وبُعدته عن الحق، وليس بمجرد أنه يتركني أو يقبلني) «النصح والتبيين لعموم المتوقفين» (ص ٩). وعلى هذا سار سلفنا الصالح رضوان الله عليهم.

يقول الإمام البغوي رحمه الله في «شرح السنة» (١/ ٢٢٧): (فعلى المرء المسلم إذا رأى رجلاً يتعاطى شيئاً من الأهواء والبدع معتقداً، أو يتهاون بشيء من السنن: أن يهجره ويتبرأ منه ويتركه حياً وميتاً، فلا يسلم عليه إذا لقيه، ولا يجيبه ابتداءً، إلى أن يترك بدعته ويراجع الحق). اهـ.

قال العلامة أحمد بن يحيى النجمي رحمه الله تعالى ضمن ملاحظاته على الحلبي: (على أي شيء يجب اجتماعنا، أليس على الحق؟ بلى؛ فإن خالف الحق أحد وجب علينا أولاً أن ننصحه ونبين له، فإن رجع، وإلا فإنه يجب علينا أن نعتبره شاذاً ونرفضه).

وقال رحمه الله تعالى: (فإذا كنت قد عرفت عنه بدعة فنصح عنها ولكنه أصر على البقاء عليها، فإنه يُعتبر قد خرج عن السنة) «الفتاوى الجليلة» (٢/ ٤٤).

قلت: فأين سلفنا الصالح وأئمتنا من قاعدة (لا نترك الشخص حتى يتركنا)!!

وهذا داود الظاهري لما قدم بغداد وكان بينه وبين صالح بن أحمد حسن فكلّم صالحاً أن يتلطف له في الاستئذان على أبيه فأتى صالح أباه فقال له رجل سألتني أن يأتيك قال ما اسمه قال داود قال من أين قال من أهل أصبهان قال أي شيء صناعته قال وكان صالح يروغ عن تعريفه إياه فما زال أبو عبد الله يفحص عنه حتى فطن فقال هذا قد كتب إلي محمد بن يحيى النيسابوري في أمره أنه زعم أن القرآن محدث فلا يقربني، قال: يا أبت ينتفي من هذا وينكره! فقال أبو عبد الله: محمد بن يحيى أصدق منه، لا تأذن له في المصير إلي «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٧٤).

فهذا داود الظاهري يستأذن للجلوس مع الإمام أحمد، مع التظاهر بالسنة وإنكار ما نُسب إليه، ومع ذلك يأبى الإمام أحمد رحمه الله تعالى، ولم يقل رحمه الله: (لا نتركه حتى يتركنا)!!



وهذه كتب السنة والعقيدة الصافية، كـ«الإبانة الكبرى» لابن بطة، و«الإبانة الصغرى» له، و«شرح السنة للالكائي»، وكتاب «السنة» لابن أبي عاصم، و«الشریعة» للآجري، وغيرها من الكتب التي دونت الآثار عن الكثيرة عن السلف في هجر أهل البدع، ومباينتهم، وتركهم؛ بإعراضهم عن الحق وتركهم له.

ولا تجد عندهم هذه القاعدة الخلفية الأفيحية: ( لا نترك الشخص حتى يتركنا)!

وقال الشيخ ربيع حفظه الله في رده على أبي الحسن «قاعدة نصيح ولا نهدم»: (ولقد كان الرجل يزل زلة واحدة في العقيدة على عهد السلف فيسقطه أئمة السلف والحديث؛ فهل هم هدامون مفسدون أعداء الدعوة السلفية).

\* وما بنى الشيخ محمد الإمام عليه هذا التأصيل الباطل؛ أنه قرّر كما في المبحث الثاني من هذا الفصل؛ بأن الشخص: (لا يكون مبتدعا بمخالفته لجزئية معلومة في الإسلام حتى يوالي ويعادي ويلزم الناس عليها)!

والتي بنى عليها أيضا، بأن الشخص: (لا يكون مبتدعا بسبب وجوده مع فرقة أو حزب لعمل دنيوي مع حبه لأهل السنة واعتقاده عقيدتهم)!!

فما دام لم يعادينا ولم يحملنا ويلزمنا ببدعته وتحزبه؛ فإننا لا نتركه ولا نحزبه ولا نهجره؛ حتى يتركنا هو بأن يعادينا ويلزمنا ببدعته!!!

وهذه حقيقة، ومنهج سار عليه الشيخ محمد الإمام وغيره ممن وافقه على هذا التأصيل الباطل؛ ودليل ذلك:

- تطبيقه لها في فتنة أبي الحسن المصري، وبالرغم من وقوع أبي الحسن في عدة بدع وتأصيلات حزبية خطيرة وبيان الشيخ يحيى والشيخ ربيع لذلك، لم يترك الشيخ محمد الإمام أبا الحسن، بل كان متجلدا في الدفاع عنه! فلما أظهر أبو الحسن عداوته وأعلنها، بالطعن والتحذير والتسفيه... تركه وحذر منه!!

- وهكذا فعل مع صالح البكري؛ قال شيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري حفظه الله: (الشيخ ربيع حفظه الله أرسل مع أبي بكر -ومن ذهب استلمه- قال: اتركوه، كفوا عنه، نعم قال: لا يتكلم في البكري، لا يتكلم قولوا له لا يتكلم، قلت: نحن أعلم بفاجرتنا، وأهل الدار أعلم بما فيه، وبيّنا حال البكري، وسلم الله الدعوة من فتنته، والمشايخ يقولون: نحن مانترك أحدا حتى يتركنا، وتركهم البكري! وأفزح عليهم، فلما حصل لهم منه كلام؛ انقبضوا منه وتركوه، على المبدء المذكور: (لانترك أحدا حتى يتركنا)..) «النصح والتبيين لعموم المتوقفين» (ص ٨-٩).

- وفي هذه الفتنة الأخيرة أيضا، قام حزب عبد الرحمن العدني بما لم يأت به من قبلهم من الفتنة، والطعن، والتحريش، وتعصيب الناس وتحزيبهم.. وغير ذلك مما مر الإشارة إليه في المبحث السابق.

وقد استفاد العدني وحزبه من الفتن السابقة، ومن معرفتهم بمنهج الشيخ محمد الإمام ومن سار على سيره؛ فلم يظهروا عداوتهم لهم، ولم يعلنوا حربهم عليهم؛ فكانت النتيجة: (لا يترك ولا يحزب ولا يهجر حتى يتركنا)!!! وهذا المسلك واضح بين في منهج الشيخ محمد الإمام-أصلحه الله-!!

\* واعلم وفقك الله أن من دأب المميعين محاولة الالتصاق بالسلفيين وإظهار قبول النصح منهم، وهذا أسلوب ماكر منهم يرمون به إلى أمور:

- ١- فرارا من أحكام أهل السنة عليهم وتحذيرهم منهم.
  - ٢- ضرب أهل السنة بعضهم ببعض، بحيث يظهرون لمن لم يتفطن لمكرهم حب السنة وأهلها، وقبول النصح منهم، قصد إيجاد من يحامي عنهم مع التحريش بينهم وبين من بينوا حالهم، وكشفوا عوارهم .
  - ٣- ليتسنى لهم نشر أفكارهم وحزبيتهم.
  - ٤- ترصدا منهم حتى يتمكنوا من أمرهم، فإذا تمكنوا لدغوا.
- وقد قال الإمام البرهاري رحمه الله تعالى: (مثل أصحاب البدع مثل العقارب؛ يذفنون رؤسهم في التراب ويخرجون أذناهم! فإذا تمكنوا لدغوا، وكذلك أهل البدع محتفون بين الناس؛ فإذا تمكنوا بلغوا ما يريدون) «طبقات الحنابلة» (٤٤/٢).

فمن الضرر الكبير بقاء مثل هؤلاء وسط الصفوف..

فمنهم تأتي الفتنة!

ومنهم تأتي الفرقة!

ومنهم يدخل العدو بأفكاره وعتاده!

ولنا عبرة بما دُون في التاريخ<sup>(١)</sup> من مثل قصة الوزير ابن العلقمي الرافضي ومكره بالإسلام، حيث كان بينه وبين الأمير مجاهد الدين الدويدار من العداوة أمر عظيم، ومع ذلك فإن هذا الأمير لم يتركه ويبعده عن شؤون الدولة؛ فأتيت دولة المسلمين من قبله، وكان الأمير شديد التعصب على الشيعة حتى نهب أهل الكرخ وأحرق مساكنهم- فغضب لذلك ابن العلقمي، حتى كاتب هولاء ملك التتر ورغبهم في بغداد وسهل عليهم الأمور، ولا يزال يمكر

(١) انظر لذلك كتب التاريخ، ك«البداية والنهاية» لابن كثير وغيرها، وقد ذكر القصة أيضا؛ الشوكاني في «أدب الطلب» (ص ١١٨-١١٩).

بالأمير، ويفرق جيوشه، ويحول بينه وبين الحزم... والأمير لم يبعده ويتركه...، حتى تمكن العدو، ثم لا يزال بالأمير يخبره بأن التتر لا يريدون استئصاله ولا نزع يده من الخلافة.. حتى قدمه لقمة سهلة لهولاكو، ثم استحل التتر بغداد، وكان جملة ما قتلوا ألف قتيل وثمان مئة ألف قتيل!! إلى غير ذلك من المجازر والفساد العظيم!!

فكان لقاعدة: (لن نترك الشخص حتى يتركنا)! أثرها الكبير في هذا الخراب!

فبهذا وغيره مما مر؛ يتبين عظم خطر عدم إبعاد أهل الأهواء والفتن من صفوف أهل السنة، وأن خطرهم أكبر من خطر العدو الخارجي..

فلذلك لما سئل الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: (إن صام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: فبين أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم، من جنس الجهاد في سبيل الله، إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساد أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعًا، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداءً) «الفتاوى» (٢٨ / ٢٣١-٢٣٢).

وما حمل أهل السنة على ذلك إلا الدين...

ذكر الإمام الذهبي في «السير» (٦ / ٣٤٤-٣٤٥) أن ثورا- وكان يرى القدر- لقي الأوزاعي، فمد يده إليه، فأبى

الأوزاعي أن يمد يده إليه وقال: يا ثور، لو كانت الدنيا، لكانت المقاربة، ولكنه الدين. اهـ

ويأتي زيادة بيان في المبحث التالي، والله الموفق.

## المبحث الخامس:

### (نصح ولا نهدم)

وقد صرح الشيخ محمد الإمام-أصلحه الله- بالسير على هذه القاعدة الهدامة وتقريرها؛ أيام تجلده في الدفاع عن أبي الحسن المصري-كما قررها الآن دفاعاً عن عبد الرحمن العدني وحزبه- فقال في شريط بعنوان: «النصيحة الرشيدة في التحذير من فتنة مصطفى مبرم الجديدة» بتاريخ (١٤ شوال عام ١٤٢٢ هـ): «..أين النصح لمن ترى منه خطأ أليس ديننا ودعوتنا قائمة على نصح لمن رأينا منه خطأ أن ننصح له، لا أن نفوضه ولا أن نبحت له مزالقة ونحاول كيف نجعله مشوهاً في الصورة ومحارباً كيف نحط من قيمته هذه نبراً إلى الله منها..!!!»

هكذا يقول الشيخ محمد الإمام-أصلحه الله- وقد علم أن من أخطاء أبي الحسن المصري: القول بأن أخبار الأحاد تفيد الظن وموافقته المعتزلة في ذلك، ورميه الصحابة بالغثائية، والقول بالموازات، والمجمل والمفصل...!! وغير ذلك من بلاياه، ومع ذلك يقول: (نصح ولا نفوض)!!

هذا لكي لا تستغرب الآن-أخي القارئ- تطبيقه هذه القواعد حماية لعبد الرحمن العدني وشلتته، الذين فرقوا وحزبوا وحرشوا.. وفعلوا ما لم يفعله أبو الحسن المصري!! وهذه القاعدة: (نصح ولا نهدم) عين ما ينادي به أهل البدع من أمثال أبي الحسن المصري، وعدنان عرعور وغيرهما، وهي قاعدة إخوانية بحتة!

يقول أحد دعاة الإخوان المسلمين عباس السيسي في كتاب «الإخوان المسلمون خمسون عاماً من الجهاد..» (ص ٢٦): (وبدأت مرحلة الفهم في جلسات في منزلي، نستمر ليلاً ونهاراً،... هذه الجلسات وما يدور فيها بعيدة كل البعد عن الطعن والتجريح، ولكنها فقط للتصحيح والتوضيح)!

وقد قرر الشيخ محمد الإمام-وفقه الله- هذه القاعدة الخلفية أيضاً في عدة مواضع من كتابه.

فمن ذلك قوله في «الإبانة» (ص ١٦٨): (الجرح يكون لبيان خطأ المخطئ محافظة على الحق لا غير).

وهذا الكلام من الشيخ محمد وفقه الله؛ ينادي بتقرير هذه القاعدة الخلفية، حيث حصر المصلحة من الجرح في المحافظة على الحق لا غير، وهذا ينطبق على الشرط الأول منها: (نصح).

أما أن يكون الجرح لإسقاط المجروحين الذين استحقوا اسم البدعة بما جنوه على المنهج السلفي وأهله من الفتن والتحزب والتأصيلات الباطلة، فلا، وفي ذلك يقول (لا غير)، وهذا ما يقابل: (ولا نهدم).

وقال أيضا في «الإبانة» (ص ٢٣٤) : (ومن أصر على خطأ يضر بالآخرين لا يترك على خطئه، بل يحذر منه حسب المصلحة المعتبرة). اهـ

فمهما كان هذا الضرر على أهل السنة، ومهما عظم هذا الخطأ، ومهما أصر صاحبه عليه فإنه لا يهدم صاحبه، بل يصحح بقدر المصلحة المعتبرة عند الشيخ محمد الإمام!!!

ومن ذلك قوله (ص ٢٤٨) : (الرجل السني المعروف بها إذا حصلت منه أخطاء فالصواب ترك أخطائه ولا يُترك هو ما دام سنيا، فما هو حاصل من بعض إخواننا أن السني إذا وجدت منه أخطاء ترك بالكلية يعد تجاوزا، وقد يقول قائل: قد نصحننا له فلم ينتصح؟ فنقول له: نعم فعلت، فالنصح دواء وشفاء وغذاء، ولكن لا يلزم إذا لم يقبل منك النصح أن تقوم بتحزيبه أو هجره<sup>(١)</sup>، فإن هذه مسائل شرعية مردها إلى أهل العلم، وفيها مخارج عندهم، ولا تصل إلى درجة الهجر والتحزيب...).

أقول مستعينا بالله:

هذا الكلام من الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - واضح في تقرير مقدمة، ونتيجة:

- أما المقدمة وهي: أن المعروف بالسنة إذا كانت له أخطاء، فإنها تُترك ولا يترك هو، وإن كان قد نصحه العالم الذي انتقده فلم يستجب، إذ مرد ذلك للعلماء الآخرين (!).

- أما النتيجة: فهي تنزيل هذه القاعدة على الفتنة الواقعة، وذلك في عدة نقاط تتمثل فيما يلي:

١- أن عبد الرحمن العدني حصلت منه أخطاء في هذه الفتنة، وهذا ما صرح به أيضا الشيخ محمد الإمام وغيره من المشايخ وفقههم الله.

٢- وأن الشيخ يحيى حفظه الله قام بواجب النصح للعدني.

٣- وأن العدني - عامله الله بما يستحق - لم يستجب لنصح الشيخ يحيى حفظه الله، بل ولنصح المشايخ كما في اجتماعهم الأول.

(١) وهذا عين تأصيل الوصابي أيضا؛ حيث سئل كما في شريط «فتاوى عامة»: ما هي ضوابط هجر المبتدع ومتى يهجر؟

فأجاب: (... إذا صار الشخص من منهجه البدعة فيهجر (!!)) صارت البدعة منهجًا له، في هذه الحالة يهجر ولا كرامة، وإذا كان منهجه السنة ولكن أخطأ في مسألة فيها بقول أهل البدع، فينصح ولا يهجر فإن لم يعد فلا يهجر أيضًا، لكن قوله هذا في البدعة هذه يهجر، فلا يقبل لا يقبل قوله في البدعة، وأما هو الأصل أنه على السنة!!

٤- وأن عدم استجابته لنصححه لا يلزم منه تحزيب ولا هجر.

٥- وأن تحزيبه والأمر كذلك يُعدُّ تجاوزاً.

٦- وأن مردّ الحكم بذلك للمشايخ (!).

٧- وأن المشايخ لديهم مخارج لتلك الأخطاء لا تجعلها تصل إلى درجة التحزيب والهجر.

فأقول مستعينا بالله:

أولاً: مر بأن الأخطاء التي تصدر من الدعاة وأهل العلم، متفاوتة، من حيث ظهورها وخفاؤها، ومن حيث ضخامتها، ومن حيث تبعاتها، ومن حيث أضرارها... وغير ذلك من الأمور التي يجب اعتبارها في الحكم على الخطأ، بحسبه بدون إجمالها في قاعدة عامة!

فليس كل خطأ يُحكم ببقاء صاحبه في دائرة أهل السنة، كما أنه ليس كل خطأ يكون مخرجاً من السنة.

قال العلامة الفوزان حفظه الله في «الأجوبة المفيدة» (ص ٣٥): (والمخالفات تختلف في الحكم بالتضليل أو بالتكفير، حسب كبرها وصغرها، وبعدها وقربها من الحق..).

وإطلاق الحكم وتعميمه على جميع الأخطاء، كما هو الحال في قول الشيخ محمد الإمام -وفقه الله-: (الرجل السني المعروف بها إذا حصلت منه أخطاء فالصواب ترك أخطائه ولا يُترك هو ما دام سنياً).

وفي قوله -وفقه الله- في «الإبانة» (ص ٢٣٤): (ومن أصر على خطأ يضر بالآخرين لا يترك على خطئه..)!

يجعله يتضمن منهجاً واسعاً أفيح، على طريقة عدنان عرعور وأبي الحسن:

**نصحح ولا نهدم.. ولا نجرح.. ولا نفضح!!**

(نصحح) نترك أخطاءه (ولا نهدم) ولا يُترك وإن أصرّ.

وقد سئل العلامة ابن عثيمين رحمه الله تعالى عن هذه القاعدة فأجاب: (هذا غلط بل نجرح من عاند الحق)، وقال: (إذا كان الخلاف في مسائل الاعتقاد؛ فيجب أن تصحح، وما كان على خلاف مذهب السلف فإنه يجب إنكاره والتحذير ممن يسلك ما يخالف مذهب السلف في هذا الباب)<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله: (هذه القاعدة ما لها أصل، أقول: هذه القاعدة ما لها أصل، أهل الباطل لازم تجريحهم)<sup>(٢)</sup>.

(١) «الصحوة الإسلامية» (ص ١١٦).

وقال الشيخ زيد بن هادي المدخلي حفظه الله عن هذه القاعدة الخلفية فأجاب: (. هذه القاعدة ليست من قواعد العلماء الربانيين الذين يعتد بعلمهم، وإنما قواعد العلماء العارفين بشرع الله المطهر سابقاً ولاحقاً، التصحيح لما يستحق التصحيح، والتعديل لمن هو أهل للتعديل، والتجريح لمن يستحق التجريح، على ضوء القواعد المتعلقة بهذا الموضوع الخطير، وعلى هذا مشى أهل السنة والجماعة السلف الصالح وأتباعهم إلى يوم الدين، وما كتب الجرح والتعديل عن الأذهان ببعيد، وهذه القاعدة فيها تلبيس على من قلَّ نصيبه من العلم الشرعي ووسائله.. وهذه من المغالطة، وصاحبها إما أن يكون جاهلاً فيجب عليه أن يطلب العلم صادقاً، وإما أن يكون ملبساً ومضلاً للناس فحسبه الله، ونسأل الله أن يهديه ويرده إلى الحق رداً جميلاً، آمين) «العقد المنضد الجديد» (١/١٥٨، ١٥٩).

وقد انتقد العلامة أحمد النجمي رحمه الله تعالى في رده على رسالة الشيخ العباد «رفقا أهل السنة بأهل السنة» هذا التأصيل الباطل - ولعل الشيخ محمداً الإمام إنما استفادها من رسالته - حيث قال الشيخ العباد وفقه الله: (موقف أهل السنة من العالم إذا أخطأ أنه يعذر؛ فلا يبدع، ولا يهجر)!!

فرد عليه الشيخ النجمي رحمه الله بقوله: (... أتيت بأقوال لبعض السلف مجملة، ولم تعرج على ما ملئت به الكتب من هجر المبتدع ولا بد أنك قرأت تلك الكتب أو بعضها وهي: «الإبانة الكبرى» لابن بطة، و«الإبانة الصغرى» له، و«شرح السنة للكائي»، وكتاب «السنة» لابن أبي عاصم، و«الشريعة» للأجري، وغيرها من الكتب التي دونت الآثار عن السلف في هجر المبتدع.

وأقول: يا شيخ إن سكوتك عن تلك الآثار يجعلك محجوباً أمام الله قبل الناس، أنسيت يا شيخ أن إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رحمه الله أمر بهجر حسين بن علي الكرابيسي، وعدم الأخذ عليه، وعدم قراءة كتبه؛ فترك ولم يأت أحد رغم غزارة علمه.

وأمر بهجر سهل بن عبد الله التستري الذي كان يقال له: سهل القصير، وعدم قراءة كتبه فتركه أهل الحديث. وأبى أن يدخل عليه داود بن علي الظاهري.

وهجر أهل السنة الحسن بن صالح بن حي لما علموا ببدعته.

لا أدري يا شيخ أنسيت هذه الآثار أم تناسيتها؟

وإني لأنصحك يا شيخ، وأنصح نفسي باتباع آثار السلف والسير على نهجهم وعلى طريقتهم، وأنت تعلم يا شيخ أن الخطأ الذي يحصل من أحد الشيوخ في الأحكام الفرعية التي يسوغ فيها الاجتهاد فهذا الذي يعذر فيه قائله، ولا يبدع، ولا يهجر، والخطأ الذي يبدع صاحبه ويهجر هو الذي في العقيدة، ولا نعلم أن السلف عذروا أحداً ابتدع في العقيدة بدعة وعذروه). اهـ.

وقال الشيخ ربيع حفظه الله في رده على أبي الحسن «قاعدة نصحح ولا نهدم»: (ولقد كان الرجل يزل زلة واحدة في العقيدة على عهد السلف فيسقطه أئمة السلف والحديث فهل هم هدامون مفسدون أعداء الدعوة السلفية . ماذا فعل الخليفة الراشد عمر بن الخطاب بصبيغ كم كان عند صبيغ من البدع والأصول الفاسدة؟! لقد جمع له هذا الخليفة الراشد بين عقوبات أربع:

١- السجن .

٢- والضرب .

٣- والنفي .

٤- والأمر بهجرانه سنة حتى ظهر حسن توبته...). اهـ

قلت: وأضربُ على ذلك مثلاً آخر؛ مَنْ كان من زلاته: الشُّقُّ لشمْلِ السلفيين ودعوتهم باليمن وغيرها، والولاء والبراء على أخطائه التي بُيِّنَتْ له ونصح عليها، والتحريش بين أهل السنة، والطعن في علماء أهل السنة ورميهم بالفواقير، وتضييع عشرات طلبة العلم وسحبهم من مجالس العلم وتعصبيهم ضد شيخهم، وجعلهم مناوئين لإخوانهم والدعوة التي كانوا من أهلها، وسحب المساجد عنهم، واستخدام السلطة عليهم، والطعن في قلعة السلفيين دار الحديث بدماج والتزهيد منها، وقبول ردود المجاهيل وتوزيعها والإشادة بها وبهم... وغير ذلك مما فعله العدني وشلته- عاملهم الله بما يستحقون- وأُثبت عليهم ببراهينه التي لم يستطيعوا دفعها، ولا من يدافع عنهم من المشايخ- وفقهم الله-.

فهل من كان هذا حاله: (تترك أخطاؤه ولا يُترك وإن أصر)!!، و(تصحح أخطاؤه ولا يحزّب)!!

أما قول الشيخ محمد الإمام - وفقه الله -: (وقد يقول قائل: قد نصحنا له فلم ينتصح؟ فنقول له: نعم فعلت، فالنصح دواء وشفاء وغذاء، ولكن لا يلزم إذا لم يقبل منك النصح أن تقوم بتحزيبه أو هجره)!! فهو تأصيل باطل!! وهذا- والله- عين ما كان يدندن به أبو الحسن المصري؛ ومن ذلك قوله في شريط «حقيقة الدعوة» (رقم ٢): (الأخطاء تصحح وليس هناك أحد فوق النصيحة، لكن ما تصحيح الأخطاء بهدم الأشخاص، هل أحد ينكر عليّ هذه الكلمة غير الحدادية؟ الأخطاء التي يقع فيها الرجل من أهل السنة تصحح، وليس هناك أحد فوق النصيحة... صحيح رجل عنده خير وزل زلة أو زلات نصحح ما عنده ونصححه ولا نهدمه ولا نهدم الخير الذي كان عنده إذا كان واقفاً أمام العلمانيين أو المنحليين أو دعاة الانحلال والتحليل، أو كان واقفاً أمام الصوفية، أو كان



واقفاً أمام الروافض، أو كان واقفاً أمام الحزبيين المشوهين للدعوة السلفية وزل زلات هذا لا نهدمه ونصح هذه الأخطاء!!!

وهو عين ما قرره الوصابي<sup>(١)</sup> كما في «محاضرة البريقة» بعدن (٢٧ جمادى الآخر ١٤٢٨ هـ) حيث قال: (وعلاج الخطأ ليس بالتشهير وإنما بالنصح إنما بالنصح والتألف... وكم من أناس لا يحرصون على البناء وعلى العمار إنما يحرصون على الهدم والدمار والعياذ بالله من ذلك)!!!

وقبل الرد على ذلك أقول:

اعلم أخي القارئ - وفقك الله - أن مناصحة الشيخ يحيى حفظه الله وغيره لعبد الرحمن بن مرعي وأخيه بدأت قبل زمن من تكلم الشيخ يحيى حفظه الله، وذلك بعد أن ظهر له إعراضهم عن قبول النصح بعد بيانه لهم ما هم عليه من السير الجديد؛ حيث قابل ابنا مرعي ذلك النصح والصبر بالطعن في الشيخ يحيى وفي طلابه، وبث الهجر بين طلاب الدار، وزرع الفرقة، والولاء والبراء الضيق على فكرهم....

فبعد أن رأى الشيخ يحيى - حفظه الله - إصرارهم وعنادهم وضررهم وفتنتهم، وبعد نصح وصبر، تكلم بمجموع ذلك وغيره على ضوء ما رأى وشاهد ولس من الأمور التي لم يلمسها غيره من المشايخ وفقهم الله - وهو عالم ورع وأهل للجرح والتعديل وللحكم بالتبديع وغيره باتفاق المشايخ - نصحا للسنة وأهلها. فأدى - حفظه الله - ما عليه من واجب النصح والصبر والبيان، والحكم بما تقتضيه الحجة والبرهان. قال العلامة أحمد بن يحيى النجفي رحمه الله تعالى: (فإذا كنت قد عرفت عنه بدعة فنصح عنها ولكنه أصر على البقاء عليها، فإنه يُعتبر قد خرج عن السنة) «الفتاوى الجليلة» (٤٤ / ٢).

وقال رحمه الله في موضع آخر (٥٩ / ٢): (..فإن أبي أن ينتصح، وما هو متهم به ظاهر عليه وأبي، فإنه في هذه الحالة يبين أمره لطلاب العلم حتى يعرفوا حاله، بل ربما أن بيان حال مثل هؤلاء يجب وجوباً عينياً على من عرفه، وإن الآثار المروية عن السلف يظهر منها وجوب مصارمة من يكون كذلك، وبالله التوفيق).

(١) وللوصابي محمد بن عبد الوهاب تأصيلات باطلة وقواعد بدعية، وطعونات كثيرة في أهل العلم، وفي دار الحديث بدماج.. كثيرة. وقد بين شيخنا يحيى حفظه الله كثيراً من بوائقه، وتعصبه للحزب الجديد، وتحريشه ومكره؛ في عدة أسرطة، بيانا كافيا. وجمع كثيراً من ذلك مع مصادرها الموثقة أخونا ياسر الحديدي في رسالته «إحياء الوصابي لقواعد وتأصيلات المصري وعرعور والمغراوي» وهي منشورة على شبكة العلوم السلفية (الصافية النقية)، وله رسالة أخرى في بيان تناقضاته العجيبة!

وقال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى: (من كان من أهل السنة ومعروف بتحري الحق ووقع في بدعة خفية فهذا إن كان قد مات فلا يجوز تبديعه بل يذكر بالخير، وإن كان حياً فينصح ويبين له الحق ولا يتسرع في تبديعه فإن أصر فيبدع). اهـ.

قلت: فإن كان هذا في البدع الخفية، فما بالك بحزبية ابني مرعي الظاهرة الجلية!!  
أما قول الشيخ الإمام - وفقه الله -: (ولكن لا يلزم.. إلخ)!! فهو نفي مفتقر إلى دليل! وقد قال تعالى (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين).

فأين الدليل من الكتاب أو السنة أو منهج السلف الصالح على ذلك؟؟؟!!!

ويذكرني هذا الموقف بما صنعه أبو الحسن المصري مع العلامة النجمي - رحمه الله - حيث أرسل إليه رسالة كما في رسالة «التنبيه الوفي على مخالقات أبي الحسن المأربي» ضمن «الفتاوى الجلية» (٢/ ٢٣٧-٢٣٩) ومما جاء فيها: (إن هذا الحكم منك أيها الشيخ بعيد عن أصول المنهج السلفي ولم تسلم فيه من التسرع...!!!) فأجابه العلامة النجمي بكلام سلفي رصين، به نجيب على الشيخ محمد الإمام - وفقه الله -:  
(أولاً: أسألك على أصول المنهج السلفي في الحكم على المبتدع ببدعته وهجره والتحذير منه، ما هي هذه الأصول؟ ما عددها؟ ومن هو الذي قال بها من السلف؟...)

ثانياً: سأوجد الآن من أقوال الصحابة ومن بعدهم من السلف ما يدل على أنهم يحكمون على العصي والمستخف بأوامر الشرع والمبتدع يحكمون عليه أول ما يظهر منه الاستخفاف أو البدع أو المعارضة للشرع بما تقتضيه؛ من سب، وتوبيخ، أو لوم، وإعلان هجر [ثم ذكر قصة عبدالله بن عمر رضي الله عنه في «صحيح مسلم» مع ابن له حين اعترض على حديث النبي ﷺ في نهيه عن منع النساء المساجد فقال: والله لنمنعن، فسبه ابن عمر سباً سيئاً، قال الراوي عنه: ما سمعته سبه مثله قط.  
وهكذا قصة عبدالله بن مغفل في «الصحيحين» مع الذي رآه يخذف فأخبره بنهي النبي ﷺ عن ذلك فلما أعاد قال له: لا أكلمك كذا وكذا، وبنحوه قصة لأبي بكره عند أحمد.

وهكذا لما قيل للإمام أحمد إن ابن أبي قتيلة يقول عن أهل الحديث أنهم قوم لا خير فيهم فجعل ينفض ثوبه ويقول: زنديق زنديق، وهكذا لما قرئ عليه بعض ما كتبه الكرابيسي في كتاب «المدلسين» قال: هذا قد جمع للمخالفين ما لم يحسنوا أن يحتجوا به حذروا عن هذا، كما في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٨٠٦)، قال الشيخ

النجمي بعد ذلك:]، أفترى أن هؤلاء الصحابة وهؤلاء الأئمة قد تسرعوا في الحكم؟! أم أن الحق معهم والخطأ عند من خالفهم؟! وأنا والحمد لله لم أتسرع في الحكم عليك ولقد تريثت حوالي سبعة أشهر بل تزيد و كنت في أول الأمر أقول لا نريد أن نخسر أخًا سلفيًا ناقشوه بالتي هي أحسن... وبعد هذا تراني تسرعت في الحكم عليك بأنك مبتدع؟ فإن قلت: نعم! بعد سبر هذه الحقائق فأنت مبطل وقد قال النبي ﷺ: «إن ما أخوف ما أخاف على أمتي كل منافق عليم اللسان». اهـ

هذا لتعلم أن الشيخ يحيى حفظه الله تعالى قد عامل عبدالرحمن العدني وشلته على وفق منهج سلفي سليم، وأن هذا التقييد من الشيخ الإمام-وفقه الله- بعيد عن منهج السلف، وهو يطبق هذه قاعدة التصحيح لا الهدم مع أصحاب هذه الحزبية الجديدة، كما طبقها قبل دفاعا عن أبي الحسن المصري الدجال؛ في حين يهدم أهل السنة وحملة لواء المنهج السلفي في دماغ ولا يقدم تصحيحا!! فيصنفهم بأبشع الأوصاف، بالطيش والتهور والتسرع والشذوذ...، وانظر أمثلة كثيرة على ذلك في المبحث الثالث من الفصل الخامس.

وهو في ذلك سائر على منوال أبي الحسن المصري عامله الله بما يستحق:

قال الشيخ ربيع حفظه الله في «جناية أبي الحسن على الأصول السلفية»: (أبو الحسن يسير على طريقة عدنان عرعور في الأخذ بالقاعدة الفاسدة «نصح الأخطاء ولا نهدم الأشخاص»، وهذه بعينها هي قاعدة عدنان «نصح ولا نجرح» لكنه يهدم أهل الحق ولا يقدم تصحيحاً..).

وأما قوله-وفقه الله- : (فإن هذه مسائل شرعية مردها إلى أهل العلم).

فهو على عادة الشيخ محمد الإمام-وفقه الله- من جعله هو وبقية المشايخ حكماً على الشيخ يحيى حفظه الله تعالى وعلى أحكامه، وهذا مسلك خلفي يأتي الكلام عليه بإذن الله، ولك عبرة أخي القاريء بفتنة أبي الحسن والبكري، والله المستعان.

وأما قوله-وفقه الله- : (وفيها مخارج عندهم ولا تصل إلى درجة الهجر والتحزيب...!!)

فإن التماس المخارج أو الأعذار للأخطاء الواضحة، منهج غير سديد، وعن الحق بعيد.. إذ أن ذلك لا يزيد الخطأ إلا اتساعاً، في حين يسعى المصحح للخطأ إلى سده وتصحيحه.

قال العلامة النجمي حفظه الله تعالى في «التنبيه الوفي على مخالقات أبي الحسن المأربي» ضمن (الفتاوى الجليلة) (٢٢٠ / ٢): (زلة العالم المخالفة للشرع ثلثة في الدين فإن بينت للناس رقعت تلك الثلثة، وإن حاول الآخرون الاعتذار له وتبرير خطئه اتسعت تلك الثلثة وأثرت فساداً في الدين...).

وهذا الذي حصل، والله المستعان.

\* ثم اعلم -وفقك الله- أن هذا المسلك الأفيحي المتمثل في قاعدة (نصحح ولا نهدم)، يدعو إلى إقصاء جانب كبير من الولاء والبراء، الذي هو أصل من أصول هذا المنهج القويم!

حيث إن الأدلة دلت على البراءة من أهل الباطل، وعلى تقديم البراءة منهم على البراءة من الباطل! إذ أن ترك البدع والباطل لوحده لا يكفي لتحقيق الولاء والبراء، فكم من شخص يتبرأ من البدع ويتركها ويغضها، لكنه لا يبغض أهلها ولا يتركهم ولا يعاديهم، فلا يكون بذلك آتياً بالواجب الذي أمر به! بخلاف من قدم البراءة من أهل البدع والباطل، فإن ذلك يستلزم ترك البدع والباطل الذي عندهم! فدل ذلك على أن ترك أهل الباطل أهم وأعظم من ترك باطلهم مجرداً، وأنه لا يتم الولاء والبراء حتى يُقدم التبرؤ والبغض لأهل الباطل على باطلهم.

وفي بيان ذلك يقول الله عز وجل (قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ) [الممتحنة : ٤]، ويقول تعالى (وَأَعْتَزِلْكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا) [مريم : ٤٨]، وقال جل وعلا (فَلَمَّا اعْتَزَلْتُمْهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا) [مريم : ٤٩]، وقال (وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيُهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مَرْفَقًا) [الكهف : ١٦].

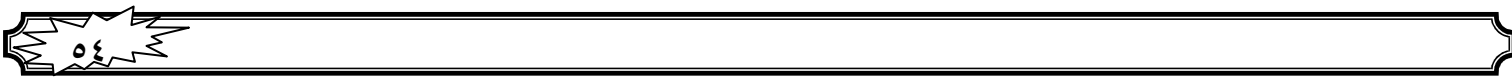
قال الشيخ محمد بن عقيل رحمه الله: (وهاهنا نكتة بديعة في قوله تعالى (إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ) وهي أن الله تعالى قدم البراءة من المشركين العابدين غير الله، على البراءة من الأوثان المعبودة من دون الله، لأن الأول أهم من الثاني، فإنه قد يتبرأ من الأوثان ولا يتبرأ ممن عبدها، فلا يكون آتياً بالواجب، وأما إذا تبرأ من المشركين، فإن هذا يستلزم البراءة من معبوداتهم، وهذا قوله تعالى (وَأَعْتَزِلْكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ..) الآية، فقدم اعتزالهم على اعتزال معبوداتهم، وكذا قوله تعالى (فَلَمَّا اعْتَزَلْتُمْهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ..) الآية، وقوله

(وَإِذِ اعْتَرَلْتُمُوهُمْ وَمَا يُعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ..) الآية.

فعليك بهذه النكتة، فإنها تفتح لك بابا إلى عداوة أعداء الله، فكم من إنسان لا يقع منه الشرك، ولكن لا يعادي أهله، فلا يكون مسلما بذلك... (وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا..) الآية.

وقوله: (وَبَدَا) ظهر وبان، وتأمل تقديم العداوة على البغضاء، لأن الأولى أهم من الثانية، فإن الإنسان قد يبغض المشركين ولا يعاديهم، فلا يكون آتيا بالواجب عليه حتى تحصل منه العداوة والبغضاء، ولا بد أيضا من أن تكون العداوة والبغضاء باديتين ظاهرتين بيّنتين) «مجموعة التوحيد» (الرسالة رقم ٢٣).

والله الموفق.



## المبحث السادس:

### (رمي الناصحين بالتعجل والتسرع والتهور وعدم اعتبار مصلحة الدعوة)

مر الكلام على دعوى التسرع في التبديع وغيره بما يكفي في المبحث الذي قبل هذا. وهكذا كان دأب أهل البدع مع أهل السنة بدماج، سواء مع الإمام المجدد مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله أو مع خليفته من بعده العلامة يحيى بن علي الحجوري حفظه الله تعالى. فمن ذلك:

ما فعل محمد المهدي الحزبي في «معالم في الجرح والتعديل» الذي ألفه لانتقاد منهج الإمام الوادعي رحمه الله وقدمه لنيل درجة (الماجستير)!!، وما انتقده فيه ما عنون عليه بقوله (ص ٣٤٣): (عدم التثبت في النقل وإرسال الكلام على عواهنه بدون دليل...).

وهكذا في ص (٣١٩-٣٢٠) حيث قال: (تعجل في الحكم)!!

وهكذا عقد بعض أصحاب الحزب الجديد المسألة الأولى في رسالة هزيلة بعنوان: «ماذا ينقمون على الشيخ الحجوري!» في رمي الشيخ يحيى بـ(عدم التثبت والعجلة في تلقف الأخبار والحكم عليها) كما في (ص ٥-٧).

وهذا من الدلائل على أن الشيخ يحيى عندهم سائر على خطأ شيخه الإمام الوادعي وأن المضادين له من حزب عبدالرحمن العدني وغيرهم سائرون على خطأ من قبلهم من المناوئين لدعوة الإمام الوادعي.

وقد أكثر الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- في كتابه «الإبانة» من غمز الشيخ يحيى حفظه الله ومن قام معه في هذه الفتنة دفاعاً عن الحق؛ بهذه الأوصاف الشنيعة!! الشبيهة في بعض نغماتها بحملة أبي الحسن المصري؛ غير أن أبا الحسن صرح، والشيخ محمد الإمام مجمع! ومن ذلك قوله -وفقه الله- (ص ٢٦٨): (يتعجل بعض المتحمسين في أمور حقها التأني والتأهل، فيحدث أو يجرح ويعدل أو يفتي أو غير ذلك، وفي هؤلاء وأمثالهم ورد زجر أهل العلم لهم...).

وقوله -وفقه الله- (ص ٢٤): (ولا تجوز الاستهانة بالأخوة الإسلامية فتصير عرضة للتخاصم والتهاجر والتفسيق والتبديع والتكفير؛ نتيجة التهور والتعجل والاندفاع).

وقوله - وفقه الله - (ص ٢٦٩) : (آفة الإنسان العجلة في الأمور، وقد قالوا: من تعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه، فالله الله في التأهل قبل التعجل، ولا يكفي أن الشخص يحسن الظن بنفسه فينطلق على حسب هذا، بل عليه أن يعرض ما عنده على ما عند أهل العلم، ويرجع إليهم مسترشدا منهم: هل لي أن أقوم بكذا وكذا؟ فإن أرشدوه إلى أحد الأمرين قبله وصار إليه، فإن وجد ما عنده مأخوذا من أهل العلم وسائرا سيرهم حمد الله).

فأقول مستعينا بالله:

اعلم - وفقك الله - أن بيان الباطل والتحذير منه أول ظهوره حتى لا يستشري ويتمكن من نفوس الناس: من تمام الحكمة، وهو منهج نبوي أصيل، سلكه الصحابة والأئمة من بعدهم، وينبغي لكل سلفي ناصح أن يتحلى به فضلا عن العلماء، والتأني مطلوب في كل شيء، إلا في عمل الآخرة، فالواجب المسارعة والمسابقة فيه، وقد حث الله تعالى في كتابه الكريم في عدة آيات على المسارعة إلى فعل الخير، ومن أعظم ما يتسابق ويسارع إليه: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

قال تعالى: (فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ)، وقال: (إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ)، وقال: (أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ)، وقوله تعالى: (لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ). (يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ). وقال تعالى مخبرا عن نبيه موسى عليه الصلاة والسلام (قَالَ هُمْ أَوْلَاءٌ عَلَى أَثَرِي وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى) [طه: ٨٤].

وعن سعد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «التؤدة في كل شيء خير إلا في عمل الآخرة» أخرجه أبو داود.

\* وأنا ذاكرٌ لك بعض الأمثلة التطبيقية على المسارعة في إنكار المنكر من سيرة النبي ﷺ :

١ - فقد أخرج الإمام مسلم رحمه الله في «صحيحه» من حديث عبد الله بن عباس ؓ: أن رسول الله ﷺ رأى خاتما من ذهب في يد رجل فنزعه فطره وقال: «يعمد أحدكم إلى جمر من نار فيجعلها في يده». فقيل للرجل بعدما ذهب رسول الله ﷺ: خذ خاتمك انتفع به. قال: لا، والله لا أخذه أبداً وقد طرحه رسول الله ﷺ.

٢ - وأخرج الإمامان البخاري ومسلم رحمهما الله في «صحيحهما» من حديث عبد الله بن عمرو ؓ قال: تخلف رسول الله ﷺ في سفر سافرنا، فأدركنا وقد أرهقنا الصلاة، صلاة العصر، ونحن نتوضأ، فجعلنا نمسح على أرجلنا، فنأدى بأعلى صوته: «ويل للأعقاب من النار» مرتين أو ثلاثا.



٣- وأخرج الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه وغيره، من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه: أن رجلاً خطب عند النبي ﷺ فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصها فقد غوى. فقال رسول الله ﷺ: « بسئس الخطيب أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله ». قال ابن نمير: فقد غوى .

٤- وأخرج الإمام مسلم رحمه الله في «صحيحه» من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه: أن رجلاً أكل عند رسول الله ﷺ بشاله، فقال: « كل بيمينك » قال: لا أستطيع، قال: « لا استطعت ». ما منعه إلا الكبر، فما رفعها إلى فيه .

٥- وأخرج الإمام البخاري ومسلم -رحمهما الله- في صحيحيهما من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادة النبي ﷺ، فلما أخبروا كأنهم تقالوها، فقالوا: وأين نحن من النبي ﷺ؟ قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر . قال أحدهم: أما أنا فإني أصلي الليل أبداً. وقال الآخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر. وقال الآخر: أنا أعتزل النساء لا أتزوج أبداً. فجاء رسول الله ﷺ إليهم فقال: « أنتم الذين قلتم كذا وكذا؟ أما والله، إني أخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني » .  
وأمثلة ذلك من السنة كثيرة .

وعلى هذا سار السلف رضوان الله عليهم:

قال الشيخ البشير الإبراهيمي رحمه الله - مُبيناً حال الصحابة رضي الله عنهم في المسارعة إلى تغيير المنكرات - :  
(وكانوا يأخذون أنفسهم بالفزع لحرب الباطل لأول ما تنجم ناجمته، فلا يهدأ لهم خاطر حتى يوسعوه إبطالا ومحوًا، ولا يسكتون عليه حتى يستشري شره، ويستفحل أمره، فتستغلظ جذوره ويتبوأ من نفوس العامة مكانا مطمئنا). اهـ

ومن ذلك ما أخرجه الطبراني، من طريق أبي الزعراء، قال: جاء المسيب بن نجبة إلى عبد الله [يعني ابن مسعود رضي الله عنه] فقال: إني تركت قوماً بالمسجد يقولون: من سبَّح كذا وكذا فله كذا وكذا! قال: قم يا علقمة، فلما رآهم قال: يا علقمة اشغل عني أبصار القوم، فلما سمعهم ما يقولون، قال: «إنكم لمتمسكون بذنب ضلالة، أو إنكم لأهدى من أصحاب محمد ﷺ»<sup>(١)</sup>.

وما قصة ابن عباس رضي الله عنه مع الخوارج عنك ببعيد، والأمثلة على ذلك كثيرة .

ومضى على ذلك أئمة الدين إلى عصرنا هذا .

قال العلامة الفوزان حفظه الله - راداً على من نسب إلى الإمام ابن باز رحمه الله أمراً باطلاً -: (..هذا الكلام لو صدر في حياة الشيخ ابن باز رحمه الله لبادر برده وإنكاره كعادته رحمه الله في المسارعة في إنكار الباطل لو نسب إلى غيره، فكيف إذا نسب ذلك إليه..). البيان لبعض أخطاء الكتّاب ص ١٤٩ .

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٦٢٨) وإسناده حسن، وأبو الزعراء هو عبد الله بن هانيء، وثقه ابن سعد .

ولهذا الأثر طرق أخرى بأطول من هذا السياق، ولعل ما ذكرناه أصح إسناداً وأدل على المراد . والله أعلم .

ومعلوم ما في التأخر عن إنكار المنكرات وبيانها للناس من مضار وآفات، والبدع والمنكرات إذا ما حُوربت أول ظهورها تمكّنت من قلوب الناس، وعَسُر على المصلح استدراك ضحاياها.

قال البشير الإبراهيمي رحمه الله: (واجب العالم الديني أن ينشط إلى الهداية كلّما نشط الضلال، وأن يسارع إلى نصرة الحق كلما رأى الباطل يصارعه، وأن يحارب البدعة والشّرّ والفساد قبل أن تمدّ مدّها، وتبلغ أشدها، وقبل أن يتعوّدها الناس فترسخ جذورها في النفوس، ويعسُر اقتلاعها، وواجبه أن ينغمس في الصُّفوف مجاهدًا ولا يكون مع الخوائف والقعدة، وأن يفعل ما يفعله الأطباء الناصحون؛ من غشيان مواطن المرض لإنقاذ الناس منه، وأن يغشى مجامع الشُّرور لا ليركبها مع الراكبين؛ بل ليفرق اجتماعهم عليها) «الآثار» (٤/ ١١٠-١١١)<sup>(١)</sup>.

وقد أجمع أهل العلم على أنه (لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة)، قال القاضي أبو بكر الباقلاني: (لا خلاف بين الأمة في أن الشرع لم يرد بأمر يجب تقديمه وتمس الحاجة إلى تنفيذه مع تأخير بيانه، وهذا هو المعتمد في أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة).

ويدل على ذلك ما أخرجه مسلم في «صحيحه» من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان». إذ أن قوله: (فليغيره) أمر يقتضي الفورية، لا قترانه بـ(الفاء) الدالة على عدم التراخي.

والعلماء مجمعون - لهذا المعنى - على وجوب الفورية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. قال الإمام القرافي رحمه الله: (قال العلماء: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على الفور إجماعاً..) «الفروق» (٤/ ١٤٠٠) [ط-دار السلام].

وشيخنا يحيى بن علي الحجوري حفظه الله وطلابه بدار الحديث بدماج، وغيرهم من أهل السنة الناصحين، على هذا المنهج القويم يسير، فما إن تظهر قرون البدع والمنكرات إلا وتجدهم من أول من يبادر إلى محاربتها ودحضها، ومواقفه في ذلك محمودة، وما فتنة أبي الحسن المصري، والبكري، وفالح الحربي، وابن مرعي وغيرها عنك ببعيد، وقد شكر السلفيون له ذلك.

والدّعاوى إن لم يقيموا عليــــها بيّنات أهلها أذعيا

لكنّ هذا دأب المثبّطين والمخذّلين، فما إن يرمي ناصح بنبله لردّ الباطل حتى تجدهم ساعين إلى إيقافه.

فيقولون: فلان متسرّع!!!

(١) - من كتاب «الصوارف عن الحق».

قال العلامة صالح الفوزان: (هذه أمانة حملها الله العلماء، فلا يجوز السكوت عن أمثال هؤلاء، لكن مع الأسف لو يأتي عالم يرد على أمثال هؤلاء قالوا: هذا متسرع... إلى غير ذلك من الوسوس، فهذا لا يخذل أهل العلم أن يبينوا للناس شر دعاة الضلال، لا يخذلهم) «إتحاف القارى» (١/ ١١٥).

فتجدهم يدندنون دائماً: لا تتكلموا في فلان لأجل مصلحة الدعوة!!! وجعلوا يضربون بها وجه كل من أنكر الباطل وتصدى له، وقد كان الإمام الوادعي رحمه الله تعالى يقول: (جعلوا مصلحة الدعوة طاغوتا!!!).

واعلم رحمك الله؛ أن المصلحة - بالنسبة لشهادة الشرع - تنقسم على أقسام<sup>(١)</sup>:

الأول: أن يشهد الشرع باعتبار تلك المصلحة، وتأتي الأدلة بطلبها، ومن ذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمسارعة في ذلك على ما تقتضيه الشريعة، لصيانة الدين وحفظه من كل ما ليس منه، من منكرات وبدع وأغلاط، وهذه المصلحة التي سعى فيها أهل السنة، ويلقون من جرائمها ما يلقون من أنواع الابتلاءات والمحن.

الثاني: أن يُلغى الشرع تلك المصلحة ولا ينظر إليها، وتأتي الأدلة بعدم اعتبارها والالتفات إليها، ومن ذلك السكوت على البدع والمنكرات والأغلاط، وتركها تفشو بين الناس<sup>(٢)</sup>.... وهذه المصلحة التي يُحوم حولها كثير ممن يدندنون بـ(مصلحة الدعوة)!!

فأي مصلحة هذه؟!

بل هي عين المفسدة لو كانوا يُمعنون!!!

قال الإمام ابن باز رحمه الله تعالى: (القاعدة الكليّة: أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، فإذا وُجد من يجهل الحق وجب أن يُعلم ممن يعلم الحق، ولا يجوز تأخيره من أجل مراعاة خاطرة فلان...<sup>(٣)</sup>).

وللإمام الألباني كلام نفيس في كتاب «السلفية» ص (٥٣-٥٦) حول هذه الدعاوى، فانظره.

(١) انظر «مذكرة الأصول» (ص ٢٦٢) ط/ دار عالم الفوائد، للعلامة الشنقيطي رحمه الله، و «القول المفيد» (١٦٢/٢) للعلامة ابن عثيمين رحمه الله.

(٢) وبقي قسم ثالث وهو ما لم يشهد الشرع باعتباره ولا بإلغائه بدليل خاص، وهو ما يُسمى بالمصالح المرسلّة، قال العلامة ابن عثيمين رحمه الله في «القول المفيد» (١٦٢/٢): (المصالح المرسلّة والمقيدة إن اعتبرها الشرع ودل عليها فهي حق ومن الشرع، وإن لم يعتبرها؛ فليست مصالِح، ولا يمكن أن تكون كذلك، ولهذا كان الصواب أنه ليس هناك دليل يسمي بالمصالح المرسلّة، بل ما اعتبره الشرع فهو مصلحة، وما نفاه فليس بمصلحة، وما سكت عنه فهو عفو).

والمصالح المرسلّة توسع فيها كثير من الناس، فأدخل فيها بعض المسائل المنكرة من البدع وغيرها، كعيد ميلاد الرسول.. فهذه مفسدة وليست بمصلحة).

(٣) من رسالة «صور مضيئة من جهود الإمام عبد العزيز بن باز رحمه الله في الرد على المخالف» (ص ٦٨-٦٩).

ثم إن مراعاة المصالح والمفاسد أمر مطلوب وخاصة في شأن الدعوة، ونحن لا نُنكر أنه قد يكون في التحذير من البدع والمنكرات والمسارة في إنكارها بعض المفاسد<sup>(١)</sup>، ولم يغفل سلفنا الصالح عن ذلك، لكن كثيرا من الناس اتخذ من هذه القاعدة الشرعية سلما لرد الحق، ونصح الناصحين من أهل السنة الذين كرسوا أنفسهم للذب عن السنة وهذا المنهج السلفي القويم.

ونسوا أو تناسوا بأن الأصل أن المصالح الحاصلة من الرد عليهم وتبيين حالهم.. أعظم بكثير، و(إذا تعارض الضَّرَرَان، فالمرتكب أخفها وأسهلها)، و(يُطرح حكم الأخف وقاية من الأثقل)، وهذا فقه عظيم غفل عنه كثير ممن يُشَنِّشُونَ بد(مصلحة الدعوة!!)، وقد بيّن هذا بكلام متين، الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى فقال: (..فمثل هؤلاء لا بد من ذكرهم والتشريد بهم، لأن ما يعود على المسلمين من ضررهم إذا تركوا، أعظم من الضرر الحاصل بذكرهم والتنفير عنهم إذا كان سبب ترك التعيين الخوف من التفرق والعداوة.

ولا شك أن التفرق بين المسلمين وبين الداعين للبدعة وحدهم- إذا أُقيم عليهم-، أسهل من التفرق بين المسلمين وبين الداعين ومن شايعهم وأتبعهم، وإذا تعارض الضَّرَرَان، فالمرتكب أخفها وأسهلها، وبعض الشر أهون من جميعه، كقطع اليد المتأكلة، إتلافها أسهل من إتلاف النفس. وهذا شأن الشرع أبدا: يطرح حكم الأخف وقاية من الأثقل) «الاعتصام» (٢/ ٢٢٩).

وقد بين العلامة الفوزان هذا المقام بكلام طيب فأصغ له سمعك!

سئل العلامة صالح الفوزان حفظه الله: إذا كان التنبيه على البدعة المتأصلة سيحدث فتنة؛ فهل السكوت عليها أولى؟ أم يجب التنبيه ويحدث ما يحدث؟

فأجاب: (حسب الظروف، إذا كان يترتب مضرة أكثر من المصلحة؛ فهنا ارتكاب أخف الضررين لدفع أعلاهما هو الأنسب، لكن لا تسكت عن البيان والدعوة إلى الله بالموعظة الحسنة وتعليم الناس شيئا فشيئا؛ فالله يقول جل وعلا: (فاتقوا الله ما استطعتم)، فإذا كان إظهار الإنكار يحدث مفسدة أكبر فإننا نبين ونبصر الناس حتى يتركوا هذا الشيء... فالجاهل يبدأ معه بالحكمة واللين، وإذا رأينا منه بعض النفور، يوعظ ويخوف بالله عز وجل، وإذا رأينا منه أنه لا يقبل الحق ويريد أن يدفع الحق بالقوة؛ فإنه يقابل بالقوة عند ذلك... وهكذا يكون الداعية إلى الله عز وجل؛ فلكل مقام مقال) «ظاهرة التبديع والتكفير والتفسيق» (ص ٤٩-٥١).

وقد قال الشيخ محمد الإمام- وفقه الله- في «الإبانة» (ص ٤٥-٤٦) ردًا على كلامه بنفسه!!:

(فعلما أهل السنة ينصحون ويحذرون من البدعة والحزبية من بدايتها؛ شفقة ورحمة بالخلق والعباد قبل التهامها إياهم، ولكن بعض الناس لا يدرك هذا فيتكئ نفسه في طريق الانحراف، وقد يزين له نواب إبليس أن نصح علماء

(١) إلا أن سبب ذلك هو انحراف المنحرفين، لا قيام أهل السنة بالإنكار عليهم كما بين ذلك الشاطبي رحمه الله وغيره، وقد بينا ذلك في هذه الرسالة.

السنة وتحذيرهم يخالف الحق، وأنهم متشددون؛ فلا يقبل منهم ما يدعون إليه فيقبل ذلك منهم، فما هي إلا مدة قصيرة فإذا بالغوائل تظهر من قبل أهل البدع والتحزب، فيسارع المنصفون قائلين: والله لقد صدق علماء أهل السنة في النصح لنا والتحذير من هؤلاء؛ فلو أطعناكم كنا في عافية؛ فإن أهل التحزب لا يؤمنون؛ فقد خدعونا ولبسوا علينا، ولا حول ولا قوة إلا بالله!).

وهذا كلام نفيس؛ وهذا ما كان قد حصل في فتنة أبي الحسن المصري، حيث كان بعض المشايخ-كالشيخ محمد الإمام!- يرمون الشيخ يحيى حفظه الله بمثل هذه الأوصاف، فما هي إلا مدة فإذا بالغوائل تظهر من أبي الحسن وأصحابه، ويقول المشايخ بلسان حالهم وبلسان مقالهم -كالشيخ الوصابي هداه الله وغيره-: لقد صدق الشيخ يحيى في النصح لنا والتحذير من هؤلاء وغيرهم، يا ليتنا ناصرناه من أول وهلة، فإن أهل التحزب لا يؤمنون؛ فقد خدعونا ولبسوا علينا!

فلو أدرك الشيخ محمد الإمام كلامه هذا حق الإدراك لما رمي إخوانه أهل السنة بدماج بتلك الأوصاف البشعة! ولا حول ولا قوة إلا بالله! ورحم الله امرأً عرف قدر نفسه!

هذا؛ ولعلّ فيما ذكرنا كفاية، لمبتغي الهداية، والحمد لله ربّ العالمين.

وسياتي زيادة إيضاح لذلك إن شاء الله تعالى.

# (الفصل الثاني)

## في قواعد وضوابط في الجرح والتعديل عند أهل العلم

وفيه اثنا عشر مبحثاً:

- ١- (نصح ولا نفضح ولا نشهر بالمخالف)
- ٢- (الجمع بين الجرح والمجروح للتحاكم من أحسن طرق حل الخلاف وأصل يجب أن يتواصى به)
- ٣، ٤- (تقرير منهج الموازنات) و (حمل المجمع على المفصل)
- ٥- (جرح الشخص في أمر معين لا يسوغ تعميم القدر فيه)
- ٦- (اشغل نفسك بالخير ولا توطن نفسك بالبحث عن أخطاء وعثرات الناس)
- ٧- (إدخال الفواحش الخلقية في الجرح منهج غريب عن أهل الحديث)
- ٨- (رد جرح المتشدد من أهل الجرح والتعديل)
- ٩- (امتحان المسلم من تتبع العثرات)
- ١٠- (إذا أدى جرح العالم المعتبر إلى الفتن فالواجب إعادة النظر في طريقة التجريح)
- ١١- (المظلومون باسم الجرح والتعديل إذا صبروا على ظلم الجارحين يرفعهم الله)
- ١٢- (كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعول عليه إذا لاح فيه البغي)

## المبحث الأول :

### (نصح ولا نفضح ولا نشهر بالمخالف )

وقد قرر الشيخ محمد الإمام وفقه الله؛ هذه القاعدة الخلفية -التي هي نظير قاعدة (نصح ولا نهدم) - في غير موضع من كتابه، ومن ذلك: ما جاء في «الإبانة» (ص ٨٠) حيث نسب هذا المنهج للصحابة رضوان الله عليهم الذين هم أبعد هذه الأمة عن مثل هذه المسالك التمييزية!!! فقال -عفا الله عنه-: (ولما كان الصحابة يكرهون الخلاف كانوا بعيدين عن أسبابه، فلا جدال بالباطل ولا مناظرات لأغراض دنيوية ولا استفزازات، ولا تتبّع للأخطاء ولا تشهير بالمخالف، وإنما تناصح، فإيا من يقتدي بالسلف اسلك سبيلهم، وتأدب بآدابهم، وارفق بنفسك، وبأهل الإسلام كما رفقوا)!

وقال -وفقه الله- (ص ٢٦٦-٢٦٧) تحت عنوان (إشهار الجرح فيمن حقه النصح): (قد يعلم العالم بخطي من أخيه العالم فيندفع إلى الإنكار عليه والقدح فيه، وهو يقدر على نصحه بالحسن ويعلم أنه يقبل النصح، فهذا مما لا يقبل التشهير به، فسلكه طريق الجرح والتشهير تعصب خفي للنفس والهوى.

- إلى أن قال:- إن كان المقصد من إشهار الجرح إظهار الغيرة على الدين وأنه لا يصبر على خطأ يعلمه فهذا فيه الاعتداد بالنفس، وإن كان المقصد من إعلان الجرح أنه أجدى في النصح وأقوى في الإصلاح فهذا اجتهاد سائغ، والعبرة بالعواقب، فإن ظهرت العاقبة أنه بالتشهير يفتح باب خلاف ونزاع قد يردى، فعليه أن يبادر إلى إصلاح ما أفسد، فيكون مجتهداً مأجوراً أجراً واحداً في التشهير، ومأجوراً أجراً واحداً في الإصلاح. فإن مضى قدماً غير مبال بما أحدثه من شقاق، فهذا انتصار للرأي المجرد، كفانا الله شر أنفسنا!!

فالله الله في تصحيح التجرد للأخوة، والمناصرة والمؤازرة والمحافظة على التآلف والود والتحاب!!).

وكان قد قررها أيضاً أيام كان يدافع عن أبي الحسن المصري -كما قررها الآن دفاعاً عن عبد الرحمن العدني وحزبه- فقال في شريط بعنوان: «النصيحة الرشيدة في التحذير من فتنة مصطفى مبرم الجديدة» بتاريخ (١٤ شوال عام ١٤٢٢ هـ): (..أين النصح لمن ترى منه خطأ أليس ديننا ودعوتنا قائمة على نصح لمن رأينا منه خطأ أن ننصح له، لا أن نفضحه ولا أن نبحت له مزالق ونحاول كيف نجعله مشوهاً في الصورة ومحاربا كيف نحط من قيمته هذه نبراً إلى الله منها..).

هكذا قال -عفا الله عنه- في أخطاء أبي الحسن المصري، والتي منها طوامه وتأصيلاته الباطلة؛ كالقول بإفادة أخبار الآحاد الظن، والموازنات، والمجمل والمفصل، والطعن في الصحابة...

فكان تطبيق الشيخ محمد الإمام لهذه القاعدة التمييزية، على منوال من قررها قبله من أهل البدع والحزبيات أمثال عدنان عرعور وأبي الحسن وغيرهما التي ورثوها عن المنهج القطبي، حذو القذة بالقذة!

يقول عدنان عرعور في شريط له بعنوان «الاختلاف أنواعه وأحكامه» (رقم ١ الوجه الأول) مقررًا ما قرره الشيخ محمد الإمام فيما سبق: (إن لهذه الأخوة حقوقاً ضيعها كثير من المسلمين، ومن أهم هذه الحقوق: التناصح لا التفاضل، فالواجب على المسلمين أن يتناصحوا، لا أن يتفاضلوا، أن يستر بعضهم على بعض، لا أن يشهر بعضهم ببعض، الأمر غير ذلك تماماً).

وهذا الذي دعا إليه الوصابي أيضا كما في شريط «توجيهات ونصائح» (شعبان ١٤٢٨ هـ): (..النصيحة لا تكون بالعنف ولا تكون بالتشهير، لأنك إذا نصحت بالعنف فقد لا يقبل، وإذا شهرت به فقد فضحتَه فقد لا يقبل ففرق بين النصيحة وبين الفضيحة، فلا بد من مراعاة هذه الأمور... لو أن شخصاً أخطأ؛ الحمد لله المنهج واحد، ينصح ولا يفضح، ينصح ولا يفضح، ما في داعي للطعن فيه والكلام فيه)!!

وقد عد الشيخ ربيع هذا المسلك من الجناية على الأصول السلفية والإرهاب الفكري ضد أهل السنة، حيث قال في رسالته «جناية أبي الحسن على الأصول السلفية» (٤٣-٤٤): (أبو الحسن يسير على طريقة القطبيين وعدنان عرعور وغيرهم من الطعن في من يتقدونه بحق، بأنهم يتدخلون في النيات والضمائر، وأنهم أهل تشهير وحقد وبغض وهو أكثر من هذا، وهذا من الإرهاب الفكري الذي يستخدمونه ضد أهل الحق ومن يأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).

وقد طار أهل البدع والحزبيات فرحا بهذه القواعد التي قررها الشيخ محمد الإمام باسم أهل السنة!! وأحياها بدعا كان أهل السنة الناصحون قد أماتوها وبينوا عوارها.

لكن لما كان كثير من الناس قد يغترون بهذا الكتاب وتأصيلاته، كان لا بد من إعادة البيان.

فأقول مستعينا بالله:

إن هذا الكلام من الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - بعيد عن التحرير العلمي، وفيه قلب للحقائق!! ذلك أن منهج أهل السنة واضح مقرّر، بأن كيفية رد الخطأ عندهم؛ تكون من جنس حالة الخطأ من حيث إسراره وإعلانه، فما كان الخطأ فيه لم يشتهر وكان أمره منحصرًا على المخطئ كان النصح له من ذلك الجنس، وما كان الخطأ فيه مشتهراً ومعلناً وإن كان من أعلم الناس وأشدّهم تمسكاً ردوا عليه علناً ولم يشترطوا الإسرار في ذلك، إذ أن الخطأ من أهل العلم ينشر باسم الدين، وعدم بيان ما فيه مع اشتهاره يجعله كالسنن

<sup>١</sup> مع التفريق بين أهل السنة وأهل البدعة في المعاملة.



المقررات، وشرائع من صاحب الشريعة محررات، وذلك يؤدي إلى أن يختلط المشروع بغيره ويعود الراجع إلى محض السنة كالخارج عنها..، ومثل هذا لا يحصل استدراكه إلا بتبيين الخطأ علناً ليجتنب. وهذا ما عليه أهل السنة والجماعة من زمن النبي ﷺ إلى زمننا هذا، وكتبهم وأشرطتهم شاهدة على ذلك، ومن ادعى غير ذلك فعليه الدليل، والله المستعان.

قلت: وتطبيق منهج (نصح ولا نفضح ولا نشهر!!) قاضي على مثل هذه القواعد الشرعية، وملغٍ لمنهج السلف وأئمة الجرح والتعديل في التعامل مع الأخطاء المعلنة، وإسقاط جهودهم، وهادمٍ لحصن حصين للمنهج السلفي.

قال العلامة أحمد بن يحيى النجفي رحمه الله تعالى: (والقاعدة الشرعية أن النصيحة في الخطأ الفردي تكون سرّاً أولاً، وأما الخطأ الذي يقال أو يفعل على رؤوس الملائم فيجب أن يبين على رؤوس الملائم، هذا مقتضى النصيحة لعامة المسلمين، فإن كانت النصيحة عندكم مرفوضة فقولوا... فإن كنتم ترون أن النصيحة تشهير وتجبون أن نحايكم على الأخطاء ونسكت عنكم فقولوا).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وأما إذا أظهر الرجل المنكرات، وجب الإنكار عليه علانية، ولم يبق له غيبة، ووجب أن يعاقب علانية بما يردعه عن ذلك من هجر وغيره) «الفتاوى» (٢٨/١٧).

وقال العلامة صالح الفوزان حفظه الله: (ليس أحد معصوماً من الخطأ إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، يجب أن نعرف هذا، ولا نتكتم على الخطأ محاباة لفلان، بل علينا أن نبيّن الخطأ، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: «الدين النصيحة» قلنا: لمن؟ قال: «الله، وكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم»، وبيان الخطأ من النصيحة للجميع، وأما كتبه فهو مخالف للنصيحة). اهـ

وقد كان الأئمة رحمهم الله أشد في ذلك في معاملتهم مع أهل التحزب والبدع والمنحرفين، فيفضحونهم، ويشهرون بهم، ويعدون ذلك من مناقب الرجل وصلابته في السنة.

قال علي بن شقيق: سمعت عبدالله بن المبارك يقول على رؤوس الناس: دعوا حديث عمرو بن ثابت؛ فإنه كان يسب السلف. أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/٨٩).

<sup>١</sup> انظر «الاعتصام» للشاطبي (١/٢٩).

وقال عمرو بن دينار: بينما طاووس يطوف بالبيت؛ لقيه معبد الجهني، فقال له طاووس: أنت معبد؟ قال: نعم، قال: فالتفت إليهم طاووس فقال: هذا معبد فأهينوه. أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (برقم ١١٤١).

وجاء في ترجمة الإمام أحمد بن عون الله أبي جعفر الأندلسي (٣٧٨هـ) من «تاريخ ابن عساكر» (١١٨/٥): (كان أبو جعفر أحمد بن عون الله محتسباً على أهل البدع غليظاً عليهم مذلاً لهم... وإن عشر على منكر وشهد عليه عنده بانحراف عن السنة نابذه وفضحه وأعلن بذكره والبراءة منه وعيّر به بذكر السوء في المحافل).

وما حمل أهل السنة على ذلك إلا الغيرة على الدين من أن يُنسب إليه ما ليس منه، وليس لهم في ذلك أي حظ لأنفسهم وأهوائهم.

قال ابن الجوزي رحمه الله تعالى: (وقد كان الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل لشدة تمسكه بالسنة ونهيه عن البدعة يتكلم في جماعة من الأخيار إذا صدر منهم ما يخالف السنة، وكلامه ذلك محمول على النصيحة للدين) «مناقب الإمام أحمد» ص (٢٥٣).

والتكتم من أجل مراعاة فلان وأن لا نفضح فلانا؛ على حساب الخطأ المنتشر باسم الدين، ليس من النصح في الدين، ومن الخيانة للميثاق الذي أخذه الله على أهل العلم، قال تعالى (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبِّئُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبُخْسَ مَا يَشْتَرُونَ) [آل عمران: ١٨٧].

قال العلامة صالح الفوزان حفظه الله: (الذي خرج عن الحق متعمدا لا يجوز السكوت عنه، بل يجب أن يكشف أمره، ويفضح خزيه حتى يحذر الناس... يقولون: اتركوا الردود، دعوا الناس كل له رأيه واحترامه، وحرية الرأي وحرية الكلمة، بهذا تهلك الأمة، السلف ما سكتوا عن أمثال هؤلاء، بل فضحوهم وردوا عليهم، لعلمهم بخطرهم على الأمة، نحن لا يسعنا أن نسكت عن شرهم، بل لا بد من بيان ما أنزل الله، وإلا فإننا نكون كاتمين، من الذين قال الله فيهم (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ) [البقرة: ١٥٩]... نحن قصدنا الحق، ما قصدنا نجرح الناس أو نتكلم في الناس، القصد هو بيان الحق، وهذه أمانة حملها الله العلماء، فلا يجوز السكوت عن أمثال هؤلاء) «إتحاف القاري» (١/ ١١٤ - ١١٥).

\* وبهذا تعلم أن قول الشيخ محمد الإمام - وفقه الله -: (فسلوكه طريق الجرح والتشهير تعصب خفي للنفس والهوى) !!

وقوله: (إن كان المقصد من إشهار الجرح إظهار الغيرة على الدين وأنه لا يصبر على خطأ يعلمه فهذا فيه الاعتداد بالنفس) !!

تأصيل باطل خطير! وطعن ظاهر في أمانة أئمة الجرح والتعديل ومن سلك مسلكهم بالتعصب للنفس والهوى، وبأنهم يعتدّون بأنفسهم، ويطعنون في الناس على حساب الغيرة على الدين...!!  
 فعلى الشيخ محمد الإمام أن يتوب من هذا الرمي والطعن، إذ هو في الحقيقة وسيلة طعن في المنهج السلفي بثلب أهله، ولا حول ولا قوة إلا بالله!

وتفعيد هذه القاعدة في ميدان الجرح والتعديل فتحّ لباب المنهج الأفيح التمييعي، ولذلك يقول الشيخ ربيع في رده على عدنان عرعور «دفع بغي عدنان على علماء السنة» كما في «مجموع الكتب والرسائل والفتاوى» (١١ / ٢٢٤ - ٢٢٥): (وهذه القاعدة: نتناصح ولا نتفاضح، لا يبعد أنها أخذت من القاعدة الذهبية قاعدة البناء: «نتعاون فيما اتفقنا فيه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه»، والتي توسعت وتوسعت حتى أصبحت الآن على أيدي كثير من الإخوان دعوة إلى وحدة الأديان، ودعوة إلى توحيد الأمة بما فيهم الروافض والباطنية تحت راية وحدة). اهـ.  
 فعلى أهل السنة أن يتفطنوا لهذه الدسائس في منهجهم، وألا يكونوا متهيئين من مثل هذه الإرجافات على الحق. وصدق العلامة ابن الوزير رحمه الله تعالى إذ قال: (ولو أن العلماء رضي الله عنهم تركوا الذّب عن الحق خوفاً من كلام الخلق، لكانوا قد أضاعوا كثيراً وخافوا حقيراً) «العواصم والقواصم» (١ / ٢٢٣). والله الموفق.

## المبحث الثاني :

### (الجمع بين الجرح والمجروح للتحاكم من أحسن طرق حل الخلاف وأصل

#### يجب أن يتواصى به)

وقد قرر الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - هذه القاعدة في كتابه «الإبانة» تحت بايين عقدهما لذلك وهما: (من أحسن طرق حل الخلاف: الجمع بين القائل والمقول فيه)، و(فصل الخطاب وفصل النزاع).

ومما قاله - وفقه الله - (ص ٨٥) : (إذا بلغ القائل على إخوانه طعن في أحدهم فالمطلوب أن يجمع بين القائل والمقول فيه، ويسمع من كل منهما؛ فهذا أحرى أن يصيب كبد الحقيقة) - ثم استدل على ذلك بحديثين في مسائل القضاء، أحدهما ضعيف والآخر صحيح ولا دلالة فيه! وكلاماً لأهل العلم في ذلك، ثم قال: - (والذي ينطق بالكتاب والسنة هم أهل العلم، فإذا تنازع متنازعان من علماء أو دعاة أو طلاب علم، فالمرجع إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وأهل العلم هم الذين يصوبون المصيب ويخطئون المخطيء) ثم استدل ببعض الآثار ليس فيها تقرير منهجية تدعو إلى التحاكم بين المجرح والمجرح!.

\*وقال - وفقه الله - (ص ٨٦) بعد أن أورد ذينك الحديثين (هذان الحديثان<sup>(١)</sup> عمدة في أن الحاكم بين اثنين لا يقضي لأحدهما حتى يسمع من الآخر، ولا شك أن هذا هو الأصل الذي يجب أن يتواصى به، كما حرر ذلك السلف ومن بعدهم.... - إلى أن قال: - وأئمة الجرح والتعديل حكام على الرواة والدعاة)!!!!

(١) أما الحديث الأول الذي ذكره: فهو حديث علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إِذَا تَقَاصَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ، فَلَا تَقْضِ لِلأَوَّلِ، حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الأَخْرِ، فَسَوْفَ تَدْرِي كَيْفَ تَقْضِي» قَالَ عَلِيٌّ: فَمَا زِلْتُ قَاضِيًا بَعْدَ.

وهذا الحديث ضعيف، وله طريقان: أولها فيها حنش بن المعتمر وهو ضعيف وخاصة عن علي، وقد أورد له ابن عدي الحديث ضمن مناكيره في «الكامل» (٢/ ٨٤٤)، وثانيها من طريق أسباط بن نصر وهو ضعيف، وخاصة عن سهاك وقد رواه عنه.

وتطبيق الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - هذا المسلك على الجرح والتعديل! والسير عليه بجعله الفاصل في مسائل الجرح، طريق محدث لم يكن عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم. والذي يدل على أنه يريد تطبيق ذلك على الجرح والتعديل؛ قوله بعد كلامه السابق: (وأئمة الجرح والتعديل حكام على الرواة والدعاة)!!!!

أي أن ذلك يطبق أيضا في الجرح والتعديل في جانب أحكامهم على الرواة، وفي جانب أحكامهم على الدعاة؛ بالبدعة وغير ذلك!! لأنهم حكام كما أن القضاة حكام!!

بل صرح الشيخ محمد الإمام بذلك في هذه الفتنة الحاصلة! حيث قال كما في جلسة مسجلة: (.. فلا نتحيز إلى جهة، ولا نقبل الحكم بالهجر أو بالتحزيب أو بالتبديع إلا إذا جاء ذلك عن طريق العلماء الذين يرجع إليهم، والذين يعتمد عليهم، فإنه متى اختلف فلان مع فلان؛ فلا بد من حاكم، لا بد من صنف ثالث (!!)، يعني: يبين كمية الأخطاء ومن هو المصيب ومن هو المخطئ، وكذلك أيضا الخطأ هذا أين يبلغ بصاحبه، أهو خطأ يدل على حزبية أم لا يدل على ذلك، من الأخطاء التي لا يسلم منها أحد من الأفراد..)!!

وزعمه بأنه تحرير السلف ومن بعدهم!!! ومحاولته لإيجاب هذا المسلك على الجرح والتعديل! بعيد كل البعد عن التقعيد والتحرير!! وعن منهج السلف الصالح رضي عنهم! لأمور:

١ - من المعلوم أن ثمت فرقا بين الشهادة والرواية، وأن القضاء من الأول، والجرح والتعديل من الثاني.

ومن أحسن من حرر الفرق بينهما المازري في «شرح البرهان»، واعتمد كلامه القراني رحمه الله في كتابه الماتع «الفرق» (١/ ص ٧٤ فما بعد) ط/ دار السلام، فقال في الفرق الأول: (الشَّهَادَةُ وَالرَّوَايَةُ خَبْرَانِ؛ غَيْرَ أَنَّ الْمُخْبَرَ عَنْهُ إِنْ كَانَ أَمْرًا عَامًّا لَا يَخْتَصُّ بِمُعَيَّنٍ فَهُوَ الرَّوَايَةُ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» وَالشُّفْعَةُ فَيَا لَا يُقْسَمُ لَا يَخْتَصُّ بِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ بَلْ ذَلِكَ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ فِي جَمِيعِ الْأَعْصَارِ وَالْأَمْصَارِ بِخِلَافِ قَوْلِ الْعَدْلِ عِنْدَ الْحَاكِمِ هَذَا عِنْدَ هَذَا دِينَارٌ لِزَامٍ مُعَيَّنٍ لَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ فَهَذَا هُوَ الشَّهَادَةُ الْمُحْضَةُ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الرَّوَايَةُ الْمُحْضَةُ، ثُمَّ يَجْتَمِعُ

وأما الحديث الثاني فهو حديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مِمَّا أَسْمَعُ، مِنْهُ فَمَنْ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ». وهذا حديث متفق عليه؛ لكن ليس فيه ما يفيد الإيجاب المزعوم، وليس فيه أن مسلك التحاكم والقضاء يطبق في الجرح والتعديل!! وانظر ما سيأتي أعلاه.

السَّوَابُ بَعْدَ ذَلِكَ وَوَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الشَّهَادَةِ وَاشْتِرَاطِ الْعَدَدِ حَيْثُ وَبَقِيَّةَ الشُّرُوطِ أَنَّ الْإِزَامَ الْمَعْيَنَ تُتَوَقَّعُ فِيهِ عَدَاوَةٌ بَاطِنِيَّةٌ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهَا الْحَاكِمُ فَتَبَعْتُ الْعَدُوَّ عَلَى الْإِزَامِ عَدُوَّهُ مَا لَمْ يَكُنْ لَازِمًا لَهُ .

فَاحْتِاطَ الشَّارِعُ لِذَلِكَ وَاشْتَرَطَ مَعَهُ آخَرَ إِبْعَادًا هَذَا الْإِحْتِمَالِ...-ثم يبين وجه مناسبة اشتراط العدد في الشهادة دون الرواية، واشتراط الذكورية والحرية بخلاف الرواية.. إلى أن قال:- وَحَيْثُ نَقُولُ الْخَبْرُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: ١- رِوَايَةٌ مَحْضَةٌ كَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ ٢- وَشَهَادَةٌ مَحْضَةٌ كِإِخْبَارِ الشُّهُودِ عَنِ الْخُفُوقِ عَلَى الْمَعْيَنِينَ عِنْدَ الْحَاكِمِ ٣- وَمُرَكَّبٌ مِنْ الشَّهَادَةِ وَالرِّوَايَةِ). اهـ

أقول: وأنت إذا نظرت في الجرح والتعديل تجد أن ضابط الرواية منطبق عليه، من حيث إنه متعلق بأمر عام لا يختص بمعين، إذ أن جرح الرواة وتعديلهم، متعلق بحديث النبي صلى الله عليه وسلم والتشريع، وكذا جرح أهل البدع والأهواء وأهل الفتن فمتعلقها أيضا عام من حيث الضرر الحاصل منها على الدين والمجتمع...

قال الإمام ابن رجب رحمه الله في «شرح علل الترمذي» عند كلامه على الجرح والتعديل: (فإن ذكر عيب الرجل إذا كان فيه مصلحة ولو كانت خاصة؛ كالقذف في شهادة شاهد الزور جائز بغير نزاع، فما كان فيه مصلحة عامة للمسلمين أولى، وروى ابن أبي حاتم بإسناده عن بهز بن أسد قال: «لو أن لرجل على رجل دراهم ثم جرده أخذها منه إلا بشاهدين عدلين، فدين الله أحق أن يؤخذ فيه بالعدول».) اهـ

وهكذا من حيث عدم اشتراط العدد والاكتفاء بالواحد في الجرح والتعديل، وعدم اشتراط الذكورية والحرية... وغير ذلك.

بخلاف القضاء فهو من باب الشهادة، ففيه ترفع، ولا بد فيه من تعدد الشهود، ولا يُكتفى فيه بشهادة الواحد مجردا، ومتعلقه خاص وليس عاما... وغير ذلك من الأمور، وهذا بين لا يحتاج إلى إغراق.

فشتان بين البابين، وبهذا يظهر خطأ تأصيل الشيخ محمد الإمام- وفقه الله- ومحاوله إدخاله الجرح والتعديل إلى ميدان التحاكم!!

٢- أن أئمة الجرح والتعديل من لدن سلفنا الصالح رضوان الله عليهم إلى عصرنا هذا؛ كتبهم مليئة بجرح الرواة وأهل البدع، وبضبط قواعد هذا الفن، ولم يكن من سييلهم عقد التحاكم بين شعبة وبين من جرحهم، ولا عقد التحاكم بين ابن معين والقطان وأحمد... وبين من جرحوا!!

فتجد أحدهم يقول: فلان كذاب، أو يسرق الحديث، أو مختلط.. أو يبين ابتداع المبتدعين وزيف الزائعين الذين يعثون في منهج السلف فسادا وينشرون أفكارهم الخبيثة وفرقتهم وحزبيتهم فيقول: فلان معتزلي، أو خارجي، أو قدرى...

فهل كان الأئمة يقولون: لا بد من أن تتحاكموا مع من جرحتم!! ولا بد أن نسمع من الطرفين، ولا بد من حاكم، لا بد من صنف ثالث (!!)، يعني: يبين كمية الأخطاء ومن هو المصيب ومن هو المخطئ! كما يدعي الشيخ محمد الإمام-أصلحه الله-!! فبطلان هذا واضح معلوم!!

وقد سبق الشيخ محمد الإمام إلى هذا التأصيل الباطل: صاحبُ التقييدات عدنان عرعور، حيث كان يقرر ذلك، ويريد من الشيخ ربيع أن يتحاكما في جرحه إياه.

فأجاب الشيخ ربيع حفظه الله على هذه التأصيل وفنده، ونحن نجعله جوابا على تأصيل الشيخ محمد الإمام-وفقه الله- إذ الكل خارج من ينبوع واحد!!

قال الشيخ ربيع حفظه الله في «دفع بغي عدنان على علماء السنة والإيمان» كما في «مجموع الكتب والرسائل والفتاوى» (٢١٨/١١): (فأنا لم أرفض المحاكمة - والعياذ بالله - إلى الله وإلى رسوله؛ لأنه طلب المحاكمة إلى أشخاص، ورأيت أن الحق لي أنا فتنازلت عنه، تنازلت عن حقي وعن حق المنهج السلفي وعن حقوق السلفية وعن أذاه وعن سبه وعن شتمه، ولا أريد إلا إنهاء الفتنة بموافقة العلماء ولا أريد الطعن في نسبه هذا كذب، هل من اللائق أن يكون للرجل الحق ثم يذهب إلى محاكمات وحقه واضح، إذا اتضح حقه انتهى كل شيء، فحقي واضح هذا الذي دفعني إلى عدم تلبيتي للمحاكمة إلى فلان وفلان وترجح لي، أما أنه دعاني إلى المحاكمة إلى الله وإلى كتابه في حق له فهذا لم يحصل، هذا كذب).

وقال الشيخ ربيع حفظه الله في نفس المصدر (١٧٥/١١): (أما ما يتعلق بالمطالبة بالمحاكمة عند ابن عثيمين، فقد طلب هذا منه وأرجف عليه إرجافاً شديداً وتظاهر بأنه مظلوم وأنه ظلمه ربيع وو إلى آخره، فاتصل عليّ ابن العثيمين يعرض عليّ المحاكمة، فأقنعته بأن هذه الأمور لا يحاكم فيها، فإن هذا دافع عن أهل البدع ووضع قواعد فاسدة بدعية وفعل وفعل وفعل، ثم هل عندك استعداد أن تدرس كل ما دار بيني وبين عدنان في الكتب والأشرطة قال: لا، ما عندي استعداد، قلت: إذاً أولاً يعني تعرف أنت أن أمثال هذا الرجل لا يحاكم ولا يستجاب لدعواه

هذه؛ لأنه هو المبطل وهو الجاني على منهج السلف وهو كذا وكذا وكذا، فأرى أنك تنصحه بأن يتوب إلى الله ويرجع، فافتنع بهذا ابن العثيمين، وهو حي الآن أسأله). اهـ

قلت: وهكذا -والذي لا إله غيره- كان جواب الشيخ يحيى حفظه الله للمشايخ، وأن عبد الرحمن العدني مفتون وساع في الفرقة والحزبية، وقد بغى علينا وعلى الدعوة، وأنا ناصح لكم بدل أن تجعلوا أنفسكم حكّاما عليّ وقد بيّنتُ فتنته، أن تنصحوه بالتوبة إلى الله تعالى من فتنته! اهـ

وهذا الشيخ ابن عثيمين رحمه الله يقبل نصح الشيخ ربيع بذلك، فلماذا لا يكون رحمه الله أسوة فيه للمشايخ حفظهم الله؟! الله!

ومما قال الشيخ يحيى حفظه الله في «مجمل التقويم والصيانة»: (أما مسألتنا هذه فهي أدنى من هذا كلّ لو سلمت من الرغبة في توسيعها علينا لمقاصد ودوافع، ليس الله عنها بغافل فلا تحتاج إلى هذا التفالت والهيلمة، فبعض طلابنا حصل منهم كذا وكذا وتحزّبوا، فإن رجعوا وإلاّ يخلف الله، وقد أخلف الله خيراً منهم والله الحمد.

وخير ما يسلكه من أراد الخير له ولهم في هذه المسألة حتّهم على التوبة والرجوع إلى جادة الصواب، بدون أن تجهدوا أنفسكم وغيركم بالمحاماة عن أخطائهم وأخطاء غيرهم ضمناً، وتجريئهم على التماهي في الباطل، هذه طريقة خاطئة من أساسها إلى رأسها وإن زُيّنت لكم وسميتموها (..تَوْقُفًا..) أو (..صُلْحًا) فإنها تضر المحامي عن الباطل والمحامي عنه، لأن الحق أقوى من أن يخضع لمجرد برز عضلات بغير برهان.

هذا هو الصواب لمن أعطى الحق عظمته، ونزل الأمور منازلها، بفقّه مأخوذ من قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾، وقوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (..). اهـ

٣- أن دعوى الشيخ محمد الإمام من أن الأصل الذي يجب: أن يسمع القاضي أو الحاكم من الطرفين قبل الحكم! وما يتبع ذلك من أنه لا يحكم على الغائب: فالصواب أن ذلك لا يصح على إطلاقه! كما سيأتي، والأدهى من هذا تطبيق ذلك على جرح أهل الجرح والتعديل!! وجعله مسلكا لهم وأصلا يجب أن يسار عليه!!! وقد سبق بأن ذلك لا يتأتى في منهج أهل الجرح والتعديل، وأنهم يقبلون خبر الواحد العدل منهم عملا بالأدلة الدالة على وجوب قبول خبر الثقة.

وقد نصّ الأئمة: الخطيب البغدادي في «الكفاية»، وابن الصلاح في «المقدمة»، والنووي في «التقريب»، وابن كثير في «اختصار علوم الحديث» وغيرهم؛ على أنه لا يشترط في قبول الجرح أكثر من جرح واحد.



بخلاف التحاكم والترافع، فلا يكتفى فيه بذلك كما مر .

ويبين ذلك ابن الصلاح بقوله: (لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر فلم يشترط في جرح راويه وتعديله بخلاف الشهادات) «معرفة أنواع علم الحديث» (ص ٢٢٠).  
وقد سبق الشيخ محمد الإمام إلى هذا التأصيل العرعوري:

محمد بن عبد الوهاب الوصابي هداه الله، حيث قال في شريط «أهمية الالتفاف حول العلماء» (١٣ / ١٢ / ١٤٢٨ هـ):  
(ومن كان عنده دعوى لا بأس يقدمها لأهل العلم، والعلماء ينظرون فيها بنظر الإنصاف، ويقولون الذي يقربهم إلى الله سبحانه وتعالى، بهذا تنحل؛ أما إنسان يدعي ثم يحكم (!!)... يعني معناه مدعي وحاكم (!!)... معناه أنك أنت المدعي وأنت حاكم، هذا خطأ أنت مدعي فقط، والحكم ما هو لك! الحكم للعلماء (!!)، علينا أن نعلم الناس كيف يتعلمون الكتاب والسنة؟! وكيف يطبقونها في حياتهم؟! لا يكون الخطأ منا ندعوا ثم نحن نختلف لا نظلمهم بأقوالنا وبأيضا بأعمالنا، كيف يقضون بين الناس؟ كيف يحكمون بين الناس؟). اهـ

وقد كان صاحب التقييدات عدنان عرعور، يقرر ذلك في ردّه الباطل على الشيخ ربيع حفظه الله؛ فأجابه على هذا التأصيل وفنّده، ونحن نجعله أيضا جوابا على تأصيل الشيخ محمد الإمام - وفقه الله -!  
قال الشيخ ربيع حفظه الله في «دفع بغي عدنان على علماء السنة والإيمان» كما في «مجموع الكتب والرسائل والفتاوى» (١١ / ١٣٠ - ١٣٢): (إنا لنعجب أشد العجب من خلط هذا الرجل في كلامه عن العلماء.... ونعجب أشد من هذا أنه يخلط بين القضاء وبين الفتيا، فتارةً يعتبر إجابتهم من الفتاوى، وتارةً يعتبرها من باب القضاء وهذا خلطٌ غريب ومغالطة شنيعة منه....

وعلى كل حال يفهم من كلامه في حالة القضاء: أنه لا يجوز القضاء على الغائب في أي حال من الأحوال .  
وهذا كلامٌ باطل؛ فهناك أحوال كثيرة يجوز فيها القضاء على الغائب ولا يشترط حضوره، ولا يلزم القاضي أن يسمع من الطرفين، وهذا أمرٌ مقررٌ ودليله: أن هند بنت عتبة قالت للنبي صلى الله عليه وسلم: (إن أبا سفيان رجلٌ شحيح وإنه لا يعطيني ما يكفيني وولدي أفأخذ من ماله؟

قال: خذي من ماله ما يكفيك وولدك)، ما قال: أين أبو سفيان؟ أين هو اتنوني به: حتى يسمع هذا الكلام، حكم عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو غائب، أجاز لهذه المرأة زوجة أبي سفيان أن تأخذ من ماله ولو لم يرص، فهذا حكم على الغائب .

وفي المذاهب مذهب أحمد والشافعي ومالك وغيرهم من علماء الأمة : أنه في الحقوق - في حقوق العباد وفي

المعاملات يجوز القضاء على الغائب .

فهنا أنا أسوق ما قاله البخاري :

- قال : «باب القضاء على الغائب» وروى بإسناده إلى عروة عن عائشة رضي الله عنها : أن هنداً قالت للنبي صلى

الله عليه وسلم : (أن أبا سفيان رجلٌ شحيح فأحتاج أن آخذ من ماله ، فقال - صلى الله عليه وسلم - : خذي ما

يكفيك وولديك بالمعروف) .

فهذا الإمام البخاري يرى جواز الحكم على الغائب .

- قال الحافظ في «الفتح» في (الجزء ١٣ صفحة ١٧١) : (قوله على الغائب) : أي في حقوق الأدميين دون حقوق

الله بالاتفاق حتى لو قامت البينة على غائب بسرقة مثلاً حكم بالمال دون القطع .

- قال ابن بطال : أجاز مالك والليث والشافعي وأبو عبيد وجماعة؛ الحكم على الغائب .

- وقال ابن عبد البر في «الكافي» (الجزء ٢ صفحة ٩٣١) : «باب جامع القضاء في الدعوى» : يقضى على الغائب في

الحقوق كلها والمعاملات والمدائبات وسائر الحقوق إلا العقار وحده فإنه لا يحكم عليه فيه إلا أن تطول غيبته ويضر

ذلك بخصمه، فإن كان كذلك؛ حكم عليه فيه، هذا تحصيل مذهب مالك .

وإذا جاز القضاء على الميت كان القضاء على الغائب أجوز .

- وكذلك يجوز القضاء على الغائب في مذهب الإمام أحمد، انظر «المغني» (الجزء ١٤ صفحة ٣١-٤١).

وحكى صاحب «المغني» الخلاف في ذلك، ورجح الجواز واحتج بحديث عائشة في قصة هند، وألزم أبا حنيفة

بالتناقض). اهـ المراد

قلت: ومامر فهو كاف-إن شاء الله- في بيان بطلان هذه التأصيلات العرعورية، والتي تأثر بها الشيخ محمد الإمام -

وفقه الله-.

ومما يبين أيضاً بطلان هذا المسلك :

١- أن السير على هذا التأصيل العرعوري فيه تعطيل لقواعد الجرح والتعديل!!

٢- وأن فيه تخليطاً لقواعد أهل العلم.

٢- وأن هذا التأصيل فتح لباب خطير؛ ألا وهو محاكمة الناصحين من أهل الجرح والتعديل في المحاكم من طرف المجرّوحين!! وأن المجرّوح له حق إقامة دعوى في المحكمة على من جرّحه!! وهذا ما دعا إليه الشيخ محمد بن عبد الوهاب الوصابي هداه الله!!

قال شيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري حفظه الله في «الولاء والبراء الضيق» ذاكرا بعض وجوهه عند الوصابي والحزب الجديد: (الفتوى بالمحاكمة كان من قبل ينكرها؛ ثم أفتى الشيخ محمد بمحاكمة أهل السنة! ويعرّض في كلامه بمحاكمة فالح الحربي - أو من بعض من جعله محامياً فالح الحربي - للشيخ ربيع، وواحد هناك الآن يحاكم يعرض به [قلت: وهو أسامة عطايا فيما بلغنا] وأمثال هذه، هذا ولاء وبراء ضيق، فالذي يقول ما هي حزبية! وينتظر حتى يدخله عبد الرحمن تحت التجمع اليمني للإخوان مخطئ!!). اهـ المراد

قلت: وقد دعا الشيخ الوصابي إلى ذلك، وادعى موافقة العلماء له وعلى رأسهم الإمام الوادعي رحمه الله!! وعرض بمن لا يسلك هذا المسلك بأنه خارجي!! كما في شريط له بعنوان: «أهمية الالتفاف حول العلماء» بتاريخ (١٣/١٢/١٤٢٨)، ومما قال فيه: (وقد بلغني في هذه الأيام عن شخصين في السعودية أحدهما اتهم الآخر بأنه حزبي فرفعت القضية إلى المحكمة الشرعية وصدر الحكم ببراءة المتهم وبحبس المدعي الذي ليست عنده بينه وبجلده عدة جلدات متفرقة هذا هو الحكم!! هذا هو العدل!! هذا هو الإنصاف!!

ومما قال أيضا: وأيضا هناك قضية أخرى أيضا كما أخبرت في السعودية لا تزال في المحكمة بين شخصين آخرين هكذا تصان الأعراض وهكذا تصان...!!...!! فإن أهل السنة يعتبرون متمسكين بالكتاب والسنة أهل السنة ليسوا بخوارج ما هم خارجين عن الدولة، والدولة تعتبر أب للجميع وأم... وكنت قد طلبت مني محاضرة في هذه الليلة فقلت فرصة.

وكلامي هذا سيعرض على العلماء جزاهم الله خيرا وعلى عيني وعلى رأسي المشايخ مشايخ السنة الشيخ ربيع، الشيخ النجمي، الشيخ الجابري، الشيخ الإمام، الصوملي، الذماري، البرعي، إلى غير ذلك مشايخ أهل السنة، على عيني ورأسي، لست منفردا عنهم أبدا، وإنما كلامي من كلامهم!!!... فوالله يا إخواني في الله أنا متأكد أن العلماء معي على هذا الكلام سواء كان علماء التوحيد في اليمن أو علماء التوحيد في السعودية أينما كانوا علماء التوحيد.

....فهذا الكلام أنا أقوله وأنا متأكد أنه قول جميع علماء أهل السنة والجماعة ولو كان الشيخ مقبل رحمة الله عليه حيًا لما وسعه إلا أن يقول كما أقول نفس الكلام- لو كان حيًا لو كان الشيخ مقبل حيًا- لو سمع كلامي هذا ما وسعه إلا أن يقول كما قلت. اهـ

أقول: وهذا كلام الإمام الوادعي رحمه الله ينقض ما نسبته الوصابي إليه زورا، حيث قال رحمه الله في «السيوف الباترة» (ص ٢٨٨-٢٨٩): (وفي الحقيقة القضاة لا خير فيهم قطع قلوبهم الطمع... فابتلاكم الله بالقضاة الذين لا يباليون بكم ولا بالإسلام.. أولئك القضاة الذين لا خير فيهم ولا يهتمون بأمر المسلمين).

وقد نفذ حزب عبد الرحمن العدني هذه الفتوى الخبيثة من الشيخ الوصابي، وحاكموا عددا من إخواننا السلفيين الذين لم يوافقوهم على حزبيتهم وفرقتهم، فمنهم من أدخل السجن، ومنهم من أخذ عنه مسجده... وهكذا. (لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّوهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ) [النحل : ٢٥]. ولا أستبعد أن يكون هذا التأصيل من دس الشيخ الوصابي-هداه الله- في هذا الكتاب، والله المستعان.

## المبحث الثالث والرابع:

### (تقرير منهج الموازنات) و (حمل المجمل على المفصل)

وهاتان قاعدتان من أخبث القواعد التي استخدمها أهل البدع والأهواء في هذا العصر، بدعوى القيام بالعدل والإنصاف مع أصحاب الزلات والأخطاء، سواء من الجماعات، أو من أهل البدع ومن وقع فيما يوجب الانحراف والخروج من دائرة أهل السنة من المتسبين إليها.

فإذا قام أهل السنة ببيان بدعهم وفتنتهم، أتوا بهذه الحيل لحماية أفكارهم وشخصياتهم من بيان أهل السنة لفتنتهم وبدعهم ومن جرحهم لهم، فينادون باسم العدل والإنصاف وإقامتهما؛ إلى وجوب الموازنة بين هذه الأخطاء والزلات، وبين ما عند أصحابها من حسنات قدموها في دعوتهم، وأن إهدارها من الظلم، وأن تلك الأخطاء لا تُجعل هي الأصل في الحكم، وأن العبرة بسيرتهم الحسنة التي هي الأصل الذي ينبغي أن يُحكم به.

ونتيجة ذلك:

١- إلغاء تطبيق منهج الجرح والتعديل وإسقاطه.

٢- وهدم جهود أهل السنة الناصحين وكم أفواههم.

٣- وتجهيل السلف.

٤- ورميهم بالظلم.

٥- وتعظيم البدع وأهلها.

٦- واستمرارهم في الدعوة إلى الفتنة.

ومما يفترق فيه منهج الموازنات عن منهج حمل المجمل<sup>(١)</sup> على المفصل:

(١) المجمل: ما لا يفهم منه معنى عند الإطلاق أو ما احتمال أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر وذلك مثل الألفاظ المشتركة كلفظة العين

المشتركة بين الذهب والعين الناظرة وغيرهما، والقرء للحيض والطهر، والشفق للبياض والحمرة.

وأصحاب المجمل والمفصل؛ لم يعرجوا من قريب أو بعيد على المجمل والمبين عند الأصوليين وسائر العلماء.

- أن أصحاب الموازنات لا ينفون عمن طبقوا هذا المنهج للدفاع عنه؛ ما عنده من الأخطاء، لعدم استطاعتهم دفعها لظهورها، وإنما استخدموا هذه الحيلة البدعية ليغمروا هذه الأخطاء ويدفونها فيما عندهم من الحسنات، ومن ثمَّ إبطال أعمال الجرح.

- أما الفريق الثاني؛ فيأتون إلى ما هو نص في الخطأ أو ظاهر فيه؛ فيلبسونه ثوب الإجمال، ويدعون فيه الاحتمال!! ومن ثمَّ لا بد للإجمال من تفصيل! ولا يعرف التفصيل إلا بالنظر في سيرة هذا الشخص! فإن كانت سيرته حسنة وله حسنات في طريق الدعوة؛ فإن ذلك المجمل-المزعوم والذي هو في الحقيقة خطأ ظاهر- يحمل على المفصل، ويكون هو المعتمد في الحكم على الشخص!!!

وليس هذا بالمفصل ولا المبين المعلوم عند أهل الأصول، بل هو في الحقيقة من حمل الظاهر على المؤول، ولا يجوز هذا في كلام غير المعصوم بالإجماع، كما نقل ذلك الشوكاني رحمه الله في كتابه «الصوارم الحداد» (ص ٩٦-٩٧). ولهذا كان منهج حمل المجمل على المفصل أخبث من منهج الموازنات؛ ذلك أن أصحاب الموازنات يقرون بحصول الخطأ من الذي يدافعون عنه ويذكرونه، بخلاف أصحاب المجمل والمفصل، فإنهم لا يعترفون بحصول الخطأ ويمنعون من ذكره.

قال الشيخ ربيع حفظه الله في «تنبيه أبي الحسن إلى القول بالتي هي أحسن»: (هذا الأصل شر من أصل الموازنات بين الحسنات والسيئات، إذ هذا يذكر المساوي وأما ذاك فيمنع من ذكر المساوي بالكلية، ويتضمن إدانة السلف في نقدهم وجرحهم وتعديلهم التي اكتضت بكتبها المكتبات). اهـ  
ومما يتفق فيه المنهجان :

- أن الفريقين يقرون بحصول الخلل في المقولة أو الفعل، فيعترف الأول به، ويدعي الثاني احتمالاً مع عدم الاعتراف به.

- وأن الكل يعتبر سيرة الشخص الحسنة هي الأصل الذي ينبغي الحكم به.

---

وإنما يعمدون إلى كلام أهل البدع والباطل الواضح كالشمس في معانيه، إما نصوص أو ظواهر فيجعلونها من باب المجملات ثم يحملونها على ما يسمونه المفصل وهو ليس بالمفصل ولا بالمبين المعروف عند الأصوليين. انظر «إبطال مزاعم أبي الحسن حول المجمل والمفصل» للشيخ ربيع حفظه الله.

- وأن مقصد الفريقين واحد، وهو حماية هذه الجماعة أو الشخص المجرع، وإبطال أعمال الجرح فيه، وإسقاط جهود الناصحين، وهدم قواعد الجرح من أساسها.

وقد بين الشيخ محمد الإمام نفسه فساد هذا المنهج الخطير في كتابه «بداية الانحراف ونهايته» (ص ٣٢٦) فنسوقه هنا ردًا عليه!! وتذكيرًا لما كان عليه!! حيث قال: (العمل بهذه القاعدة يفتح بابًا لأهل الانحراف في العقيدة وغيرها؛ أن تغمر سيئاتهم في حسناتهم، فمن التزم بالقاعدة المذكورة لزمه ذلك، وعلى هذا فلا يبقى ضال مضل في الدنيا إلا تمسك بأن له حسنات تغمر فيها سيئاته)!!!

قلت: وهذا الكلام من الشيخ محمد الإمام وحده كاف في إسقاط تقييده!

وأن دفاعه عن أصحاب التحزب من أصحاب الحزب الجديد، جعله يتناسى بعض أصوله السلفية، من أجل مقاومة الحق الذي أثبتته الشيخ يحيى حفظه الله على فتنهم!!  
إذا تقرر ذلك:

فاعلم أن الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - قد سعى في كتابه «الإبانة» سعيًا حثيثًا في تقرير هذين المسلكين البدعيين، وخاصة منهج الموازنات؛ في غير ما موضع من الكتاب، وتطبيق ذلك تطبيقًا واضحًا على منوال أبي الحسن المصري وعدنان عرعور والصويان وغيرهم من حملة لواء هذا المنهج البطلان.  
ونحن نورد ما وقفنا عليه من ذلك في عدة وقفات، فأقول مستعينا بالله:

### الوقفه الأولى:

قال الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - في «الإبانة» (ص ١٢٦) تحت عنوان:

(العبرة بطريقة أهل الاستقامة لا بهفواتهم وزلاتهم)

ثم قال: (اعلم - يا طالب العلم - أن الهفوات والزلات لا يسلم منها إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم، وما دام الأمر كذلك؛ فلا مطمع لأحد أبداً في النجاة من ذلك، ولكن ينبغي أن يعلم أن ما يحصل منهم من زلات وهفوات لا يصح الاعتماد عليها ولا اعتبارها أصلاً للحكم العام على صاحبها، بل الاعتماد على سيرتهم التي عرفوا بها، وأحوالهم التي استمروا عليها، مع بقاء الحكم بالخطأ على صاحب الزلات والهفوات، والأدلة على هذه المسألة كثيرة).

ثم استدل الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - أيضا على هذا التأصيل، بأمثلة أخذها عن أبي الحسن المصري وغيره في تقرير حمل المجمل على المفصل والموازنات :

١ - (أن الله عفا عن الصحابة؛ بسبب ما جرى من بعضهم في أحد..).

٢ - ثم مثل بأبي إسماعيل الهروي، وما نسب إليه من القول بوحدة الوجود وغير ذلك، ونقل كلاما لابن القيم أوهم به أنه يوافق تأصيله..

٣ - ومثل بابن حبان البستي، وما نسب إليه من القول بأن النبوة تكتسب... ونقل عن الذهبي أيضا ما ظنه موافقا لتأصيله.<sup>(١)</sup>

ثم قال ملخصا ذلك كله:

(وخلاصة هذه المسألة: إقامة العدل مع أصحاب الهفوات والزلات، ولا إقامة له إلا باعتبار الأغلب منهم، فإذا كان أغلب أقوال الرجل وأفعاله ومعتقده موافقة للحق والسير عليه، فلا يجوز أبدا أن تجعل هفواته وزلاته أصلا وعمدة للحكم عليه بالانحراف، بل يحسن الظن به، ولا يتابع فيما أخطأ فيه، ومن حاد عن إقامة هذا العدل، ذهب يبحث عن زلات وهفوات عباد الله ليكثرها، متوصلا بذلك إلى الحكم على أصحابها بالانحراف عن الحق، كفانا الله شر هذا الصنف). اهـ

قلت: لقد قرر الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - مسلك الموازنات، وحمل المجمل على المفصل في كلامه هذا، وأتى بتعليقات واستدلالات من سبق من أصحاب هذا المنهج البائر من مثل أبي الحسن المصري وغيره، كما سيأتي بيان ذلك بوضوح.

وليس في شيء مما استدل به ما يدل على هذا التأصيل الباطل، بل إن في كلام أهل العلم الذي نقله ما يردده.

وسنن زيف ذلك بإذنه جل وعلا.

فأقول مستعينا بالله:

اعلم - وفقك الله - أن ما دعا إليه الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - من إقامة العدل والإنصاف مع أصحاب الهفوات والزلات، وأنه لا إقامة للعدل معهم إلا باعتبار الأغلب من حالهم وسيرتهم؛... هو عين ما قرره ودعا إليه

(١) ثم مثل بحديث «ما خلت القصواء» ونقل كلاما للحافظ ابن حجر لتأييد تأصيله كما ظن، وفي كلام الحافظ واضح في نقضه، لذلك لم نتكلف الرد عليه!



أصحاب الموازنات من جهة، وأصحاب منهج حمل المجمل على المفصل<sup>(١)</sup>؛ ويدل على تطبيق الشيخ محمد لهذا المنهج ما سيأتي من استدلالاته التي مر الإشارة إليها، والتي هي عين استدلالات أصحاب هذا المنهج كأبي الحسن المصري وغيره.

يقول داعية الموازنات أحمد بن عبد الرحمن الصويان في كتابه «منهج أهل السنة والجماعة في تقويم الرجال ومؤلفاتهم» (ص ٢٧) : (خامساً: الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات: إذا تبين أن الإنسان - مهما كانت منزلته - معرض للصواب والخطأ، فلا يجوز لنا أن نطرح جميع اجتهاداته، بل ننظر إلى أقواله الموافقة للحق ونلتزمها، ونعرض عن أخطائه، فالموازنة بين الإيجابيات والسلبيات هو عين العدل والإنصاف، وإليك بيان هذه المسألة بالأدلة والشواهد). اهـ.

وهذا نفس ما قرره الشيخ محمد الإمام فيما سبق!!!

ودعوى أصحاب الموازنات إلى إقامة العدل مع أصحاب الزلات والهفوات؛ من الخدع التي يسلكونها لتزيين هذه البدعة للناس، وليظهروا إليهم أنهم أصحاب الإنصاف والعدل، وأما أهل السنة الناصحين الذين ينتقدون أهل البدع، ويبدعون من استحق ذلك من المنتسبين إلى السنة، ويعطون كل ذي حق حقه،... فهم أهل الظلم والجور!! فكان لزاماً علينا بيان حقيقة [معنى (العدل)]، ومعنى (الظلم)، عند علماء اللغة وعلماء الشريعة، حتى تزول الغشاوة واللبس، ويكون الطالب للحق على بصيرة من أمره، وبيّنة من دينه.

قال ابن فارس في كتابه: «مجمّل اللغة» في مادة: عَدَلَّ : (العدل : خلاف الجور).

قال الأزهرى في مادة: عَدَلَّ : (والعدل هو : الحكم بالحق، يقال : هو يقضي بالحق ويعدل، وهو حكم عادل، ومعدلة في حكمه).

فالعدل كما ترى: خلاف الجور، وهو الحكم بالحق .

فإذا جرح العالم الناقد من يستحق الجرح ببدعة، وحذر من بدعته؛ فهذا من أهل العدل والنصح للإسلام والمسلمين، وليس بظالم، بل هو مؤدٍ لواجب.

(١) من جهة أن المقصد من حمل المجمل على المفصل؛ هو أن الخطأ الذي هو ظاهر؛ يسعون في جعله غير قادح فيُلبسونه ثوب الإجمال ليقللوا من حصول الخطأ فيه بصورة الاحتمال له مع دعوى احتمال الحق في هذا الكلام، ثم بعد ذلك يدعون طلب التفصيل ليبتلوا ما بقي من الاحتمال!!

فإن سكت عمن يستحق الجرح والتحذير منه فإنه يكون خائناً، غاشاً لدين الله وللمسلمين .  
فإن ذهب ذاهب إلى أبعد عن السكوت، من الذب والمحاماة عن البدع وأهلها؛ ومن ذلك دعوى تغليب جانب سيرتهم وحسناتهم على بدعهم؛ فقد أهلك نفسه، وجَرَّ من يسمع له إلى هوة سحيقة، وأمعن بهم في نصر الباطل ورد الحق .

وهذه من خصائص وأخلاق اليهود، الذين يصدون عن سبيل الله وهم يعلمون .  
وقال أبو الحسين أحمد بن فارس في كتابه : «معجم مقاييس اللغة» ( ٣ / ٤٦٨ ) : ( ظَلَمَ : الظاء واللام والميم أصلان صحيحان : ١ - أحدهما : خلاف الضياء والنور . ٢ - والآخر : وضع الشيء غير موضعه تعدياً .  
فالأول الظلمة، والجمع : ظلمات، والظلام : اسم الظلمة . . .  
والأصل الآخر : ظلمه يظلمه ظلماً، والأصل : وضع الشيء في غير موضعه، ألا تراهم يقولون : (من أشبه أباه فما ظلم) أي : ما وضع الشبه غير موضعه .

ونحو هذا قال الجوهري في «صحاحه»، والأزهري في مادة : (ظَلَمَ) : أن الظلم هو : وضع الشيء في غير موضعه .  
فمن انتقد مبتدعاً، أو كتاباً فيه بدع، أو جرح من يستحق الجرح، وقَدَحَ فيمن يستحق القدح؛ من راوٍ، وشاهد زور، وظالم، وفاسق معلى فسقه؛ فليس بظالم، لأنه وضع الأمور في نصابها وموضعها .  
والظالم المعتدي من يتصدى للطعن فيه، والتأليب عليه، وهو في الواقع الذي يضع الشيء في غير موضعه، حيث يزكي المجروحين الدعاة إلى أبواب الجحيم، ويطعن في الناصحين للمسلمين، الداعين إلى سلوك الصراط المستقيم، وأتباع السلف الصالحين، ومنه : النقد والتحذير من المبتدعين .

بل من يدافع عنهم، ويجادل بالباطل عنهم؛ من أحق الناس بقول الله تعالى : (ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم إن الله لا يحب من كان خواناً أثيماً) \* يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم إذ يبيتون ما لا يرضى من القول وكان الله بما يعملون محيطاً ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة أم من يكون عليهم وكيلاً) .<sup>(١)</sup>

(١) «المحجة البيضاء» للشيخ ربيع (٢٨-٣٠) بتصرف.

ويقول الله تعالى في كتابه الكريم (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ آلَا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ [المائدة : ٨].

ويقول جل وعلا (وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ) [الأنعام : ١٥٢].

وقد سئل العلامة أحمد بن يحيى النجمي رحمه الله تعالى عن هذه الآيات وغيرها من النصوص في هذا المعنى، وعن كيفية توجيهها مع القول بعدم لزوم ذكر محاسن المردود عليه.

فأجاب رحمه الله مقررًا المعنى الصحيح من هذه الآيات وأمثالها: (ليس من العدل ذكر المحاسن عند الرد، بل إن من رد على شخص وذكر محاسنه، فإنه يعتبر قد أغرى الناس بهذا الشخص وزكاه، وكأنه يشهد على نفسه بأن رده عليه خطأ، بل إن في ذلك دفعا للناس إلى الاغترار به ومتابعته على الباطل الذي وقع فيه أو سيقع، وهذا فساد وليس بإصلاح، ولم يقل أحد بمثل هذا غير هؤلاء الحزبيين الذين أتوا بأمر ما أنزل الله بهما من سلطان، مما أملاه عليه الشيطان الرجيم..

ثم إن العدل يكون في الحكم، وليس في الذكر -الرد- أمر الله به أي العدل بأن يقول الإنسان الحق لا يحيف عنه ولا يحيد، فقال سبحانه (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا) [النساء : ١٣٥].

فمن زعم أن من العدل أن تذكر محاسن المخطيء فيما لا يتعلق بالقضية التي ردّ عليه فيها فهو قد أتى بقول باطل وزعم مردود، وقد بينت أن النبي صلى الله عليه وسلم ما ذكر محاسن الذين ردّ عليهم، فالأمر بالعدل نهي لمن حكم على ذلك الشخص أن يحكم عليه بغير ما اقتصرت بقول أو فعل، والعدل أن تقول فيه ما هو محقق فيه، وألا تحمله غير ما احتمله كلامه، وبالله التوفيق) «الفتاوى الجلية» (٢/ ١٦٨-١٦٩).

ومن العدل مع أهل البدع، ومن استحق الوصف بالبدعة من المنتسبين للسنة، أن يعاقبوا على ابتداعهم وحزبيتهم، ومن عقوبتهم عدم ذكر محاسنهم وعدم تغليبها على جانب ابتداعهم!! كما هو حال ميزان الشيخ محمد الإمام-عفا الله عنه- الذي يدعو إليه!!

وفي ذلك يقول الإمام رافع بن أشرس: «كان يقال: من عقوبة الكذاب أن لا يقبل صدقه، وأنا أقول: من عقوبة الفاسق المبتدع أن لا تذكر محاسنه» «شرح علل الترمذي لابن رجب» (١/ ٣٥٣).

قلت: ومن ذكر محاسنه؛ تغليب جانب فضائله وسيرته الحسنة، وجعلها الأصل في الحكم، وطرح زلات وهفواته!!

فعلى الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - وغيره ممن يقرر هذا المسلك؛ أن يدركوا نتائج القول بهذا المبدأ أو الميزان الطائش، وأن يدركوا أبعاده وأخطاره، وأن يعودوا إلى الصواب والحق والعدل الحقيقي الذي تضمنه الإسلام ودعا إليه الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح، وأن يدركوا أن الظلم أن تقول في الشخص أو الكتاب أو الجماعات ما ليس فيها، فإن استحق شخص أو جماعة اسم الابتداع، وبينت وذكرت ما عنده من بدع وفتن وضلالات أوجبت ذلك، وكتبت ونشرت نصحا للإسلام والمسلمين، فذلكم هو عين العدل والإنصاف والقيام بواجب من واجبات الجهاد والذود عن حياض الإسلام.

أما هذا المنهج الخطير فهو يسعى في إقصاء الجرح والتعديل، وإسكات أفواه أهل السنة، وحماية أهل البدع، ومن استحق هذا الاسم من المنتسبين إلى السنة..

### (أدلة الكتاب والسنة ومنهج السلف يبطل هذا الميزان للشيخ محمد الإمام)

وهذا كتاب ربنا وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم، ينقضان هذا الميزان الذي يدعو إليه الشيخ محمد الإمام - وفقه الله -! وغيره من أصحاب الموازنات!!

يقول الله عز وجل في كتابه الكريم (وَأَنْتَ عَلَيْهِمْ نَبَأٌ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخْ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ \* وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتْرُكُهُ يَلْهَثُ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) [الأعراف: ١٧٥، ١٧٦].

قال العلامة السعدي رحمه الله تعالى في «تفسيره» (٣٠٨ / ١) : (يقول تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم (وَأَنْتَ عَلَيْهِمْ نَبَأٌ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا) أي: علمناه كتاب الله، فصار العالم الكبير والحبر النحرير، (فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ) أي: انسلخ من الاتصاف الحقيقي بالعلم بآيات الله، فإن العلم بذلك يصير صاحبه متصفا بمكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال، ويرقى إلى أعلى الدرجات وأرفع المقامات، فترك هذا كتاب الله وراء ظهره، ونبذ الأخلاق التي يأمر بها الكتاب، وخلعها كما يخلع اللباس، فلما انسلخ منها أتبعه الشيطان، أي: تسلط عليه حين خرج من الحصن الحصين، وصار إلى أسفل سافلين، فأزه إلى المعاصي أزا، (فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ) بعد أن كان من الراشدين المرشدين.

وهذا لأن الله تعالى خذله ووكله إلى نفسه، فلهذا قال تعالى (وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا) بأن نوقفه للعمل بها، فيرتفع في الدنيا والآخرة، فيتحصن من أعدائه، (وَلَكِنَّهُ) فعل ما يقتضي الخذلان، فَأَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ..) اهـ المراد

قلت: فمع اتصافه بحمل الكتاب ومحاسن الأعمال وأعلى المقامات، لما ارتكب ما به يكون غاويا، سقط وُضرب له أسوأ الأمثال!

ولو كان تغليب الحسنات والسيرة الحسنة والفضائل هي الأصل في الحكم من غير اعتبار الزلات، وكان ذلك من دين الله؛ لما حكم الله عز وجل عليه بذلك!

ويقول الله عز وجل في كتابه الكريم (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) [النور : ٦٣]، قال الإمام أحمد رحمه الله: نظرت في المصحف فوجدت طاعة الرسول في ثلاثة وثلاثين موضعاً ثم جعل يتلو (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة) الآية، وجعل يكررها ويقول: وما الفتنة إلا الشرك، لعله إذا ردّ بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيزيغ قلبه فيهلكه وجعل يتلو هذه الآية) «تيسير العزيز الحميد» (٢/ ص ١٠٨٤-١٠٨٥ ت العتيبي).

قلت: ولو أن الإمام أحمد يطبق منهج الموازنات، وتغليب جانب السيرة الحسنة والفضائل، وأنها هي الأصل في الحكم، من غير اعتبار للزلات والهفوات؛ ما قال ذلك!

وهذا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر الصديق رضي الله عنه، يخشى على نفسه من الزيغ إن تساهل في بعض سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول: (لست تاركاً شيئاً كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل به إلا عملت به، فإني أخشى إن تركت شيئاً من أمره أن أزيغ) رواه البخاري ومسلم.

ولو أن ذلكم الميزان الذي أصله الشيخ محمد كان معتبراً عنده رضي الله عنه ما قال ذلك!

وروى البخاري في «صحيحه» عن ابن أبي مليكة قال: كاد الخيران أن يهلكا أبو بكر وعمر، لما قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وفد بني تميم، أشار أحدهما بالأقرع بن حابس التميمي الحنظلي أخي بني مجاشع، وأشار الآخر بغيره، فقال أبو بكر لعمر: إنما أردت خلافي، فقال عمر: ما أردت خلافي، فارتفعت أصواتها عند النبي صلى الله عليه وسلم فنزلت (يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي) إلى قوله (عظيم) قال ابن أبي مليكة: قال ابن الزبير: فكان عمر بعد - ولم يذكر ذلك عن أبيه يعني أبا بكر - إذا حدث النبي صلى الله عليه وسلم بحديث حدثه كأخي السرار، لم يسمعه حتى يستفهمه). اهـ

فهذان خليفتا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأفضل صحابته، ترتفع أصواتها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فيقول ابن أبي مليكة وهو من أئمة التابعين: (كاد الخيران أن يهلكا)، ولم يغلب في جانبها السيرة الحسنة والفضائل العظيمة!!

وقد مرّ نقل كلام الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى عن سائر المسلمين، نقض هذا الميزان الطائش؛ حيث قال في «أدب الطلب» (ص ١٢٤): (فإن أهل البدع لم ينكروا جميع السنة، ولا عادوا كتبها الموضوعة لجمعها، بل حق عليهم اسم البدعة عند سائر المسلمين بمخالفة بعض مسائل الشرع).

ويقول الإمام البغوي رحمه الله في «شرح السنة» (١/٢٢٧): (فعلى المرء المسلم إذا رأى رجلاً يتعاطى شيئاً من الأهواء والبدع معتقداً، أو يتهاون بشيء من السنن: أن يهجره ويتبرأ منه ويتركه حياً وميتاً، فلا يسلم عليه إذا لقيه، ولا يجيبه ابتداءً، إلى أن يترك بدعته ويراجع الحق). اهـ.

ولو كان تغليب جانب السيرة الحسنة والفضائل، هي الأصل في الحكم، ولا اعتبار للزلات والهفوات؛ ما قالاً ذلك رحمهما الله! إذ أن الأصل فيمن خرج عن السنة وبُدِّع، أنهم لا يخلون عن جانب الفضائل والسيرة الحسنة، بل هذا هو الأصل في حملة السنة، لكنهم لما وقعوا في ما به يخرجون من السنة، وُصفوا بالبدعة! ولم يشفع لهم ميزان الشيخ محمد الإمام - وفقه الله -!

وهذا منهج سلفنا الصالح وأقوالهم مدونة وكتبهم بين أيدينا وفيها أقوال كثيرة لأئمة الإسلام في تضليل من انطبق عليه وصف البدعة من أهل السنة ممن لهم حسنات وسيرة حسنة وفضائل كثيرة؛ ولم يقل أحد منهم بإيجاب هذا الميزان الباطل؛ وأن من وقع فيما يوجب انحرافه من المنتسبين إلى السنة وانطبق عليه الحكم بالبدعة، أنهم يطرحون خطأ ذلك ويجعلون الأغلب من حاله وسيرته الحسنة هي الأصل في الحكم عليه... ويسقطون بذلك كتب الجرح والتعديل وجهود أئمة الدين...

قال الإمام الذهبي في «السير» (١٢/٤٧٨): (قال أحمد بن كامل القاضي: كان يعقوب بن شيبه من كبار أصحاب أحمد بن المعذل، والحارث بن مسكين، فقيهاً سرياً، وكان يقف في القرآن. قلت: أخذ الوقف عن شيخه أحمد المذكور، وقد وقف علي بن الجعد، ومصعب الزبيري، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وجماعة، وخالفهم نحو من ألف إمام، بل سائر أئمة السلف والخلف على نفي الخليفة عن القرآن، وتكفير الجهمية. نسأل الله السلامة في الدين).

قال أبو بكر المروزي: أظهر يعقوب بن شيبه الوقف في ذلك الجانب من بغداد، فحذر أبو عبد الله منه، وقد كان المتوكل أمر عبد الرحمن بن يحيى بن خاقان أن يسأل أحمد بن حنبل عن يقلد القضاء. قال عبد الرحمن: فسألته عن يعقوب بن شيبه، فقال: متبدع صاحب هوى). قال الخطيب: وصفه أحمد بذلك لأجل الوقف).

قلت: وهل يعقوب بن شيبه خال عن الفضائل والحسنات والسيرة الحسنة والجهود الجبارة في خدمة الدين!!!؟

قال الإمام الذهبي رحمه الله يقول في ترجمته من «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٤٧٦) : (يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور، الحافظ الكبير العلامة الثقة، أبو يوسف، السدوسي البصري ثم البغدادي، صاحب «المسند» الكبير، العديم النظير المعلن، الذي تم من مسانيدته نحو من ثلاثين مجلدا)!

قال الشيخ ربيع حفظه الله ردا على هذا المبدأ الباطل : (فهذا الإمام أحمد السنة يقول في من وقف في القرآن إنه مبتدع ضال، وفيهم أناس من كبار المنتسبين إلى السنة والحديث مثل يعقوب بن شيبة). اهـ<sup>(١)</sup>

قلت: فبدّعه الإمام أحمد ولم يأت بميزان الشيخ محمد الإمام-عفا الله عنه- الذي يغلب جانب الحسنات والفضائل على الزلات والهفوات!!! ويجعلها هي الأصل الذي يُحكم به!!

\* وهذا إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم المعروف بابن عليّة، إمام من أئمة الحديث، يقول الذهبي في ترجمته «سير أعلام النبلاء» (٩ / ١٠٧-١٠٩) : (إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، الإمام، العلامة، الحافظ، الثبت.. المشهور بابن عليّة، وهي أمه.... وكان فقيها، إماما، مفتيا، من أئمة الحديث... وكان موصوفا بالدين والورع والتأله، منظورا إليه في الفضل والعلم... وقال يونس بن بكير: سمعت شعبة يقول: إسماعيل ابن عليّة سيد المحدثين).

قلت: ومع هذه الفضائل والحسنات العظيمة والسيرة الحسنة.. لما صدرت منه زلة وهفوة فهم منها القول بخلق القرآن، لم يطبق معه أهل الحديث ميزان الشيخ محمد الإمام-وفقه الله- ولم يغلبوا جانب السيرة الحسنة ويجعلوها هي الأصل في الحكم!!! بل شنعوا عليه وبُدّع وتُرك حتى تاب من ذلك.

قال الشيخ ربيع : (وقال إسماعيل ابن عليّة وهو من كبار أهل السنة والحديث كلمة فهم منها أنه يقول بخلق القرآن فضللّه بعض الأئمة، وشن عليه الغارة كل أهل الحديث أو جلهم حتى رجع عن قوله ولو لم يرجع لأسقطوه)<sup>(٢)</sup>.

\* وهذا حسين الكرابيسي؛ الذي يقول فيه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٧٩-٨٠) : (العلامة، فقيه بغداد، أبو علي، الحسين بن علي بن يزيد البغدادي، صاحب التصانيف... وكان من بحور العلم ذكيا فطنا فصيحاً لسنا، تصانيفه في الفروع والأصول تدل على تبحره) وقال: (وكان من أوعية العلم).

(١) «إبطال مزاعم أبي الحسن حول المجمل والمفصل» كما في «مجموع الكتب والرسائل والفتاوى».

(٢) المصدر السابق.

ورغم هذه الفضائل والمحاسن والسيرة الحسنة.. لما صدر منه ما صدر من القول باللفظ بدعه الإمام أحمد وأمر بهجره! ولم يأت بميزان الشيخ محمد الإمام-عفا الله عنه- الذي يغلب جانب الفضائل والسيرة الحسنة، ويجعلها الأصل في الحكم على الشخص، من غير اعتبار للزلات والهفوات!!

قال العلامة أحمد النجمي رحمه الله تعالى في ردّه على رسالة الشيخ العباد وفقه الله «رفقا أهل السنة بأهل السنة» عند قوله: [موقف أهل السنة من العالم إذا أخطأ أنه يعذر؛ فلا يبدع، ولا يهجر]!!

قال العلامة النجمي رحمه الله: (...أنسيت يا شيخ أن إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رحمه الله أمر بهجر حسين بن علي الكرابيسي، وعدم الأخذ عليه، وعدم قراءة كتبه؛ فترك ولم يأت أحد رغم غزارة علمه). اهـ  
وقال ابن عدي: سمعت محمد بن عبد الله الصيرفي الشافعي، يقول لتلامذته: اعتبروا بالكرابيسي، وبأبي ثور، فالحسين في علمه وحفظه لا يعشره أبو ثور، فتكلم فيه أحمد بن حنبل في باب مسألة اللفظ، فسقط، وأثنى على أبي ثور، فارتفع للزومه للسنة. «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ٨٢).

\* وهذا هشام بن عمار بن نصير السلمى، يقول الإمام الذهبي في ترجمته من «سير أعلام النبلاء» (١١ / ٤٢٠ - ٤٣٠): (الإمام الحافظ العلامة المقرئ، عالم أهل الشام، أبو الوليد السلمى، ويقال: الظفري، خطيب دمشق... هشام عظيم القدر، بعيد الصيت، وغيره أتقن منه وأعدل، رحمه الله تعالى... وكان هشام خطيباً بليغاً صاحب بديهة، روى عنه عبدان الجواليقي، قال: ما أعدت خطبة منذ عشرين سنة، ثم قال عبدان: ما كان في الدنيا مثله، وقال أبو زرعة الرازي: من فاته هشام بن عمار، يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث).

قلت: وهشام بن عمار معروف بالسنة، ومع هذه الفضائل والمحاسن، كان الإمام أحمد رحمه الله يصفه بأنه طياش خفيف، وحكم عليه بالتجهم؛ بسبب ما صدر منه من كلام مجمل محتمل لمعنى باطل خطير، ولم يقل: إنه معروف بالسنة وسيرته حسنة وله فضائل، وهذا هو الأصل في الحكم، ولا عبرة بالزلات والهفوات!!

قال الذهبي في «الميزان» (٤ / ٣٠٣): (قال المروزي: ورد كتاب من دمشق: سل لنا أبا عبدالله، فإن هشام بن عمار قال: لفظ جبريل ومحمد عليهما السلام بالقرآن مخلوق، فسألت أبا عبدالله فقال: أعرفه طياشا، قاتله الله! لم يجتر الكرابيسي أن يذكر جبريل ولا محمداً صلى الله عليه وسلم، هذا قد تجهم. وفي الكتاب أنه قال في خطبته، الحمد لله الذى تجلى لخلقه بخلقه، فسألت أبا عبدالله، فقال: هذا جهمى، الله تجلى للجبال، يقول هو: تجلى لخلقه بخلقه، إن صلوا خلفه فليعيدوا الصلاة).



قال الذهبي: لقول هشام اعتبار ومساغ، ولكن لا ينبغي إطلاق هذه العبارة المجملة).

والإمام أحمد حكم على هذا الكلام الباطل، ولم يبحث ويلتمس التفصيل والأعذار لهذا الكلام المجمل!!

\* وهذا الحارث بن أسد المحاسبي، كان صاحب زهد وورع ومحاسبة لنفسه، قال الخطيب: له كتب كثيرة في الزهد، وأصول الديانة، والرد على المعتزلة والرافضة.

وقال الذهبي: المحاسبي كبير القدر، وقد دخل في شئ يسير من الكلام، فنقم عليه. «السير» (١٢/١١٠-١١٢).

قلت: ومع كبر قدره؛ لما تكلم باللفظ وغيره أسقطه أهل الحديث، ولم يغلبوا جانب السيرة الحسنة والفضائل، ولا جعلوها هي الأصل في الحكم من غير اعتبار للزلات والأخطاء!!

قال سعيد بن عمرو البرذعي: شهدت أبا زرعة الرازي، وسئل عن المحاسبي وكتبه، فقال: إياك وهذه الكتب، هذه كتب بدع وضلالات، عليك بالأثر تجد غنية، هل بلغكم أن مالكا والثوري والأوزاعي صنعوا في الخطرات والوساوس؟ ما أسرع الناس إلى البدع!

وقال ابن الأعرابي: تفقه الحارث، وكتب الحديث، وعرف مذاهب النساك، وكان من العلم بموضع، إلا أنه تكلم في مسألة اللفظ ومسألة الإيذان «السير» (١٢/١١٢).

قال الشيخ ربيع حفظه الله: (فأحمد بن حنبل يقول للرجل من أئمة الإسلام في الحديث والفقه والعلم فيتوقف في القول بخلق القرآن فيدعه ويضلله، كما حصل للحارث حكم عليه بالبدعة وحذر منه، الحارث المحاسبي، ويعقوب بن شيبه وغيرهما ممن توقفوا في القرآن هل هو مخلوق أو غير مخلوق؛ بدعهم وضللتهم، وأهل الحديث في عصره كلهم يؤيدونه ولا يخالفونه، إذا قال مثل هذا الكلام لا يعارضه أحد، بل كلهم يقولون هذا حق..) «مجموع الكتب والرسائل والفتاوى» (١٤/١٧٥).

ومما جاء عن الإمام أحمد رحمه الله في نقض هذا الميزان الطائش الذي يدعو إلى تطبيقه الشيخ محمد الإمام- عفا الله عنه- ما ذكره ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/٢٣٣): (قال علي بن أبي خالد: قلت لأحمد: إن هذا الشيخ - لشيخ حضر معنا- هو جاري، وقد نهيته عن رجل ويجب أن يسمع قولك فيه، حارث القصير -يعني حارثا المحاسبي- كنت رأيتني معه منذ سنين كثيرة؛ فقلت لي: لا تجالس ولا تكلمه، فلم أكلمه حتى الساعة، وهذا الشيخ يجالسه، فما تقول فيه؟ فرأيت أحمد قد احمر لونه، وانتفخت أوداجه وعيناه، وما رأيتته هكذا قط، ثم جعل ينتفض ويقول: ذاك فعل الله به، وفعل ليس يعرف ذاك إلا من خبره وعرفه، أويه أويه أويه، ذاك لا يعرفه إلا من قد خبره وعرفه، ذاك جالس المغازلي، ويعقوب، وفلان، فأخرجهم إلى رأي جهنم، هلكوا بسببه! فقال له الشيخ: يا أبا عبد

الله يروى الحديث ساكن خاشع من قصته ومن قصته، فغضب أبو عبد الله وجعل يقول: لا يغرك خشوعه ولينه، ويقول: لا تغتر بتتكيس رأسه، فإنه رجل سوء، ذلك لا يعرفه إلا من قد خبره، لا تكلمه ولا كرامة له، كل من حدث بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مبتدعاً تجلس إليه؟! لا، ولا كرامة ولا نعمى عين وجعل يقول ذلك ذلك).

وهذا كالنص من الإمام أحمد رحمه الله تعالى في إبطال ذلك الميزان الطائش! إذ أن هذا الشيخ لم ينكر أخطاء الكرابيسي التي ذكرها الإمام أحمد؛ لكنه أراد تغليب جانب السيرة الحسنة والفضائل التي للكرابيسي، ليجعلها هي الأصل في الحكم عليه، من غير اعتبار جانب الزلات والهفوات! فنقض له ذلك كله ذلكم الإمام الجهبند، وبين بطلان هذا التأصيل التميمي الخطير! وأمثلة ذلك كثيرة، يطول المقام بذكرها.

قال الشيخ ربيع حفظه الله: (والحاصل أن بعض العلماء قد يعذرون بعض كبار العلماء في بعض العبارات ولا يعذرونهم في كل شيء لأنهم غير معصومين، وبعضهم لا يعذرهم كما هو حال الإمام أحمد ومئات العلماء في عصره، الذين لم يعذروا من وقف في القرآن من المنتسبين للسنة وأهل الحديث، وكما هو حال العلماء الذين شنعوا على ابن حبان والهروي؛ لأن كل ابن آدم خطأ وخير الخطئين التوابون، وكتب الجرح والتعديل والفقهاء والتفسير وشروح الحديث مملوءة بنقد كلام العلماء وغيرهم وتضليل الضالين من المنسويين إلى السنة وغيرها وإن في ذلك لعبرة للمعتبرين الفاقهين).<sup>(١)</sup>

فهل اعتبر يا شيخ محمد بأثار السلف الصالح!؟

ألم تعلم أن الله تعالى يقول ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وقال الشيخ ربيع حفظه الله في رده على أبي الحسن «قاعدة نصحح ولا نهدم»: (ولقد كان الرجل يزل زلة واحدة في العقيدة على عهد السلف فيسقطه أئمة السلف والحديث، فهل هم هدامون مفسدون أعداء الدعوة السلفية). اهـ

(١) وقد مر تفصيل ذلك أكثر؛ تحت مبحث: (لا يلزم من ظهور خطأ أهل الاجتهاد وإن كان في الأمور الجلية جرحهم جرحاً قادحاً)، ومبحث: (لا يكون السني مبتدعاً بسبب التساهل في بعض السنة).

**قلت: وهل هم أهل جور وظلم، لا يقيمون العدل والإنصاف  
في أصحاب الزلات والهفوات؟! بعدم تغليبهم جانب الحسنات؟!)**

ولقد صدق الشيخ ربيع حفظه الله عند أن قال: (إن القول بوجوب الموازنات في نقد أهل الباطل يؤدي إلى مفسد كبيرة وخطيرة جداً، أهمها:

١- تجهيل السلف .

٢- رميهم بالظلم والجور<sup>(١)</sup> .

٣- تعظيم البدع وأهلها، وتحقير أئمة السلف وما هم عليه من السنة والحق) «المحجة البيضاء» (ص ٤٣).

وهذا المنهج البدعي الذي يدعو إليه الشيخ محمد الإمام، والذي يحتم تغليب جانب المحاسن والسييرة الحسنة ويجعلها هي الأصل في الحكم دون اعتبار للزلات...، باسم العدل والإنصاف، والنصح للمسلمين.. يصبح المنصوح له في حيرة وبلبل، وقد يقع فيما يضره، فتضيع جدوى النصيحة وفائدتها، وما أصبح الناصح ناصحاً ومحذراً، بل قد يكون مغرباً بما يضر، محرضاً عليه.

وأصحاب هذا المنهج الجديد لم يراعوا مثل هذه الأمور، ولم يفرقوا بين المصالح والمفاسد، بل أهדרوا جانب المصلحة، واستهانوا بخطورة البدع وأضرارها، ولم يدركوا فوائد النصيحة التي أدركها الإسلام وأدركها أئمة السلف، فلما أهדרوا ذلك، حُيِّل إليهم أن من ذكر عيوب أو بدع شخص أو جماعة تحذيراً للأمة ونصحاً لها قد جانب العدل ووقع في هوة الخيانة!!<sup>(٢)</sup>

وإذا كان بعض أهل العلم لَجَّ في البدعة بسبب ثناء بعض الأئمة على بعض المبتدعة، ممن لم يتبين له حاله وحسن الظن به، لبعض ما عنده من المحاسن والدفاع عن الدين؛ فما بالك بمن يقعد مثل هذه القواعد الخطيرة، ويزخر فيها باسم العدل والإنصاف والنصح للمسلمين!! ويجادل عن أهل الباطل بمثل هذه الموازين الطائشة؟! فضرر هذه أعظم ولا شك!

قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٥٨): (قال أبو الوليد الباجي في كتاب «اختصار فرق الفقهاء» من تأليفه، في ذكر القاضي ابن الباقلاني: لقد أخبرني الشيخ أبو ذر وكان يميل إلى مذهبه، فسألته: من أين لك هذا؟

(١) وقد صرح بها الشيخ الإمام في أهل السنة؛ فهلا ارعوى.

(٢) انظر «منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال» للشيخ ربيع (ص ٢٩-٣٠).

قال: إني كنت ماشيا ببغداد مع الحافظ الدارقطني، فلقينا أبا بكر بن الطيب فالتزمه الشيخ أبو الحسن، وقبل وجهه وعينه، فلما فارقتاه، قلت له: من هذا الذي صنعت به ما لم أعتقد أنك تصنعه وأنت إمام وقتك؟ فقال: هذا إمام المسلمين، والذاب عن الدين، هذا القاضي أبو بكر محمد بن الطيب.

قال أبو زر: فمن ذلك الوقت تكررت إليه مع أبي، كل بلد دخلته من بلاد خراسان وغيرها لا يشار فيها إلى أحد من أهل السنة إلا من كان على مذهبه وطريقه). اهـ.

قلت: وبسبب هذا الثناء دخل أبو زر المروزي في الأشعرية، وأدخل معه أمماً من الناس كانوا في عافية عن ذلك!!

قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧ / ٥٥٧): (أخذ الكلام ورأي أبي الحسن [يعني الأشعري] عن القاضي أبي بكر بن الطيب، وبث ذلك بمكة، وحمله عنه المغاربة إلى المغرب، والأندلس، وقبل ذلك كانت علماء المغرب لا يدخلون في الكلام، بل يتقنون الفقه أو الحديث أو العربية، ولا يخوضون في المعقولات، وعلى ذلك كان الأصيلي، وأبو الوليد بن الفرضي، وأبو عمر الطلمنكي، ومكي القيسي، وأبو عمرو الداني، وأبو عمر بن عبد البر، والعلماء). اهـ.

\* \* \* \* \*

\* أما ما جاء به الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - لتقرير هذه القاعدة من استدلالات؛ فقد مرت الإشارة إلى أنه سلك فيها مسلك دعاة الموازنات كالصويان وأبي الحسن المصري وعدنان عرعور، وليس فيها ما يصلح دليلاً على ذلك، بل الذي فيها إنما هو تقرير لإبطال الموازنات التي يدعو إليها - وفقه الله -، وبيان ذلك فيما يأتي:

#### مناقشة الاستدلال الأول:

قال الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - بعد أن قرر ما سبق نقله عنه بنصه: (والأدلة على هذه المسألة كثيرة، ومنها: أن الله عفا عن الصحابة بسبب ما جرى من بعضهم في أحد، قال الله: (إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجُمُعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ) [آل عمران: ١٥٥].

وأخبر الله أنه تاب على أصحاب حنين الذين ولوا مدبرين، قال تعالى (لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ) [التوبة: ٢٥]، إلى قوله (ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [التوبة: ٢٧]. اهـ.

قلت: وقد استدلت داعية الموازنات أحمد الصويان في كتابه «منهج أهل السنة..» (ص ٦٧-٦٨) على تقرير منهج الموازنات بنحو هذا؛ مما حصل لبعض الصحابة رضي الله عنهم من زلات؛ حيث قال:

(عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أن رجلا كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان اسمه عبد الله، وكان يلقب حمرا، وكان يُضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان قد جلده في الشراب، فأتى به يوما، فأمر به، فجلد، فقال رجل من القوم: اللهم العنه، ما أكثر ما يؤتى به! فقال: «لا تلعنوه، فوالله ما علمت إنه يحب الله ورسوله» [صحيح البخاري] (٨٦-الحدود، ٦٧٨٠).

قال الصويان: فهذا الصحابي الجليل رضي الله تعالى عنه زلت قدمه، وتكرر منه شرب الخمر، وهذا لا يعني أنه فاسد بالكلية، بل إن فيه من الصفات الحميدة الأخرى ما توجب محبته وموالاته، فيعرف للمحسن إحسانه، وللمسيء إساءته، إتماما للعدل والإنصاف، ولا يجوز بحال أن يغلب جانب النظر إلى المعصية دون النظر إلى بقية الحسنات والفضائل، وهذا هو الحد الفاصل بين أهل السنة والخوارج. اه!!!

قلت: ووجه الشاهد من استدلال الصويان؛ هو نفس وجه استدلال الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- من قصة أصحاب أحد وحنين رضي الله عنهم: وهو ما يزعمانه من أن في هذا تقريرا للمناداة بالعدل والإنصاف مع أصحاب الزلات والهفوات، وأن ذلك لا يُجعل هو الأصل في الحكم عليهم فيغلب على جانب الحسنات، إذ الاعتماد على السيرة الحسنة والفضائل وهي الأصل في الحكم!!!

وهذا منهما استدلال باطل لأمر، منها:

١- أن الفارق شاسع بين الصحابة وبين من يأتي من بعدهم من أهل العلم، فكيف بأهل البدع، وأصحاب الانحراف والتحزب ممن كان منتسبا للسنة ثم انقلب على عقبيه؟! فإلحاقهم بالصحابة ليس من العدل في شيء، وإنما هو ظلم وجور، وتحريف للنصوص عن دلالتها!!

وقد ردّ الشيخ ربيع حفظه الله على أحمد الصويان هذا الاستدلال الباطل، وبه نرد أيضا على الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- حيث قال: (إن هذا الرجل صحابي، ومنزلة الصحبة لا يعدلها شيء من أعمال خيار الصالحين المجاهدين بعدهم، فكيف بالفاسقين!؟)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا؟ ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه» أخرجه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤٥-٢٥٤١).

فمن يلحق أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في هذه الفضيلة العظيمة من خيار الناس؟! فكيف يقاس عليهم الخمارون؟! «منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف» (ص ٦٤-٦٥).

قلت: فليس يعدل الصحبة شيء!

وسياتي بيان إبطال إلحاق غير الصحابة من أهل العلم بالصحابة في انغمار الزلات في الحسنات بما يكفي ويشفي بإذن الله في الوقفة الثانية.

٢- ثم إنه ليس في الآيات التي ساقها الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - ما يدل على تأصيله الذي ينادي به، لا من قريب ولا من بعيد!!

ذلك أن الله تعالى ساق هذه الآيات سياق الامتنان على الصحابة رضي الله عنهم، بعفوه عنهم يوم أحد بتوليهم واستئلال الشيطان لهم وإعجابهم بكثرتهم يوم حنين، وبتوقيه لهم بعد ذلك ونصرهم، ومغفرة ما حصل منهم من زلات.

وليس في شيء من ذلك ما يقرر تأصيل الشيخ محمد الإمام - وفقه الله -!! وأن من تحزّب وأثار الفرقة والفتن بين أهل السنة؛ وكانت له قبل سيرة حسنة وفضائل؛ تغمر زلاته في جانب ما قدم! وتكون سيرته العطرة هي الأصل المعترف في الحكم عليه! مع بقاء الحكم بالخطأ عليه - على مذهب الموازنات - أو حصول الشبهة والاحتمال فيما فعل - على مذهب حمل المجمل على المفصل -!!!

قال العلامة السعدي رحمه الله تعالى عند آية آل عمران: (يمتن تعالى على عباده المؤمنين، بنصره إياهم في مواطن كثيرة من مواطن اللقاء، ومواقع الحروب والهيحاء، حتى في يوم حنين الذي اشتدت عليهم فيه الأزمة، ورأوا من التخاذل والفرار، ما ضاقت عليهم به الأرض على رحبها وسعتها).

وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة، سمع أن هوازن اجتمعوا لحربه، فسار إليهم صلى الله عليه وسلم في أصحابه الذين فتحوا مكة، ومن أسلم من الطلقاء أهل مكة، فكانوا اثني عشر ألفاً، والمشركون أربعة آلاف، فأعجب بعض المسلمين بكثرتهم، وقال بعضهم: لن نغلب اليوم من قلة.

فلما التقوا هم وهوازن، حملوا على المسلمين حملة واحدة، فانهزموا لا يلوي أحد على أحد، ولم يبق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلا نحو مائة رجل، ثبتوا معه، وجعلوا يقاتلون المشركين، وجعل النبي صلى الله عليه وسلم، يركض بغلته نحو المشركين ويقول: «أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب».

ولما رأى من المسلمين ما رأى، أمر العباس بن عبد المطلب أن ينادي في الأنصار وبقيّة المسلمين، وكان رفيع الصوت، فناداهم: يا أصحاب السمرّة، يا أهل سورة البقرة.

فلما سمعوا صوته، عطفوا عطفة رجل واحد، فاجتلدوا مع المشركين، فهزم الله المشركين، هزيمة شنيعة، واستولوا على معسكرهم ونسائهم وأموالهم.

وذلك قوله تعالى (لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ) وهو اسم للمكان الذي كانت فيه الوقعة بين مكة والطائف، (إِذْ أَعْجَبْتِكُمْ كَثْرَتِكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا) أي: لم تفدكم شيئاً، قليلاً ولا كثيراً (وَصَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ) بما أصابكم من الهم والغم حين انهزمتكم (بِمَا رَحِبْتُمْ) أي: على رحبها وسعتها، (ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ) أي: منهزمين، (ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ)، والسكينة ما يجعله الله في القلوب وقت القلاقل والزلازل والمفطعات، مما يثبتها، ويسكنها ويجعلها مطمئنة، وهي من نعم الله العظيمة على العباد، (وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا) وهم الملائكة، أنزلهم الله معونة للمسلمين يوم حنين، يشبتونهم، ويبشرونهم بالنصر، (وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا) بالهزيمة والقتل، واستيلاء المسلمين على نسائهم وأولادهم وأموالهم، (وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ) يعذبهم الله في الدنيا، ثم يردهم في الآخرة إلى عذاب غليظ، (ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَشَاءُ)، فتاب الله على كثير ممن كانت الوقعة عليهم، وأتوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم مسلمين تائبين، فرد عليهم نساءهم، وأولادهم، (وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) أي: ذو مغفرة واسعة، ورحمة عامة، يعفو عن الذنوب العظيمة للتائبين، ويرحمهم بتوفيقهم للتوبة والطاعة، والصفح عن جرائمهم، وقبول توباتهم، فلا يياسن أحد من مغفرته ورحمته، ولو فعل من الذنوب والإجرام ما فعل). اهـ.

فيا شيخ محمد أعرض عن هذا التأصيل الذي أفرحت به أهل البدع والتحزب، واستغفر الله من مدافعتك عن الحزبيين، ومضادتك لإخوانك الناصحين!

### مناقشة الاستدلال الثاني:

قال الشيخ محمد الإمام - وفقه الله -: (قال العلامة ابن القيم في الهروي في «مدارج السالكين» (٣/ ٣٩٤): (شيخ الإسلام حبيبنا، ولكن الحق أحب إلينا منه، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يقول: عمله خير من علمه، وصدق رحمه الله، فسيرته بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد أهل البدع؛ لا يشق له فيها غبار، وله المقامات

المشهورة في نصره الله ورسوله، وأبى الله أن يكسو ثوب العصمة لغير الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى، وقد أخطأ في هذا الباب لفظاً ومعنى). اهـ  
أقول مستعينا بالله:

إن هذا الاستدلال من الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - بكلام ابن القيم وشيخه؛ هو عين استدلال أبي الحسن المصري على تقريره بدعة حمل المجمل على المفصل، وما أظن هذا خافياً عن الشيخ محمد الإمام - وفقه الله -!! حتى يأتي ويعيد علينا ما قد دفنه أهل السنة، وأماتته سهامهم، باسم أهل السنة!!  
وقد بيّن الشيخ ربيع حفظه الله بطلان تعلّق أبي الحسن المصري بهذا الاستدلال وغيره في «إبطال مزاعم أبي الحسن حول المجمل والمفصل»<sup>(١)</sup>.

وأقول:

إن هذا النقل من الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - عن الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في أبي إسماعيل الهروي الذي شنع عليه غير واحد من الأئمة بسبب ما صدر منه من كلام يوافق ظاهره كلام أصحاب وحدة الوجود، وما يوافق أيضاً عقيدة الجبر، والاختصار على هذا الكلام دون غيره من كلام ابن القيم وشيخه ابن تيمية اللذين انتقدا فيه الهروي وشنعا عليه؛ يفيد القارئ أن الإمامين ابن تيمية وابن القيم طبقاً قاعدة وميزان الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - فغلباً جانب المحاسن على الزلات، وحملاً مجمل كلامه - وهو ما صدر منه من تلك العبارات - على مفصّله - والذي هو سيرته الحسنة -!! ولم ينتقدا أبا إسماعيل الهروي، وإنما دافعا عنه فقط!!!

وهذا ليس بصحيح، فإنهما - رحمهما الله - انتقداه نقداً مرّاً، بل شنعا عليه كما شنع عليه غيرهما من العلماء.

ولم يطبقا معه منهج الموازنات وتغليب الحسنات، وجعلها مانعةً من القدح فيما عنده من الزلات!!

وغاية ما في كلامهما كما قال الشيخ ربيع حفظه الله؛ أنها أحسنا به الظن لقرائن عظيمة وكثيرة وقويّة وهي: جهاده العظيم في نصره السنة، فقد كان سيفاً مسلولاً على أهل البدع، وله مؤلفات كثيرة تدعوا إلى السنة وتنافح عنها، وتسحق أهل البدع، ككتابه القيم «ذم الكلام»، وكتاب «الفاروق» وغيرها من كتبه القيّمة.

(١) كما في «مجموع الكتب والرسائل والفتاوى» (١٣/١٠٤)، وقد استفدت كثيراً من ردّه حفظه الله.



ولشيخ الإسلام في موضع آخر من «منهاج السنة» اعتذار عن كلامه الموهم للاتحاد، فهو تارة يصرح بإدانتة وتارة يعتذر له.

أما بالنسبة لعقيدة الفناء والجبر فقد أدانه شيخ الإسلام ابن تيمية بهما. اهـ

ولم يغلب معه جانب الحسنات ويجعلها هي الأصل في الحكم، ولم يحمل المجمل على المفصل!! وإنما هو من التوجيه المبني على بصيرة بالأقوال والمذاهب، وبعقيدة الهروي الذي استغل أهل الباطل كلامه وافتروا عليه فجعلوه في صنفهم ليكون سبيلاً لهم لتضليل الناس الذين يعظمونه لمكانته ونصرته للسنة. وليس توجيهه مبني على منهج الموازنات بين المقامات الحسنة والسيئات والزلات، ولا من حمل المجمل على المفصل، ولذلك تجد ابن القيم وشيخه شيخ الإسلام يطعنان في الهروي في كثير من المناسبات، الطعن الشديد<sup>(١)</sup>. وفي بيان ذلك يقول الشيخ ربيع حفظه الله: (فابن القيم يوجه كلام أبي إسماعيل المتشابه توجيهها صحيحاً بعلم وخبرة واسعة بالكلام والمذاهب لا بالعواطف العمياء، وهو مع كل هذا لا يترك أبا إسماعيل من وخز ونقد ودم. ولأضرب للقارئ أمثلة من نقد ابن القيم اللاذع للهروي خلال ست صفحات فقط من كتاب «مدارج السالكين» قال رحمه الله في (١/١٤٧): (وقد خبط صاحب المنازل في هذا الموضوع وجاء بما يرغب عنه الكمل من سادات الكمل والواصلين إلى الله).

وقال في (١/١٤٨) بعد أن بين الفرق الواضح بين كلام أبي إسماعيل وبين كلام أهل عقيدة وحدة الوجود: (فرحة الله على أبي إسماعيل فتح للزندقة باب الكفر والإلحاد فدخلوا منه، وأقسموا بالله جهد أيمانهم إنه لمنهم وما هو منهم وغره سراب الفناء فظن أنه لجة في بحر المعرفة وغاية العارفين وبالغ في تحقيقه وإثباته فقاده قسراً إلى ما ترى).

وقال في (١/١٥٢) بعد أن دفع تعلق الاتحادي بكلام أبي إسماعيل: (وإنما مراده انتفاء الحاجب عن درجة الشهود لا عن حقيقة الوجود، لكنه باب للإلحاد، هؤلاء الملاحدة منه يدخلون).

وقال في (١/١٥٣) (قوله: [الدرجة الثالثة: الفناء عن شهود الفناء] فشرح الإمام ابن القيم رحمه الله هذا الكلام لأبي إسماعيل ثم تعقبه بقوله: (وسنذكر إن شاء الله أن العبد لا يدخل بهذا الفناء والشهود في الإسلام فضلاً أن

(١) انظر «الحد الفاصل» (ص ١٣٠-١٣٥) للشيخ ربيع حفظه الله.

يكون به من المؤمنين فضلا أن يكون به من خاصة أولياء الله المقربين فإن هذا شهود مشترك لأمر أقرب به عباد الأصنام وسائر أهل الملل أنه لا خالق إلا الله).

فهذا كلام ابن القيم في بضع صفحات فكم من الانتقادات في ثلاث مجلدات؟.....

وأما شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى؛ فله نقد قوي لأبي إسماعيل الهروي، ثم بعد هذا النقد قد يعتذر له لأسباب قوية من علمه وجهاده للبدع وفي نصره السنة، ولا يمكن أن يعتذر لمثل سيد قطب، لماضيه المظلم وحياته كلها التي يتخبط فيها في البدع والضلالات.

قال رحمه الله في «منهاج السنة» (٥ / ٣٤٢) عن الهروي وكتابه «منازل السائرين»: (وقد ذكر في كتابه «منازل السائرين» أشياء حسنة نافعة وأشياء باطلة، ولكن هو فيه ينتهي إلى الفناء في توحيد الربوبية، ثم إلى التوحيد الذي هو حقيقة الاتحاد...) ثم ساق كلاما طويلا من «منازل السائرين» في تقسيم التوحيد ثم ناقشه فيه نقاشا علميا يليق بعلمه ومكانته - أي ابن تيمية رحمه الله -... ثم قال: (وأما الفناء الذي يذكره صاحب المنازل فهو الفناء في توحيد الربوبية لا في توحيد الإلهية، وهو يثبت توحيد الربوبية مع نفي الأسباب والحكم، كما هو قول القدرية المجبرة كالجهم بن صفوان ومن اتبعه، والأشعري وغيره) (٥ / ٣٥٨).

فانظر إلى هذا النقد الصريح الواضح الجلي، لما في كلام الهروي من الانتهاء إلى حقيقة الاتحاد، ثم إلى القول بالجبر، وبعد هذا النقد الواضح الجلي الذي جلى خلاله هاتين الحقيقتين، قال: (وشيوخ الإسلام، وإن كان رحمه الله من أشد الناس مباينة للجهمية في الصفات، وقد صنف كتابه «الفاروق في الفرق بين المثبتة والمعتلة»، وصنف كتاب «تكفير الجهمية»، وصنف كتاب «ذم الكلام وأهله» وزاد في هذا الباب حتى صار يوصف بالغلو في الإثبات للصفات، لكنه في القدر على رأي الجهمية نفاة الحكم والأسباب<sup>(١)</sup>، والكلام في الصفات نوع، والكلام في القدر نوع، وهذا الفناء عنده لا يجامع البقاء، فإنه نفي لكل ما سوى حكم الرب بإرادته الشاملة التي تخصص أحد المتماثلين بلا مخصص) «المنهاج» (٥ / ٣٥٨).

... ثم استمر يناقش أقوال الهروي في الجبر، ويطعن طعنا شديدا في الجبرية القائلين بتلك الأقوال التي يقوها الهروي، فمن هذه المناقشات المرة الصعبة؛ قوله ناقدًا للهروي ومن على مذهبه في الجبر:

(١) فأين هو ميزان الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - من هذا الكلام لشيخ الإسلام !!؟؟

(وقول القائل [يسلك سبيل إسقاط الحدث] إن أراد أني أعتقد نفي حدوث شيء؛ فهذا مكابرة وتكذيب بخلق الرب، وجحد للصانع، وإن أراد أني أسقط الحدث من قلبي، فلا أشهد محدثاً - وهو مرادهم - فهذا خلاف ما أمرت به وهو خلاف الحق، بل قد أمرت أن أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأشهد حدوث المحدثات بمشيئته، بما خلقه من الأسباب، ولما خلقه من الحكم وما أمرت أن لا أشهد بقلبي حدوث شيء قط...).

ثم استمر ينتقد كلام الهروي نقداً شديداً لاذعاً يتخلله وصف بالضلال والجهل وبالخلول والاتحاد.

نعم بعد إدانة كلام الهروي والحكم عليه بما يستحقه؛ قد يتلمسان الأسباب لعذره لأدلة قوية من علمه وجهاده لأهل البدع والضلال وبالمؤلفات الواسعة في بيان الحق ونصره وهدم البدع والضلال ثم بعد ذلك كله يبقى القاريء حراً فإما أن يقتنع بهذا العذر وإما لا يقتنع فلا إلزام بهذا ولا ذاك) ١.هـ.

قلت (أبو حاتم): ولعل لهذه الأعذار التي يلتمسها شيخ الإسلام وتلميذه لبعض ما وقع فيه الهروي مأخذ آخر؛ وهو أن في كلام الهروي ما يحتمل الكفر لا مجرد الابتداع، فهنا يستصحب أهل العلم بالحكم ببقاء الشخص على الأصل وخاصة من كان له إمامة في الدين وله قدم صدق فيه، ولا يمنعهم ذلك من الانتقاد الشديد والوصف بالضلال ونحوه، كما فعل شيخ الإسلام ابن تيمية مع الهروي.

قال الشيخ ربيع: (هذا بالنسبة لقضية القول بالاتحاد، أما ما عداه فلا، كما رأيت وكما أشرت سلفاً في قضايا التكفير لا يكفرون، وأعتقد أنهم يلجأون إلى أصل آخر وهو الاستصحاب أي بقاء ما كان على ما كان، لا إلى ما يزعمه أبو الحسن من حمل المجمل على المفصل، لأن كلمة الكفر لا تحتمل التوحيد بل هي تضادها التضاد الشديد). ١.هـ.

قلت: ولا إلى ما يزعمه الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - من تغليب جانب الحسنات والفضائل وجعلها هي الأصل في الحكم، وأنها مانعة من القدح في الشخص!!

وأزيد الأمر بيانا فأقول:

مر- وسيأتي - بأن من الأمور المعتبرة عند أهل العلم: النظر في سيرة القائل وطريقته..

وأن ذلك لا يمنعهم من نقد هذا العالم إذا أطلق كلاماً محتملاً للباطل، والحكم على هذا الإطلاق بالخطأ أو البدعة، ثم الحكم على القائل راجع إلى أهل العلم بعد نظرهم في طريقة الشخص وسيرته وقوة هذا الباطل المحتمل وضخامته وتبعاته.

قال الشيخ ربيع حفظه الله في «تنبيه أبي الحسن إلى القول بالتالي هي أحسن»: (من يخطئ بالمقال أو الفعال يقال له أخطأ، ولا يقال يحمل المجمل على المفصل، وقد يعاقب على حسب خطورة وضرر مقالته، فقد يكون جلدًا، وقد يكون قتلاً، وقد يكون تعزيراً، وقد يكون تكفيراً، وقد يكون تبديعاً).

ولو أخذنا بهذا المنهج: حمل المجمل على المفصل... إلخ، لضاع دين الله وضاعت حقوق العباد، ودين الله قائم على رعاية المصالح ودرء المفاسد).

ولا يقولون نحمل مجمله على مفصله، ولا يطبقون منهج الموازنات!! اقتفاء لطريقة السلف في معاملتهم مع الألفاظ المجملة، وسدا للذريعة وزجرا عن هذا الإجمال والإطلاق-الذي هو مدخل كبير لأهل الباطل- لا سيما فيما يعود على قواعد الدين بالنقض والهدم.

وقد مر بأن الإمام أحمد رحمه الله تكلم في هشام بن عمار مع كونه معروفا بالسنة، ووصفه بالتجهم بسبب ذلكم الكلام المجمل المحتمل لمعنى باطل خطير. كما في «الميزان» (٣٠٣/٤).

فسد الذريعة في هذا الباب واجب، وإن كان قصد صاحب الإجمال والإطلاق حسنا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «درء التعارض» (١/١٤٩): (..ومن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق أو تلاوتي، دخل في ذلك المصدر الذي هو علمه، وأفعال العباد مخلوقة، ولو قال: أردت به أن القرآن المتلو غير مخلوق، لا نفس حر كاتي، قيل له: لفظك هذا بدعة، وفيه إجمال وإيهام، وإن كان مقصودك صحيحا، كما يقال للأول إذا قال أردت أن فعلي مخلوق: لفظك أيضا بدعة، وفيه إجمال وإيهام، وإن كان مقصودك صحيحا، فلهذا منع أئمة السنة الكبار إطلاق هذا وهذا..).

وقال رحمه الله وهو يحكي مناظرة له مع بعضهم: (فقلت له: من قال إن الظاهر غير مراد بمعنى أن صفات المخلوقين غير مرادة، قلنا له: أصبت في المعنى لكن أخطأت في اللفظ، وأوهمت البدعة، وجعلت للجهمية طريقاً إلى غرضهم، وكان يمكنك أن تقول: تُمر كما جاءت على ظاهرها، مع العلم بأن صفات الله تعالى ليست كصفات المخلوقين، وأنه منزه مقدس عن كل ما يلزم منه حدوثه أو نقصه). اهـ.

فأنت ترى شيخ الإسلام يحكم على من أطلق هذا اللفظ المجمل-مع حسن قصد القائل- بأنه: (أوهم البدعة)، و(جعل للجهمية طريقاً إلى غرضهم)!! ولم يقل: ننظر إلى المفصل من كلامه، ونحمل المجمل والمفصل، وأين

ميزان الشيخ محمد الإمام في تطبيق منهج الموازنات وجعل الأصل في الحكم للحسنات دون اعتبار جانب الزلات؟؟؟!!

ومنهج السلف في معاملتهم للألفاظ المجملة المحتملة معلوم، وأنهم يتوقفون في إثبات اللفظ ويستفصلون في المعنى، فإن تضمن معنى باطلا ردوه، -وتعاملوا مع قائله على ما سبق- وأما المعنى الحق، فإنهم يقبلونه مع إبعادهم للفظ على كل حال، والحكم عليه بما يستحقه بالخطأ أو البدعة.. ولا يحملون المجمل على المفصل!

وهذا العلامة ابن عثيمين رحمه الله يطبق منهج السلف في ذلك فيقول في قول بعضهم (إن الله تعالى في قلب المؤمن)!! : (وأما قولهم إن الله تعالى في قلب المؤمن! فهذا لا دليل عليه من كتاب الله تعالى ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا كلام أحد من السلف الصالح فيما نعلم، وهو أيضا على إطلاقه باطل، فإنه إن أريد به أن الله تعالى حال في قلب العبد فهو باطل قطعاً، فإن الله تعالى أعظم وأجل من ذلك، ومن العجائب -والعجائب جمة- أن ينفر شخص مما دل عليه الكتاب والسنة، من كون الله تعالى في السماء، ثم يطمئن بما لم يدل عليه الكتاب والسنة، من زعمه أن الله تعالى في قلب المؤمن! إذ ليس في الكتاب والسنة حرف واحد يدل على ذلك، وإن أريد بكون الله تعالى في قلب العبد المؤمن؛ أنه دائماً يذكر ربه في قلبه، فهذا حق، ولكن يجب أن يُعبرَ عنه بعبارة تدل على حقيقته، وينتفي عنه المدلول الباطل، فيقال مثلاً: إن ذكر الله تعالى دائماً في قلب العبد المؤمن.

.... فليحذر المؤمن من إنكار ما دل عليه كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأجمع عليه السلف؛ إلى عبارات مجملة غامضة، تحتل من المعاني الحق والباطل، وليلتزم سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، حتى يدخل في قوله تعالى (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم) «مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين» (الأسماء والصفات برقم ٥٤).

قلت: ومع كون هذا اللفظ له معنى حق؛ إلا أن ذلك لم يسوغ للشيخ ابن عثيمين رحمه الله أن يطبق طريقة القوم، فيحمل المجمل على المفصل!! ولكن قال: (فهذا حق، ولكن يجب أن يُعبرَ عنه بعبارة تدل على حقيقته، وينتفي عنه المدلول الباطل).

وقال ابن حزم رحمه الله: (.. والكلام إذا أُجمل اندرج فيه تحسين القبيح وتقبيح الحسن، ألا ترى لو أن قائلًا قال: إن فلانًا يطأ أخته! لفتح ذلك، ولاستقبحة كل سامع له، حتى إذا فُسر فقال: هي أخته في الإسلام ظهر فُحش هذا الإجمال وقبحه) «مداواة النفوس» (ص ١١٠).

فأين حمل المجمل على المفصل!! وأين استدلالات الشيخ محمد الإمام واعتذاراته ومحامله الحسنة! فهذا الإمام ابن حزم يحكم بقبح هذا الكلام المجمل المحتمل للباطل حتى بعد تفسيره! وحكم بقبحه ولم يطلب التفسير لهذا المجمل لإزالة احتمال الباطل فيه، ولم يأت بالمخارج والاعتذارات والتوجيهات الحسنة لهذا الكلام! كما يدعيه الشيخ محمد الإمام فيما سيأتي مناقشته في الوقفة الثانية.

وبهذا يتم نقض هذا الاستدلال الذي جلب به الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - على تقرير ذلك الميزان الخطير.

### مناقشة الاستدلال الثالث:

قال الشيخ محمد الإمام - وفقه الله -: (وقال أيضا [يعني ابن القيم] في نفس المصدر (٣/ ٥٢١): «والكلمة الواحدة يقولها اثنان يريد بها أحدهما أعظم الباطل ويريد بها الآخر محض الحق والاعتبار بطريقة القائل وسيرته ومذهبه وما يدعو إليه وينظر عليه»).

أقول:

إن سَوَّقَ الشيخ محمد الإمام لكلام ابن القيم مع ما سبق، يفيد بأنه يمضي على مسلك المجمل والمفصل! لأن كلام ابن القيم إنما هو في الكلام المحتمل، لا الخطأ الظاهر! والشيخ محمد الإمام إنما كلامه على الأخطاء والزلات الظاهرة كما مر.

وما الكلام الذي نقله الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - إلا تأكيد منه لما قرره وأصله! من أن الأصل المعتبر في الحكم على الشخص هو سيرته وفضائله الحسنة!! وأما الزلات والهفوات فلا يعتمد عليها وليست بقادحة بجانب ذلك الأصل! : وهذا استدلالٌ وفهمٌ غير صحيح؛ ذلك بأنه قد مر بأن الأخطاء التي هي ظواهر أو نصوص ليست من باب المجمل! فلا يجوز حملها على ما يُسمى بالمفصل الذي هو سيرة هذا الشخص الحسنة! لأن هذا في الحقيقة من حمل الظاهر على المؤول، وهو غير جائز بالإجماع في كلام غير المعصوم، وهذه هي طريقة أصحاب المجمل والمفصل كما مر.

قال الشيخ ربيع حفظه الله رداً على أبي الحسن المصري: (وهل قال ابن القيم: إن عادة الرجل وسيرته هي المفصل، وأخطاؤه أو ضلالاته هي المجمل؟).

وقد كان أبو الحسن المصري أصرح من الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - فصرح بذلك، فقال في شريط رقم (١) من أشرطة المسماة بـ«القول الأمين»: :

(يقول هنا الإمام ابن القيم: «والكلمة الواحدة يقولها اثنان، أي يقولها شخصان أو رجلان، يريد أحدهما بها أو يريد بها أحدهما أعظم الباطل، ويريد بها الآخر محض الحق، يعني كلمة واحدة تخرج من شخصين؛ أحدهما مبطل بها، والثاني محق بها».

يقول الإمام ابن القيم: والاعتبار بطريقة القائل وسيرته ومذهبه، وما يدعو إليه ويناظر عليه، يعني كيف نحملها على المعنى الحق أو نحملها على المعنى الباطل؟

نرجع إلى سيرة هذا القائل وإلى طريقته ومنهجه الذي عرف به فنحمل على الحق إن كان سنياً، ونحمل على الباطل إن كان مبتدعاً!!

ثم قال أبو الحسن: (الشاهد من هذا إن شاء الله؛ أن نعرف أن الكلام المجمل من الشخص السلفي، أو من الداعية السلفي، أو من طالب العلم، أو من المناصر للدعوة السلفية بعلم وبصيرة، هذا يحمل على المحمل الحسن)!!!

فردّ الشيخ ربيع عليه هذا الاستدلال، ووجه كلام الإمام ابن القيم بما يليق بمقامه - وبه نجيب على الشيخ محمد الإمام - فقال: (. . . ولعله [يعني ابن القيم] يريد حسن الظن ببعض الكبار، ممن شهروا بالسير على منهج السلف، ودعوا إلى ذلك وناظروا عليه<sup>(١)</sup>، ولا يريد بذلك وضع قاعدة مطردة في كل من هب ودب من المنتسبين إلى السنة، فإن

كانت قاعدة كما يزعم أبو الحسن<sup>(٢)</sup>؛ فأين دليلها من كتاب الله وسنة رسوله [صلى الله عليه وسلم] !!!؟؟

فهذا الإمام أحمد إمام السنة يقول في من وقف في القرآن: إنه مبتدع ضال، وفيهم أناس من كبار المنتسبين إلى السنة والحديث مثل يعقوب بن شيبه.

(١) إلى غير ذلك من القرائن (حاشية الأصل).

(٢) وكما يزعم الشيخ محمد الإمام.

وقال إسماعيل ابن عليّ وهو من كبار أهل السنة والحديث كلمةً فهِمَ منها أنه يقول بخلق القرآن فضللّه بعض الأئمة، وشنّ عليه الغارة كلّ أهل الحديث أو جلّهم حتى رجع عن قوله، ولو لم يرجع لأستطوه. ولو أراد ابن القيم -رحمه الله- تعريف المجمل لنقل لنا كلام الأصوليين لأنّه يعدّ من أعلم الناس به، وإذا كان الأمر كذلك؛ فيظلّ كلام أبي الحسن بالمجمل والمفصل<sup>(١)</sup>؛ بمجمل لا يعرفه الناس، وبمفصل لا يدلّ عليه دليل من الكتاب والسنة ولا عمل السلف الصالح، بل الكتاب والسنة على خلافه في أقوال الناس وأعمالهم. وأقول إيراداً على أبي الحسن<sup>(٢)</sup>: إذا صدرت كلمة مجملة، تتضمن سباً لله، أو لرسوله، أو كتابه، أو لأحد الأنبياء، أو الصحابة من سنّي ومبتدع، فهل تُحمل من السنّي على الحق، ومن المبتدع على الباطل؟! وإذا صدر من رجلين سنّي ومبتدع، أو سنّي ومناق أو كافر؛ كلمة تتضمن قذفاً، فهل تحمل من السنّي على الحسن والحق، وعلى غيره على القبح والباطل؟! وإذا صدرت أي كلمة تتضمن الردّة، من رجلين سنّي ومبتدع، فهل تكون ردة من المبتدع، وحقاً وحسناً من السنّي؟! اهـ.

فترجو من الشيخ محمد الإمام الإجابة الواضحة الصريحة.. وإلا التوبة والإصلاح والبيان!

### مناقشة الاستدلال الرابع:

ولا يزال الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- يسوق استدلالاً أبي الحسن على تعميده الباطل فيقول: (مثال ذلك: تعريف أبي حاتم ابن حبان للنبوّة بأنها العلم والعمل، فجماعة من العلماء حكموا عليه بالزندقة وهجره وشنعوا عليه، وكتبوا فيه إلى الخليفة فكتب بقتله. قال الذهبي في «السير» (١٦/٩٦): (هذه حكاية غريبة، وابن حبان فمن كبار الأئمة، ولسنا ندعي فيه العصمة من الخطأ، لكن هذه الكلمة التي أطلقها، قد يطلقها المسلم ويطلقها الزنديق الفيلسوف، فإطلاق المسلم لها لا ينبغي، لكن يعتذر عنه فنقول: لم يرد حصر المبتدأ في الخبر، ونظير ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «الحج عرفة»، ومعلوم أن الحاج لا يصير بمجرد الوقوف بعرفة حاجاً، بل بقي عليه فروض وواجبات، وإنما ذكر مهم الحج.

(١) وكذا ميزان الشيخ محمد الإمام!

(٢) وعلى الشيخ محمد الإمام!



وكذا هذا ذكر مهم النبوة، إذ من أكمل صفات النبي كمال العلم والعمل، فلا يكون أحد نبيا إلا بوجودهما، وليس كل من برز فيهما نبيا، لأن النبوة موهبة من الحق تعالى، لا حيلة للعبد في اكتسابها، بل بها يتولد العلم اللدني والعمل الصالح.

وأما الفيلسوف فيقول: النبوة مكتسبة ينتجها العلم والعمل، فهذا كفر، ولا يريد أبو حاتم أصلا، وحاشاه. اهـ

أقول مستعينا بالله:

وهذا المثال أيضا استدلال أبو الحسن المصري على تأصيل مسألة المجمل والمفصل، وهذا ثالث استدلال يقلده فيه الشيخ محمد الإمام - عفا الله عنه - في تقريره لميزانه! وهذا من عجائب كتاب «الإبانة» التي تبين في الحقيقة أنه مزيج لمجموعة كتب على منواله!

وقد كفانا الشيخ ربيع حفظه الله هذه المرة أيضا الرد على استدلال وتأصيل الشيخ محمد الإمام، فقال وكفانا مؤنة المقال، بكلام كالماء العذب الزلال:

( التعليق على هذا الكلام<sup>(١)</sup> ):

١ - أن الذهبي استغربها فإسنادها يحتاج إلى إثبات.

٢ - على فرض صحتها؛ فالذين حكموا عليه بالزندقة علماء، والغالب أنهم من كبار العلماء، ولو كان أصل أبي الحسن حمل المجمل على المفصل على اصطلاحه هو من الأصول الثابتة<sup>(٢)</sup>؛ لما خالفوه ولأنكر عليهم العلماء الآخرون في عصرهم وبعده مخالفة هذا الأصل.

٣ - لم يشنع الذهبي ولا غيره على هؤلاء الذين أنكروا على ابن حبان ولم يجارهم أحد على شدتهم في الإنكار.

٤ - ثم قال الذهبي بعد كلامه السابق: (إطلاق المسلم لها لا ينبغي<sup>(٣)</sup>) لكن يعتذر عنه فنقول: لم يرد حصر المبتدأ في الخبر ونظير ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «الحج عرفة» ومعلوم أن الحاج لا يصير بمجرد الوقوف بعرفة حاجاً بل بقي عليه فروض وواجبات، وإنما ذكر مهم الحج.

(١) حذفنا من هذا التعليق نقطة؛ اختصاراً، ولكونها لا تتعلق بالموضوع.

(٢) قلت: وكذا ميزان الشيخ محمد الإمام!!

(٣) وقال رحمه الله في «التذكرة» (٣/٩٢٢): (ولا ريب أن إطلاق ما نقل عن أبي حاتم لا يسوغ، وذلك نكس فلسفي) (حاشية الأصل).

وكذا هذا ذكر مهم النبوة، إذ من أكمل صفات النبي كمال العلم والعمل، فلا يكون أحد نبياً إلا بوجودهما وليس كل من برز فيها نبياً، لأن النبوة موهبة من الحق تعالى لا حيلة للعبد في اكتسابها، بل بها يتولد العلم اللدني والعمل الصالح.

وأما الفيلسوف فيقول النبوة مكتسبة ينتجها العلم والعمل فهذا كفر ولا يريد أبو حاتم أصلاً وحاشاه.

وإن كان في تقاسيمه من الأقوال، والتأويلات البعيدة والأحاديث المنكرة عجائب<sup>(١)</sup>.

فأنت ترى أن الذهبي لم يعد هذا الكلام مجملاً<sup>(٢)</sup>، وإنما صرف المعنى السيئ عن هذا الإمام بالقرائن، ويلوح لي أن العلماء في الأقوال المكفرة يلجئون فيها إلى القرائن وإلى أصل الاستصحاب وهو بقاء ما كان على ما كان لا على حمل المجمل على المفصل على مذهب أبي الحسن<sup>(٣)</sup>.

٥- ولم يَلْمُ الذهبي ولا غيره من أنكر من العلماء على ابن حبان ورموه بالزندقة، ولا قال: ينبغي أو يجب أن يلاموا ولا قال هذا كلام مجمل يحمل على مفصله<sup>(٤)</sup>.

وقال الذهبي - رحمه الله - بعد نقله الرواية التي ذكرها أبو إسماعيل الأنصاري: (قلت: ولقوله هذا محمل سائغ إن كان عناه<sup>(٥)</sup>)، أي: عماد النبوة العلم والعمل؛ لأن الله لم يؤت النبوة والوحي إلا من اتصف بهذين النعتين، وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم يصير بالوحي عالماً ويلزم من وجود العلم الإلهي العمل الصالح، فصدق بهذا الاعتبار قوله: النبوة العلم اللدني والعمل المقرب إلى الله، فالنبوة إذا تفسر بوجود هذين الوصفين الكاملين، ولا سبيل إلى تحصيل هذين الوصفين بكاملهما إلا بالوحي الإلهي، وهو علم يقيني ما فيه ظن، وعلم غير الأنبياء منه يقيني وأكثره ظني. ثم النبوة ملازمة للعصمة ولا عصمة لغيرهم ولو بلغ في العلم والعمل ما بلغ. والخبر عن الشيء يصدق

(١) انظر هنا حيث لم يتأول الذهبي لابن حبان هذه الأقوال والتأويلات البعيدة والأحاديث المنكرة، فأين حمل المجمل على المفصل؟! (حاشية الأصل).

(٢) ولم يجعله مجرد هفوة وزلة لا اعتبار لها في جانب السيرة الحسنة والفضائل!!

(٣) ولا على ميزان الشيخ محمد الإمام!

(٤) وابن حبان له سيرة حسنة، وفضائل، وجهود جمة في خدمة الحديث النبوي، ومع ذلك لم يأت الذهبي بميزان الشيخ محمد الإمام؛ وأن الأصل المعتبر في الحكم هو السيرة الحسنة، ولا عبرة بالزلات والهفوات!!!

(٥) انظر كيف لم يجزم الذهبي بما عناه ابن حبان (حاشية الأصل).

ببعض أركانه وأهم مقاصده، غير أننا لا نسوغ لأحد إطلاق هذا إلا بقريضة، كقوله عليه الصلاة والسلام: الحج عرفة، وإن كان عنى الحصر أي ليس شيء إلا العلم والعمل فهذه زندقة وفلسفة) «الميزان» (٣/٥٠٧-٥٠٨).  
وقال الذهبي أيضاً: (وقال الإمام أبو عمرو بن الصلاح - وذكره في «طبقات الشافعية» -: غلط الغلط الفاحش في تصرفه، وصدق أبو عمرو) «الميزان» (٣/٥٠٧).

فانظر كيف لم يعتذر له ابن الصلاح ولا الذهبي في غلظه الفاحش في تصرفه، وإذن فالعذر والتأويل ليس لكل كلام من عالم أو غيره.

وقال ابن كثير رحمه الله: (وقد حاول بعضهم الكلام فيه من جهة معتقده ونسبه إلى القول بأن النبوة مكتسبة، وهي نزعة فلسفية، والله أعلم بصحة عزوها إليه ونقلها عنه) «البداية والنهاية» (١١/٢٧٦).

ولم يعتذر له ابن كثير على فرض صحة نسبة هذا الكلام إليه، وقال: (وهي نزعة فلسفية).

والحاصل أن بعض العلماء قد يعذرون بعض كبار العلماء في بعض العبارات ولا يعذرونهم في كل شيء لأنهم غير معصومين، وبعضهم لا يعذرهم كما هو حال الإمام أحمد ومئات العلماء في عصره الذين لم يعذروا من وقف في القرآن من المنتسبين للسنة وأهل الحديث، وكما هو حال العلماء الذين شنعوا على ابن حبان والهروي؛ لأن كل ابن آدم خطأ وخير الخطائين التوابون، وكتب الجرح والتعديل والفقهاء والتفسير وشروح الحديث مملوءة بنقد كلام العلماء وغيرهم وتضليل الضالين من المنسوبين إلى السنة وغيرها وإن في ذلك لعبرة للمعتبرين الفاقهين). اهـ  
قلت: وبهذا تظهر الحجة، وتبطل تلك المحجة، وما بقي إلا التوبة والإصلاح والبيان.

### الوقف الثانية:

ومن تقرير الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - لقاعدة حمل المجرم على المفضل؛ ما جاء في «الإبانة» (ص ١٥٠) حيث قال: (إذا كان كلام العالم فيه تجاوز فلا داعي لذكره للناس، فإن علمه الناس عن طريق ناقل، فالمطلوب توجيه الناس التوجيه الحسن، والاعتذار لهذا العالم بما يرى)!!

ومن تقرير الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - لهذه القاعدة أيضاً؛ قوله في «الإبانة» (ص ٢٤٨): (الرجل السني المعروف بها إذا حصلت منه أخطاء فالصواب ترك أخطائه ولا يترك هو ما دام سنياً... ولكن لا يلزم إذا لم يقبل

منك النصيح أن تقوم بتحزيبه أو هجره، فإن هذه مسائل شرعية مردها إلى أهل العلم، وفيها مخارج عندهم<sup>(١)</sup>، ولا تصل إلى درجة الهجر والتحزيب...).

أقول مستعينا بالله:

اعلم -وفقك الله- أن التوجيه أو الاعتذار، أو إيجاد المخارج لما كان الخطأ فيه ظاهراً أو صريحاً، وحمله على ذلك؛ ادعاءً لحصول الاحتمال في هذا القول أو الفعل الذي هو صريح أو ظاهر في الخطأ، وهذا هو عين ما سلكه أبو الحسن المصري في (حمل المجمل على المفصل) كما سبق شرحه، والذي هو في الحقيقة من حمل الظاهر على المؤول الذي لا يجوز لغير المعصوم بالإجماع، كما مر تقريره أول المبحث.

قال أبو الحسن المصري في شريط «حقيقة الدعوة» (رقم ٢) دفاعاً عن أخطاء المغراوي الواضحة: (..وإن كانت بعض الكلمات قد يفهم منها هذا الفهم لكن الإنصاف في ذلك أن ينظر لهذه الكلمات مع غيرها ومكانة الرجل وجهوده)!!

وليس هذا المسلك الذي قرره الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- ومن قبله أبو الحسن المصري؛ من العدل والإنصاف، وإنما ذلك سبب الظلم والجور والفساد في الدين، فالعدل يلزم من علم خطأ لعالم أو غيره مما قد انتشر بين الناس أن يقول بأنه أخطأ مع حفظ مكانته، ولا يُخفي حقيقة ذلك على حساب الدين بمثل هذه الحيل الباطلة التي هي من طرق أهل الضلال والغواية..

وبيان الخطأ للناس هو الذي يسد الخلل، وأما الاعتذارات والتوجيهات والتبريرات... فهي التي تزيد الخرق اتساعاً.

قال العلامة أحمد بن يحيى النجمي رحمه الله: (فالأمر بالعدل نهي لمن حكم على ذلك الشخص أن يحكم عليه بغير ما اقترف بقول أو فعل، والعدل أن تقول فيه ما هو محقق فيه، وألا تحمله غير ما احتمله كلامه، وبالله التوفيق) «الفتاوى الجليلة» (٢/ ١٦٩).

(١) كلمة أهل العلم تشمل الصحابة فمن بعدهم من أئمة الإسلام؛ لكن الشيخ الإمام يقصد بأهل العلم عدداً يسيراً كل من يفهم يعرف مقصده.

ثم ما ندري هل عندهم شيء من الشرع (اللدني) يخصهم دون غيرهم من أهل العلم وطلبة العلم؛ ولا يمكن لغيرهم معرفته؛ حتى يحكم بالحكم الصحيح.

وقال رحمه الله (٢/ ٢٢٠): (زلة العالم المخالفة للشرع ثلثة في الدين فإن بيّنت للناس رقعت تلك الثلثة، وإن

حاول الآخرون الاعتذار له وتبرير خطئه اتسعت تلك الثلثة وأثرت فسادًا في الدين...).

وقال الشيخ ربيع حفظه الله في «تنبيه أبي الحسن إلى القول بالتي هي أحسن»: (من يخطئ بالمقال أو الفعال يقال له أخطأ، ولا يقال يحمل المجمل على المفصل<sup>(١)</sup>)، وقد يعاقب على حسب خطورة وضرر مقالته، فقد يكون جلدًا، وقد يكون قتلاً، وقد يكون تعزيراً، وقد يكون تكفيراً، وقد يكون تبديعاً.

ولو أخذنا بهذا المنهج: حمل المجمل على المفصل... إلخ، لضاع دين الله وضاعت حقوق العباد، ودين الله قائم على رعاية المصالح ودرء المفاسد).

قلت: وتأويل الكلام بغير ما دل عليه ظاهره ولا اقترن به من السياق وغيره مما يوضحه، مع كونه لا يجوز في كلام غير المعصوم؛ فهو من الكذب على صاحب هذا الكلام! ومن الدفع لدلالة اللفظ على ما وضع له! يقول الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: (وأما إذا تأول كلامه بما لم يدل عليه لفظه ولا اقترن به ما يدل عليه، فأخباره أن هذا مراده كذب عليه...)

وحقيقة الأمر: إن قول القائل نحمله على كذا أو نتأوله بكذا إنما هو من باب دفع دلالة اللفظ على ما وضع له) «مختصر الصواعق» (١/ ٣٠٣-٣٠٤).

وقد مر في الوقفات الماضية أن السلف لم يعذروا أئمة في الحديث والعلم في ألفاظ أطلقوها، وبدعوهم، من غير سلوك هذا المسلك الذي يدعو إليه الشيخ محمد الإمام من إيجاد التوجيهات والمخارج لما كان تجاوزاً وخطأ! طلباً لتفصيل الإجمال والاحتمال!

وربما عذروا بعضهم في بعض الكلمات وليس في جميعها بحسب ما تضمنته من الباطل وما يحدث من جراء ذلك من الفتن وغير ذلك؛ لا لكونهم حملوا المجمل على المفصل! أو وزنوا الحسنات والزلات والسيئات؛ ولكن لقرائن أخرى ناهضة لإقامة العذر، ومن السلف من لا يعذر في ذلك! سدا للذريعة، ودرءاً للمفسدة الحاصلة من تلك الكلمات والتأصيلات التي تحدث الفتن والخلل في عقائد الناس! وقد مر من كلام أهل العلم ومن أمثلة ذلك الشيء الكثير. والله الموفق.

(١) ومن ذلك ما قرره الشيخ محمد الإمام إيجاد المخارج والتوجيه لما كان الخطأ فيه ظاهراً أو صريحاً!

### الوقفه الثالثة:

قال الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - في «الإبانة» (ص ١١٥-١١٨) تحت عنوان:

(كثرة محاسن العالم مانعة من القدح فيه)

ثم قال: (تقرير هذه القاعدة واضح عند أهل السنة وضوح الشمس في رابعة النهار، يدل على ذلك أنهم لم يقبلوا القدح في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويرون أن ما حصل بين بعض الصحابة من فتن لا يسوغ القدح فيهم، لأنه مغمور في كثرة حسناتهم، ولأنهم قد ندموا على ذلك، والندم توبة، ولأنه حصل باجتهاد منهم، فمن أصاب فله أجران، ومن أخطأ فله أجر، وشملت هذه القاعدة من جاء بعد الصحابة مقتديا بهم من أهل العلم والعدل والفضل).

أقول مستعينا بالله:

لي مع هذا الكلام عدة وقفات:

١ - قول الشيخ محمد الإمام - وفقه الله -: (كثرة محاسن العالم مانعة من القدح فيه):

فيه أن القدح في العالم يتتفي مطلقا بكثرة محاسنه! سواء كان القدح فيه بخطيئ ظاهر، أو بكلام مجمل محتمل للباطل! وهذا الإطلاق غير صحيح! فليست كل زلات أهل العلم يعامل معها بهذا الميزان، والعمل بهذه القاعدة بإطلاقها؛ تقريراً لمنهج الموازنات، وحمل المجمل على المفصل.

فالأمر مضبوط بما إذا كانت الزلة مما لا يقدح في العالم ويوجب انحرافه.

قال الإمام ابن رجب رحمه الله: (إن أكثر الأئمة غلطوا في مسائل يسيرة مما لا تقدح في إمامتهم وعلمهم، فكان ماذا؟ فلقد انغمروا في محاسنهم وكثرة صوابهم وحسن مقاصدهم ونصرهم للدين) «مجموع رسائل ابن رجب» (٢/٦٣٧).

وقد قرر ذلك أيضا العلامة الفوزان حفظه الله في «الأجوبة المفيدة» (ص ٥٢) بأن الذي تغمر زلاته في نصرته للسنة، من كانت أخطاؤه في الأمور التي لا تخل بالعقيدة.

قلت: فهذا الكلام واضح في تقرير ما سبق، وأن انغمار الزلة في محاسن العالم مقيد بما إذا كانت:

أ- من أهل العلم والصلاح وأهل الاجتهاد الذين اجتهدوا في طاعة الله ورسوله باطنا وظاهرا، وهم في ذلك يطلبون الحق باجتهدهم ويتحرونه كما أمرهم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم؛ فإن لهم فيما أصابوا فيه أجرين، وفيما أخطئوا فيه أجرا واحدا.

بخلاف أهل البدع والجهل، الذين قال الله فيهم (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ) [آل عمران : ٧]، وعلى الذين يسعون وأتباعهم في بث الفتنة والفرقة والحزبية والتحريش في أوساط أهل السنة، ويؤصلون أصولا كلها بعيدة عن منهج السلف، والذين قال الله فيهم (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون).

وقال الله في أشباه أتباعهم (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله).

ب- وأن تكون هذه الزلة غير قادحة، أما إن كانت قادحة وتوجب الانحراف وانطبق على صاحبها وصف البدعة؛ كأن تكون مخالفة لأصل من أصول السنة الواضحة، فإن هذه زلة مسقطه، والقول -والحال كذلك- بأن حسناته تغمر تلك الزلة! تعطيل لباب الجرح، وتطبيق لمنهج الموازنات، وفتح باب لأهل الباطل يتذرعون به.

وقد بين نقض هذه القاعدة الشيخ محمد الإمام نفسه ذلك -كما سبق نقله- في كتابه «بداية الانحراف ونهايته» (ص ٣٢٦) حيث قال : (العمل بهذه القاعدة يفتح بابا لأهل الانحراف في العقيدة وغيرها؛ أن تغمر سيئاتهم في حسناتهم، فمن التزم بالقاعدة المذكورة لزمه ذلك، وعلى هذا فلا يبقى ضال مضل في الدنيا إلا تمسك بأن له حسنات تغمر فيها سيئاته)!!!

وقد مر ضبط هذه المسألة في غير ما مبحث، ومر شيء منه في الوقفة الأولى من هذا المبحث، وبيان منهج السلف في معاملتهم لزلات العلماء والتفريق بينها في الحكم من حيث الوضوح والخفاء، وغير ذلك.

٢- ثم قال الشيخ محمد الإمام -وفقه الله-: (تقرير هذه القاعدة واضح عند أهل السنة وضوح الشمس في رابعة النهار، يدل على ذلك أنهم لم يقبلوا القدح في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.. إلى قوله:.. وشملت هذه القاعدة من جاء بعد الصحابة مقتديا بهم من أهل العلم والعدل والفضل)!!

أقول مستعينا بالله:

إن هذا التأصيل من الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- باطل، ويتبين بطلانه من وجهين:

**أولاً:** أن هذا المسلك الذي سلكه أهل السنة والجماعة مع الصحابة وهم المشهود لهم بالجنة من حيث الجملة، وجاء التعيين في جماعات منهم كأهل بدر، وأهل بيعة الرضوان، وكذا في أفراد منهم بأعيانهم...، لم يسلكوه مع غيرهم. وإلحاق غيرهم من أهل العلم بهم في هذا؛ من القياس فاسد، لوجود الفارق الشاسع بين الصحابة وبين غيرهم من أهل العلم، فالصحابة أفضل الخلق بعد الأنبياء، وعند الصحابة من الصحبة والفضل والسابقة ونصرة دين الله... وغيرها ما ليس لغيرهم، وهذه الفضائل العظيمة التي ليست لغيرهم ممن بعدهم؛ هي العلة التي رفعت القدح عنهم وأوجبت مغفرة ما صدر عنهم من خطأ أو عمد، وليس ذلك موجوداً في غيرهم ممن يأتي بعدهم البتة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مبيناً ذلك وممثلاً بما حصل من حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه؛ حين بعث للمشركين بكتاب ينبؤهم بخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم: (وثبت في «الصحیح» أنه لما كتب إلى المشركين يخبرهم بمسير النبي إليهم أرسل علي بن أبي طالب والزبير إلى المرأة التي كان معها الكتاب فاتيا بها فقال ما هذا يا حاطب فقال والله يارسول الله ما فعلت ارتداد عن ديني ولا رضيت بالكفر بعد الإسلام ولكن كنت امرءاً ملصقاً في قريش لم أكن من أنفسهم وكان معك من أصحابك لهم بمكة قرابات يحمون بها أهاليهم فأحببت إذ فاتني ذلك أن أتخذ فيهم يدا يحمون بها قرابتي فقال عمر بن الخطاب: دعني أضرب عنق هذا المنافق، فقال النبي [صلى الله عليه وسلم] «إنه قد شهد بدراً وما يدريك أن أن الله قال إعملوا ما شئتم قد غفرت لكم».

وفي هذا الحديث بيان أن الله يغفر لهؤلاء السابقين كأهل بدر والحديبية من الذنوب العظيمة بفضل سابقتهم وإيمانهم وجهادهم ما لا يجوز لأحد أن يعاقبهم بها كما لم تجب معاقبة حاطب مما كان منه.. («مجموع الفتاوى» (٤ / ٤٦٠)).

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله في «مفتاح دار السعادة» (١ / ١٧٦): (ومن هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر «وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» وهذا هو المانع له صلى الله عليه وسلم من قتل من جس عليه وعلى المسلمين، وارتكب مثل ذلك الذنب العظيم، فأخبر صلى الله عليه وسلم أنه شهد بدراً، فدل على أن مقتضى عقوبته قائم، لكن منع من ترتب أثره عليه ماله من المشهد العظيم، فوَقَّعت تلك السقطة العظيمة مغتفرة في جنب ماله من الحسنات).

والشيخ محمد الإمام -أصلحه الله- كعادته؛ أخذ هذا المسلك الباطل والقياس العاطل؛ عن أحمد الصويان الحزبي الذي سبقه إلى ذلك في كتابه «منهج أهل السنة والجماعة في تقويم الرجال ومؤلفاتهم» (ص ٦٨ حاشية) حيث قال بعد استدلاله بما مرَّ من قصة الصحابي الذي شرب الخمر: (وهذا عام في كل المسلمين، وليس خاصاً بهذا الصحابي،



والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فمحببة المسلمين وموالاتهم واجبة، وإن تلبسوا ببعض المعاصي والفجور (!!). اهـ

أقول: وهذا تأصيل ظاهر البطلان؛ فمن أثبت رفع القدح عن غيرهم لكثرة المحاسن إلحاقاً له بالصحابة؛ فهو مطالب بأن يُثبت له تلك الفضائل !!! وأنى له ذلك !!!

وقد قرر ذلك أئمة السنة في كتبهم وعقائدهم، وتقرير ذلك (واضح عند أهل السنة وضوح الشمس في رابعة النهار) ومن أقرب المصادر المقررة لذلك مما هو في متناول الصغير والكبير:

«العقيدة الواسطية» لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حيث قال في ما يعتقد أهل السنة والجماعة في الصحابة: (ويمسكون عما شجر من الصحابة ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساوئهم، منها ما هو كاذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغير عن وجهه، والصحيح منه هم فيه معذورون، إما مجتهدون مصيبون وإما مجتهدون مخطئون، وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره، بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر عنهم إن صدر، حتى إنهم يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم، لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات مما ليس لمن بعدهم، وقد ثبت بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم خير القرون، وأن المد من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ذهباً ممن بعدهم. ثم إذا كان قد صدر من أحدهم ذنب؛ فيكون قد تاب منه، أو أتى بحسنات تمحوه، أو غفر له بفضل سابقته أو بشفاعته محمد صلى الله عليه وسلم الذي هم أحق الناس بشفاعته، أو ابتلى ببلاء في الدنيا كفر به عنه، فإذا كان هذا في الذنوب المحققة؛ فكيف الأمور التي كانوا فيها مجتهدين، إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد، والخطأ مغفور، ثم القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل، نزر مغفور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم؛ من الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله والهجرة والنصرة والعلم النافع والعمل الصالح.

ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة وما من الله عليهم به من الفضائل علم يقيناً أنهم خير الخلق بعد الأنبياء لا كان ولا يكون مثلهم وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله). اهـ

فكيف يلحق غيرهم بهم في ذلك!!!!!!

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في معرض الكلام على الصحابة: (إن الرجل الصالح المشهود له بالجنة قد يكون له سيئات يتوب منها أو تمحوها حسناته أو تكفر عنه بالمصائب أو بغير ذلك فإن المؤمن إذا أذنب كان لدفع عقوبة النار عنه عشرة أسباب:

- ثلاثة منه.

- وثلاثة من الناس.

- وأربعة يبتديها الله.

التوبة والاستغفار والحسنات الماحية.

ودعاء المؤمنين له وإهداؤهم العمل الصالح له وشفاعة نبينا صلى الله عليه وسلم.

والمصائب المكفرة في الدنيا وفي البرزخ وفي عرصات القيامة ومغفرة الله له بفضل رحمته) «منهاج السنة النبوية» (١٧٥/٤).

قلت: فهذه عشرة أسباب ذكرها شيخ الإسلام وغيره، ومقصوده من ذكرها أن للصحابة منها أوفر نصيب، ولهذا قال شيخ الإسلام: (ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر عنهم إن صدر، حتى إنهم يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم، لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات مما ليس لمن بعدهم).

وقال العلامة ابن عثيمين رحمه الله تعالى في «شرح العقيدة الواسطية» (ص ٦٢٣): (هذه الأسباب التي ذكرها المؤلف ترفع القدر في الصحابة، وهي قسمان:

الأول: خاص بهم، وهو ما لهم من السوابق والفضائل.

والثاني: عام، وهي التوبة، والحسنات الماحية، وشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم، والبلاء).

وقال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله: (الصحابة نذكر محاسنهم ولا نذكر شيئاً من مثالبهم)، وأما أهل البدع والضلال فنذكر بدعهم ونحذر منها، أما أئمة الهدى فإنهم إن أخطئوا نبين أن هذا خطأ مع احترامنا وتقديرنا لهم، حبنا لهم لا يجيز لنا أن نروج لأخطائهم ونقول: إنها حسنات، ولو كان المخطيء من الصحابة لا يجوز أن نزين خطأه، بل نقول: خطأ مع احترامنا وتقديرنا وحبنا له، لكن النصح لله يقتضي منا أن نبين خطأ هذا المسلم الذي نحبه ونجلّه... أما الصحابة فلا يجوز أن نبحث في مساوئهم، نذكر حسناتهم فقط ويكفي...).

وليس ذلك لغيرهم كما مر.

فتبين بهذا أن تطبيق ذلك في غير الصحابة رضي الله عنهم، وإلحاق غيرهم بهم شطط من القول، لأمر:

١- أن للصحابة من الصحبة والحسنات والفضائل العظيمة والمكفرات للذنوب... ما أوجب رفع القدر عنهم وأوجب مغفرة ما صدر عنهم من خطأ أو عمد.

٢- أن الصحابة قد جاءت النصوص من القرآن والسنة بالمغفرة لهم وأنهم في الجنة من حيث الجملة، وجاء التعيين في جماعات منهم كأهل بدر، وأهل بيعة الرضوان، وكذا في أفراد منهم بأعيانهم؛ ولا يوجد هذا في أحد من غيرهم.

٣- أن من أثبت رفع القدر عن غيرهم لكثرة المحاسن إلحاقاً له بالصحابة؛ فإنه مطالب بأن يُثبت له تلك الفضائل، وليس ذلك بمقدور.

٤- وأنه تطبيق واضح لمنهج الموازنات.

٥- أن تطبيق ذلك في غير الصحابة إسقاط لجانب كبير من منهج السلف في الجرح والتعديل، وإغلاق باب تبديع من وقع فيما يوجب الانحراف من المنتسبين إلى السنة.

قال الشيخ ربيع حفظه الله: (وكتب الجرح والتعديل والفقهاء والتفسير وشروح الحديث مملوءة بنقد كلام العلماء وغيرهم وتضليل الضالين من المنسوين إلى السنة وغيرها وإن في ذلك لعبرة للمعتبرين الفاقهين).

ثانياً: أن مع ما للصحابة رضي الله عنهم من الصحبة والفضائل العظيمة والمحاسن... التي يتجاوز ويغفر لهم في مقابلها ما لا يغفر لغيرهم؛ إلا أن ذلك لم يكن عذراً لبعضهم في وقائع حدثت لهم وزلات صدرت منهم، ولم يطبق معهم النبي صلى الله عليه وسلم أو أصحابه ذلك الميزان الذي يدعو إليه الشيخ محمد الإمام -عفا الله عنه-!!  
فمن ذلك:

١- ما رواه الترمذي وأحمد والطبراني واللفظ له، من حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى حنين ونحن حدثاء عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكفون عندها وينوطون بها أسلحتهم، يقال لها: ذات أنواط، قال: فمررنا بالسدرة، فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الله أكبر! إنها السنن، قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل: (اجعل لنا إلهة كما لهم آلهة قال إنكم قوم تجهلون) [الأعراف: ١٣٨]، لتركن سنن من كان قبلكم».

وقد قرر ذلك الإمام محمد بن عبد الوهاب النجدي رحمه الله بعد أن ذكر هذا الحديث في «كتاب التوحيد» تحت باب (باب من تبرك بشجر أو حجر ونحوهما) فقال في مسأله:

(السادسة: أن لهم من الحسنات والوعد بالمغفرة ما ليس لغيرهم .

السابعة: أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعذرهم ؛ بل رد عليهم بقوله: «الله أكبر، إنها السنن لتتبعن سنن من كان قبلكم» فغلظ الأمر بهذه الثلاث).

قال العلامة ابن عثيمين رحمه الله تعالى تعليقا على المسألتين: ([السادسة: أن لهم من الحسنات والوعد بالمغفرة ما ليس لغيرهم]: وهذا معلوم من الآيات، مثل قوله تعالى (لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلاً وعد الله الحسنى) [الحديد: ١٠]، فالصحابة رضي الله عنهم لهم من الحسنات، والوعد بالمغفرة، وأسباب المغفرة ما ليس لغيرهم، ومع ذلك لم يعذرهم النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الطلب، بل رد عليهم بقول «الله أكبر (إنها السنن لتتبعن سنن من كان قبلكم)».

[السابعة: أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعذرهم، بل رد عليهم بقوله: «الله أكبر إنها السنن، لتتبعن سنن من كان قبلكم»، فغلظ الأمر بهذه الثلاث]: وهي قوله: «الله أكبر»، وقوله: «إنها السنن»، وقوله: «لتركن سنن من كان قبلكم»، فغلظ الأمر بهذا لأن التكبير استعظماً للأمر الذي طلبوه، و«أنها السنن»: تحذير، و«لتركن سنن من كان قبلكم» كذلك أيضاً تحذير). اهـ

ويقول الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله في «كشف الشبهات»: (ولا خلاف أن بني إسرائيل لو فعلوا ذلك لكفروا، وكذلك لا خلاف في أن الذين نهاهم النبي صلى الله عليه وسلم لو لم يطيعوه واتخذوا ذات أنواط بعد نبيه لكفروا).

وهذا هادم لتأصيل الشيخ محمد الإمام-وفقه الله- وواضح في نقضه!

٢- ومن ذلك ما جاء في «الصحيحين» من قصة كعب بن مالك وصاحبيه: مرارة بن الربيع، وهلال بن أمية الواقفي رضي الله عنهم؛ حين تخلفوا عن غزوة تبوك، فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين عن كلامهم، وأمرهم باعتزال نسائهم، فاجتنبهم الناس، وتغيروا لهم، حتى تنكرت في أنفسهم الأرض، فما هي بالتي يعرفون، وهجرهم المسلمون جميعاً،... خمسين ليلة، حتى تاب الله عليهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كما في مجموع الفتاوى (٢٤ / ١٧٤) : (صح عنه [صلى الله عليه وسلم] أنه هجر كعب بن مالك وصاحبيه رضي الله عنهم، لما تخلفوا عن غزوة تبوك، وظهرت معصيتهم، وخيف عليهم النفاق، فهجرهم وأمر المسلمين بهجرهم، حتى أمرهم باعتزال أزواجهم من غير طلاق؛ خمسين ليلة إلى أن نزلت توبتهم من السماء).

وقال البغوي رحمه الله في «شرح السنة» (١ / ٢٢٧) : (وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم خاف على كعب وإخوانه النفاق حين تخلفوا عن الخروج معه، فأمر بهجرانهم، إلى أن أنزل الله توبتهم، وعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم براءتهم).

قلت: وكعب بن مالك رضي الله عنه من خيرة الصحابة، وكذا صاحبا، ولهم من الحسنات والفضائل والجهاد في سبيل الله.. الشيء الكثير.

ومع ذلك لم يعذرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ووكل أمرهم إلى الله، وهجرهم وأمر بهجرهم، واعتزلهم نساءهم...

فأين هو ميزان الشيخ محمد الإمام-أصلحه الله- الذي يدعو إلى تغليب جانب الحسنات وجعلها الأصل في الحكم، وعدم اعتبار الزلات؟!!

وأين هو حمل المجمل على المفصل؟!!

وأين قاعدة: نصح ولا نهدم، ونصح ولا نفضح ولا نشهر...!!؟!!

فإن لم تستطع الجواب يا شيخ محمد، فاعلم أن الجواب في قوله تعالى (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ) [البقرة: ١٣٧].

وقوله جل وعلا (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) [النساء: ١١٥].

والجواب: «فما لم يكن يومئذ ديننا فلا يكون اليوم ديننا».

٣- قال الشيخ ربيع حفظه الله في رده على أبي الحسن «النصوص النبوية السديدة صواعق تدك قواعد الحزبية الماكرة الجديدة»: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لخطيب من خطباء أصحابه يريد الخير؛ قال هذا الصحابي في خطبته: «من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصها فقد غوى»، فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم «بئس خطيب القوم

أنت»، هذا صحابي جليل رضي الله عنهم لم يحمل رسول الله صلى الله عليه وسلم مجمله على مفصله، وإن كان صحابياً لا يريد إلا خيراً.

هذا النص وحده في نظر المؤمنين يدك قواعد أبي الحسن كلها: «حمل المجمل على المفصل»، و«منهج الموازنات» و«نصحح ولا نهدم الأشخاص»، فهل هناك أشد من قول الرسول صلى الله عليه وسلم بئس خطيب القوم أنت؟! فإذا قال خطيب قوم كلاماً باطلاً، أو قال في كتاب أو شريط بدعة، فقلنا له: بئس البدعة بدعتك لَحَقَّ لنا ذلك؛ لأننا مستندون إلى جبل عظيم، وهو هذا النص النبوي العظيم والموقف المحمدي الكريم.

فلو جاءنا أبو الحسن بقال فلان، وقال علان، نقول له: سلم للأدلة، واعرف قواعد السلف المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله [صلى الله عليه وسلم] مثل قولهم: «إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل»، و«كل يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم»، وقبل الكل قوله تعالى (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً).

فإذا كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر؛ فدعوا هذه القواعد الفاسدة التي تعارض قول الله وقول رسوله [صلى الله عليه وسلم] وتعارض منهج السلف الصالح). اهـ.

قلت: وغير ذلك من الأمثلة الواضحة في هدم ميزان الشيخ محمد الإمام -أصلحه الله-، وفيما ذكرنا كفاية، والله الموفق.

#### الوقف الرابع:

قال الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- (ص ٤٩): (ومما يوصل إلى الإنصاف ويوصل إلى العدل: معرفة الفوارق بين الرد على السني والبدعي، فدونك ذكر هذه الفوارق).

ثم ذكر في الفرق الثاني: (الرد على أهل البدع والتحزب لا تذكر فيه محاسنهم...).

قلت: وهذا من المواضع الجلية التي طبق فيها الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- منهج الموازنات.

ومن الواضح أن معنى ذكر هذه النقطة وجعلها فرقا بين الرد على أهل البدع وبين الرد على أهل السنة، يفهم منه أنه جعل المنع من ذكر الحسنات عند الردّ خاصا بأهل البدع، بخلاف أهل السنة فتذكر محاسنهم عند الرد عليهم، وهذا

خطأ واضح منه - وفقه الله - وسيرٌ على منهج الموازنات، إذ أن ذكر الحسنات في حال الرد على البدعي أو السني ممنوع، لأن العلة من المنع موجودة في الصورتين<sup>(١)</sup>، وهي:

١ - أن هذه القاعدة إنما وضعها أهل البدع من الإخوان المسلمين لحماية أفكارهم ورموزهم، وأهل السنة أبعد الناس عن تطبيق هذه الضلالات.

٢ - أن ذكر الحسنات يضعف جانب الرد على الخطأ.

٣ - أن في ذلك تغريراً بالناس ودفعهم إلى متابعة المخطئ على خطئه.

٤ - أن المقصود من الرد بيان الخطأ لئلا يحسب على الدين.

ونسبة تطبيق منهج الموازنات إلى أهل السنة مع أهل السنة؛ مع كونها نسبة كاذبة، فإن في ذلك طعنا فيهم بأنهم يسلكون طريق أهل الأهواء، وبأنهم يجابون على حساب الدين، ولا يعدلون...

والناظر في كتب أئمة الجرح والتعديل يعلم علم اليقين أن كل ذلك باطلٌ هم عنه منزهون، وأنهم يجرحون الضعفاء وإن كانوا أئمة في السنة، كما ضعفوا نعيم بن حماد وغيره.

وحكموا على جملة من أهل السنة، بسوء الحفظ، والغفلة، والاختلاط، والتدليس، وعلى بعضهم بالكذب... ولم يطبقوا معهم منهج الموازنات، ولم يحملوا المجمل على المفصل، ولا قالوا: نصحح ولا نجرح، ولا نفضح...!!

وما منعهم من ذلك إلا الدين، والذَّبُّ عنه ونصرته، وإن كان في حق أقرب قريب..

وللعلامة ابن عثيمين رحمه الله تعالى كلام يدك به هذا المسلك الذي يدعو إليه الشيخ محمد الإمام - وفقه الله -، وينقضه بكلام رصين..

حيث سئل رحمه الله تعالى: يقول - يعني عرعورا - : إنه من العدل والإنصاف عند النصيحة والتحذير من البدع

وأهلها أن نذكر حسناتهم إلى جانب سيئاتهم!

فأجاب رحمه الله: أقول لك: لا، لا، لا، هذا غلط.

قال السائل: طبعاً يا شيخ تبعا لهذه القاعدة يقول: إنك إن ذكرت محاسن أهل السنة؛ من العدل والإنصاف أن تذكر

مساوئهم إلى جانب حسناتهم!

(١) وليس معنى ذلك أن المعاملة تكون سواء، فتنبه!

فقال رحمه الله: اسمع يا رجل! في مقام الرد لا يحسن أن تعد محاسن الرجل، لأنني إذا ذكرت محاسن الرجل وأنا أرد عليه ضعف ردي.

السائل: حتى من أهل السنة يا شيخنا؟

الشيخ: أهل السنة وغير أهل السنة، كيف أرد عليه وأنا أمدحه؟! هذا معقول؟! من شريط «أقوال العلماء في إبطال قواعد عدنان عرعور».

وسئل الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله: (هل صحيح أنه يجوز استعمال منهج الموازنات مع أهل السنة دون أهل البدع؟!)

فأجاب: السلف لا يعرفون هذا المنهج، ولا يجابون أهل سنة، ولا أهل بدع، إذا كان هذا الإنسان من أهل السنة ويكذب، وإلا يقع في شيء من الفسق، وإلا سيئ الحفظ، وإلا منكر الحديث، وإلا مدلس، يبيّن حاله، ما فيه موازنات، وهذه كتب الجرح والتعديل مليئة بالرجال، وخصص مجلدات لجرح الرواة، وأهل البدع على مختلف أصنافهم، حتى لو كان زاهداً عابداً صالحاً، وهو لا يصلح للرواية يبيّن حاله، بدون موازنات، يقول لك: فلان سيئ الحفظ ويمشي، ما يلزم عليه يقول لك: صالح وزاهد، وعابد ومجاهد!! ما يلزمه، أبداً.

الموازنات! - يا إخوة- اخترعوها للإخوان المسلمين ولسيد قطب، اخترعوها في هذا العصر لحماية هؤلاء، فهم جاءوا بالمجمل والمفصل! وجاءوا بالموازنات! وجاءوا بأمور وقواعد! ولا سيما أبو الحسن، أسرف فيها وكثر فيها، لأجل إيش؟ لأجل حماية سيد قطب، وحماية أمثاله من أهل البدع والضلال. وإذا عندكم كتب الجرح والتعديل، وعندكم كتب الأصول، وكتب الفقه، وكتب التفسير... يُجهّلون الموازنات، بدون موازنات، نعم.

السؤال الرابع عشر: هل منهج الموازنات موجود عند أهل السنة والجماعة؟!

الجواب: هذا يؤخذ من إجابتي الأولى، لا، لا يوجد عندهم، هذا اخترع لأهل الباطل، ثم هم لا يحكمون لأهل السنة ولا يوازنون لهم، أنا قلت لهم: أنا أعتقد أن منهج الموازنات باطل، لكن والله أنتم لو تعاملتم بهذه لخفّ شركم، هم ما يعاملوننا بمنهج الموازنات، ولا يرضون أن تطعن في شيوخهم، حتى ولو ذكرت حسناتهم! هم يريدون إسكات أهل السنة، فلا يتكلموا أبداً في شيوخهم.



فإذا اضطرَّ أهل السنة إلى الكلام في شيوخهم وفي مناهجهم؛ قالوا: الموازنات! لأنها أخف الشَّرين بالنسبة لهم، لأن البلاء لا بد منه، وهو أخف مما لو، آآ لكن هم: يرحون بالكذب وبالباطل والفجور في أهل السنة. ولو اقتصروا على مثالب أهل السنة الحقيقية الواقعة منهم، لما ضرَّ ذلك أهل السنة، ما يضرهم، ما يضرهم ولا - بارك الله فيك - لكن هم يلجئون إلى الكذب والافتراء، وهم يعيدون كل البعد حتى عن منهج الموازنات في التعامل مع أهل السنة).

وقال العلامة أحمد بن يحيى النجفي رحمه الله: (ليس من العدل ذكر المحاسن عند الرد، بل إن من رد على شخص وذكر محاسنه، فإنه يعتبر قد أغرى الناس بهذا الشخص وزكاه، وكأنه يشهد على نفسه بأن رده عليه خطأ، بل إن في ذلك دفعا للناس إلى الاغترار به ومتابعته على الباطل الذي وقع فيه أو سيقع، وهذا فساد وليس بإصلاح، ولم يقل أحد بمثل هذا غير هؤلاء الحزبيين الذين أتوا بأمر ما أنزل الله بها من سلطان، مما أملاه عليه الشيطان الرجيم..). «الفتاوى الجليلة» (٢/١٦٨-١٦٩).

ولعل هذا يكون كافياً بإذن الله تعالى لبيان الحق في المسألة. فالمطلوب من الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - أن يتراجع عن هذا التأسيس الباطل الذي تقرَّ به أعين أهل البدع، ويفتح باباً لا تؤمن غائلته، والله الموفق.

### تنبيه:

بقي كلامٌ للشيخ محمد الإمام - وفقه الله - واضح في تقرير منهج الموازنات، أدرجناه في المبحث الأول من الفصل السادس، فليرجع إليه لزاماً، وهكذا ما سيأتي في المبحث الآتي.

## المبحث الخامس :

### (جرح الشخص في أمر معين لا يسوغ تعميم القدر فيه)

قال الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- في «الإبانة» (ص ١٨٣) تحت عنوان (جرح الشخص في أمر معين لا يسوغ تعميم القدر فيه) :

(معلوم أن الجرح لا يجوز إلا بقدر ما يضطر من بيان خطأ المجروح ديانة، ومن أجل هذا لم يجعل العلماء خطأ المحدث في بعض أحاديثه مبرراً لترك أحاديثه التي لم يخطئ فيها، وتضعيف الراوي في شخص أو أشخاص لم يجعلوه مبرراً لتضعيفه في جميع الأشخاص) ثم نقل عن الحافظ ابن حجر والإمام ابن القيم رحمهما الله ما يدل على أن تضعيف الراوي نسبياً في شيخ معين أو حديث معين لا يكون به الراوي ضعيفاً مطلقاً!

ثم قال شأننا الغارة على طلاب العلم كعادته: (فحذار من تعجل بعض طلاب العلم إذا رأوا شيئاً من الأخطاء عند عالم بادروا إلى هجره أو التحذير منه دون تبصر أو رجوع إلى أهل العلم، فما لهم وللتجاوز والتعجل والطيش؟!).

أقول مستعينا بالله:

إن هذا التأصيل من الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- جار على ما سبق من تقرير منهج الموازنات، وأن الزلات والهفوات لا عبرة بها، وأن الأصل في الحكم العام على الشخص هو سيرته الحسنة... إلى غير ذلك مما قرره -وفقه الله-.

والشيخ محمد الإمام -أصلحه الله- جرى في هذا التأصيل كعادته؛ على منوال داعي الموازنات أحمد الصويان الذي قرر هذا المسلك في كتابه «منهج أهل السنة والجماعة في تقويم الرجال ومؤلفاتهم» (ص ١١٣) حيث قال: (..الخطأ اليسير لا يضر، والعبرة بالأصل وهو الضبط الإتقان، ولا يرد من الرواية إلا ما ثبت أن الراوي قد أخطأ فيه. وينسحب تطبيق هذه القاعدة في تقويم العلماء والمجتهدين والمؤلفين، فإذا أخطأ الرجل في مسألة رُدّ عليه الخطأ، وعذر فيه إن كان من أهل الأعذار، ولكنه لا يؤثر على منزلة الرجل أو منزلة الكتاب الذي ألفه؛ لغلبة الصواب عليه، وبهذا يحفظ للناس حقوقهم وأقدارهم، ولا يسقطون لزلّة أو زلتين!!)

فانظر إلى مدى توافق التأصيل؛ تدرك تحبب الشيخ محمد الإمام في هذه المسالك البدعية!  
 \* كما أن في كلام الشيخ محمد الإمام تقريراً للقاعدة الأفيحية: (نصحح ولا نهدم)! وأن الخطأ يصحح ولا يكون  
 مسوغاً لتعميم القدح وهدم الشخص!  
 وها هو الآن يعيد ذلك بصيغة أخرى، وبأسلوب آخر ليزيد من تقرير هذه القواعد في ذهن القارئ، ويتقدح في  
 ذهنه أن دلائل هذا المسلك كثيرة!!

وهذا الحكم العام من الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - (جرح الشخص في أمر معين لا يسوغ تعميم القدح فيه!)  
 غريب عن منهج أئمة الجرح والتعديل، ولا يقوله من علم منهجهم في نقدهم للرجال، ومارس النظر في كتبهم،  
 وسواء في ذلك جرحهم للرواة في جانب الحفاظ، أو جرح أهل البدع من الرواة وغيرهم.  
 فلأئمة الجرح والتعديل فهم ثاقب ونظرة واسعة في جانب الحكم على الراوي، ولا يقتصرون في الحكم على الراوي  
 بالترك على كمية الوهم وكثرته، بل ينظرون أيضاً إلى نوعية الخطأ؛ فرب خطأ واحد يُترك به صاحبه وإن لم يكن  
 قد غلب عليه، ويسقطون به جميع مروياته، ويكون جرح الشخص في هذا الأمر المعين مسوغاً لهم على تعميم القدح  
 فيه.

ومن صور ذلك:

١- من أخطأ وغلط في حديث وبيّن له غلظه فأصرّ ولم يرجع وتمادى في خطئه، فإنه بذلك يسقط حديثه ويترك.

٢- إذا كذب في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ولو مرة واحدة، فإنه يسقط جميع حديثه.

وكلام أهل العلم في هاتين النقطتين كثير، فمن ذلك:

ما رواه الإمام ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢ / ٣١) قال حدثني أبي عن أحمد الدورقي نا عبد الرحمن بن  
 مهدي قال قيل لشعبة متى يترك حديث الرجل؟ قال إذا حدث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، وإذا أكثر  
 الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعا عليه فلم يتهم نفسه فيتركه طُرح حديثه، وما كان غير ذلك  
 فارووا عنه. اهـ

وروى الخطيب في «الكفاية في علم الرواية» (١ / ٤٥٧) بسنده إلى الإمام أحمد أنه سئل عن نكتب العلم؟ فقال:  
 «عن الناس كلهم، إلا عن ثلاثة؛ صاحب هوى يدعو إليه، أو كذاب فإنه لا يكتب عنه قليل ولا كثير، أو عن رجل  
 يغلط فيرد عليه فلا يقبل».

وجاء ذلك أيضا عن ابن المبارك في «الكفاية» (ص ١٤٣) وغيره.

٣- إذا أخطأ الراوي في حديث -أو بعض الأحاديث اليسيرة- خطأ فاحشاً، لا يخطئ في مثله إلا من لا يدري الحديث ومن كان شديد الغفلة، فإنهم يتركون حديثه كله ويسقطونه لذلك.

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٣/٢): حدثنا عبد الرحمن نا أبو بكر أحمد بن عمير الطبري نا عبد الله ابن الزبير الحميدي قال: فإن قال قائل: فما الشيء الذي إذا ظهر لك في الحديث، أو من حدث عنه لم يكن مقبولاً؟ قلنا: أن يكون في إسناده رجل غير رضا بأمر يصح ذلك عليه، بكذب، أو جرحه في نفسه ترد بمثلها الشهادة، أو غلطا فاحشا لا يشبه مثله).

ومن أمثلة ذلك:

- ما قاله الإمام أبو زرعة الرازي رحمه الله حين سئل عن عمر بن عبد الله بن أبي خثعم قال: واهي الحديث حدث عن يحيى بن أبي كثير ثلاثة أحاديث لو كانت في خمسمائة حديث لأفسدتها) «سؤالات البرذعي» (٥٤٣/٢).

وهذا واضح فيما سبق تقريره؛ فهذه الثلاثة الأحاديث أين تكون في جانب خمسمائة حديث؟! ومع ذلك فهي كافية في إسقاطها كلها! وتعميم الحكم بها على جميع حديث الشخص.

- ومن ذلك قول إمام الجرح والتعديل شعبة بن الحجاج عليه رحمة الله: لو روى عبد الملك بن أبي سليمان حديثاً آخر مثل حديث الشفعة لطرحت حديثه «الجرح والتعديل» (٥/ الترجمة ١٧١٩).

وعبد الملك بن أبي سليمان ثقة متقن في الحديث، قال عبد الرحمان بن مهدي قال: كان شعبة يعجب من حفظ عبد الملك يعني ابن أبي سليمان.

وعن يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية: سمعت سفيان الثوري يقول: حدثني الميزان -وقال بيده هكذا، كأنه يزن- حدثني الميزان عبد الملك بن أبي سليمان. اهـ ووصفه بالميزان أيضا عبد الله بن المبارك. انظر «تهذيب الكمال للمزي» (٣٢٤/١٨).

قلت: ومع ذلك يقول شعبة ذلك، لفحش خطئه في حديث الشفعة.

فهذه ثلاث حالات يترك فيها حديث الراوي، بسبب أمر واحد أو أمور يسيرة، ويكون ذلك مسوغاً لتعميم القدر على جميع حديثه.

\* وهكذا في جرحهم لأهل البدع، والمنحرفين عن منهج أهل السنة، وقد مر بيان ذلك مرارا، وأنهم قد يحكمون على الشخص بالبدعة والخروج من منهج أهل السنة بسبب زلة واحدة وبدعة واحدة يقع فيها، بعد انطباق الحكم عليه، وقد يحكمون عليه بذلك وإن لم تقم الحجة عليه لوضوح ما وقع فيه من مخالفة أصل من أصول أهل السنة الواضحة، وغير ذلك مما مر بيانه في عدة مباحث سابقة، ويكون ذلك حكما عاما عليه بالخروج من السنة.

وبهذا يتبين أن كلام الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- لا يتماشى على قواعد أئمة الجرح والتعديل ومنهج السلف الصالح، وإنما يتماشى مع تأصيلات أصحاب الموازنات والمجمل والمفصل، الذين يأتون بمثل هذه القواعد والموازن الطائشة الخطيرة، المفضية إلى :

- خلخلة قواعد أئمة الجرح والتعديل.

- وتعطيل باب الجرح والحكم على الأشخاص بالبدعة..

وكتب الأئمة مليئة بجرح وتبديع من يستحق ذلك من المنتسبين إلى السنة، وقاعدة الشيخ محمد الإمام تلغي ذلك كله، وقد مر بأن كثيرا ممن كان على السنة حُكم عليه بالبدعة بمخالفة منهج السلف في مسألة واحدة أو بعض المسائل، وما شأن المتوقفين في القول بخلق القرآن عنك ببعيد، وفيهم من كان من أئمة السنة والعلم... وغيرهم ممن قد بُدع بسبب موالاته أهل البدع ومخالطته لهم وثنائه ودفاعه عنهم...

وعلى قاعدة الشيخ محمد الإمام -وفقه الله-: لا يجوز تعميم القدح في هؤلاء بسبب جرحهم في هذا الأمر المعين!

وكل من كان من أهل السنة ثم وقع فيما يبدع به وانطبق عليه وصف البدعة، فإن ذلك عصمة له من الخروج عن منهج أهل السنة والجماعة، وإن ابتدع ما ابتدع! إذ أن (جرح الشخص في أمر معين لا يسوغ تعميم القدح فيه)!

- وتفضي إلى تطبيق المنهج الأفيع الواسع! الذي يسع من كان حزبيا إخوانيا سروريا قطبيا عروريا حسنيا... لأن

كثيرا من هؤلاء لم يخالفوا منهج السلف في جميع معتقده... وكونهم تحزبوا وفُتنوا لا يسوغ ذلك تعميم القدح فيهم!! وقد نقلنا فيما مضى كلام الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى في هذا حيث قال في «أدب الطلب» (ص ١٢٤): (فإن أهل البدع لم ينكروا جميع السنة، ولا عادوا كتبها الموضوعة لجمعها، بل حق عليهم اسم البدعة عند سائر المسلمين بمخالفة بعض مسائل الشرع).

- وبهذا يكون السلف أئمة الجرح والتعديل ظلمة؛ لأنهم بدعوا وكفروا أناسا دون أن يطبقوا معهم هذه القواعد (الخلفية!).

- ويكونون جهلة لأنهم لم يعلموا ذلك، مع حرصهم على العلم!
  - ولم يكونوا على هدى، لأنهم سلكوا طريقا على غير بصيرة! وغير ذلك من المفاصد العظيمة....
- وبهذا تلحق هذه القاعدة بغيرها من القواعد الخلفية في كتاب «الإبانة»! والله المستعان.

## المبحث السادس:

### (اشغل نفسك بالخير ولا توطن نفسك بالبحث عن أخطاء وعثرات الناس)

وقد قرر الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - هذه القاعدة في «الإبانة» (ص ١٩٥-١٩٦) تحت عنوان: (قاعدة: ذكر الله دواء وذكر الناس داء) حيث قال: (ومرادي أن المسلم يشغل نفسه بالخير ما وجد إلى ذلك سبيلا، ولا يوظف نفسه بالبحث عن أخطاء الناس، ولا يتكلم في أحد إلا بإذن شرعي، وبقدر الإذن الشرعي لا يتجاوز ذلك).

واعلم أن كثيرا من الناس يجب أن يذكر الناس قدحا وذما وبحق وبباطل، وهذا داء وقع فيه كثير من المسلمين. فالأجدر بالمسلم الناصح لنفسه الباحث عن سلامتها؛ أن يوطن نفسه على التعرف على عيوبه، فإنه واجد من الآفات والغوائل فيها ما يحزنه ويبكيه... اهـ.

وقرر ذلك أيضا - وفقه الله - في (ص ١١٩-١٢٢) بعنوان: (التحذير من تتبع العثرات) وقال في آخره: (وقد ابتلينا في عصرنا ببعض الفاشلين في طلب العلم يتفرغون لسماع أشرطة العالم السني الذي يريدون الطعن فيه لعلهم يعثرون على زلات!! وليتهم يقفون عند زلة وجدوها، ولكنهم يسابقون أهل العلم فيدعون أنهم قد وجدوا العالم السني منحرفا في العقيدة، وعنده جنائيات على الإسلام، ولو أنصفوا لأقروا بأنهم الجناة على العلماء).

وقال - وفقه الله - (ص ٦٠): (.. وإن شغل السني نفسه بقتيل وقال، فقد ضيعها من الازدياد من الخير، وأفقرها بأخذ الحسنات عليها بسبب التكلم فيما لا يعنيه).

أقول مستعينا بالله:

ما أشبه اليوم بالبارحة!!! فقد أعاد الشيخ الإمام - وفقه الله - هذا المسلك التميمي دفاعا عن الوصابي - هداه الله - وقد كان استخدمه أيضا في دفاعه عن أبي الحسن المصري الدجال حيث قال آنذاك: (أدعو الدعاة .. أهل السنة في اليمن وطلبة العلم إلى أن يعرفوا أن هذه الفكرة جديدة داخل دعوتنا غريبة على دعوتنا ألا وهي أن يذهب الشخص... يجمع له نقاط من عنده يتتبع أشرطة العالم أو الداعية من كذا سنين ويبحث عن نقاط عن أخطاء عن زلات من أجل أن يعمل له ملزمة ويقول أنا عندي عن فلان وأنا عندي على فلان وفلان هذا قد خرج عن الخط من أين لنا هذه الطريقة؟ من جاءنا بهذه الطريقة؟... أليس ديننا ودعوتنا قائمة على نصح لمن رأينا منه خطأ أن ننصح

له، لا أن نفضحه ولا أن نبحت له مزالِق ونحاول كيف نجعله مشوها في الصورة ومحاربا كيف نحط من قيمته هذه

نبراً إلى الله منها... نبراً إلى الله من هذا التصرف!!!

وهكذا يستدل في «الإبانة» بكلام للإمام الوادعي رحمه الله، فهمه على غير فهمه الصحيح، فيقول ناقلاً عنه (ص ٢٠٨): (ولقد كان شيخنا الوادعي رحمه الله ينصحنا ويقول: يا أبناءي لا تشغلوا بهذه الأمور- يعني: الجدل في الأشخاص - ودعوها عليّ، أنا أكفيكم إيها) قال الشيخ محمد الإمام بعدها: (وقد انتفعنا بهذه النصيحة!!!) وسيأتي بيان سقم فهمه إن شاء الله.

فأقول مستعينا بالله:

إن هذا الكلام الذي قرره الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - في هذه الفقرات؛ يُفرح جميع المناوئين، ويشبه تعللات الإخوان المسلمين والتبليغيين وكثير من صنوف الحزبيين، الذين اتخذوا التمييع والتخذيل مسلكاً لهم لإيقاف الناصحين عن بيان خطأ المخطئين، وبيان سبيل المجرمين، بمثل هذه النغمات الباطلة.

وهذا كلام خطير، وطعن في أهل الجرح والتعديل في القديم والحديث، الذين قاموا بواجب عظيم لحفظ الدين وصيافته من الزلل والبدع...، لئلا يُلصق بالدين ما ليس منه من ذلك باسم أهل العلم والدين، وبينوا ابتداع المبتدعين وزيف الزائغين، وتتبعوا أخطاء الرواة وأوهامهم في الحديث وإن كانوا من أئمة السنة، وأحصوها ودونوها لمن بعدهم، في كتب «العلل» وكتب «الضعفاء» وكتب «الجرح والتعديل» وغيرها.

قال الحسن بن صالح: (كنا إذا أردنا أن نكتب عن رجل سألنا عنه؛ حتى يقال لنا: أتريدون أن تزوجه؟! «الكفاية» (ص ٩٣).

وقال الإمام ابن سيرين رحمه الله: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا سمو لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم».

وقال رحمه الله أيضاً: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم» أخرجها مسلم في «مقدمة صحيحه».

وقال يعقوب بن شيبه: قلت ليحيى بن معين: تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال برأسه، أي: لا.



قال يعقوب: وسمعت علي بن المديني يقول: (كان ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد لا نعلم أحداً أول منه، محمد بن سيرين، ثم كان أيوب، وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن، قلت لعلي: فمالك ابن أنس؟ فقال: أخبرني سفيان بن عيينة قال: ما كان أشد انتقاء مالك الرجال<sup>(١)</sup>).

وقد عقد الإمام ابن رجب في «شرح علل الترمذي» فصلاً بعنوان: (فصل: في الجرح والتعديل والتفتيش عن الأسانيد وأن الإسناد من الدين)، ونقل جملة من الآثار في ذلك، انظرها هناك.

قلت: ونبهوا على أخطاء فقهاء الأمة في كتبهم، وتتبعوا ما يخالف السنة منها، كما فعل ذلك الإمام ابن أبي شيبة في «مصنفه» حيث تتبع ما خالف فيه أبو حنيفة رحمه الله الأدلة على ما يربو على مئة مسألة.

وقال الشيخ بكر أبو زيد -رحمه الله وغفر له-: (ورحم الله ابن القيم، فقد كان شديد التبع لابن حزم، يتبع أوهامه) «معجم المناهي اللفظية» (ص ٦٣).

... وغير ذلك كثير.

قال الشيخ ربيع حفظه الله في «فساد المعيار»: (..وقد استدركت عائشة على عدد من الصحابة أخطاء وقعوا فيها، وللإمام الشافعي مذهبان القديم والجديد، وقد يكون مع ذلك الصواب أحياناً في القديم، وكان في غاية من الإنصاف والتواضع، فيقول: «أنتم أعلم بالحديث والرجال مني، فأني حديث صح فأخبروني به لآخذ به».

وقد رد على شيخه الإمام مالك، ورد على أبي حنيفة وصاحبيه أشياء كثيرة جداً، ورد الليث على الإمام مالك في رسالة معروفة.

وهذا أبو حنيفة رحمه الله يخالفه صاحبه أبو يوسف ومحمد بن الحسن في ثلث المذهب «حاشية ابن عابدين» (٦٢/١).

وهذا الإمام البخاري أمير المؤمنين في الحديث وعلومه بما في ذلك علم الرجال، انتقده الإمام أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان في حوالي واحد وسبعين رجلاً وسبعمئة رجل، ولم يسلم في نقدهما من الخطأ، وقد اعتذر المعلمي للإمام البخاري بأعذار فارجع إلى مقدمة كتاب «بيان خطأ البخاري».

(١) «شرح علل الترمذي لابن رجب».

وقد انتقد الإمام الدارقطني الإمامين البخاري ومسلما في أحاديث من «صحيحهما»، قال النووي : «إنها مائة حديث». انظر «مقدمة شرح النووي لصحيح مسلم» (٧ / ١)،... ولا بن حبان أو هام كثيرة ، وكم أورد في كتابه الثقات من المجهولين.

وقد ألف عبدالغني بن سعيد كتاباً في بيان أو هام الحاكم أبي عبدالله في كتاب «المدخل إلى الصحيح». وألف الذهبي كتاباً في الأحاديث الموضوعة في «المستدرک» حيث بلغت مائة حديث ، وكم فيه من الأحاديث الضعيفة؟! وكم له من الأوهام في قوله على شرط الشيخين أو على شرط البخاري أو على شرط مسلم؟! وألف ابن القطان كتاباً يقع في مجلدين مخطوطين سماه «بيان الوهم والإيهام» بيّن فيه أو هام عبدالحق الإشيلي . وأخطاء العلماء من هذا النوع وانتقادها كثير وكثير، ولم يفكر أحد من النقاد في إسقاط من يتقده ويخطؤه، ولم يقل أحد بذلك لأن هذه الأمور لا تعد ذنباً ولا بدعاً يفسق أو يكفر بها أو يجرح بها في عدالة الراوي أو ضبطه<sup>(١)</sup>. هذا هو منهج العلماء من أهل السنة والجماعة من فجر تأريخهم إلى يومنا هذا ؛ ولكن أهل الأهواء والفتن ظهروا للناس بمنهج جديدة مثل منهج الموازنات لحماية أهل البدع الكبرى). اهـ

قلت: كل ذلك صيانة للدين من كل دخيل، وبيانا للحق من الباطل، أفلا يكون هذا من الخير العظيم!!؟ هذه الوظيفة التي هي من أشرف الوظائف وأنفعها للأمة والتي تنافس فيها الأئمة رحمهم الله تعالى، وليس لهم من ورائها إلا ابتغاء وجه الله ومرضاته والذب عن الدين.

قال الله تعالى (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ) [آل عمران : ١٨٧].

وسئل الإمام أحمد: أحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: (إن صام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: فبيّن أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم، من جنس الجهاد في سبيل الله، إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساد أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، فإن هؤلاء إذا

(١) فما بالك إذا كانت هذه الأمور بدعا وحزبيات وقواعد باطلة تهدم منهج السلف... فإن الانتقاد في ذلك أوجب!

استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعًا، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداءً» «الفتاوى» (٢٨ / ٢٣١-٢٣٢).

وأسوتهم في ذلك كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ومنهج السلف الصالح رضوان الله عليهم.

يقول الله تعالى (وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ) [الأنعام: ٥٥].

وقد بين الله تعالى في كتابه وفصل في شأن المنافقين واليهود وغيرهم وفي أخبارهم، في آيات كثيرة جدًا، كما في سورة براءة وغيرها، حتى سُميت بالفاضحة، والبحوث، والمبعثرة، لذلك.

قال القرطبي في «تفسيره» (٨ / ٦١): (وتسمى الفاضحة والبحوث، لأنها تبحث عن أسرار المنافقين، وتسمى المبعثرة؛ والمبعثرة: البحث).

قال الإمام ابن كثير في «تفسيره» (٧ / ٣٢١ ط / طيبة): (يقول تعالى: (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ) أي: اعتقد المنافقون أن الله لا يكشف أمرهم لعباده المؤمنين؟ بل سيوضح أمرهم ويجليه حتى يفهمهم ذوو البصائر، وقد أنزل تعالى في ذلك سورة «براءة»، فبين فيها فضائحهم وما يعتمدونه من الأفعال الدالة على نفاقهم؛ ولهذا إنما كانت تسمى الفاضحة).

\* وأما قول الشيخ محمد الإمام -وفقه الله-: (ولا يوظف نفسه بالبحث عن أخطاء الناس، ولا يتكلم في أحد إلا بإذن شرعي، وبقدر الإذن الشرعي لا يتجاوز ذلك)!!

فإنه كلام متناقض! إذ أن الشارع أمر وأوجب -على الكفاية- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبيان سبيل المجرمين، وأغلاط الغالطين، في عدة آيات من كتابه الحكيم.

ومن المعلوم أن الأمر المجرد غير المطلق يقتضي التكرار، وعامة أوامر الشرع على ذلك، وهو عُرف الكتاب والسنة كما بينه الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في «جلاء الأفهام» (ص ٢١٦-٢١٧).

وبيان الحق يستدعي -خاصة في زماننا الذي كثرت فيه المنكرات والأهواء والبدع- أن يكون على استمرار، وأن يكرس مجموعة من أهل العلم جهدهم ويتخصصوا للقيام بهذا الواجب الكفائي العظيم، قال تعالى في كتابه الكريم (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ \* وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) [آل عمران: ١٠٤، ١٠٥].

وهذه نصيحة من الإمام المجدد مقبل بن هادي الوادعي -رحمه الله- فأصغ لها سمعك!

يقول رحمه الله تعالى: (هذا وأني أنصح العلماء والدعاة إلى الله من أهل السنة؛ أن يجتهدوا ويجهدوا في التحذير من الحزبية المشؤومة التي فرقت شمل المسلمين، ويكون التحذير على الاستمرار لأن عمل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان ديمة).

أسأل الله أن يوفقهم لذلك أنه على كل شيء قدير) «مقتل الشيخ جميل الرحمن الأفغاني» (ص ٥).

وقد كان الإمام الوادعي رحمه الله تعالى يقول: كتبي كلها ردود.

وقد سئل الشيخ ربيع حفظه الله كما في «أجوبته على أسئلة أبي راحة» (ص ٢٨-٢٩): (هل من منهج

السلف جمع أخطاء شخص وإبرازها في مؤلف يقرأها الناس!!

الجواب: سبحان الله هذه يقولها أهل الضلال لحماية بدعهم وحماية كتبهم وحماية منهجهم وحماية مقدسيهم من

الأشخاص، نعم الله ورسوله ﷺ ذكرا كثيرا من ضلالتهم، جمع (الله) كلام اليهود والنصارى وانتقدتهم في

كثير من الآيات القرآنية، وأهل السنة والجماعة من فجر تاريخنا إلى يومنا هذا تكلموا على الجهم بن صفوان

وبشر المريسي وأحصوا بدعهم وضلالاتهم...).

قلت: وهذا المسلك مصير بأصحابه إلى فتح باب التميع والمداهنة للباطل وأهله! وإخراص ألسن أهل

السنة!!

وسئل الشيخ ربيع حفظه الله: يظن كثير من الناس أن الرد على أهل البدع والأهواء قاض على المسلك

العلمي الذي اختطه الطالب في سيره إلى الله، فهل هذا مفهوم صحيح؟

فكان مما أجاب به: هذا مفهوم باطل، وهذا من أساليب أهل الباطل وأهل البدع ليخرسوا ألسنة أهل

السنة... إذا كان يرى أن البدعة تنتشر ولها دعواتها ولها حملتها ولها الذابون عنها ولها المحاربون لأهل السنة،

فكيف يسكت؟!؟ وقولهم: إن هذا يقضي على العلم: هذا كذب، هذا من العلم والتطبيق للعلم.

وعلى كل حال؛ فطالب العلم لا بد أن يخصص أوقاتا للتحصيل، ولا بد أن يكون جادا في التحصيل، ولا

يستطيع أن يواجه المنكرات إلا بالعلم، فهو على كل حال يحصل العلم وفي نفس الوقت يطبق، والله تعالى

يبارك لهذا المتعلم العامل في علمه.

وقد تنزع البركة لما يرى المنكرات قدامه يقول: لا، لا، لا، لما أطلب العلم! يرى الضلالات وأهل الباطل يرفعون شعارات الباطل، ويدعون الناس إليها ويضلون الناس فيقول: لا، لا ما أشتغل بهذ الأشياء، أنا سأشتغل بالعلم!!!! يعني يتدرب على المداهنة) «أجوبته على أسئلة أبي رواحة المنهجية» (ص ٣٤-٣٥).

وقال العلامة صالح الفوزان حفظه الله: (..والعلماء بحثوا في علم التجريح والتعديل فذكروا الرواة وما قيل فيهم من القوادح، لا من أجل أشخاصهم، وإنما من أجل نصيحة الأمة أن تتلقى عنهم أشياء فيها تجنُّ على الدين، أو كذبٍ على رسول الله صلى الله عليه وسلم.. وخصوصاً إذا كان له نشاط بين الناس، ويحسنون الظن به، ويقتنون أشرطته وكتبه، لا بد من البيان، وتحذير الناس منه؛ لأن السكوت ضرر على الناس، فلا بد من كشفه لا من أجل التجريح أو التشهيه، وإنما من أجل النصيحة لله وكتابه ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم). اهـ.

وللشيخ الفوزان حفظه الله كتاب: «البيان لأخطاء بعض الكتاب» في عدة أجزاء، تتبع وبحث فيه عن أخطاء في عدة كتب.

وسئل الشيخ زيد بن محمد المدخلي حفظه الله: هناك مقولة أن الردود بين أهل العلم تشغل عن طلب العلم، فهل هذه المقولة صحيحة؟

فأجاب: هذه من الشبه الباطلة ومن التلبيس على الناس، وما أظن مثل هذا القول يروج عند من عنده شيء من العلم، لأن كتب الردود موجودة ومنتشرة ومطبوعة ومقروءة من العصور الأولى إلى هذا العصر، من قرأ ما رد به الإمام أحمد رحمه الله على الجهمية وعلى الزنادقة، وما رد به الإمام ابن تيمية والإمام ابن القيم وجد جلّ كتبهم فيها ردود على أهل الانحراف من اليهود والنصارى وأهل البدع من جهمية ومعتزلة وأشعرية وماتوريدية وكلاية،.. إلى غير ذلك فيما لا يحصى في هذا المقام، فكتب الردود جهاد في سبيل الله، بل اعتبره ابن القيم رحمه الله اعتبر الردود على أهل البدع والأهواء أعظم من الجهاد في معارك القتال....

إذن: فالمقولة هذه إن صدرت من جاهل يجب أن يعلم، وإن صدرت من إنسان يدعي العلم؛ فهو إما صاحب جهل مركب، وإما صاحب تلبيس، يجب أن يُحذر وأن يحذر منه، والله أعلم) «العقد المنضد» (ص ١٥٥-١٥٦).

ثم يأتي الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - فيقول: (المسلم يشغل نفسه بالخير ما وجد إلى ذلك سبيلا، ولا يوظف نفسه بالبحث عن أخطاء الناس)!!!! مع أنه - أصلحه الله - قرر كما سيأتي في «الإبانة» (ص ١٧١-١٧٢): قاعدة تحت عنوان: (جل اعتماد أهل الجرح والتعديل على سبر أحوال الرواة)!!  
وسبر أحوال الرواة لا يكون إلا بتتبع مروياتهم وأوهامهم وزلاتهم، ومقارنتها بمرويات الثقات..  
فهذا من رده على نفسه - أصلحه الله -!!!

\* وما ذكره من (قاعدة: ذكر الله دواء وذكر الناس داء)! فإنها محتملة للباطل؛ ولذلك تجد أصحاب الموازنات ونحوهم يذكرونها في كتبهم مستدلين بها على باطلهم..  
وأظن الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - أخذها عن بعض الكُتّاب وهو (هشام الصيني) من أصحاب الموازنات في رسالة له بعنوان: «منهج أهل السنة والجماعة في النقد والحكم على الآخرين» (ص ٧٣) حيث عَنَوَنَ صاحبه هشام الصيني أيضا للقاعدة الرابعة من قواعده بقوله: (ذكر الناس داء وذكر الله دواء)!! وأتى بنحو استدلالات الشيخ محمد عفا الله عنه!.

وهذا الكلام على إطلاقه غير صحيح؛ حيث إن ذكر الناس إذا كان الدافع إليه تمييز الحق من الباطل، والمحق من المبطل، وبيان ضلال المضلين، وفتن المفتنين، وتحزب المتحزبين... فإن ذلك أيضا من الدواء النافع، والسكوت عنه داء عظيم، وشر وخيم.

وفي ذلك يقول ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه القيم «الداء والدواء» (ص ٢٤٩) مبينا من ذلك الداء عن الدواء! : (وفي اللسان آفتان عظيمنتان؛ إن خلص العبد من إحدهما لم يخلص من الأخرى: آفة الكلام، وآفة السكوت، وقد يكون كل منهما أعظم إثما من الأخرى في وقتها، فالسكوت عن الحق شيطان أخرس، عاص لله، مرء مداهن إذا لم يخف على نفسه، والمتكلم بالباطل شيطان ناطق عاص لله، وأكثر الخلق منحرف في كلامه وسكوته، فهم بين هذين النوعين)!

\* ويقول الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - معرضا بطلاب العلم بدماج: (وقد ابتلينا في عصرنا ببعض الفاشلين في طلب العلم يتفرغون لسماع أشرطة العالم السني الذي يريدون الطعن فيه لعلمهم يعثرون على زلات...!! إلخ).

ويقول: (..ومن حاد عن إقامة هذا العدل، ذهب يبحث عن زلات وهفوات عباد الله ليكثرها، متوصلاً بذلك إلى

الحكم على أصحابها بالانحراف عن الحق، كفانا الله شر هذا الصنف). اهـ

ولعل سبب تععيد الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - لهذه القاعدة ما رآه من الردود على الحزبي العدني، والوصابي، وعبيد الجابري - عاملهم الله بما يستحقون - التي تتبع فيها إخواننا ما حصل منهم من مخالفات منهجية، وتأصيلات باطلة.

وليس في ذلك أي غرابة ولا مذمة!!

ذلك أن الداعي الذي يكون متصدراً للدعوة، وله مؤلفات وأشرطة تُقْتَنَى، إذا علم من حاله ما يخالف منهج السلف ودعوتهم، كالطعن في جمع من العلماء والدعاة ورميهم بالجاسوسية والعمالة، وتأصيل القواعد الباطلة، والتقارب مع الحزبيين من أصحاب الجمعيات وأصحاب أبي الحسن، وإلقاء المحاضرات بمساجدهم.. وغير ذلك.

فإن مؤلفات وأشرطة هذا الداعي تكون مظنة كبيرة لتقرير مثل هذه الأمور المخالفة لمنهج السلف، فيكون البحث والتنقيب عما فيها من ذلك وبيانه للناس للحد من انتشارها بين الناس، وحسن ظنهم بالدعاة إلى الله، وأن الخطأ منهم ينسب إلى الدين..

والقائم بهذا العمل مشكور ويأذن الله مأجور على ما بذله من الذب عن الدين، وقيامه بما أوجب عليه رب العالمين، والتأسي بأئمة المؤمنين.

والذي يظهر جلياً أن الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - استفاد هذا التأصيل الباطل من رسالة الشيخ العباد وفقه الله «رفقا أهل السنة بأهل السنة»<sup>(١)</sup> حيث قرر فيها ذلك فقال (ص ٤٤): (..من أهل السنة في هذا العصر من يكون ديدنه وشغله الشاغل تتبع الأخطاء والبحث عنها سواء كانت في المؤلفات أو الأشرطة، ثم التحذير ممن حصل منه شيء من ذلك)!!!!

(١) وأيضاً من كتاب «نحو منهج شرعي لتلقي الأخبار وروايتها» لأحمد الصويان، حيث قال (ص ٣٦-٣٧): (..يشغل الفارغون البطالون أوقاتهم بالقبيل والقال، ويصبح جل همهم البحث والتنقيب عن أحوال الناس، وأسوأ ما يكون ذلك عند بعض من ينتسب إلى العلم والدعوة والدعاة، حيث تستهلك الطاقات والأوقات في أخبار الناس..)!!

وقد رد عليه العلامة النجمي رحمه الله تعالى بكلام رصين دك به هذه النعمة التمييعية التي يدندن بها الشيخ محمد الإمام-أصلحه الله- حيث قال: (إن هذا منقبة، وليست مذمة؛ فلقد كانت حماية السنة منقبة عند السلف، نعم عند الشباب السلفي غيرة؛ إذا وجدوا مخالفة للسنة في مؤلف أو في شريط، أو رأوا من أهل السنة من يمشي مع المبتدعة بعد النصح أنكروا ذلك ونصحوه أو طلبوا من بعض المشايخ نصحه، فإذا نصح ولم ينتصح هجروه وهذه منقبة لهم، وليست مذمة لهم). اهـ

رحم الله العلامة النجمي، وأسكنه فسيح جنته.

\* أما ما نسبته الشيخ محمد الإمام-وفقه الله- للإمام الوادعي رحمه الله تعالى وفهمه منه!! فإن هذا الفهم منه؛ بعيد كل البعد عن منهج الإمام الوادعي السلفي القوال بالحق الذي أفنى عمره في بيان الحق وبيان سبيل المجرمين.

ولعله رحمه الله إنما أراد بهذا الكلام المبتدئين من طلبة العلم، ومن ليس له الأهلية من طلبة العلم للتصدي لأهل الباطل وكتابة الردود، أو كان كلامه في حالة معينة في جهة معينة.

ولذلك لما كتب إليه أخ من مكة يشكو له من الحزبية واستفحالها ويستنصحه، أجابه الإمام الوادعي رحمه الله بقوله: (فنصحته وقلت له: أقبل إقبالا كلياً على طلب العلم ولا تلتفت إلى هذه الأمور، وكان متأماً من وضعهم ويريد أن يرد عليهم، فقلت له: لا تشغل نفسك بالردود عليهم فأنت طالب تحتاج إلى التزود من العلم، وإذا شغلت نفسك بهذا تشغل عن حفظ القرآن وعن تحصيل العلم النافع، فلا تشغل نفسك بهذا وأقبل إقبالا كلياً على تحصيل العلم النافع) «غارة الأشرطة» (١/٧٣).

قلت: ولم يكن رحمه الله -أبداً- ليشيط من علم من الطلاب المتمكنين حقاً وأبرزه، أو أنكر خطأً أو باطلاً وفنده!

وهو القائل تحفيزاً لطلاب العلم وترغيباً لهم في الخير كما في كتاب «ردود أهل العلم على الطاعنين في حديث السحر» (ص ٣): (والذي أنصح به طلاب العلم أن لا يصغوا إلى كلام أولئك المفتونين الزائغين وأن يقبلوا على تعلم الكتاب والسنة وأن يبينوا للناس أحوال أولئك الزائغين ويحذروهم منهم ومن كتبهم ومجلاتهم وندواتهم).

أما أن يفهم من كلامه (اشغل نفسك بالخير واترك البحث عن أخطاء الغير)!!



فإنه رحمه الله من أبعد الناس عن هذه القواعد المحدثّة!

كيف وهو رحمه الله علم يقينا في مرضه في السعودية؛ أن الشيخ يحيى يتكلم على أبي الحسن فقال: دعوه، هو ما تكلم بهوى. اهـ وهذا ثابت عنه رحمه الله تعالى.

\* وهكذا قول الشيخ محمد الإمام - وفقه الله -: (فالأجدر بالمسلم الناصح لنفسه الباحث عن سلامتها؛ أن يوطن نفسه على التعرف على عيوبه)!!!!

فهو جار على ما سبق من تعللات الإخوان المسلمين وغيرهم للتشيط عن القيام بواجب الرد وبيان الأغلاط وما أُلصق بالدين وليس منه.

ولعله استفاد هذا الكلام من أحمد الصويان، حيث قال في «نحو منهج شرعي في تلقي الأخبار وروايتها»

(ص ٧٨) : (أقول أيضا لذلك المرء العيابة: هب أن ما تخبر به حقا! فهل سلمت أنت من الزلل والخطأ)؟!

واستفاده أيضا من محمد بن عبد الوهاب الوصابي هداه الله، الذي قال في «شريط عاشورا» (١٤٢٩ هـ) : (ما نحب الشوشرة، ولا نحب الطعون في الأعراض، وفلان وفلان وفلان، لأن الإنسان ما يسلم، كل واحد له عيوب وما يسلم، فإذا طعنت في عرض أخيك لا تأمن أن يطعن في عرضك، فما نحب أن نطعن في أحد من إخواننا، حتى لو كان عنده شيء من التقصير.. ما نحب أن نكون دائما مدققين وراء الناس..!!)

وقال في «محاضرة البريقة» (٢٧ جمادى الآخر ١٤٢٨ هـ) عند شرح حديث «لا تتبعوا عورات المسلمين..»: (..صعد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم المنبر، لهول الأمر، ولأن الأمر عظيم، ولأن الشيطان إذا لعب بعقول الناس؛ فصاروا يتتبعون عورات بعضهم بعضاً فسدوا وأفسدوا، هلكوا وأهلكوا، أضاعوا حسناتهم وأضاعوا أوقاتهم، وأضاعوا دينهم وإيمانهم، وتركبت المعاصي والذنوب على ظهورهم كأمثال الجبال، كل واحد له عورات أنت لك عورات وذاك له عورات وكل بني آدم خطأ..!!)

وقال في «نصيحة عاشوراء» (١٤٢٩ هـ) : (وأخوك المسلم قد تكون له عورة؛ كل بني آدم خطأ وخير الخطائين التوابون، والإنسان بشر، ومهما كان وما يسلم من أخطاء، لكن وإن كان له عورة فلا ينبغي لك أن تبحث عنها وعن أخطائه، وأن تتبع عورته وأخطائه وأيش يفعل، وأيش يقول..!!)

بل اعتبر الوصابي ذلك هدمًا للدين!!

حيث قال في شريط «توجيهات ونصائح» (شعبان ١٤٢٨ هـ): (إذا صار الناس يتبعون عورات بعضهم هذا أمر عظيم إذا صاروا يؤذون بعضهم ويستهزءون ببعضهم هذا شيء خطير هذا فيه تحطيم وهدم للدين والعباد بالله..!!) أقول: وكون الإنسان صاحب عيوب وذنوب، شيء كائن لا محالة في العباد إلا من عصمه الله. فعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ اللَّهُ بِكُمْ وَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ فَيَسْتَعْفِرُونَ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لَهُمْ » أخرجه مسلم.

ونصح العبد لنفسه بالنظر في عيوبه وإصلاحها، لا يمنعه أيضا من بذل النصح لغيره والسعي في إصلاح عقائد الناس ومناهجهم! والذب عن الشريعة وحمايتها من كل دخيل، كما دلت عليه الأدلة.

فعن أبي رقية تميم بن أوس الداري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الدين النصيحة، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» رواه مسلم.

وعن جرير «قَالَ بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ» متفق عليه.

قال العلامة صالح الفوزان حفظه الله: (ولا يكفي أن يقول الإنسان ليس عليّ إلا نفسي، يصلح في نفسه ويترك الآخرين!! بل عليه أن يصلح الآخرين ما استطاع، لأن هذا من النصيحة، ومن إرادة الخير للناس، فكونك تأمر أخاك بالمعروف وتنهيه عن المنكر، هذا أمر واجب عليك، ومن حقه عليك أيضا أن تأمره بالمعروف إذا رأيت عليه تقصيرا في الطاعة، وتنهيه عن المنكر إذا رأيت عليه خطأ يقع فيه، ولا تتركه يهلك وأنت تقدر على تنبيهه، وليس كما يقول أهل النفاق وأهل الشر؛ أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تدخل في أمور الناس، أو وصاية على الناس.. هذا كلام أهل النفاق وأهل الباطل، أما أهل الإيمان فيرون أن هذا من النصيحة لإخوانهم، ومن إخراجهم من الضرر إلى النفع، ومن الظلمات إلى النور، قال تعالى (وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) [العصر: ٣]، وقال لقمان (يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) [لقمان: ١٧].. «إتحاف القاري» (٢/ ١٦٠-١٦١).

وكما قال بعض السلف: لو لم يأمر بالمعروف إلا من أتاه ولم ينه عن المنكر إلا من انتهى عنه لما وجدت أمرا ناهيا.

وقال الشيخ إسحاق ابن غانم العلثي رحمه الله في نصيحته لابن الجوزي: (ولو كان لا ينكر من قل علمه على من كثر علمه إذا لتعطل الأمر بالمعروف، وصرنا كبني إسرائيل حيث قال تعالى: (كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مَّنْكَرٍ فَعَلُوهُ) [المائدة: ١٣٤]، بل ينكر المفضول على الفاضل وينكر الفاجر على الوالي..) «ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب» (٤/٢٠٦).<sup>(١)</sup>

فما دام العبد ساعيا في إصلاح نفسه من الذنوب فلا يلحقه العيب من ذلك، ومن لا؛ فهو المذموم، يقول الله عز وجل (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ) [البقرة: ٤٤].  
قال العلامة ابن عثيمين رحمه الله في «شرح الواسطية»: (وإنما وبخ الله تعالى بني إسرائيل لا على أمرهم بالبر، ولكن على جمعهم بين الأمر بالبر ونسيان النفس، وهذا القول هو الصحيح، فنقول:  
أنت الآن مأمور بأمرين: الأول: فعل البر، والثاني: الأمر بالبر.  
منهي عن أمرين: الأول: فعل المنكر، والثاني: ترك النهي عن فعله. فلا تجمع بين ترك المأمورين وفعل المنهيين، فإن ترك أحدهما لا يستلزم سقوط الآخر).

\* **والخلاصة في ذلك؛ أن هذه قاعدة تمييزية باطلة، ومع بطلانها تُقرر عدة مفاصد:**

- ١- الطعن في وظيفة أئمة الجرح والتعديل.
  - ٢- والتزهيد فيها.
  - ٣- وأنها ليست من الخير الذي على المسلم أن يشغل به نفسه.
  - ٤- وأن هذه القاعدة فيها قلب للحقائق.
  - ٥- وتعطيل لجانب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
  - ٦- وتمييع لجانب النقد.
  - ٧- وأنها تمرن الناس على المداهنة.
  - ٨- وأنها ما وضعت إلا لحماية أشخاص وأفكارهم.
- وغير ذلك، مما يدل على بطلان هذا التأصيل وفساده، الله الموفق.

(١) ونقل ابن النحاس رحمه الله أنه يجب على متعاطي الكؤوس أن يتناهوا عن المنكر (الشيخ يحيى).

## المبحث السابع :

### (إدخال الفواحش الخلقية في الجرح منهج غريب عن أهل الحديث)

قال الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- (ص ١٩١-١٩٢) تحت عنوان: (إدخال الفواحش الخلقية ضمن الجرح والتعديل)، بعد أن مثل بفاحشتي الزنا واللواط وغيرها، وذكر بأن المجرح الذي يجب أن تُنشر هذه الجروح في المجرح يخشى عليه من الدخول في قوله تعالى «إن الذين يجنون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم..» الآية!!!! ثم قال الشيخ محمد الإمام مقررًا ومقعدًا في آخر كلامه:

(وعلى كل: دلت الأدلة الشرعية على أن الأصل ستر أصحاب المعاصي غير المجاهرين، فالمحافظة على هذا الأصل هو المطلوب شرعا، ولا خروج عنه إلا لمقتضى شرعي.

ولو سلمنا أن فلانا المجرح تحقق فيه ما رُمي به، فلا يليق بالمجرح إشاعة هذه الفواحش<sup>(١)</sup> لأمر، منها:

- أن الرمي بما ذكرنا يجريء الناس على اتهام العلماء والدعاة وطلاب العلم بالقاذورات المذكورة، وهذه مفسدة ظاهرة وحاصلة.

- ومنها: أن المجرح بالفواحش يسن للمجرحين أن يجرحوا بهذا التجريح الغريب على منهج المجرحين.

ومنها: أن وظيفة المجرح أن يبين للناس ما خفي عليهم من مخالفات تتعلق بدعوة المجرحين من بيان بدعهم وحزبيتهم).

أقول مستعينا بالله:

إن هذا التأصيل والتفصيل الذي قرره الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- هو الحري بأن يوصف بالغرابة -بل بالنكارة- عن منهج أئمة الجرح والتعديل!! ويتضح ذلك بالرد المفصل على كلامه وفقه الله.

(١) وقد ظهر لي جليا أنه أخذ هذه النغمة التمييزية عن أحمد الصويان من كتابه «نحو منهج شرعي لتلقي الأخبار وروايتها» (ص ٧٦) حيث قال تحت عنوان: (الستر على المسلمين: ثم أسأل هذا المرء العيابة؟ هب أن ما نخبر به وتشيعه حقا؛ ألم يأمرنا ربنا سبحانه وتعالى بعدم إشاعة السوء بين المؤمنين؟! قال الله تعالى «إن الذين يجنون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم..» الآية!! فقارن يتضح لك، والله المستعان.

فأقول:

\* إن هذا التأصيل بيّن البطلان؛ حيث إن الكلام إنما هو على المجروحين ممن هو متصدر للدعوة من الدعاة وطلاب العلم، والتصدر للدعوة لا بد لصاحبه من الاستقامة، قال تعالى (فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ) [الشورى : ١٥]، وقال تعالى (فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) [هود : ١١٢]، والأدلة على ذلك كثيرة.

وقال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى: (لا يُتَّبَعُ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَّا مَنْ حَيْثُ هُوَ مُتَوَجِّهٌ لِلشَّرِيعَةِ قَائِمٌ بِحُجَّتِهَا، حَاكِمٌ بِأَحْكَامِهَا جَمَلَةٌ وَتَفْصِيلًا...) «الاعتصام» (٢/٨٦٠).

وعلى كلام الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- فإن الداعي الذي هو مبتلى باللواط أو الزنا أو غير ذلك من الرذائل، وليس عنده بدع ولا حزبية، وكان لا يجاهر بتلك المعاصي أننا نستره ونتركه يدعو ويدرس ويؤم أهل السنة...!!! وهذا كلام خطير!! إذ من كان حاله هذا الحال، لا بد من إزاحته من التصدر للدعوة، وإبقاء مثل هذا الداعي الفاسق هو الذي يسبب الضرر على الدعوة، وعلى المسلمين في أعراضهم، خاصة وأن مثل هذه الكبائر ضررها متعدّد، وهذا هو الذي يجعل الناس يتهمون أهل العلم والدعاة بهذه الفواحش.

أما بيان حال أمثال أولئك من المجروحين في منهجهم، وأيضا بمثل هذه الفواحش، هو الذي يجعل الناس -أصحاب العقول الصافية- يطمئنون لهذا المنهج المبارك، ولأهله الذين يقومون بواجب التصفية وتطهير الدعوة من أن يتصدر فيها مثل أولئك.

أما أعداء الدعوة وأصحاب النفوس المريضة فهم الذين يفرحون بمثل ذلك، ولا عبرة بهم.

قال تعالى (إِنْ تَمَسَسْكُمُ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبْكُمُ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ) [آل عمران : ١٢٠].

\* أما قول الشيخ محمد الإمام: (الرمي بما ذكرنا يجريء الناس على اتهام العلماء والدعاة وطلاب العلم بالقاذورات المذكورة، وهذه مفسدة ظاهرة وحاصلة)!!

فلو قلنا بأن جرح الداعي نفسه بهذه الفواحش فيه مفسدة، فإن مصلحة حفظ الدين ودعوة المسلمين من فتنة هذا المجروح أعظم من المفسدة الحاصلة من ذكر ذلك، ومن التعريف بحاله، خاصة إذا كان مع ذلك صاحب هوى، فإن التنفير عن أهل الأهواء مقصد شرعي، والمصالح الحاصلة من ذلك أعظم بكثير، والشارع (يطرح حكم الأخف وقاية من الأثقل)، وهذا فقه عظيم غفل عنه كثير ممن يُشَنِّشُونَ ب: (مصلحة الدعوة!!).

وقد بيّن هذا بكلام متين، الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى فقال: (..فمثل هؤلاء لابدّ من ذكرهم والتشريد بهم، لأن ما يعود على المسلمين من ضررهم إذا تركوا، أعظم من الضرر الحاصل بذكرهم والتنفير عنهم إذا كان سبب ترك التعيين الخوف من التفرق والعداوة).

ولا شك أن التفرّق بين المسلمين وبين الداعين للبدعة وحدهم-إذا أُقيم عليهم-، أسهل من التفرق بين المسلمين وبين الدّاعين ومن شايعهم وأتبعهم، وإذا تعارض الضّررَان، فالمرتكب أخفهما وأسهلها، وبعض الشرّ أهون من جميعه، كقطع اليد المتآكلة، إتلافها أسهل من إتلاف النفس. وهذا شأن الشرع أبدا: يطرح حكم الأخف وقاية من الأثقل) «الاعتصام» (٢/ ٢٢٩).

\* أما دعوى الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- بأن (وظيفة المجرح أن يبيّن للناس ما خفي عليهم من مخالفات تتعلق بدعوة المجرّوحين من بيان بدعهم وحزبيتهم)!!!.

فإنه كلام عجيب جدّا من الشيخ محمد الإمام -وفقه الله-!!!

- إذ فيه إلغاء وتعطيل أصل من أصول الجرح، والذي هو الجرح بالفسق!!

- وإبطال لأدلة الكتاب والسنة وما أجمعت عليه الأمة من جرح الرواة والشهود بالفسق!!

- وأن الداعية الذي هو زانٍ أو صاحب اللواط..أهلٌ للتصدر للدعوة السلفية، ومن جرحه بما فيه فإنه جانٍ ومتوعّدٌ بالعذاب الأليم، لإشاعته ذلك نصحا للإسلام والمسلمين!!

ولعل سبب تقييده -عفا الله عنه- لهذه القاعدة؛ أمور:

١- عدم الإمعان والنظر في كلام أئمة الجرح والتعديل، حيث إن الناظر في كتب الجرح والتعديل، وكتب المصطلح صغيرها وكبيرها يجد أنهم ذكروا فيما يقدر في عدالة الراوي: الفسق، وأنه على قسمين؛ الأول: الفسق بالقول والعمل، والثاني: الفسق من جهة الاعتقاد كالبدعة.

قال الخطيب في «الكفاية في علم الرواية» (١ / ١٠٤): (..الكبائر سبع: الشرك بالله وعقوق الوالدين والزنا والسحر والفرار من الزحف وأكل الربا وأكل مال اليتيم، كل من ثبت عليه فعل شيء من هذه الكبائر المذكورة أو ما كان بسبيلها كشرب الخمر واللواط ونحوهما فعدالته ساقطة وخبره مردود حتى يتوب، وكذلك إذا ثبت عليه ملازمته لفعل المعاصي التي لا يقطع على أنها من الكبائر، وإدامة السخف والخلاعة والمجون في أمر الدين).

وقد مر نقل كلام الشيخ ربيع حفظه الله حيث قال: (كذلك المفسقات؛ مثل الزنا، وشرب الخمر، وتعاطي الربا، وأكل مال اليتيم، والكبائر التي تتجاوز السبعين، كما يقول ابن عباس بل هي إلى السبعمائة أقرب، فهذه من الأسباب المتفق على أنها تجرح وتسقط العدالة ويحكم على من ارتكب كبيرة منها بالفسق فلا تقبل روايته ولا شهادته) «أسئلة وأجوبة مهمة في علوم الحديث» (الحلقة الأولى) (٢١).

٢- لعله ساء فهمه لكلام بعض أهل العلم؛ ككلام الباجي مثلاً في كتابه «التعديل والتجريح» حيث قال: (وكذا ذو البدعة يذكر بدعته لئلا يغتر به الناس حفظاً للشريعة وذنباً عنها ولا يذكر غير ذلك من عيوبه لأنه من باب الغيبة، قال سفيان الثوري في صاحب البدعة: يذكر بدعته ولا يذكر بغير ذلك).

فاعلم -وفكك الله- بأن المقصود من هذا الكلام وأمثاله: أنه في جرح أهل البدع والحزبيات يقتصر الجراح على ما يجرح به بسبب بدعته وعدالته، أما غير ذلك من العيوب كالحلقية مثلاً، فإنه لا يتعرض له، كأن يقول الجراح: فلان حزبي وكان قصيراً، وكان أعرج، وكانت به عاهة... ونحو ذلك مما لا حاجة لذكره من العيوب.

أما إذا كان هذا الفحش خُلِقياً متعلقاً بعدالة المجروح، وكان مما يجرح أو يسقط العدالة؛ فإنه لا بد من ذكره أيضاً، كأن يقول الجراح: فلان حزبي سارق أو ظالم أو يشرب الخمر أو نحو ذلك.

قال الإمام ابن أبي زمنين رحمه الله: (لم يزل أهل السنة يعيبون أهل الأهواء المضلة، وينهون عن مجالستهم، ويخوفون فتنهم، ويخبرون بخلافهم، ولا يرون ذلك غيبة لهم، ولا طعناً عليهم).

قال الإمام ابن رجب رحمه الله في «الفرق بين النصيحة والتعير»: (فأما أهل البدع والضلالة ومن تشبه بالعلماء وليس منهم فيجوز بيان جهلهم وإظهار عيوبهم تحذيراً من الاقتداء بهم).

وهذا واضح في تقرير ما سبق ذكره، وقد كان الأئمة يعدون طلب مساوئ أهل البدع من المناقب.

ولو نظرت أخي القارئ وفكك الله في تراجم الأئمة تجد من ذلك ما يطمئن به قلبك على سيرتهم وطريقتهم في معاملة أهل البدع فمن ذلك ما جاء في ترجمة الإمام أحمد بن عون الله أبي جعفر الأندلسي (٣٧٨هـ) من «تاريخ ابن عساكر» (١١٨/٥) حيث جاء فيه: (كان أبو جعفر أحمد بن عون الله محتسباً على أهل البدع غليظاً عليهم منذلاً لهم طالباً لمساوئهم مسارعاً في مضارهم شديد الوطئة عليهم مشرداً لهم إذا تمكن منهم غير مبقٍ عليهم وكان كل من كان منهم خافياً منه على نفسه متوقياً لا يداهن أحداً منهم على حال ولا يسالمهم وإن عثر على منكر وشهد عليه عنده

بانحراف عن السنة نابذه وفضحه وأعلن بذكره والبراءة منه وعيره بذكر السوء في المحافل وأغرى به حتى يهلكه أو ينزع عن قبيح مذهبه وسوء معتقده ولم يزل دؤوباً على هذا جاهداً فيه ابتغاء وجه الله إلى أن لقي الله عز وجل).  
 ٣- ولعل من أسباب الخطأ في فهم ذلك أيضاً: التغافل عن مقصد السلف في الطعن على أهل الأهواء، والذي منه إهانتهم وتحذير الناس من الاقتداء بهم، وإهانة المبتدع وتنفير الناس عنه يلجأ الجارح إلى ذكر فسقه إن كان ذا فسق لتحقيق هذا المقصد.

قال العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله: (لكن نميز بين أهل السنة وأهل البدعة، وكما قال ابن حجر وقال غيره: المبتدع يهان ولا كرامة، يهان لأن قصده سيء، المبتدع صاحب هوى كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله﴾، قال رسول الله ﷺ: «فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم»... يستحقون الإهانة والتشريد...) «الأجوبة السلفية على أسئلة أبي راحة المنهجية» (ص ١٧-١٨).

قلت: والأمر بين لا يحتاج إلى إغراق، والله الموفق.



## المبحث الثامن :

### (رد جرح المتشدد من أهل الجرح والتعديل بمجرد معارضة المعتدل)

قال الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - في «الإبانة» (ص ١٩٤) : (جرح المتشدد إذا عورض بجرح معتدل، قُدم جرح المعتدل، مع عدم الطعن في جرح المتشدد).

أقول مستعينا بالله:

اعلم - وفقك الله - أن الذي سار عليه أئمة الجرح والتعديل؛ أن من كان منهم أهلاً لهذا الميدان وتوفرت فيه الشروط، ثم جرح جرحاً مفسراً، فيقدم جرحه، سواء كان معتدلاً أم وصف بالتعنت.

ذلك لأن تقديم الجرح المفسر إنما هو لما تضمنه من زيادة خفيت على المعدل، وهذه الزيادة تقبل من العدل للأدلة التي أوجبت ذلك، كقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]، وعدم قبول هذه الزيادة - سواء من المعتدل أو ممن وُصف بالتعنت - اتهام له بالكذب، وقد علمنا أن ورعه وصدقه يمنع من ذلك.

\* قال العلامة المعلمي رحمه الله تعالى: (الجرح إذا كان مفسراً فالعمل عليه، وهذه القضية يعرف ما فيها بمعرفة دليلها، وهو ما ذكره الخطيب في (الكفاية ص ١٠٥) قال: «والعلة في ذلك أن الجارح يخبر عن أمر باطن قد علمه و يُصدِّق المعدل ويقول له: قد علمت من حاله الظاهرة ما علمتها، وتفردت بعلم لم تعلمه من اختبار أمره، وإخبار المعدل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجارح فيما أخبر به، فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل .. ولأن من عمل بقول الجارح لم يتهم المزكي ولم يخرج به بذلك عن كونه عدلاً، ومتى لم نعمل بقول الجارح كان في ذلك تكذيب له ونقض لعدالته وقد علم أن حاله في الأمانة مخالفة لذلك).

\* وقال العلامة السخاوي رحمه الله تعالى: (.. وغاية قول المعدل - كما قال العضد - [في شرحه على «مختصر ابن الحاجب» (٢/٦٦)] إنه لم يعلم فسقاً ولم يظنه، فظن عدالته، إذ العلم بالعدم لا يتصور، والجارح يقول: أنا علمت فسقه، فلو حكمنا بعدم فسقه كان الجارح كاذباً، ولو حكمنا بفسقه كانا صادقين فيما أخبرنا به، والجمع أولى ما أمكن، لأن تكذيب العدل خلاف الظاهر) «فتح المغيث».

أما إذا كان جرح من وُصف بالتعنت مبهماً، وخالفه غيره ممن تعديله معتمد فوثق المجروح، فإن العمل حينئذ على تعديله.

وقد بيّن ذلك غير واحد من أئمة الجرح والتعديل، ومن ذلك:

\* الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» حيث قال: (اعلم هداك الله أن الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام:

١- قسم تكلموا في أكثر الرواة كابن معين وأبي حاتم الرازي.

٢- وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة.

٣- وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي.

والكل أيضاً على ثلاثة أقسام:

- قسم متعنت في الجرح مثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطين والثلاث، ويلين حديثه، فهذا إذا وثق شخصاً فعرض على قوله بناجديك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الخذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسراً، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف، ولم يتضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب، وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون).

فبيّن الإمام الذهبي رحمه الله أن الجرح الذي وصف بالتعنت، إذا جرح جرحاً مفسراً فإنه مقبول، أما إذا كان جرحه مبهماً مثل قول ابن معين- وهو ممن وصف بالتعنت-: (ضعيف) ولم يتضح سبب تضعيفه، فالعمل على تعديل من وثقه من المعتبرين.

ومع ذلك كله، فقد بين رحمه الله بأن جرح المتعنت وإن كان مبهماً فإنه لا يُهدر، وإنما يُعمل بحسبه، وذلك في قوله: (فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب) وهذا كلام في غاية الدقة، فاستفده!

\* وقال الإمام المجدد مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى في «المقترح»: (إذا اختلفوا في الراوي ومنهم من يجرحه، فإن كان الجرح مفسراً أخذ بالجرح المفسر، لأن الجرح اطلع على ما لم يطلع عليه المعدل، فمثلاً رجل يقول: فلان محدث وهو سنيّ من أهل السنة ويفهم، فجاء آخر ممن يعتمد قوله وقال: هو كذاب. فالذي حكم عليه أنه كذاب اطلع على ما لم يطلع عليه المعدل، فعنده زيادة يجب الأخذ بها، ثم بعد ذلك ينظر.

إذا لم يكن الجرح مفسراً ينظر في الموثق، والمجرح، فيخشى أن يكون جرحه بما لم يكن جارحاً، وأئمة الجرح والتعديل منهم المتشدد ومنهم المتوسط..).

وهذا كلام الإمام الوادعي رحمه الله تعالى أيضاً مؤيد لما مضى تقريره، وأن جرح المتشدد إنما يتعامل معه على ما مر، فيما إذا كان جرحه غير مفسر، أما إذا كان مفسراً، فقله المقدم.

وأوضح من ذلك قول الإمام المجدد مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى: (..المسألة يا إخوان؛ ما قرأ القوم المصطلح، أو أنهم قرؤوه ويلبسون!! نقول لكم بأعظم من هذا: هب أن أحمد بن حنبل قال: ثقة، ويحيى بن معين قال: كذاب، فهل يضره قول يحيى وقد خالفه أحمد بن حنبل؟ نعم، قول يحيى جرح مفسر، اطلع على ما لم يطلع عليه أحمد، فماذا؟! فماذا؟..) من «شريط الأجوبة الندية على الأسئلة الهولندية» (بتاريخ ٢٣ ربيع أول ١٤٢٠).

وهذا نص في نقض تأصيل الشيخ محمد الإمام الباطل؛ حيث إن الإمام ابن معين معدود كما مر من المتعنتين، والإمام أحمد من المعتدلين، ومع ذلك يقدم قول ابن معين على قوله؛ لأنه جرح مفسر. وهذا واضح لا يحتاج إلى إغراق.

ولو طبقنا هذه القاعدة على إطلاق الشيخ محمد الإمام -وفقه الله-، لوقعنا في عدة مفاسد في جانب علم الجرح والتعديل وأهله، والتي منها:

- ١- هدم جانب كبير من الجروح المعتبرة من أئمة الحديث.
  - ٢- إهدار جانب كبير من جهود أئمة الحديث.
  - ٣- الإخلال بالقاعدة الشرعية: الجرح المفسر مقدم على التعديل.
  - ٤- اتهام أئمة الجرح في أمانتهم.
  - ٥- وقوع الخلل الكثير في الحكم على الرجال والأحاديث.
  - ٦- كما أن هذا التقعيد يفتح باباً واسعاً لأهل البدع والأهواء لرد كلام أهل السنة الناصحين، وجرحهم لأفكارهم ورؤوسهم؛ ويكفي في ذلك رمي من بين عوارهم بالشدة!!!
- ومتى كانت الشدة على أهل الأهواء مذمة عند أهل السنة؟! واستخدام الغلظة والشدة مع مراعاة مراتب المدعويين وحالهم من حيث القبول والعناد وغير ذلك مما يجب مراعاته؛ منهج رباني سلفي حكيم، وليس من الشدة المذمومة في شيء، بل من الشدة التي حثَّ عليها الشرع، وسار عليها السلف الصالح رضوان الله عليهم، وكانت

تُعد من أظهر علامات أهل السنة والجماعة، ومحمدة ومنقبة عظيمة لهم، ومنة من الله عليهم، ومن أعظم الزاد ليوم المعاد، أذلّ الله بها أهل الأهواء على أيديهم، وشدّ بها ظهور أهل السنة عليهم.

قال الإمام أسد بن موسى في رسالته التي كتبها إلى أسد بن فرات: (اعلم - أي أخي - أنّ ما حملني على الكتابة إليك ما ذكر أهل بلادك من صالح ما أعطاك الله من إنصافك على الناس، وحسن حالك مما أظهرت من السنة، وعييتك لأهل البدعة، وكثرة ذكرك لهم وطعنك عليهم، فقمعهم الله بك، وشدّ بك ظهر أهل السنة، وقوّك عليهم بإظهار عييتهم، والطعن عليهم، فأذمّهم الله بذلك، وصاروا يبدعتهم مستترين، فأبشّر - أي أخي - بثواب ذلك، واعتدّ بها أفضل حسناتك من الصلاة والحج والجهاد، وأين تقع هذه الأعمال من إقامة كتاب الله وإحياء سنة رسوله...) «البدع والنهي عنها» لابن وضاح (٢٨-٢٩).

وقال الشيخ العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله في بعض رسائله: (..وقد بلغني ما منّ الله به عليك من جهادك أهل البدع، والإغلاظ في الإنكار على الجهمية المعطلة ومن والاهم، وهذا من أجل النعم وأشرف العطايا.. وهو من أظهر شعائر السنة وأكدها، وإنما يختص به في كل عصر ومصر: أهل السنة وعسكر القرآن، وأكابر أهل الدين والإيمان، فعليك بالجد والاجتهاد، واعتد به من أفضل الزاد للمعاد، قال تعالى ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾..). «عيون الرسائل» (٢/٥٣٩-٥٤٠).

وقال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى: (..فإن أهل الأهواء الآن تعلّقوا مثلاً بكلمة: فلان عنده شدة!! فنفّروا من كتبه! هل كان السلف إذا قالوا: فلان شديد على أهل البدع، يذمونه بهذا؟! أو يريدون بذلك الصّد عن سبيل الله كما يفعل هؤلاء من أهل الأهواء الآن) «الأجوبة السلفية على أسئلة أبي راحة المنهجية» (ص ١٩).

وهذا الإمام ابن القيم رحمه الله يحكي منهج الصحابة مع أهل الأهواء فيقول: (وقد كان ابن عباس شديداً على القدرية، وكذلك الصحابة) «شفاء العليل» (ص ٦٠).

وما قصة عمر رضي الله عنه مع صبيغ بن عسل، عنك ببعيد.

وهكذا الأئمة من بعدهم، قال الإمام أحمد رحمه الله: (إذا رأيت الرجل يغمز حماد بن سلمة، فاتّهمه على الإسلام، فإنه كان شديداً على المبتدعة) «السير» (٧/٤٤٧-٤٥٢).

وقال الإمام مالك رحمه الله: (لا تُسلم على أهل الأهواء ولا تجالسهم، إلا أن تغلظ عليهم، ولا يُعاد مريضهم..). «الجامع» لابن أبي زيد القيرواني (ص ١٢٥).

وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: (حكمت في أصحاب الكلام أن يُضربوا بالجريد والنعال، ويُحملوا على الإبل ويُطاف بهم في العشائر والقبائل ويُقال: هذا جزء من ترك الكتاب والسنة وأخذ في الكلام) «شرح السنة» للبخاري (٢١٨/١).

وجاء في ترجمة القاضي أبي علي يعقوب بن إبراهيم البرزيني: (وكان متشدداً في السنة) «طبقات الحنابلة» (٢٤٦/٢).

وقال الذهبي في ترجمة أبي المظفر السمعاني رحمه الله: (.. وكان شوغاً في أعين المخالفين..). «السير» (١١٦/١٩) (١).

وما حملهم على ذلك إلا النصح للدين والمسلمين.

قال ابن الجوزي رحمه الله تعالى: (وقد كان الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل لشدة تمسكه بالسنة، ونهيه عن البدعة، يتكلم في جماعة من الأخيار إذا صدر منهم ما يخالف السنة، وكلامه ذلك محمول على النصيحة للدين) «مناقب الإمام أحمد» ص (٢٥٣).

لكن حين ابتعد الناس عن افلفهم الصحيح لمنهج السلف الصالحين، أصبحوا لا يميزون بين المبتدع والمتبع، والسلفي والمتميع، وأتى لهم التمييز وفاقد الشيء لا يُعطيه... والمستقيم ليس متشدداً ولا حدادياً، والذين يرمون الدعاة إلى الله أهل السنة بقلعة العلم الشاخبة بدماج وغيرهم بالتشدد؛ لا يعنون بالمتشدد إلا المستقيم المتمسك بالكتاب والسنة، من حيث يعلمون ومن حيث لا يعلمون... ولكن ما دُمننا نعلم أننا لم نحد عن كتاب ربنا، وسنة رسول الله ﷺ، ومنهج السلف الصالح، فلا نُبالي، فلَكُمْ أُوذي الأنبياء والصالحون من بعدهم...

وقد سُئل العلامة المحدث أحمد بن يحيى النجفي رحمه الله تعالى:

مارأي فضيلتكم فيمن يحذر من معهد الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، ويرمي طلبته بأنهم حدادية؟!؟!!

فأجاب: طلبة الشيخ مقبل على العموم نعلم أنهم على السنة، أمّا من زعم أنهم حدادية؛ فزعمه باطل، وقوله هذا تجني وبغي على طلبة الشيخ مقبل رحمه الله .

(١) وأمثلة ذلك كثيرة جداً، وانظر ما سبق منها وأمثلة أخرى كتاب «إجماع العلماء على الهجر والتحذير من أهل الأهواء» لخالد بن ضحوي الظفيري، فقد عقد فيه فصلاً لذلك.

وإن معهد دماج الذي أسسه الشيخ مقبل - رحمه الله - في بؤرة التشيع ووسط التشيع، فنشرت فيه السنة في تلك البقاع التي ما كان أحد يجراً على الكلام فضلاً عن الرد عليهم، وقد نفع الله بطلاب الشيخ مقبل، فانتشرت بهم السنة في جميع بقاع اليمن، عدا نفر قليل منهم خالفوا عقيدة أهل السنة والجماعة التي ربّاهم ونشأهم عليها الشيخ مقبل رحمه الله (١)... وإنما يُعتبر بمن ثبتوا على السنة ودانوا بها ودعوا إليها ووالوا وعادوا من أجلها، وأحبوا وأبغضوا من أجلها، هؤلاء هم الذين يعتبر بهم، وهم الذين سلكوا مسلك أهل الحديث والأثر، واتبعوا مذهب أهل السنة والجماعة، لذلك فإني أقول: من يقول إن هؤلاء حدادية فهو باغ ظالم وعند الله المنتقى، وبالله التوفيق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه) «الفتاوى الجليلة» (٢/ ٨١-٨٢).

وأهل السنة - بدماج وغيرها - والله الحمد، أهل وسطية وعدل، لا إفراط عندهم ولا تفريط، لكن أهل الميوعة غير راضين بذلك، وما هم فيه من الميوعة والتيسير - زعموا! - أشدّ ضرراً على المنهج السلفي مما يرمون به أهل السنة والوسطية، وصدق العزيز الجبار القائل في كتابه (وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ). وغير ذلك من المفاسد، وقد مر تفصيل أكثر ذلك.

\* ومما يجب معرفته في هذا المقام؛ أن إطلاق اسم التعنت والتشدد على من وصف بذلك من أئمة الجرح والتعديل، ليس على إطلاقه وفي كل الأحوال، حتى يُجعل قاعدة عامة في جرح من وُصف بالتعنت من الأئمة! قال العلامة المعلمي رحمه الله: (ما اشتهر أن فلاناً من الأئمة مسهل وفلاناً مشدد، ليس على إطلاقه فإن منهم من يسهل تارة ويشدد تارة أخرى، بحسب أحوال مختلفة، ومعرفة هذا وغيره من صفات الأئمة التي لها أثر في أحكامهم، لا تحصل إلا باستقراء بالغ مع التدبر) «مقدمته على الفوائد».

ولذلك تجد الأمثلة التي نقلت عن بعض الأئمة فيما تشددوا فيه؛ كالإمام شعبة بن الحجاج، لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة! إذ ليس هذا منهجاً عاماً في كل أو أغلب أحكامهم على الرواة! وما وقع منهم في ذلك دل الدليل على عدم اعتباره، ولولا ذلك لكان جرحهم بتلك الجروح مقبولاً مقديماً.

(١) كالذين هرعوا وراء الدنيا والجمعيات الحزبية، وأصحاب حزبية أبي الحسن، وعلى منوالهم أصحاب الحزبية الجديدة.

أما شيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري حفظه الله تعالى وغيره من إخوانه الذين ثبتوا أمام الفتن والعواصف التي تمر كل حين بهذه الدعوة المباركة، فإن أهل العلم حقاً ومنهم العلامة النجمي رحمه الله، يشهدون لهم بحسن الاتباع والسير، وثناء العلامة النجمي على شيخنا معلوم مشهور، والله الموفق.

وفي هذا رد على أمثال عبید الجابري المنحرف، الذي طعن في أمير المؤمنين في الحديث والجرح والتعديل شعبة بن الحجاج رحمه الله، بأنه لا يؤخذ بجرحه لتشدده!!  
وما أوقعه في ذلك إلا محاماته بالباطل عن العدني عبد الرحمن وحزبه الفاجر! ولا حول ولا قوة إلا بالله!

## المبحث التاسع :

### (امتحان المسلم من تتبع العثرات)

قال الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- في «الإبانة» (ص ١٢١) : (ومن تتبع العثرات: امتحان المسلم ليتحصل على زلة يطير بها).

ويقول -وفقه الله- (ص ١٣٩) : (ومما ينافي الأدب ما تراه من بعض طلبة العلم؛ أنه حال الاختلاف يأتي إلى أخيه من طلاب العلم والدعاة، وربما إلى من هو أعلم منه ويقول له: ما تقول في مسألة كذا وكذا؟ من مسائل يسع فيها الخلاف، بل بعضهم يتجرأ فيقول: أخرج ما في قلبك، أنت خبيث ما دمت لا تصرح!! فهؤلاء الذين يخشى عليهم في المستقبل).

أقول مستعينا بالله:

إن مسألة امتحان المسلم عند الحاجة إلى ذلك، منهج سلفي أصيل، ولا يحتاج إلى هذا التهويل العجيب الذي تضحك منه الثكلى، والشيخ محمد الإمام -وفقه الله- جرى هنا كعادته في الغمز في طلاب العلم بدماج، ومقصده معلوم عند أكثر القراء، وهذا منه -عفا الله عنه- قلب للحقائق، ومن التلبس على الناس!  
وحزبية عبد الرحمن العدني وشلته، ليست من المسائل الاجتهادية التي يسع فيها الخلاف، لثبوت الأدلة والبراهين الكافية على فتنته، وسعيه في الفتن والفرقة.

ولقد عصّب وحزّب جماعة من الناس وعلمهم صنوفا من أساليب الحزبية الماكرة، التي أركانها: الكذب، والخداع، والتلبس.

قال الإمام المجدد مقبل الوادعي رحمه الله في «أحكام التصوير» (ص ٥) : (أركان الحزبية ثلاثة: ١- الكذب ٢- الخداع ٣- التلبس). اهـ

ومن ذلك: استخدامهم التقية، وقد صرح لي بعض أتباعه بأن عبد الرحمن العدني أفتاهم بها!!! كما صرح لي كثير منهم باستخدامها.

وقد كان أتباعه-قبحهم الله- يستخدمون هذا المسلك الحزبي، وينغمسون في صفوف طلاب العلم السلفيين بدماج لزرع الفتنة والشقاق، وقد بينا ذلك بوضوح في رسالتنا «نصب المنجنيق لقطاع الطريق إلى دماج دار العلم والتحقيق» بما يعجب منه السلفي المنصف.

وقد كان السلف رضوان الله عليهم يمتحنون من كان هذا حاله لمعرفة حقيقته وفتنته، وهذا من حرصهم رحمهم الله على التصفية والتميز، وهم متبعون في ذلك للكتاب والسنة.

وإنكار هذا المسلك السلفي ومحاولة تشويبه؛ منهج تمييعي معروف يسلكه أصحاب البدع والتحزب لإيقاف الجرح والتعديل الذي كشف حالهم، وبين عوارهم..

قال تعالى ﴿ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [الأنعام: ٥٥].

ومن الوسائل الموصلة لهذا المقصد العظيم: ما بينه الله تعالى في كتابه، ورسوله صلى الله عليه وسلم في سنته، وسار عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم، من امتحان الناس عند الحاجة إلى ذلك، والذي هو سنة قرآنية نبوية سلفية.

قال الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾ [المتحنة: ١٠].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كما في «مجموع الفتاوى» (١٥ / ٣٢٩-٣٣٠): (وَالْمُؤْمِنُ مُحْتَجٌّ إِلَى امْتِحَانٍ مَنْ يُرِيدُ أَنْ يُصَاحِبَهُ وَيُقَارِنَهُ بِنِكَاحٍ وَغَيْرِهِ قَالَ تَعَالَى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ﴾ الْآيَةُ....

فإذا أراد الإنسان أن يصاحب المؤمن، أو أراد المؤمن أن يصاحب أحدا، وقد ذكر عنه الفجور وقيل إنه تاب منه، أو كان ذلك مقولا عنه سواء كان ذلك القول صدقا أو كذبا، فإنه يمتحنه بما يظهر به بره أو فجوره، وصدقه أو كذبه، وكذلك إذا أراد أن يولى أحدا ولاية امتحنه... ومعرفة أحوال الناس: تارة تكون بشهادات الناس، وتارة تكون بالجرح والتعديل، وتارة تكون بالاختبار والامتحان). اهـ.



ثم أقول للشيخ محمد الإمام - وفقه الله - : [ألست تعرف أن النبي صلى الله عليه وسلم امتحن الجارية فقال لها : «أين الله؟» قالت : في السماء ؛ قال : «من أنا؟» قالت : أنت رسول الله ؛ قال : «اعتقها فإنها مؤمنة» رواه [مسلم و] الدارمي، وأحمد.

أليس هذا امتحانا يا شيخ؟!!

لم ينقل عن أحمد بن حنبل أنه قال : (إذا رأيت الرجل يغمز حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام فإنه كان شديداً على المبتدعة)، وقال أبو زرعة رحمه الله : (إذا رأيت الكوفي يطعن على سفيان الثوري ، وزائدة فلا تشك أنه رافضي ، وإذا رأيت الشامي يطعن على مكحول والأوزاعي فلا تشك أنه مرجئ ، واعلم أن هذه الطوائف كلها مجمعة على بغض أحمد بن حنبل، لأنه ما من أحد إلا وفي قلبه منه سهم لا براء له منه ) كما في طبقات الحنابلة (١/١٩٩-٢٠٠) وقال نعيم بن حماد : (إذا رأيت العراقي يتكلم في أحمد بن حنبل فاتهمه في دينه، وإذا رأيت الخراساني يتكلم في إسحاق بن راهويه فاتهمه في دينه ) كما في «تاريخ بغداد» (٦ / ٣٤٨) و«تاريخ دمشق» ؛ أليس هذا دليلاً على أن من شكَّ فيه يسأل عنه، ويؤخذ مقاله دليلاً على حاله<sup>(١)</sup>.

وقال العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ رحمهم الله تعالى: (..وأهل السنة والحديث في كل مكان وزمان، هم محنة أهل الأرض، يمتاز أهل السنة والجماعة بمحبتهم، والثناء عليهم، ويعرف أهل البدع والاختلاف، بعيبيهم وشنائيتهم، وما أحسن ما قيل في إمام السنة، شعراً:

أضحى ابن حنبل محنة مأمومة ... وبحب أحمد يعرف المنتسك

وإذا رأيت لأحمد متنقصاً ... فاعلم بأن ستوره ستهتك). اهـ

والله الموفق.

(١) من كلام العلامة السلفي التحرير أحمد النجمي رحمه الله تعالى في رده على شبهات الحلبي -هداه الله-.

## المبحث العاشر :

### (إذا أدى جرح العالم المعتبر إلى الفتن فالواجب إعادة النظر في طريقة التجريح)

قال الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- في «الإبانة» (ص ١٧٠) تحت عنوان (الفرق بين الجرح والتعديل والفتنة) مقررًا هذه القاعدة: (..ولكثرة الفتن الحاصلة والأحزاب والفرق الضالة قد يستغل تجريح أئمة الجرح للقضاء على المجرح أو عليه وعلى إخوانه، فإذا حصل هذا فقد حول الجرح إلى فتنة، فالواجب في هذه الحال النظر فيما تدحر به الفتنة ويكف به اندلاع الشر، ويحفظ به القوم، وإن استدعى من ذلك التخفيف من الجرح والتعديل في الطريقة التي يسلكها المجرح، وقد يجرح المعتبر بعض أهل السنة فتتشب فتن الهجر والتمزيق والمضاربات، وقد ينشب القتال بين أهل السنة أنفسهم!! فعند حصول شيء من هذا يعلم أن الجرح قد أدى إلى الفتن، فالواجب إعادة النظر في طريقة التجريح، والنظر في المصالح والمفاسد، وفيما تدوم به الأخوة، وتحفظ به الدعوة، وتعالج به الأخطاء، ولا يصلح الإصرار على طريقة في الجرح ظهر فيها الضرر).

وقال -وفقه الله- (ص ٢٦٧): (والعبرة بالعواقب، فإن ظهرت العاقبة أنه بالتشهير يفتح باب خلاف ونزاع قد يرد، فعليه أن يبادر إلى إصلاح ما أفسد، فيكون مجتهدًا مأجورًا أجرًا واحدًا في التشهير، ومأجور (!) أجرين في الإصلاح، فإن مضى قدامًا غير مبال بما أحدثه من شقاق، فهذا انتصار للرأي المجرد، كفانا الله شر أنفسنا!!  
فإن الله في تصحيح التجرد للأخوة، والمناصرة والمآزر والمحافظة على التآلف والود والتحاب!!).

أقول مستعينا بالله:

إن تقرير هذه القاعدة البدعية الفاسدة على جرح أئمة الجرح والتعديل في القديم والحديث، يفضي إلى تعطيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والذي منه الجرح والتعديل، إذ ما من عالم أو داعية يظهر من أقواله وأفعاله ومنهجه ما يقتضي جرحه، ويقوم أهل السنة ببيان باطله وانحرافه؛ إلا ويكون له في الغالب أتباع وأنصار يتعصبون له وينقمون، ويحدثون من الفتن ما قد علم من واقع ذلك.

واعلم -وفقك الله- أن سعي المصلحين من أهل الجرح والتعديل وغيرهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجتمع بيان الحق من الباطل للناس، هو سبب للإصلاح لا للفساد؛ ولا يُعد من السعي في الفرقة والفتن!!.

قال الشيخ ربيع حفظه الله: (..وقد ضاق أناس من صوفية وغيرهم ذرعاً بهذا المنهج العظيم [يعني الجرح والتعديل] في السابق واللاحق وقذفوا بشبهات متعددة، قد تروج على كثير من الناس. منها: التظاهر بالزهد والورع وليسوا كذلك. ومنها: أن هذا المنهج يفرق المسلمين وهم المفقون..). اهـ

وإنما تنشؤ الفتن والهجر والمضاربات.. من الذين تسببوا فيها بنشر حزبيتهم وبدعهم وأغلاطهم في الأمة، فإذا حاول المصلحون سد ما وقعوا فيه من الزلل ثاروا عليهم بمثل هذه الدعاوى الباطلة. وكون بعض أهل الفتن قد يستغلون هذا الجرح القائم على الأدلة والبراهين في قضاء أغراضهم أمر لا بد من الانتباه إليه؛ لكنه ليس موجبا لسد باب الجرح والتعديل وتغيير طريقة الجرح!!

وليس لجرح العالم المعتبر قوله في الجرح والتعديل -والذي هو سبب مشروع- ولا لطريقة جرحه؛ أي ذنب في ما ينتج عن ذلك، وإن حصل ذلك تبعاً؛ فليس هو الذي يُجمل عواقبه.

قال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى: (..فإن فرقة النجاة وهم أهل السنة مأمورون بعبادة أهل البدع، والتشريد بهم، والتكيل بمن انحاش إلى جهتهم؛ بالقتل فما دونه، وقد حذر العلماء من مصابحتهم ومجالستهم حسبما تقدم، وذلك مظنة إلقاء العداوة والبغضاء، لكن الدرك فيها على من تسبب في الخروج عن الجماعة، بما أحدثه من اتباع غير سبيل المؤمنين، لا على التعادي مطلقاً، كيف ونحن مأمورون بمعاداتهم وهم مأمورون بموالاة التنا والرجوع إلى الجماعة) «الاعتصام» (١/ ١٢٠).

قال الإمام المعلمي في «القائد» (ص ٢٤٢): (..فإن الآيات نفسها تحض على إقامة الدين والثبات عليه والاعتصام به، واتباع الصراط المستقيم، بل هذا هو المقصود منها، فالثابت على الصراط، لم يحدث شيئاً، ولم يقع بفعله تفرق ولا اختلاف، وإنما يحدث ذلك بخروج من يخرج عن الصراط، وهو منهي عن ذلك، فعليه التبعة). اهـ

وقد بيّن الله تعالى في كتابه بأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سبب الخير والاجتماع، وأن تركه سبب الشر والفرقة فقال (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ \* وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) [آل عمران: ١٠٤-١٠٥].

قال العلامة ابن عثيمين رحمه الله تعالى: (والأمة إذ لم تقم بهذا الواجب، فإنها سوف تتفرق بها الأهواء، وسيكون كل قوم لهم منهاج يسرون عليه، لكنهم إذا أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر، اتفق منهاجهم وصاروا أمة واحدة كما أمرهم الله بذلك.. (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ..). الآية «شرح رياض الصالحين» (١/ ٥٠٩ ط دار السلام).

وقد بين الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى فساد تأصيل الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - بكلام عظيم داحض لهذه الشبهة الباطلة، ناقض لأركانها فقال: (الأسباب الممنوعة أسباب للمفاسد لا للمصالح كما أن الأسباب المشروعة أسباب للمصالح لا للمفاسد، مثال ذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإنه أمر مشروع لأنه سبب لإقامة الدين وإظهار شعائر الإسلام وإخماد الباطل على أي وجه كان، وليس بسبب في الوضع الشرعي لإتلاف مال أو نفس ولا نيل من عرض وإن أدى إلى ذلك في الطريق..- إلى أن قال:-.. فالذي يجب أن يعلم أن هذه المفاسد الناشئة عن الأسباب المشروعة والمصالح الناشئة عن الأسباب الممنوعة ليست ناشئة عنها في الحقيقة وإنما هي ناشئة عن أسباب آخر مناسبة لها) «الموافقات» (١/ ٣٧٤).

ولو مشينا على هذا التأصيل الذي يدعو إليه الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - لتركنا الصدع بجميع مسائل العقيدة والتوحيد؛ لأن العلة في ذلك واحدة؛ وهي ما يحصل من ذلك من التدابر والتقاطع بل والقتال أحيانا من أجل إقامة الدين على ما أراد الله تعالى.

قال الإمام السمعاني في «الانتصار لأصحاب الحديث» كما في «فصول منه» (ص/ ٤٩ - ٥٠): (فإن قال قائل: إن الخوض في مسائل القدر والصفات، وشرط الإيمان، يورث التقاطع والتدابير والاختلاف، فيجب طرحها والإعراض عنها؟

الجواب: إنما قلنا هذا في المسائل المحدثه، فأما الإيمان بهذه المسائل، فهو من شرط أصل الدين، ولا بد من قبوله على نحو ما ثبت فيه النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه، ولا يجوز لنا الإعراض عن نقلها وروايتها وبيانها، لتفرق الناس في ذلك، كما في أصل الإسلام، والدعاء إلى التوحيد وإظهار الشهادتين). اهـ.

وما ذكرناه على اختصاره؛ كاف في بيان بطلان هذه القاعدة التي تفضي إلى تعطيل باب الجرح والتعديل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عموما، وإلغاء أساس الدين. والله المستعان.

ثم تبين لي أن الشيخ محمد الإمام إنما تلقن هذا التأصيل الفاسد من محمد بن عبد الوهاب الوصابي المفتون؛ حيث قال في شريط «جلسة الحامي» (١٤٢٨ هـ): (إذا كان نشر هذا الشريط وهذه الملزمة فيه مصلحة، أنه خير نشر أنه خير

وعلم نشر، لكن في مقابل ذلك في مفسدة، في مقابل هذه المصلحة الذي هو نشر الخير ونشر العلم، في مقابل ذلك مفسدة، الذي هو الأحقاد والبغضاء والشحناء والنفرة والتهاجر والتقاطع بين الإخوان في الله، فنقول: هذه مصلحة نشره مصلحة، لكن في مقابل وجود مفسدة، ودرء المفسد مقدم على جلب المصالح، فيوقف الشريط أو الملزمة درء للمفسدة!!

وصدق الشاعر إذ قال:

ومن يكن الغراب له دليلاً      يمرّ به على جيف الكلاب

## المبحث الحادي عشر :

### (المظلومون باسم الجرح والتعديل إذا صبروا على ظلم الجارحين يرفعهم الله)

قال الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - في «الإبانة» (ص ٢٦٩) تحت عنوان (أهل العلم المجروحون بظلم يرفعهم الله إذا صبروا) : ( قال تعالى (إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ) [غافر : ٥١]، ألا وإنه يحصل ما بين الحين والآخر نزاع بين عالم وآخر، وقد يكون أحدهما متجاوزا والآخر محقا، فيُظلم المحق فيصبر ولا يأخذ بحقه؛ فضلا عن تعديه على أخيه، فسنة الله أن يرفع هذا الصنف الذي يصبر على ظلم من ظلمه، ويسد أبواب الفتن، ويقطع مادة النزاع)!!

أقول: إن هذا الكلام من الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - غير صحيح، ولم يكن ذلك قط من خلق أئمة الدين، أنهم يُرمون بالبدعة أو بالفسق مثلا أو بغير ذلك من الباطل، ثم يسكتون ولا يبرئون ساحتهم!!!  
لا والله!، وإنما هو فعل من كان عاريا عن الحجة، وعن إقامة البرهان على براءته مما نسب إليه، أو من هو راض عما نُسب إليه<sup>(١)</sup>.

(١) إلا أن يقوم مانع يمنعهم من ذلك، أو يكفيهم الله فيأتيهم النصر من عنده فيُضح خصمهم، لكن ذلك لا يجعلهم يسلكون منهج السكوت عن الباطل إذا نسب إليهم إذ أن الله تعالى جعل للنصر أسبابا.  
أو يكون المتقول عليهم ليس ممن يعاب بكلامه، أو ليس في كلامه تلبيس يشتهه على الناس، ففي هذه الحال يقابلون كلامه بالتهميش تحقيرا له لبيان أنه لا تأثير له، ويكون ذلك أقوى من الرد عليه، ومن تلك الأصناف: المبتدع الذي بان باطله وطُرح قوله، قال الإمام الآجري : (سكوتك عنهم وهجرتك لما تكلموا به أشد عليهم من مناظرتك لهم، كذا قال من تقدم من السلف الصالح من علماء المسلمين) «الشرعية» (١/١٩٦)، ونقل عن أيوب السخيتاني أنه قال: لست براد عليهم أشد من السكوت. اهـ  
ومن هذه الأصناف أيضا: السفية، وقد قال تعالى (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا) [الفرقان: ٦٣]، وقال (وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ) [الأعراف: ١٩٩]، وكما قيل:

إذا نطق السفية فلا تجبه \*\* فخير من إجابته السكوت

سكت عن السفية فظن أني \*\* عيبت عن الجواب وما عيبت

وهذا خليل الله وصفه محمد صلى الله عليه وسلم يبرئ نفسه مما نسبته إليه ذو الخويصرة الخارجي حين قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ اَعْدِلْ!! فَرَدَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ « وَبِكَ وَمَنْ يَعْدِلُ إِنْ لَمْ أَعْدِلْ قَدْ خَبِتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَعْدِلْ » متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري، ومن حديث جابر رضي الله عنهما.

وهذا نبي الله يوسف عليه الصلاة والسلام، نُسب إليه ما نُسب إليه، وسُجِن بعدها، ثم فرج الله عليه وطلبه الملك ليستخلصه، فلم يشأ الخروج من السجن حتى يتم بيان براءته مما نُسب إليه.

قال تعالى (وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُوتَنِي بِهِ فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَيَّ رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ الَّتِي قَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ \* قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدْتَنَّ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ قُلْنَ حَاشَ اللَّهُ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ \* ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ \* وَمَا أُبْرئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ) [يوسف : ٥٠ - ٥٣].

وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ قَالَ (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي المَوْتَى قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنِ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي) قَالَ «وَيَرْحَمُ اللَّهُ لَوْ طَأَّ لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السَّجْنِ طُولَ لَبْثِ يُوسُفَ لَأَجَبْتُ الدَّاعِيَ ».

ومما قال الإمام النووي رحمه الله عند شرحه للحديث: (..فَلَمْ يَخْرُجْ يُوسُفُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُبَادِرًا إِلَى الرَّاحَةِ وَمُفَارِقَةً السَّجْنِ الطَّوِيلِ بَلْ تَثَبَّتْ وَتَوَقَّرَ وَرَاسَلَ الْمَلِكَ فِي كَشْفِ أَمْرِهِ الَّذِي سُجِنَ بِسَبَبِهِ وَلِتَطْهَرَ بَرَاءَتُهُ عِنْدَ الْمَلِكِ وَغَيْرِهِ وَيَلْقَاهُ مَعَ إِعْتِقَادِهِ بَرَاءَتَهُ مِمَّا نُسِبَ إِلَيْهِ..). اهـ.

وهكذا عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام يبرئ نفسه من أن يكون دعا الناس لعبادته وأمه من دون الله؛ قال تعالى (وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِهْلِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ \* مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ \* إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبَادُكَ وَإِنْ تُغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) [المائدة : ١١٦ - ١١٨]. والأدلة من هذا القبيل كثيرة في الكتاب والسنة.

وعلى هذا سار أئمة الدين والهدى..

قال العلامة الفوزان حفظه الله - رادًا على من نسب إلى الإمام ابن باز رحمه الله أمرًا باطلا-: (..هذا الكلام لو صدر في حياة الشيخ ابن باز رحمه الله لَبَادَرَ بَرْدَهُ وَإِنكَارَهُ كَعَادَتِهِ رَحِمَهُ اللهُ فِي الْمَسَارَعَةِ فِي إِنكَارِ الْبَاطِلِ لَوْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِهِ، فَكَيْفَ إِذَا نُسِبَ ذَلِكَ إِلَيْهِ..). «البيان لبعض أخطاء الكُتَّاب» (ص ١٤٩).

قلت: ومن صفة أهل الأهواء والفتن؛ أنك إذا دعوتهم لبيان ما قد نسبتَه إليهم وأقمتَ الدليل عليه: يهربون خوفا من الفضيحة لأنهم لا يستطيعون إلى ذلك سبيلا، إذ أن الله تعالى لم يجعل للباطل حجة. وليس ذلك مما ينطلي على أهل السنة العارفين بأحوالهم.

قال الإمام الشاطبي رحمه الله في «الاعتصام» (٢/١٥١): (على أن أرباب البدع العملية أكثرهم لا يجبون أن يناظروا أحدا، ولا يفتاحون عالما ولا غيره فيما يبتغون، خوفا من الفضيحة أن لا يجدوا مستندا شرعيا، وإنما شأنهم إذا وجدوا عالما أو لقوه أن يصانعوا..).

وقال أبو بكر بن العربي في «العواصم من القواصم»<sup>(١)</sup>: (فإن المبتدع إذا استدلت عليه شغب عليك، وإذا دعوته إلى الاستدلال لم يجد إليه سبيلا، فإن الله تعالى لم يجعل على الباطل دليلا).

والشيخ محمد الإمام- وفقه الله- يسنّ بهذا الكلام لأهل الفتن والحزبيات أن يتستروا عن بيان أهل السنة لباطلهم بمثل هذا المسلك التميمي!!

فكلما قام ناصح بفضحهم وكشف سترهم سكتوا متظلمين، ومتمثلين بقول الشيخ محمد الإمام- وفقه الله-:

(مَنْ صَبَرَ عَلَى ظَلْمِ الْجَارِ حِينَ يَرْفَعُهُ اللهُ)!!

ثم يدعون أنه ليس ممن يُرَدُّ عليه!!

كما أنه يسن لأهل السنة الضعفَ والسكوت عن الدفاع عن أعراضهم ودينهم مع وجود الحجة الدافعة لذلك.

ولعل الشيخ محمد الإمام- وفقه الله- إنما قعد هذه القاعدة لأمر:

١- لتسلية عبد الرحمن العدني وشلته من ظلم الشيخ يحيى لهم!!! كما يزعمون!

٢- ولتبرير موقفهم من السكوت وعدم بيان ما نُسب إليهم بأدلته وبراهينه على حزبيتهم وفتنتهم!

(١) انظر «أصول الجدل والمناظرة في الكتاب والسنة» (ص ٢٦٩-٢٧٠) لحمد بن إبراهيم العثان.



وأقول: لكن ذلك إن كنتَ ولا بدّ مبتلى به؛ فلا يكون على حساب الطعن في أهل الجرح والتعديل يا شيخ محمد- وفقك الله-!! وعلى حساب الطعن في الشيخ يحيى حفظه الله الذي هو رأس من رؤوسهم في هذا الوقت!! ويقول الشيخ محمد الإمام-عفا الله عنه- (ص ٢٧١): (وبعض إخواننا يظن أن من ظلم فصبر واحتسب أنه قد أهين وضاع، وأن الرفعة والصولة والجولة للمتكلم على أخيه بحيف وإجحاف!! وليس الأمر كما يظن هذا، بل لو سير طرفه في العواقب والنهيات لرأى ما يبهر عقله من حسن النهاية في حق المظلومين باسم الجرح والتعديل (!!)) وانظر إلى ما هو أسلم لقلبك وأبقى لتقواك وورعك ولا تغتر بالمشاغبين في دعوتنا، فإنهم يضرّون أكثر مما ينفعون، ويخسرون أكثر مما يربحون، وينبذون أكثر مما يقبلون، فارض بالله لك ناصرا وعنك مدافعا!!!

قلت: وفي هذا الكلام والذي قبله عدة ملاحظات:

١- أن فيه طعنا واضحا في أهل الجرح والتعديل وإساءة للظن بهم، خاصة وأن الكتاب مؤلف في الخلاف بين أهل السنة!!

٢- أنهم يستغلون التكلم باسم الجرح والتعديل لقضاء أغراضهم.

٣- أنهم مشاغبون، ويضرّون أكثر مما ينفعون، ويخسرون... وينبذون..

٤- أن المجروح يرضى بالله ناصرا دون اتخاذ وبذل سبب للنصر، واستدلالة بالآية أول الباب، لا يصلح لتقرير ما أصله، لأن الله تعالى يقول (إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ)، فقدّم بذل السبب على تحقق نصره، وهذه سنة الله في عباده، لا كما ادعى الشيخ محمد- وفقه الله-.

٥- أن كل ما ذكره الشيخ محمد الإمام- وفقه الله- من كلام أهل العلم الذي يريد به تقرير ذلك؛ ليس فيه البتة ما يدل ولو من بعيد على هذا التأصيل التمييعي، وغاية ما في تلك النقول: أن المظلوم الذي يصبر على الظلم يرفعه الله! وليس فيها أنهم يتهمون في أغراضهم وفي دينهم ثم لا يدافعون عن أنفسهم، ولا يبينون بطلان ما نُسب إليهم!! والفرق شاسع بين المقامين!! وسنذكر بإذن الله جميع الأمثلة التي ساقها ونبين بطلان استدلاله بها، وأنها حجة عليه في ذلك وليس له أي متمسك فيها ألبتة، وتكون لنا أمثلة في تقرير ما بيناه.

المثال الأول:

حيث مثل بما حصل للإمام الشافعي رحمه الله من حسد أقرانه له وأن ذلك ما زاده إلا رفعة.

ثم ذكر من «السير» (٧٢ / ١٠) عن الربيع قال: رأيت أشهب بن عبد العزيز ساجدا يقول في سجوده: اللهم أمت الشافعي لا يذهب علم مالك، فبلغ الشافعي، فأنشأ يقول:

تمنى رجال أن أموت وإن أمت \* \* فتلك سبيل لست فيها بأوحد

فقل للذي يبغي خلاف الذي مضى \* \* تهباً لأخرى مثلها فكأن قد

وقد علموا لو ينفع العلم عندهم \* \* لئن مت ما الداعي علي بمخلد). اهـ.

قلت: فهذا الإمام الشافعي يُنسب إليه أنه سيذهب علم مالك ويُدعى عليه بالموت؛ فردّ على قائل ذلك بأبيات قوية مُسكتة مُفحمة! وهذا من الأدلة على ما سبق تقريره، وهو رد على تأصيل الشيخ محمد الإمام - وفقه الله -!!

المثال الثاني:

ومثل أيضاً بما جرى بين محمد بن إسحاق صاحب السيرة والإمام مالك رحمهما الله!!

إذ أن مالكا لما بلغه عن ابن إسحاق أنه يقول: عرضوا عليّ علم مالك فإني بيطاره. لم يسكت الإمام مالك رحمه الله، بل قال رداً عليه - رحمهما الله جميعاً - : انظروا إلى دجال من الدجاجلة يقول: عرضوا علي علم مالك. اهـ من «السير» (٥٠ / ٧). وهذا رد واضح أيضاً على تأصيل الشيخ محمد عفا الله عنه، ومن الأمثلة التي تنقض تأصيله!

المثال الثالث:

ومثّل أيضاً بما جرى بين الإمامين البخاري والذهلي، وقد كان الشيخ محمد الإمام، والشيخ البرعي - وفقهما الله - وغيرهما؛ يستدلون بهذه القصة كثيراً لتبرير موقف عبد الرحمن العدني من السكوت وعدم بيان ما نسب إليه.

وقد ظن - وفقه الله - أن ذلك مؤيد لتأصيله، وهو في الحقيقة من الأدلة التي تنسف تأصيله!

حيث إن الإمام البخاري لما نسب إليه الذهلي القول باللفظ وحذر منه؛ لم يسكت عن ذلك وقد طعن في دينه!

بل تكلم وردّ وبين بطلان ما نسب إليه مع تحاشيه للفتنة، ويبين ذلك أمور:

١ - قال الحافظ ابن حجر - وهو من أعلم الناس بالبخاري وبأخباره -: (قد صح عنه أنه تبرأ من هذا الإطلاق فقال «كل من نقل عني أي قلت لفظي بالقرآن مخلوق فقد كذب علي، وإنما قلت أفعال العباد مخلوقة» أخرج ذلك غنجار في ترجمة البخاري من «تاريخ بخارى» بسند صحيح إلى محمد بن نصر المروزي الإمام المشهور أنه سمع البخاري يقول ذلك، ومن طريق أبي عمرو أحمد بن نصر النيسابوري الخفاف أنه سمع البخاري يقول ذلك) «فتح الباري» (٥٣٥ / ١٣).

قلت: وروى ذلك الخطيب البغدادي أيضاً في «تاريخه» (٣٢ / ٢) من طريق أبي عمرو أحمد بن نصر بن إبراهيم النيسابوري المعروف بالخفاف أنه قال: (كنا يوماً عند محمد بن إسحاق القيسي ومعنا محمد بن نصر المروزي، فجرى ذكر محمد بن إسماعيل البخاري، فقال محمد بن نصر: سمعته يقول: من زعم أنني قلت لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب، فإني لم أقله. فقلت له: يا أبا عبد الله قد خاض الناس في هذا وأكثروا فيه، فقال: ليس إلا ما أقول وأحكي لك عنه. قال أبو عمرو والخفاف: فأتيت محمد بن إسماعيل فناظرته في شيء من الأحاديث حتى طابت نفسه، فقلت: يا أبا عبد الله؛ هاهنا أحد يحكى عنك أنك قلت هذه المقالة، فقال: يا أبا عمرو، احفظ ما أقول لك: من زعم من أهل نيسابور وقومس والري وهمذان وحلوان وبغداد والكوفة والمدينة ومكة والبصرة أنني قلت لفظي بالقرآن فهو كذاب، فإني لم أقل هذه المقالة، إلا أنني قلت: أفعال العباد مخلوقة).

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية هذه القصة كما في «الفتاوى» (٥٧٢ / ١٢) وجزم بصحتها قائلاً: (ثبت عنه بالإسناد المرضي أنه قال..).

٢- أن الإمام البخاري رحمه الله تعالى ألف في الرد على ما نُسب إليه كتابه «خلق أفعال العباد»، وحرر المقام في المسألة، وقد نص غير واحد من أهل العلم على أن سبب تأليفه لهذا الكتاب: هو الرد على ما نُسب إليه رحمه الله؛ منهم:

- شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في «الفتاوى» (٣٦٥ / ١٢).

- وتلميذه الإمام ابن القيم. وسيأتي نقل كلامه.

- وابن قتيبة، وحاجي خليفة. وانظر «خلق أفعال العباد» (١ / ٨٤ قسم الدراسة) لفهد بن سليمان الفهيد.

٣- أن الإمام ابن القيم رحمه الله قال في تحقيق المسألة: (فالبخاري أعلم بهذه المسألة، وأولى بالصواب فيها من جميع من خالفه، وكلامه أوضح وأمتن من كلام أبي عبد الله..). يعني الإمام أحمد، ثم قال: (وأبو عبد الله البخاري مَيِّز وفَصِّل وأشبع الكلام في ذلك، وفرَّق بين ما قام بالرب وبين ما قام بالعبد... وقد شفى هذه المسألة في كتاب «خلق أفعال العباد»، وأتى فيها من الفرقان والبيان بما يزيل الشبهة ويوضح الحق، ويبين محلّه من الإمامة والدين، ورد على الطائفتين أحسن الردِّ). اهـ

قلت: ولولا أن الله وفق البخاري فدافع عن نفسه وبين وألف؛ ما عُلم صحة كلامه، وأنه أوضح وأمتن من كلام الإمام أحمد.

وبهذا البيان- بإذن الله- يسقط هذا التععيد الباطل الذي أصله الشيخ محمد الإمام- وفقه الله-، ويظهر بطلانه، والله الموفق.

## المبحث الثاني عشر:

### (كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعول عليه إذا لاح فيه البغي)

قال الشيخ محمد الإمام- وفقه الله- في «الإبانة» (ص ١٩٣) تحت عنوان (خلاصة أنواع الجرح الذي لا يقبل): (لا يلتفت إلى كلام الأقران بعضهم في بعض إذا لاح فيه الحسد والبغي).

وقال- وفقه الله- في «الإبانة» (ص ٢٥٠): (كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعول عليه إذا لاح فيه البغي).

وقال الشيخ محمد الإمام- وفقه الله- في «الإبانة» (ص ٢٥٣): (مسألة كلام الأقران بعضهم في بعض تكتنفها أمور: الأول: الأصل في كلام أهل الجرح القبول، إلا أن يتبرهن أنه بهوى واعتداء، الثانية: أن الذي ينفذ قوله في الحكم أن هذا من كلام الأقران هم أهل العلم بالجرح والتعديل، الثالثة: ألا يتجاوز في الحكم على الأقران كأن يقال: لا يقبل منهم الجرح والتعديل مطلقاً، بل يقبل منهم، إلا فيما لاح فيه تعدي بعضهم على بعض).

أقول مستعينا بالله:

قد أكثر الشيخ محمد الإمام- وفقه الله- من الكلام في جرح الأقران بدون تحرير المقام فيه.

مما يجعل كلامه مستغلاً في هذه الفتنة الحاصلة، وغيرها من الفتن التي يقوم فيها أهل السنة ببيان انحراف المنحرفين وزيف الزائغين من أقرانهم ومعاصريهم..

وأهل الأهواء يفرحون بمثل هذه التأصيلات ويزداد فرحهم إذا كانت ممن ينتمي إلى أهل السنة، فيُنزّلون كلامه على أهل السنة- كما فعلوا في هذه الفتنة الحاصلة وغيرها- ويجعلونها بذلك معاول هدم للجرح والتعديل وجهود الناصحين، وكلما انبرى ناصح لبيان انحراف شخص بالحجة، رمّوا بها في طريقه.. فيقولون:

**هذا كلام أقران وقد لاح فيه الحسد والبغي!!!**

\* اعلم - وفقك الله - أن الجرح إذا كان مفسرا ممن هو أهل، فإنه يُقدّم وإن كان المتكلم فيه من أقران الجرح، إذ العبرة بالحق الذي أقامه، بل إن كونه من أقرانه يزيد الجرح قوّة إلى قوّته، والاستدلال على رد الجرح بمجرد كون الجرح من أقران المجروح؛ وبدعوى أنه مبني على الحسد والبغي والهوى..، كما جاء في إطلاقات الشيخ محمد الإمام السابق ذكرها، استدلال غير صحيح.

إذ لا بد لرد الجرح من أمرين:

الأمر الأول: إقامة دليل على رد هذا الجرح.

وهذا أمر لم يحصل في هذه الفتنة الحاصلة، ولم يتعدّ دفاع من دافع عن العدني وشلته عن التعديل المجمل المبني على حسن الظن وظاهر الحال، وهذا لا يقوى على معارضة الجرح المفسر، إلا أن يكون تعديلا جامعا لشروط المعارضة، بحيث يُقام الدليل على تفنيدها الجرح، وبيان وهمه وخطئه.. كما أبان ذلك الإمام ابن الوزير رحمه الله في «الروض الباسم» (١/٢١٢-٢١٣) بكلام مانع.

وهذا غير حاصل، ولا تزال الأدلة المبينة لحزبية العدني وشلته قائمة، وما كان كذلك فإن دعوى أن الجرح إنما جرح لهوى أو حقد أو منافسة... مردودة، لوجود الجرح المفسر القادح<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ ربيع حفظه الله: (نقد العلماء لأمثالهم الأصل أنهم يأخذونه من الكتب برك الله فيكم، قال فلان في الكتاب الفلاني في الصفحة الفلانية، يعني كلام مدلل مثبت موثّق، كيف نقول هؤلاء الأقران يلغى كلامهم؟ ممن يسب أبو بكر و عمر مثلا و لا يسب عثمان و أنقل كلامه وأقدمه للناس تحذيرا من كتابه و من شخصه أيضا، يُقال هذا كلام أقران؟ هذه كلها من تلبيسات أهل البدع والضلال، و من التميع أيضا في نفس الوقت...). اهـ.

(١) أما كلام الصنعاني في «توضيح الأفكار» (٢/١٤٦) فهو محمول على ما إذا كان الجرح الذي ظاهره التفسير لم يقيم الدليل عليه، وقد مثلوا لذلك بجرح الإمام مالك لابن إسحاق، فهو وإن كان جرحا مفسرا في الظاهر؛ إلا أنه لم يقيم الدليل عليه، مع ما قد علم أن سببه ما حصل بينهما من التفرقة ومما هو معلوم.

على أن كلام الصنعاني إنما هو فيما إذا كان بين الجرح والمجروح اختلاف في العقائد، وقد علم أن ذلك ليس موجبا لترك حديث الراوي، حيث إن القدح بالبدعة مثلا لا يترك الراوي به مطلقا، فقد روى الأئمة عن بعض المبتدعة عند احتياجهم إلى ذلك مع ثبوت الصدق، ولذلك تفصيل ليس هذا محله.

الأمر الثاني : إثبات أن مبنى هذا الجرح على عصبية وهوى ..

وهذا يردّ قول الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - في «الإبانة» (ص ٢٥٣) : (.. أن الذي ينفذ قوله في الحكم أن هذا من كلام الأقران هم أهل العلم بالجرح والتعديل).

هكذا كلامه مجردا عن تقييده بالدليل !!

ذلك أنه لا بد من إقامة بينة واضحة دالة على أن جرح هذا المجرّح المعتبر العدل إنما هو من قبيل جرح الأقران الذي يطوى ولا يروى !!! ولا يقبل في ذلك الدعاوى العامة العارية عن الدليل.

**وبيان ذلك :**

١ - أن صدور الطعن غير المعتبر؛ خلاف الأصل من أهل العدل والإنصاف .

قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى: (ونحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صوابا، وأندرهم خطأ، وأشدّهم إنصافا، وأبعدهم عن التحامل ..) «سير أعلام النبلاء» (١١ / ٨٢).

قال العلامة المعلمي رحمه الله تعالى: (فالصواب في الجرح والتعديل هو الغالب) «التنكيل» (١ / ٥٧).

٢ - إذا فهم هذا، فاعلم أن وقوع الطعن غير المعتبر منهم هُوَى أو سخط أو عصبية أو حسد...، دعوى تحتاج إلى إقامة بينة واضحة تُخرجنا عن هذا الأصل المقرر في أهل العدل والإنصاف.

قال العلامة المعلمي رحمه الله: (ولا يسوغ ترجيح التعديل مطلقاً بأن الجراح كان ساخطاً على المجروح، ولا

ترجيح الجرح مطلقاً بأن المعدل كان صديقاً له، وإنما يستدل بالسخط والصدّاقة على قوة احتمال الخطأ إذا كان

محتماً، فأما إذا لزم من اطّراح الجرح أو التعديل نسبة من صدر منه ذلك إلى افتراء الكذب أو تعمد الباطل أو

الغلط الفاحش الذي يندر وقوع مثله من مثله فهذا يحتاج إلى بينة أخرى، لا يكفي فيه إثبات أنه كان

ساخطاً أو محباً).

وقد أشار إلى ذلك الذهبي - فيما نقله عنه الشيخ محمد الإمام - بقوله: (لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة..) أي ظهر

لك بدليله، و(وثق الرجل جماعةً يلوح على قوهم الإنصاف) أي ظهر إنصافهم، ولا يكفي فيها مجرد الدعاوى،

وأن فلانا تكلم لهوى في نفسه وحسد...

أما أن يأتي من هو أهل للجرح ويقيم البراهين على انحراف شخص من كتبه، أو صوته، أو نقل العدول عنه؛ ثم يأتي من يرد ذلك بكونه (تكلم عن هوى وحسد)!!، أو أنه (من أقرانه)!! فإن هذا فتح باب شر على الشريعة، وإسقاط لجهود أهل الجرح والتعديل حماة الدين، وإلغاء لما سطره في كتبهم، وإسقاط للحق وأهله! ومن أتى يقيم الحق وينفي عن الشريعة ابتداء المبتدعين وأغلاط الغالطين؛ قالوا: **تكلم عن هوى وحسد!!!!!!**

وعلى هذا يفهم كلام أهل العلم الذي استدل به الشيخ محمد الإمام، وأنه في غير موطن النزاع. وهذه الدعوى استخدمها أهل الباطل لتشويه أهل السنة الناصحين، ورد الحق الذي معهم، ويذكرني هذا بقول السبكي - غفر الله له - : (هذا شيخنا الذهبي؛ له علم وديانة، وعنده على أهل السنة [يعني الأشاعرة] تحمل مفرط (!!!)، فلا يجوز أن يعتمد عليه، وهو شيخنا ومعلمنا، غير أن الحق أحق بالتابع، وقد وصل من التعصب المفرط إلى حد يسخر منه، وأنا أخشى عليه من غالب علماء المسلمين وأئمتهم، الذين حملوا الشريعة النبوية، فإن غالبهم أشاعرة!!، وهو إذا وقع بأشعري لا يبقي ولا يذر! والذي أعتقد أنهم خصماؤه يوم القيامة!!) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢ / ٧)، «الرفع والتكميل» (١ / ٣١٨).

\* أما تنزيل ذلك على هذه الفتنة الحاصلة؛ فإنه باطل.

فقد علم الشيخ محمد الإمام وغيره من المشايخ - وفقهم الله - أن شيخنا من الذين علموا بالأمانة والنصح، كما وصفه بذلك شيخه الإمام الوادعي رحمه الله تعالى، وقال لأهل بلده لما أوصى له بخلافته على الدار: (لا ترضوا بنزوله من على الكرسي، فهو ناصح أمين).

وقد ردّ المشايخ أنفسهم على هذه الفرية في حق شيخنا، وأنه ما تكلم في هذه الفتنة عن هوى أو حقد أو حسد أو لدافع إسقاط عبد الرحمن العدني أو غيره، ودوّنوا ذلك في البيان الذي صدر عند اجتماعهم في (معر) بتاريخ (١٢ / ٤ / ١٤٢٨)، مع ابن مرعي الحزبي، ومما كتبوه في بيانهم آنذاك: (... وشكروا الشيخ يحيى على ما يقوم به من خدمته ودفاعه عن الدعوة السلفية، إذ أنه لا يتكلم بدافع الحسد، ولا بدافع الحقد، ولا بدافع الرغبة في إسقاط أحد من أهل السنة، وإنما بدافع الغيرة على السنة وأهلها)، وكان ممن وقع معهم على هذا: عبد الرحمن بن مرعي - عامله الله بما يستحق - نفسه تقية منه !!!

وقد ردّها المشايخ أيضا في جلساتهم الخاصة، ومن ذلك ما قاله الشيخ عبد العزيز البرعي -أصلحه الله- إثر إجابته على «أسئلة أصحاب قصيعر» بتاريخ (٢٧/٨/١٤٢٨): (أنا أقول بآرك الله فيكم: لا يمكن يتكلم الشيخ يحيى عن هوى، وهو أرفع من ذلك، نحن نعلم أنه على تقوى لله عزوجل ومراقبة ..).

وقال الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- في «جلسة أصحاب الخيسة»: (..ولا يفهم من كلامي أن الشيخ يحيى متشدد؛ لا، بل حريص على الدعوة، محافظ على الدعوة، غيور على الدعوة، والكلام الذي حصل منه نابع من هذا الباب، من باب المحافظة على الدعوة والغيرة على الدعوة..).

\* هذا ولتعلّم بأنّ رَمِي من هو أهل للجرح من أهل السنة الناصحين بأنهم يجرحون أقرانهم لهوى أو حقد أو عصبية وحسد؛ طنطنة حزبية معروفة؛ غايتها الصد عن سبيل الله وتمييع الحق.

وقد أجاب على هذه الشبهة العلامة التحرير أحمد بن يحيى النجمي رحمه الله حيث سئل:

بعض الجهلة يورد شبهة يقول فيها: إن ما يحصل بين الأقران لا يؤخذ قول بعضهم في بعض؛ لأنه من باب الحسد، فما توجيهكم حول هذه المسألة، وهل من صدر منه هذا الكلام، هل يؤخذ عنه العلم أم لا؟

فكان مما أجاب به رحمه الله تعالى: (...فهؤلاء الذين يقولون: «إن ما يحصل من الردود إنما هو من قبيل الحسد بين الأقران» كذابون، كذابون، هذا بعيد كل البعد، أن يكون السلفيون يقولون هذا من أجل أنه حسد للأقران.

عندما أقول: قال الله، وقال رسوله ﷺ، وأدعو إلى كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، أنا متأثر بالحسد؟! هل هذا يعقل؟!، فالذي ينبغي أن نعلم أن هؤلاء قوم بهت، كما قال عبد الله بن سلام ﷺ، يعني من رأوه يدعوا إلى الحق، قالوا: هذا متأثر بالحسد، سبحان الله! أي شيء تحسده عليه؟! لو أن لك عقلا يا الإنسان تحسده على الدنيا؟! والله ما الحسد على الدنيا ما هو إلا سفاهة، واعتراض على قدر الله.....

ويعلم الله تعالى أن هذا كذب ودجل وتضليل عندما يتهمون السلفيين بهذا، أنا لا أقول هذا عن نفسي فقط، وإن كنت أنا متيقنا من نفسي؛ لكنني أعرف إخواني السلفيين أنه ليس دافعهم إلى هذا إلا قولة الحق، ودعوة الحق.

والذي يقول هذا لا ينبغي أن يؤخذ عنه، وإن كان عنده علم، إلا أن يتوب إلى الله..). «الفتاوى الجليلة» (٢/١٣٤-١٣٧).

\* وهذا بعض كلام أهل العلم في توضيح ما سبق:

- قال العلامة اللكنوي رحمه الله تعالى في «الرفع والتكميل» (ص ٢٠٠):



(فائدة: قد صرحوا بأن كلمة المعاصر في حق المعاصر غير مقبولة، وهو كما أشرنا إليه مقيد بما إذا كانت بغير برهان ولا حجة، وكانت مبنية على التعصب والمنافرة، فإن لم يكن هذا ولا هذا<sup>(١)</sup> فهي مقبولة بلا شك، فاحفظه فإنه مما ينفعك في الأولى والآخرة).

- وقال الإمام ابن الأمير الصنعاني رحمه الله تعالى في كتابه «ثمرات النظر في علم الأثر» ص (١٣٠): (... ثم إن كان مرادهم بالأقران: المتعاصرون في قرن واحد، والمتساوون في العلوم، فهو مشكل! لأنه لا يعرف حال الرجل إلا من عاصره، ولا يعرف حاله من بعده إلا بأخبار من قارنه... فأهل العلم هم الذين يعرفون أمثالهم، ولا يعرف أولي الفضل إلا ذوو الفضل، فالأولى إناطة ذلك لمن يعلم<sup>(٢)</sup> أن بينهما تنافسا أو تحاسدا أو شيئا يكون سببا لعدم الثقة لقبول بعضهم في بعض، لا لكونه من الأقران، فإنه لا يعرف عدالته ولا جرحه إلا من أقرانه..).

- وقال الإمام المجدد مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى مجيبا عن هذه الشبهة أيضا في شريط «الأجوبة الندية على الأسئلة الهولندية»: (... ما بقي إلا أصحاب الدنيا الذين لهم مصالح هم الذين يقولون هذا، وإلا فقد اتضحت الحقيقة، اتضحت الحقيقة يا هذا! أكلام الأقران غير مقبول؟ - فأجابه طالب: - كلام الأقران إذا ظهر أنه لعداوة أو لحسد فهنا لا يقبل، قال الشيخ: صحيح، - قال الطالب: - وأما إذا كان ناصحا له ومبيننا حقيقة أمره وزيعه؛ فأعرف الناس بالرجل هو قرينه، فقال الشيخ: صحيح... كلام الأقران بحسب ما قرأتموه وفي كتب الرجال وفي كتب التواريخ؛ مقبول أو غير مقبول؟... نعم يا إخوان، القرين هو أعرف بك من غيره، فينبغي أن يكون مقدما، ما معنى قولهم: فلان أعرف الناس بأهل بلده، وفلان أعرف الناس بالمصريين، وفلان أعرف الناس بالشاميين، أي نعم...)، ثم ذكر أمثلة على ذلك .

- وسئل الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله: ما تعريف الأقران في علم الحديث؟ وهل إذا طبقت قاعدة: كلام الأقران يطوى ولا يروى، أعددنا ذلك التطبيق طعنا في الشيخين؟  
فأجاب: .. هذه قاعدة لا تطبق إلا في أضيق الحدود، وإذا رأينا متخاصمين، كل واحد منهم عنده هوى، فلا نقبل كلام أحد منهم في الآخر، أما إذا... أحمد بن حنبل و يحيى بن معين و تكلموا في... الكراييسي، أو الحارث المحاسبي من أقرانها الذين عاصروهم، ما نقول هذا كلام أقران؟؟!! نقبل كلام هؤلاء الأئمة ببارك الله فيك؛ في

(١) بأن كان الجرح بغير برهان، وقام الدليل على أن مبناه على التعصب والمنافرة..

(٢) ويكون ذلك بدليل وبينه، لا بمجرد الدعوى العارية عن البرهان.

نقدي و جرحي مثال من ذكرنا، و كتب الجرح و التعديل مليئة بالأقران، فلو أخذنا بهذه القاعدة ما قدمنا شيئا، فهذه يلبس بها أهل الباطل،... البعض يلبسون بها لإسقاط نقد أهل السنة في أهل البدع، فإذا كان واحد مبتدع ضال.. بذاته نقول هذا أقران،... ولا ابن عثيمين على المالكي وأمثاله نقول.. أقران؟ كلام سخيّف! بارك الله فيكم، ومن يتكلم في الخميني نقول أقران؟ ها.. من يتكلم في سيد قطب نقول أقران؟ وهو يسب الصحابة و يطعن في الأنبياء وإلخ... على أن نقد العلماء لأمثالهم الأصل أنهم يأخذوه من الكتب بارك الله فيكم، قال فلان في الكتاب الفلاني في الصفحة الفلانية، يعني كلام مدلل مثبت موثق، كيف نقول هؤلاء الأقران يلغى كلامهم؟ ممن يسب أبو بكر و عمر مثلا و لا يسب عثمان و أنقل كلامه و أقدمه للناس تحذيرا من كتابه و ممن شخصه أيضا، يُقال هذا كلام أقران؟ هذه كلها من تلبسات أهل البدع و الضلال، و من التميع أيضا في نفس الوقت (...). اهـ من شريط سمعي.

- و سئل شيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري حفظه الله: ما هو ضابط الأقران؟ ومتى يقبل كلام القرين في قرينه؟

فأجاب: كلام القرين المبرهن يُقبل في قرينه، ولو أهدر هذا الباب لما قبلنا جلّ كتب الجرح والتعديل، هل تكلم الإمام أحمد في الكرابيسي لأنه بعد أن مات الكرابيسي وإلا في زمنه؟! وهكذا عدد... قلنا الحق يجب أن يقبل ولا تمّيع القضية: كلام أقران!!! أبو الحسن من أقراننا، وكذلك أيضا جلّ الحزبيين الآن الموجودين، الزنادي من أقراننا، صعتر من أقراننا... إيش، نترك هذا وما يقبل الحق من أجل أن هذا في زمنه ومن أقرانه!! أين الحق إذن!! كلام فارغ... الكلام الفارغ الذي يُبنى على غير الحق لا يقبل.

وإنّ كلام المرء في غير كُنْهه لكالنَّبل تهوي ليس فيها نصاها  
ووالله، من عارض الحق أنه سينكس رأسه كما نكس رأس من قبله). اهـ من شريط: «أسئلة أهل الحج».  
وكلام أهل العلم في هذا كثير.

والله الموفق.

## (الفصل الثالث)

في قواعد وضوابط في تلقي الأخبار عند أهل السنة

المباحث: وتحتة ثلاث قواعد وضوابط منتقدة:

- ١- (الطعن في أخبار الثقات والتشكيك في قبولها وفي بناء الأحكام عليها)
- ٢- (تأثير تغير الزمان والمكان في تطبيق منهج السلف الصالح في قبول خبر الثقة وغير ذلك)
- ٣- (لا أقبل الجرح حتى أسمع بنفسي)

## المبحث الأول:

### (الطعن في أخبار الثقات والتشكيك في قبولها وفي بناء الأحكام عليها)

ومن تقعيديت الشيخ محمد الإمام الواضحة لإسقاط خبر الثقة، وإسقاط بناء الأحكام عليه، ما مر في المبحث السابع من الفصل الرابع: (اشتراط موافقة إجماع أكثر المجرحين لقبول الجرح من العالم).

حيث قرر هناك عدم قبول جرح العالم الثقة المعتبر قوله في الجرح والتعديل وردّه وأنه لا يُبنى عليه أيّ حكم؛ إلا إذا وافقه وأجمع على قوله أكثر المجرحين!!!

أما قول هذا العالم الثقة؛ فمهما فسّر جرحه، وقدم عليه من الأدلة البيّنة، فإن مصير جرحه الضرب بعرض الحائط والرّمي بالشذوذ والاستقلالية!!!

فمن تصرّح بذلك قوله -أصلحه الله- في «الإبانة» (ص ٢٤٠): ومما سار عليه أئمة الجرح والتعديل: أنه لا يترك حديث الراوي إلا إذا أجمع أكثر المجرحين على تركه. اهـ

وقال -أصلحه الله- (ص ٢٤١): (وعلى كل يفرق بين أمرين: الأول: القدح في الرجل، والثاني: الترك له.

أما القدح فيه فهو يبدأ من عند واحد، واثنين، وثلاثة (!!)) وقد يتتابع أهل العلم على ذلك فيترك!!

- وقوله (ص ٢١٦): (ابن حزم حافظ كبير، إلا أنه ابتلي بنوع من الاستقلال، فحال هذا الاستقلال بينه وبين السداد في مسائل الجرح والتعديل، وفي الفقه، وفي العقيدة وغيرها، فهذا السير من العلماء مع ابن حزم يدل على أن أيّ مجرح ومعدل خالف ما عليه أئمة الجرح والتعديل؛ فتعديله وجرحه مردود عليه، وسواء كانت المخالفة فيما يتعلق بالعدالة أو بالضبط).

وقال -وفقه الله- (ص ١٦٨): (..ومرادنا من هذا الإيضاح: أن يعلم أن الإمام من المجرحين لا يقطع بجرحه في حق أيّ شخص من الأشخاص إلا أن يظهر منه ما لا يُدفع، وأن يصير الجرح غير معارض من أهل العلم).

\* ولم يقف الشيخ محمد الإمام -أصلحه الله- عند هذا الحدّ!

بل أتى بما لم يأت به رؤوس المحاربين لأخبار الثقات كأبي الحسن المصري وغيره!!

وحشد شبهات كثيرة، وأتى باستدراكات وظنون وشكوك واحتمالات... تقضي على أصل قبول أخبار الثقات وتهدمه، ولا تبقي له أي اعتبار!!

قال الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- في «الإبانة» تحت عنوان: (تعرف تقوى المجرح ورزانه عقله بتثبته في النقل) (٢٢٩-٢٣٢) بعد أن ذكر بعض الآثار وكلاماً لأهل العلم في تثبتهم في الحديث وتحريمهم في النقل :  
(إذا كان ابن الجوزي لحقه الدم وهو حافظ كبير بسبب شيء من عدم التحري والتثبت، فما بالك بمن يقدم على الجرح والتعديل وحجته في ذلك: حدثني الثقة!! فإذا بحثت عن الثقة وجدته، إما غير ثقة، وإما نقل الكلام بمعناه لا بلفظه؛ فحصل فيه زيادة ونقصان. وبعضهم يحرف في الكلام ويبدل، وإما أن نقله قد تراجع عنه صاحبه والناقل يعلم ذلك.

ولسنا نزهدي في الأخذ بكلام الثقات، ولكن ينبغي أن يعلم، أن كثيراً من النقلة لم يوطنوا أنفسهم على الدقة في النقل. والتجرد عن الأغراض الشخصية، حتى يكونوا ثقات حقيقة! فمن ثبت لديه تحري الناقل فلان وملازمته العدل والتجرد عن الانتصار للأهواء الخفية قبل نقله، ولا تعارض بين هذا الذي قلناه وبين قوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ [الحجرات: ٦] بأن مفهوم الآية : إذا جاءنا الثقة لا نتبين، فنحن نقول بهذا المفهوم في النقلة، ولهذا وجد فرق كبير بين النقلة في عصر السلف، وبين النقلة في المتأخرين.

فالنقلة في عصر السلف كانوا يتميزون بكمال اتصافهم بالأخلاق الحميدة من كمال الصدق والتحري وملازمة العدل والتجرد عن التعصب الخفي، بخلاف المتأخرين، فقد حصل النقص في نقلهم لحصول النقص في كثير من أخلاقهم، إلا من رحم الله). اهـ

أقول مستعينا بالله:

اعلم -وفقك الله- أن من قواعد الشريعة الأصيلة :

(وجوب الأخذ بأخبار العدول الثقات وبناء الأحكام عليها<sup>(١)</sup>).

(١) وهذا من التثبت المشروع المؤيد بالقرآن (الشيخ يحيى).

والأدلة من الكتاب والسنة على ذلك ومنهج الصحابة رضي الله عنهم ومن تبعهم بإحسان من أئمة الدين كثيرة لا تحصى، في تطبيقهم لهذا المنهج الأصيل .  
ولقد خالف الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- هذا الأصل من أصول أهل السنة والجماعة وأجلب عليه بعدة استدراكات واحتمالات وظنون، وتشكيكات تحول دون قبول أخبار الثقات، وتفضي إلى إغائه وإقصائه...  
ويتبين ذلك بأمور:

**الأمر الأول:** مخالفة الأدلة الواضحة الموجبة لقبول خبر الثقة وبناء الأحكام عليه، والدالة على أن الحكم بالقبول دائر على ثبوت ثقة الناقل، فعدم اعتبار النصوص لمجرد الشكوك والظنون المفضية للثبوت في أخبار الثقات! يلحقها بخبر الفاسق لذلك.

وقد قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قومًا بجهالة فتصبحوا على فعلتم نادمين﴾.

فأمر الله عز وجل بالثبوت في خبر الفاسق وما يلحق به كخبر المجهول وغيره بجامع عدم تحقق وصف العدالة فيه، وحث الله تعالى بدليل الخطاب -أعني مفهوم المخالفة- على الأخذ بخبر الثقات والحكم بناء عليه وعدم لزوم الثبوت فيه، وما ذلك إلا لأنه موجب للعلم، ومقتضى ذلك طرح الشكوك والظنون والاحتمالات في خبر الثقة، إذ أن (العلم يزيل الظن والشك).

وبهذا يتبين بأن إيراد هذه الاحتمالات على خبر الثقة، هو عين ما نُهينا عنه من التبين والثبوت في أخبار الثقات.  
قال الإمام الشنقيطي رحمه الله في كتابه «المذكورة في أصول الفقه» (ص ١٦٨): (ومن الآيات الدالة على قبول خبر الواحد قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ﴾ الآية، فإنه يفهم من دليل خطاب هذه الآية أعني مفهوم مخالفتها أن ذلك الجائي بنبأ لو كان غير فاسق بل كان معروفاً بالعدالة والصدق فإنه لا يلزم التبين في خبره على قراءة ﴿فتبينوا﴾ ولا الثبوت على قراءة ﴿فتثبتوا﴾ بل يلزم العمل به حالاً من غير تبين ولا تثبت).

وقال ابن حزم في «المحلى» (١/ ٥١) عند هذه الآية: (وليس في العالم إلا عدل أو فاسق، فحرّم تعالى علينا قبول خبر الفاسق، فلم يبق إلا العدل، وضح أنه هو المأمور بقبول نذارته، وأما المجهول فلسنا على ثقة من أنه

على الصفة التي أمر الله تعالى معها بقبول نذارته، وهي التفقه في الدين، فلا يحل لنا قبول نذارته حتى يصح عندنا فقهاء في الدين، وحفظه لما ضبط عن ذلك، وبراءته من الفسق).

**الأمر الثاني:** أن ذلك يفضي إلى فتح الباب إلى أهل البدع والانحرافات لرد أخبار الثقات، بالاحتجاج بمثل هذه الشكوك، فيكفي عندهم طرحها لإلغاء اعتبار هذا الأصل، وإلغاء بناء الأحكام عليه.

**الأمر الثالث:** أن مجموع تلك الاحتمالات التي ساقها الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - تقضي على أصل قبول خبر الثقة وبناء الأحكام عليه، وتهدمه.

ويتبين ذلك بسوق كلامه، حيث قال - وفقه الله -: (إذا كان ابن الجوزي لحقه الذم وهو حافظ كبير بسبب شيء من عدم التحري والتثبت، فما بالك بمن يقدم على الجرح والتعديل وحقته في ذلك: حدثني الثقة!!).

أقول: هكذا يقول الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - معرضاً بإخوانه أهل السنة بدماج، ومقللاً من شأن حججهم، والتي هي أصل أصيل في منهج أئمة الجرح والتعديل في الحكم على الأشخاص، ويوردها متعجبا منها:

### (حدثني الثقة!!)

والعجب في الحقيقة من تأصيله الباطل، ومن مدى التوافق بينه وبين تأصيل علي بن حسن الحلبي في كتابه «منهج السلف الصالح»! حيث قال عند الكلام على خبر الثقة: (وكم من مرة سمعت الطعن والغمز ببعض أهل العلم أو طلاب العلم، من بعض أفاضل المشايخ، فلما كنت أتثبت وأستعلم، يكون الجواب: حدثنا فلان وهو ثقة! أو نحو هذا الكلام. ثم إذا به: بلا خطام! ولا زمام!...). اهـ.

ثم قلت: لا غرابة، فالكل من (مشكاة!) واحدة!

بل إن الشيخ محمد - وفقه الله - أتى بحشدٍ كم هائل من التشكيكات والاحتمالات بما لم يأت به الحلبي ولا غيره!!  
فيا شيخ محمد - وفقهك الله - أما وسعك الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح رضوان الله عليهم؟! حتى تتعجب ممن يطبق منهجهم، وتقلد أهل البدع في حربهم لأهل السنة بدماج وغيرهم لأنهم يسرون على هذا المنهج الصحيح ويطبّقونه، والذي هو من حججهم على ما أثبتوه من حزبية العدني وأصحابه، وليس هو كل حججهم كما تُؤهمه

بقولك: (وحقته في ذلك: حدثني الثقة!!)

وهو يعلم-وفقه الله- أن أهل السنة بدماج وعلى رأسهم خليفة الإمام الوادعي؛ الشيخ العلامة الناصح الأمين يحيى بن علي الحجوري حفظهم الله؛ بينوا فتنة العدني وشلتته بما رأوه رأي العين، وسمعوه من العدني وحزبه، وعاشوه، وعانوه من مكرهم وسعيهم في شق الدعوة والحزبية المرة التي هم فيها، وتضييعهم لطلبة العلم، ومن تحريشهم، وكذبهم، وولاتهم وبرائهم الضيق...

وهو يعلم-وفقه الله- أن أهل السنة بدماج من خيرة المجتمع وأصدقه وأتبعه للسنة ومنهج السلف.

فقول الشيخ محمد-وفقه الله-: (فإذا بحثت عن الثقة وجدته: إما غير ثقة!) طعن في عدالتهم وصدقهم جميعاً! وأنهم كذابون، متروكون، مغفلون...!!

وقد سئل الشيخ ربيع حفظه الله: من هو الثقة؟ حيث صار بعض المائعين يردد أن الثقة ليس له وجود، وأن إخواننا السلفيين يدورون بين الكذابين والمتروكين والمغفلين؟

فأجاب: الذي يقول هذا من أهل البدع والضلال والأهواء، ومن المحاربيين لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم»، قال أحمد: إن لم يكن أهل الحديث فلا أدري من هم.

فإذا لم يكن أهل الحديث الآن وأهل السنة والمنهج السلفي هم الثقات العدول الصادقون فمن غيرهم؟ الروافض؟! المعتزلة؟! الأحزاب الضالة؟! من هم؟ القاديانية؟! هؤلاء أهل الضلال...

قيل لحفص بن غياث: ألا ترى أهل الحديث وما هم فيه؟ قال: هم خير الناس.

وأنا أعتقد أن السلفيين هم خير الناس عقيدة ومنهجاً وعبادة وأخلاقاً، رغم أنوف الحاقدين والطاعنين والمفترين) «رد شبهات المائعين والذب عن السلفيين» (رقم ٣).

أقول: وأهل السنة بدماج في هذا الزمن من أحق الناس بهذا الوصف، كيف لا ودارهم حاملة لواء السنة في هذا الوقت، وما ذاك إلا بما أنعم الله به عليهم من الصدق في دعوتهم، وصبرهم على ما يلقون من الأعباء التي قد لا يتحملها غيرهم، ولا ينكر هذا إلا جاهل أو جاحد!

وقد سئل العلامة محمد بن عبد الوهاب البنا-رحمه الله- عما يدعيه بعضهم من أن أهل السنة بدماج غيروا وبدلوا بعد الشيخ مقبل فأجاب: (والله ما أدري ماذا أقول والله، والله ما أدري ماذا أقول، يعني الآن أفضل مكان تريد تتعلم



فيه السلفية على حقيقتها بالعلم والعمل هي دماج والله، الآن مكة دخلها الخوان المفلسون أفسدوها والله، اللي عاوز

يتعلم السلفية الصحيحة مع العمل في دماج، - ثم قال - **والله أحسن ناس الآن**.<sup>(١)</sup>

وهذا الشيخ محمد بن عبد الله الإمام - أصلحه الله - نفسه يُسأل: ظهر عندنا في هذه الأيام شباب يتكلمون على مركز دماج ويطعنون فيه ويقولون أنه دار فتن، فما نصيحتكم لهم؟

فيجيب: هؤلاء قوم سوء، هؤلاء قوم سوء وهم أصحاب فتن، فدار الحديث بدماج يُعدُّ تاج أهل السنة، يُعدُّ تاجاً لأهل السنة، في اليمن وفي غير اليمن، ويُعدُّ جامعة أهل السنة العالمية، يُعدُّ جامعة أهل السنة العالمية، يعني يُعدُّ أعظم من الجامعات المتفرقة في العالم والجامعة الإسلامية في كذا والجامعة الإسلامية في كذا، والحمد لله.

فعلى كل هؤلاء إما أن يكونوا مسخرين من قِبَل جهة معينة مستخدمين لغرض الفتن وغرض الطعن وهكذا، فيُصح لهم، إن قبلوا فذاك، وإن ما قبلوا عُرف أنهم أصحاب فتن، وأصحاب قول جائر، فلا يُعبأ بقولهم، ولا يُصغى إليهم، ونسأل الله عز وجل أن يُصلحهم، المهم أنه يُعد من جملة الانحرافات، إذا كان ما قُبِل هذا الكلام بما فيه من التعصب، وبما فيه إنكار أمر حقيقي واقعي، ما قبلنا ممن قد صاروا بالحساب مشايخ، فكيف سيُقبل ممن هو غمر من الأغمار، نسأل الله أن يُصلحنا وإياهم!<sup>(٢)</sup>

وقد قال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى<sup>(٣)</sup>: (لا أعلم مكاناً للعلم مثل دماج، لأن الطالب يذهب إليها فيمكث الوقت القليل ويأتينا بالعلم الكثير).

والآن في ١٦ / ٨ / ١٤٢٨ هـ أَلَّف كتاباً يتكلم فيه عن علماءنا المتقدمين كيف كانوا يحفظون السنة، وقال: هذا أَلَفْتُهُ لأمثال طلبة العلم بدماج؛ فإني لا أعلم مثلهم لحفظ السنة).

وقال الشيخ ربيع أيضاً: (... فنحن -والله- نشجع على الدراسة في هذه الدار التي هي من معاقل السنة ومن مناراتها، وفيها رجال إن شاء الله من أهل السنة والهدى والعلم، نسأل أن يثبتهم على السنة وأن ينفع بهم، وأن

(١) كان ذلك قبل رمضان ١٤٢٩ هـ بنحو شهرين أو أكثر، وهو مسجل بصوته ومنتشر في شبكة العلوم السلفية.

(٢) جواب عن سؤال قدّمه إخوة من عدن في (١٤ شوال ١٤٢٨ هـ).

(٣) نقلته من خط الأخ أبي همام البيضاني عنه.

يجعلهم من حملة لواء السنة في هذا العصر الذي تراكمت فيه البدع، وتطورت فيه الفتن والعياذ بالله... فهنيئاً لمن يرحل إليه يقتبس الهدى من معينه، ويستنير بما فيه من السنة والخير<sup>(١)</sup>.

### **فهل أمثال هؤلاء يكونون كذبة غير ثقات ولا عدول يا شيخ محمد أصلحك الله !!**

أما اعتمادهم في النقل عمن يزكونهم، فإن الأصل في أهل السنة أنهم يعتمدون في نقولهم على الثقات العدول. والقدر فيهم هم إذا نقلوا، أو في نقلة أخبارهم المعدلين عندهم؛ يحتاج إلى دليل يثبت خروج الناقل عن حيز العدالة أو وهمه في النقل، وأما الاحتمالات والشكوك والدعاوى إن لم يكن لها دليل تستند عليه، فهي ضرب من الإرجاف الذي يستخدمه أهل الأهواء مع أهل السنة، وهو طعن في الحق الذي أثبتوه. وهذا موجب لانحراف صاحب هذا المسلك، ودليل على تعصبه وتحزبه لأهل الباطل، سواء في ذلك هذا الحزب الجديد أو غيره من أهل الانحراف. قال الشيخ النجمي رحمه الله في «الفتاوى الجليلة» (٢/ ٣٣): (أما خبر العدل فإنه يؤخذ به فكيف إذا كان المخبرون جماعة ومن خيرة المجتمع وأعلاه وأفضله علماً وعدالة فإنه يجب ويتحتم الأخذ به ومن رده فإنما يرده لهوى في نفسه لذلك فهو مدان ويعتبر حزبياً بهذا الرد فهو يلحق بهم ويعد منهم وبالله التوفيق). اهـ.

\* ثم يستمر الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - في ذكر استدراكاته واحتمالاته وتشكيكاته في خبر الثقة فيقول:

١- (وإما نقل الكلام بمعناه لا بلفظه؛ فحصل فيه زيادة ونقصان)!!

٢- (وبعضهم يحرف في الكلام ويبدل)!!

٣- (وإما أن نقله قد تراجع عنه صاحبه والناقل يعلم ذلك)!!

٤- (أن كثيراً من النقلة لم يوطنوا أنفسهم على الدقة في النقل)!!

٥- (والتجرد عن الأغراض الشخصية، حتى يكونوا ثقات حقيقة)!!

فانظر رعاك الله إلى هذا الملف الذي فتحه الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - والاتهامات التي يتهم بها الثقات العدول

من أهل السنة! بمثل هذه التشكيكات!!

وانظر إلى الباب الذي فتحه - أصلحه الله - لأهل الأهواء لإسقاط أهل السنة وعدالتهم.

(١) بتاريخ ٢٣/ رمضان/ ١٤٢٤ هـ وهو منشور في شبكة (سحاب).

أليس يقرر لهم بهذا المسلك القدح في أئمة الجرح والتعديل في القديم والحديث، ويسن لهم كيف يردون أخبارهم، ويسقطون عدالتهم؟!؟

وفي مثل هذا المسلك الهدام الذي لا يمت لمنهج السلف بصلة يقول الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله في «الموقف الصحيح من أهل البدع» (ص ٢١-٢٢) : (ابن عمر لما بلغه أن قومًا يتقفرون العلم ويقولون أن لا قدر قال: (أبلغهم أنني منهم براء وأنهم مني براء) لم يفتح ملف تحقيقات وإلى آخره كما يفعله الآن أهل البدع يقذفون الناس ظلمًا وعدوانًا، فإذا ثبت لك شيء من ضلالهم وتكلمت وحذرت منه قالوا: ما يتثبت!! نعوذ بالله من الهوى!! ولو يأتي ألف شاهد على ضال من ضلالهم لا يقبلون شهادتهم!! بل يسقطونها، ألف شاهد على ضال من ضلالهم لا يقبلون شهادتهم فضيعوا الإسلام وضيعوا شباب الإسلام بهذه الأساليب الماكرة نسأل الله العافية.

ابن عمر لما أخبره واحد فقط صدقه لأنه مؤمن عدل وثقة وديننا يقوم على أخبار العدول، من قواعده أخبار العدول، فإذا نقل لك الإنسان العدل كلامًا فالأصل فيه الصحة ويجب أن تبني عليه الأحكام، فإذا أتى إنسان معروف بالفسق وجاءك بخبر لا تكذبه تثبت لأن هناك احتمالاً أن يكون هذا الفاسق في هذا الخبر صادقًا، تثبت لا بأس، أما الآن العدل تلو العدل والعدل تلو العدل يكتب ويشهد ما يقبل كلامه!!! وينقل الكلام الضال بالحروف ما تقبل شهادته!! يقولون: حاقده!! فهذه من الأساليب عند أهل البدع والفتن في هذا الوقت نسأل الله العافية، لا يعرفها الخوارج ولا الروافض ولا أهل البدع في الأزمان الماضية وجاءوا للأمة بأساليب وقواعد ومناهج وفتن ومشاكل وأساليب، إذا جمعتها والله ما يبقى من الدين شيء... وإذا أخذت بهذا المنهج صار أئمتنا كلهم فاسقين غير عدول ظالمين!! فجرة!! على هذا المنهج الخبيث). اهـ

ثم أقول: إن كون الثقة قد يقع في خبره خطأ، أو وهم، أو رواية بالمعنى تقدح في المنقول،... أو غير ذلك مما ليس عنه بمعصوم؛ فإن ذلك خلاف الأصل من نقل الثقة، وفتح هذا الباب على خبر الثقات العدول بالإتيان بهذه الشكوك وجعلها قاعدة مطردة يعامل بها خبر الثقة؛ لم يأت به دليل ولا سلف؛ وإنما هو عين التثبت البدعي الذي ينادي به أهل الأهواء فرارا من الحق الذي يُثبت ويُبين حالهم وحال أفكارهم ورؤسائهم!!!

وقد سئل الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله: هل المبالغة في استخدام قاعدة التثبت من منهج الحزبيين الذين يرغبون في عدم الذب عن السنة وتعزية أهل البدع، ويريدون أن يقتلوا الكلام في الجرح والتعديل؟

فأجاب حفظه الله: هؤلاء أهل باطل يريدون أن يبطلوا أخبار الثقات وأخبار العلماء وأحكامهم بمثل هذه القاعدة التي يصدق عليهم فيها أنها: (كلمة حق أريد بها باطل)، فهم شأنهم كشأن الخوارج، كانوا يرددون: (لا حكم إلا لله) فيسمعه علي رضي الله عنه فقال: «إنها كلمة حق أريد بها باطل».

والثابت مطلوب، لكن الثابت من إيش؟ من أخبار الثقات؟! التثبت من أخبار الفاسقين كما هو نص القرآن ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق نبأ فتبينوا﴾ [الحجرات: ٦]، وفي قراءة ﴿فتثبتوا﴾، فالتثبت من أخبار الفاسقين؛ أما العدول فالواجب قبول أخبارهم، وقد ينسى الثقة أحيانا بعض الشيء وقد يغلط، لكن لا نتخذها قاعدة مطردة في كل شيء، وحتى لو كتب العالم الآن كتابا ينقل فيه أقوال أهل الضلال وينتقدهم فيها يقولون: لا بد من التثبت! فهؤلاء أهل كذب وفجور، وأهل حرب على أهل السنة) «رد شبهات المائعين والذب عن السلفيين» (رقم ٤).

\* وبعد هذا كله يقول الشيخ محمد الإمام وفقه الله: (فمن ثبت لديه تحري الناقل فلان وملازمته العدل والتجرد عن الانتصار للأهواء الخفية قبل نقله، ولا تعارض بين هذا الذي قلناه وبين قوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق نبأ فتبينوا﴾ [الحجرات: ٦] بأن مفهوم الآية: إذا جاءنا الثقة لا نتبين، فنحن نقول بهذا المفهوم في النقلة)!!!

أقول: كيف لا يكون هناك تعارض بين ما حشدته من الشبهات والتشكيكات التي تحول دون قبول خبر الثقات وتنسفه، وبين قول العليم الخبير ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق نبأ فتبينوا﴾؟! فالآية بمفهومها - كما مر - توجب قبول خبر الثقة وبناء الأحكام عليه، وما ذاك إلا لكونه يفيد العلم. فكيف لا يكون هناك تعارض؟! وليس في قولك إلا شبهات وظنون وشكوك تضاد هذا العلم! لكنها بحمد الله تسقط في جانبه ويكون مصيرها الضرب بعرض الحائط!

ولو كان الشيخ محمد صادقا في هذه الدعوى، لما أتى بتلك الخزعبلات والتخمينات التي ترد خبر الثقة، ولما استمر في تأصيل القواعد العجيبة التي تؤكد سعيه الخيبي في عدم اعتبار خبر الثقة في هذا الزمن!! حيث قال: (ولهذا وجد فرق كبير بين النقلة في عصر السلف، وبين النقلة في المتأخرين، فالنقلة في عصر السلف كانوا يتميزون بكمال اتصافهم بالأخلاق الحميدة من كمال الصدق والتحري ولازمة العدل والتجرد عن التعصب الخفي، بخلاف المتأخرين، فقد حصل النقص في نقلهم لحصول النقص في كثير من أخلاقهم، إلا من رحم الله). اهـ. وخطورة هذا التأصيل أفردنا الكلام عليه في المبحث الثاني.

**الأمر الرابع:** أن جميع ما ذكره الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - من النقول لتقرير ذلك، ليس في شيء منه أن أئمة الجرح والتعديل كانوا يتثبتون في خبر الثقة ويلزمون بهذا التثبت، وأنهم يردون نقل الثقة بذلك، وأنهم لا يبنون عليه الأحكام!!

إلا ما كان من تلك القصة التي أوردتها في «الإبانة» (ص ٢٧١-٢٧٢) تحت عنوان: (عواقب كلام أهل الجرح المبني على كلام مكذوب)!! حيث جرى فيها على منوال ما سبق من التشكيك في منهج أهل الجرح والتعديل في تلقي الأخبار وبناء الأحكام عليها! ومحاولة إثبات كونهم يتثبتون في أخبار الثقات!!!!

فقال -عفا الله عنه-: (لا يخفى على العقلاء أن التثبت في النقل أمر مهم، فمتى تكلم العالم بدون تثبت وتبين فتح باب شر، خصوصاً إذا كان الكلام قدحا ظاهرا في المقدوح فيه، وعلى سبيل المثال (!!):

ما قاله المروزي في ترجمة حميد بن الربيع الخزاز في «تاريخ بغداد» (٨ / ١٦٥): سألت أبا عبد الله عن حميد الخزاز، قال: كنا نزلنا عليه أنا وخلف أيام أبي أسامة، وكان أبو أسامة يكرمه، قلت: يكتب عنه؟ قال: أرجو، وأثنى عليه، قلت: إني سألت يحيى عنه فحمل عليه حملاً شديداً، وقال: رجل سرق كتاب يحيى بن آدم من عبيد بن يعيش ثم ادعاه، قلت: يا أبا زكريا أنت سمعت عبيد بن يعيش يقول هذا؟ قال: لا، ولكن بعض أصحابنا أخبرني. ولم يكن عنده حجة غير هذا، فغضب أبو عبد الله وقال: سبحان الله! يقبل مثل هذا عليه يسقط رجل مثل هذا؟ قلت: يكتب عنه؟ قال: أرجو. اهـ.

قلت: وليس للشيخ محمد الإمام - وفقه الله - أي متمسك في هذه القصة، لأمرين:

١- لأن إسنادها لا يثبت، ويتبين ذلك بسوقه من مصدره:

قال الخطيب البغدادي في «تاريخه» (٨ / ١٦٥): حدثت عن أبي الحسن بن الفرات قال أخبرني الحسن بن يوسف الصيرفي أنبأنا أحمد بن محمد بن هارون الخلال أنبأنا أبو بكر المروزي قال... القصة.

فالواسطة بين الخطيب وأبي الحسن بن الفرات مبهمه، فالإسناد بذلك ضعيف!

٢- أن النكارة في القصة واضحة، حيث إن فيها نسبة التثبت البدعي للإمامين أحمد وتلميذه المروزي، ووردهما نقل الإمام يحيى بن معين الذي اعتمد فيه على نقل بعض أصحابه من أهل الحديث.

٣- وعلى فرض ثبوت القصة؛ فإنها لم يعتمدا نقل ابن معين لسبب موجب لرد خبره، وهو الاعتماد في النقل على مبهم عندهما لم يسمه ابن معين، وقد يكون في حقيقة حاله لو سماه مجروحاً.

لكن هذا التخريج وإن كان فيه قرب؛ إلا أنه يردده أن فيه نسبة عدم الثبوت للإمام ابن معين في بناء الأحكام. وعلى كل فالقصة ضعيفة لا تثبت، والجمع والتوجيه فرع الثبوت.

وليس من الثبوت يا شيخ محمد أن تؤصل مثل هذه القواعد وتنسبها لهذا الإمام دون تحرر وتبين!!

فإن كانت هذه نظرة الشيخ محمد الإمام -أصلحه الله- إلى الإمام ابن معين رحمه الله؛ فاسمع إلى موقف الأئمة في زمانه منه، ومن تثبته، وفهمه وبصيرته!

قال الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٢١/٩ - ٢٢٢): (سمعت أبي وسألته عن يوسف بن خالد السمطي، فقال: أنكرت قول يحيى بن معين فيه أنه زنديق، حتى حمل إليّ كتاب قد وضعه في التجهم باباً، باباً، ينكر الميزان في القيامة، فعلمت أن يحيى بن معين كان لا يتكلم إلا على بصيرة وفهم). اهـ.

قال شيخنا العلامة المحدث يحيى بن علي الحجوري حفظه الله معلقاً أثناء مراجعته الكتاب:

وابن معين رحمه الله مظلوم قد طعن فيه بغير حق، إلا مجرد الدفاع بعرضه عن عرض عبد الرحمن العدني؛ كما دافع عبيد الجابري بعرض شعبة بن الحجاج عن عرض العدني أيضاً!!

فما هذه البلية أصيب بها الأئمة رحمهم الله وأصيب بها أصول السلف منكم؛ بسبب هذا العدني؟!!

(فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) شعبة وابن معين؟! أم ذلك الحزبي المهين؟! (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ). اهـ كلامه بنصه حفظه الله.

والله الموفق

## المبحث الثاني:

### تأثير تغير الزمان والمكان في تطبيق منهج السلف الصالح

#### في قبول خبر الثقة وغير ذلك

\* لقد أجلب الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - على أصل (قبول خبر الثقة وبناء الأحكام عليه) بعدة شبهات وتشكيكات تحوّل عند من أشر بها دون اعتبار هذا الأصل السلفي الأصيل.

ولم يقف عند هذا الحد؛ بل حاول الشيخ محمد الإمام وفقه الله أيضاً - بعد أن أصل وقعد - التوفيق بين الحق في هذه المسألة وبين الباطل فيها، فوقع في تععيد قاعدة باطلة خطيرة..

فيقول - أصلحه الله -: (..ولهذا وجد فرق كبير بين النقلة في عصر السلف، وبين النقلة في المتأخرين، فالنقلة في عصر السلف كانوا يتميزون بكمال اتصافهم بالأخلاق الحميدة من كمال الصدق والتحري وملازمة العدل والتجرد عن التعصب الخفي، بخلاف المتأخرين، فقد حصل النقص في نقلهم لحصول النقص في كثير من أخلاقهم، إلا من رحم الله). اهـ

أقول مستعينا بالله:

هكذا يستمر الشيخ محمد الإمام وفقه الله - من حيث لا يدري أو من حيث يدري - في محاولة نسف هذا الأصل من أصول أهل السنة والجماعة، بمثل هذا الأسلوب الماكر، يجعله خاصاً بعصر السلف دون غيرهم من المتأخرين!! للنقص في كثير من أخلاقهم من الصدق والتحري وملازمة العدل والتعصب، ويستثني بقوله: (إلا من رحم الله!) أناساً من ضرب الخيال، لا وجود لهم في الواقع على شروط الشيخ محمد - وفقه الله - التي سبق ذكرها!!!! والذي يظهر أن الشيخ محمد الإمام - عفا الله عنه - إنما قلّد في ذلك عليّاً الحلبي الذي قرر ذلك أيضاً حيث قال<sup>(١)</sup>:  
(كلمة خبر الثقة التي تقال اليوم ليست كخبر الثقة التي كان أهل العلم قديماً يقولونها)!!

فأقول مستعينا بالله:

(١) في شريط له مسجل منشور في موقع المغراوي على الإنترنت. نقلاً عن «تنبيه الفطين» (ص ٤).

يقول الله عز وجل في كتابه الكريم (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) [المائدة : ٣].

فجعل الله تعالى هذا الدين كاملاً تاماً، ليس فيه نقصان، وجعل دينه شاملاً لكل ما يحتاجه العباد.

وواعد بحفظه وبقائه، فقال (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [الحجر : ٩].

\* وقد هياً الله وسخر لذلك أئمة الحديث والجرح والتعديل، فحفظ بهم دينه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وخصهم من دون جميع الأمم بخصيصة الإسناد القائم على نقل العدول الثقات، فكان سدا منيعاً، على من يريد أن يُدخل في الدين ما ليس منه، فقاموا بذلك أحسن القيام.

قال الإمام الحاكم رحمه الله تعالى: (فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه، لدرس منار الإسلام، ولتمكّن أهل الإلحاد والبدع منه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترًا) «مقدمة معرفة علوم الحديث» (ص ٦).

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: (... ونحو هذا من الكلمات التي أحسن أحوال قائلها أن يكون جاهلاً يُعذر بجهله، أو شاطحاً معترفاً بشطحه، وإلا فلولا عبد الرزاق وأمثاله، ولولا (أخبرنا) و (حدثنا)، لما وصل إلى هذا وأمثاله شيء من الإسلام، ومن أحالك على غير (أخبرنا) و (حدثنا) فقد أحالك: إما على خيال صوفي أو قياس فلسفي أو رأي نفسي، فليس بعد القرآن و (أخبرنا) و (حدثنا) إلا شبهات المتكلمين، وآراء المنحرفين، وخيالات المتصوفين، وقياس المتفلسفين..) «مدارج السالكين» (٢/٤٦٨-٤٦٩).

\* ولا يزال ورثة السلف من بعدهم قائمين بهذا الأصل العظيم، الذي حفظ الله به دينه فيما مضى وفيما سيبقى إلى قرب قيام الساعة.

فعن معاوية رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك» متفق عليه.

فمن ادعى أن أخبار الثقات قد ولّت وانتهت، أو أن الثقات اليوم لا يعتمد عليهم لنقص أخلاقهم، ووجود التعصب فيهم، ولأنهم ليسوا متأهلين كأهلية سلفهم،... فهو واقع في جرم ومخالفة أصل عظيم!

قال الشيخ ربيع حفظه الله في «الموقف الصحيح من أهل البدع» (ص ٢١-٢٢): (ديننا يقوم على أخبار العدول، من قواعده أخبار العدول، فإذا نقل لك الإنسان العدل كلاماً فالأصل فيه الصحة ويجب أن تبني عليه الأحكام).



\* والطعن في أخبار الثقات العدول في أي زمان كانوا، طعن في هذا الدين، الذي هم نقلته والذين حفظ الله بهم دينه في كل زمان، وإيقاف للجرح والتعديل في هذا الزمن لعدم وجود المتأهلين الذين يقومون به، وطعن في منهجهم القائم على أخبار الثقات بأنه لم يعد صالحاً الآن!

سئل العلامة صالح الفوزان حفظه الله: (يزعم بعض الناس؛ أن منهج أهل السنة والجماعة لم يعد مناسباً لهذا العصر، مستدلّين بأن الضوابط الشرعية التي يراها أهل السنة والجماعة لا يمكن أن تتحقّق اليوم؟! فأجاب: الذي يرى أن منهج السلف الصالح لم يعد صالحاً لهذا الزمان؛ هذا يعتبر ضالاً مضلاً؛ لأن منهج السلف الصالح هو المنهج الذي أمرنا الله باتباعه حتى تقوم الساعة.

يقول صلى الله عليه وسلم «فإنه من يعيش منكم؛ فسوف يرى اختلافاً كثيراً؛ فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي؛ تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ»، وهذا خطاب للأمة إلى أن تقوم الساعة، وهذا يدلّ على أنه لا بدّ من السير على منهج السلف، وأن منهج السلف صالح لكلّ زمان ومكان.

والله سبحانه وتعالى يقول (وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) [التوبة: ١٠٠]، (اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ) يشمل الأمة إلى أن تقوم الساعة) «المنتقى من فتاوى صالح الفوزان» (برقم ٢٠٨).

\* وحصول النقص في صفات الثقات عن أوصاف الأسلاف، لا يعني ذلك إسقاط أخبارهم وعدم بناء الأحكام عليها.

\* وما ينقض هذا التأصيل الباطل؛ أن هذا النقص المدعى حاصل في الثقات منذ عصر السلف، وأنهم على منازل كثيرة، ففيهم الثقة الثابت، وفيهم الثقة، وفيهم الصدوق... وما ذلك إلا لحصول النقص في بعض صفات القبول، وليس ذلك مما يخرج عن حيز القبول وبناء الأحكام على الخبر.

\* ومن ادعى أن الثقات العدول اليوم، لا يعتمد عليهم لحصول النقص في صفاتهم، فهو يدعو إلى عزل هذه الأمة عن منهج سلفها التي أمرت باتباعه، وأنه لم يعد هناك من يحمل منهجهم!

\* وهذا طعن في وعد الصادق المصدوق «لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك».

\* واتباع لغير سبيل المؤمنين لقوله تعالى ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

قال العلامة الفوزان حفظه الله: (فالواجب عليها [أي الأمة] أن تتابع منهج السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والإمام مالك بن أنس يقول: «لا يُصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها».

فالذي يريد أن يعزل الأمة عن ما فيها، ويعزل الأمة عن السلف الصالح؛ يريد الشر بالمسلمين، ويريد تغيير هذا الإسلام، ويريد إحداث البدع والمخالفات؛ هذا يجب رفضه ويجب قطع حجته والتحذير من شره؛ لأنه لا بد من التمسك بمنهج السلف والافتداء بالسلف، ولا بد من السير على منهج السلف، وذلك في كتاب الله عز وجل وفي سنة رسوله صلى الله عليه وسلم كما ذكرنا.

فالذي يريد قطع خلف الأمة عن سلفها مفسد في الأرض، يجب أن يُرفض قوله، وأن يردّ قوله، وأن يحذر منه، والذين عرف عنهم هذا القول السيئ هم الشيعة ومن وافقهم من المضللين؛ فلا عبرة بهم) «المنتقى من فتاوى صالح الفوزان» (برقم ٢٠٨).

\* ومن المعلوم أن الشيخ محمد الإمام إنما كلامه على الثقات من أهل السنة، إذ كتابه في الخلاف الحاصل بينهم! فإذا كان هذا حالهم، فمن الذي يحمل هذه الدعوة، التي من أصولها العظيمة التي تقوم بها، ولا قيام لها إلا بها، أخبار الثقات العدول؟!!

وقد سئل الشيخ ربيع حفظه الله: من هو الثقة؟ حيث صار بعض الماتعين يردد أن الثقة ليس له وجود، وأن إخواننا السلفيين يدورون بين الكذابين والمتروكين والمغفلين؟

فأجاب: الذي يقول هذا من أهل البدع والضلال والأهواء، ومن المحاربيين لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم»، قال أحمد: إن لم يكن أهل الحديث فلا أدري من هم.

فإذا لم يكن أهل الحديث الآن وأهل السنة والمنهج السلفي هم الثقات العدول الصادقون فمن غيرهم؟ الروافض؟! المعتزلة؟! الأحزاب الضالة؟! من هم؟ القاديانية؟! هؤلاء أهل الضلال.

وأنا أوصي الشباب السلفي أن يلتزموا بمنهج السلف ويثبتوا عليه، ويتحلوا بالصدق حال الرضى، وفي حال الغضب، وعلى كل حال. قيل لحفص بن غياث: ألا ترى أهل الحديث وما هم فيه؟ قال: هم خير الناس.

وأنا أعتقد أن السلفيين هم خير الناس عقيدة ومنهجاً وعبادة وأخلاقاً، رغم أنوف الحاقدين والطاعنين والمفتريين)  
«رد شبهات المائعين والذب عن السلفيين» (رقم ٣).

\* ثم إن هذه التأصيل الذي يدعو إليه الشيخ محمد الإمام -أصلحه الله- ليس مقتصرًا على أخبار الثقات فحسب! بل إنه يفتح باباً واسعاً على منهج السلف الصالح! مما يعود على كثير من قواعده بالهدم والنسف تحت دعوى تغير الزمان ومراعاته!

ولذلك تجد علي بن حسن الحلبي الذي طبق هذا المسلك في أخبار الثقات -كما مر نقل كلامه-؛ دعا إلى تطبيقه أيضاً في مسألة هجر أهل الأهواء، حتى قرر عدم مشروعيتها في هذا الزمان!!<sup>(١)</sup>.

وهذا الذي حصل أيضاً للشيخ محمد الإمام -وفقه الله- كما سيأتي بيانه في الفصل السادس تحت مبحث: (هل يكون أهل البدع من أهل السنة في الأماكن أو الأزمان التي يضعف فيها أهل السنة؟!)، فانظره لزاماً.

(١) أورد الحلبي في «منهج السلف الصالح» (٢٩) (حاشية رقم ١) قول الشيخ ربيع في معرض كلامه عن نصيحة أهل البدع: (فإن جاءني أحد منهم إلى بيتي ناصحته، وبينت له الحق) فعلق الحلبي: (مع أن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله رفض زيارة داود بن علي الظاهري له، ودخوله عليه! كما في «تاريخ بغداد» (٨/٣٧٣) في خبر يكرره الكثيرون دون حسن فهم!.. ولكنه تغير الزمان، والنظر في المصالح.. وهما أصلاً مهان، يغيبان عن الكثيرين؛ من المتحمسين بالباطل!!) انظر «صيانة السلفي» (ص ٢٢٤-٢٢٥).

## المبحث الثالث :

### (لا أقبل الجرح حتى أسمع بنفسي)

وقد مر في المبحث الماضي الكلام على قاعدة التحكيم التي دعا إليها الشيخ محمد الإمام - وفقه الله -، في فصلين من كتابه «الإبانة»: وهما (من أحسن طرق حل الخلاف: الجمع بين القائل والمقول فيه)، و(فصل الخطاب وفصل النزاع).

وأنه -عفا الله عنه- دعا إلى تطبيق ذلك في ميدان الجرح والتعديل! وبينا هناك أن هذا مسلك محدث ورثه عن عدنان عرعور وغيره.

ومما قرره - وفقه الله - هناك (ص ٨٥): (إذا بلغ القائم على إخوانه طعن في أحدهم فالمطلوب أن يجمع بين القائل والمقول فيه، ويسمع من كل منهما؛ فهذا أحرى أن يصيب كبد الحقيقة)!

وقال - وفقه الله - (ص ٨٦): (هذان الحديثان عمدة في أن الحاكم بين اثنين لا يقضي لأحدهما حتى يسمع من الآخر، ولا شك أن هذا هو الأصل الذي يجب أن يتواصى به، كما حرر ذلك السلف ومن بعدهم)!

فأوجب لقبول قول الطاعن الجرح أن يسمع ويقف بنفسه على كلام المطعون فيه.

وقد مر بأن الحديثين المشار إليهما لا يصلحان للاستدلال على تأصيله، لضعف أحدهما، وعدم دلالة الآخر على ذلك.

كما أنهما لا يصلحان دليلاً على هذا التأصيل الباطل: (لا أقبل الجرح حتى أسمع بنفسي)!!

حيث إن بابهما القضاء، والجرح بابه الرواية فلا يشترط فيه سماع كلام المطعون فيه، فيكفي فيه خبر الواحد الثقة العدل، وقد مر بيان ذلك بأدلته وأقوال أهل العلم بما يكفي.

وهذه القاعدة ضربٌ من التثبيت البدعي الذي يهدف إلى إقصاء أخبار الثقات، وعدم قبولها وبناء الأحكام عليها!

والذي يدل على أن الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - لا يقصر ذلك على باب القضاء، وإنما يريد تطبيق ذلك على الجرح

والتعديل؛ قوله بعد كلامه السابق: (وأئمة الجرح والتعديل حكاهم على الرواة والدعاة)!!!!

أي أن ذلك أيضاً لا بد منه في الجرح والتعديل في جانب أحكامهم على الرواة، وفي جانب أحكامهم على الدعاة

بالبدعة وغير ذلك!! لأنهم حكاهم كما أن القضاة حكاهم!!

وهذا كلام خطير جداً من الشيخ محمد أصلحه الله!! يؤكد لنا سيره على منهج التثبيت المحدث! على خطأ أبي الحسن المصري وعرعور وغيرهما من دعاة هذا المنهج الباطل!!  
ولعله أخذ هذا التأصيل أيضاً عن الوصابي -هداه الله- الذي قرر هذه البدعة تقريراً واضحاً، حيث قال في خطبة جمعة كما في شريط «وجوب التثبيت» معطلاً آية الحجرات عن مدلولها: (قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ﴾ [الحجرات: ٦] أي: بخبر ﴿فَتَّبِعُوا﴾ أي: لا تنشروه وتذيعوه بين الناس حتى تتأكدوا من صحته فقد يكون كذباً.

﴿أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ إن الله سبحانه يريد منا أن نكون حقاً خير أمه وأفضل أمة وأكرم أمة في كل شؤوننا حتى في نقل الكلام الذي لا يتعبك ولا يأخذ عليك جهداً كبيراً فقط تقول: فلان قال، فيأمرك أنك لا تقبل أي قول لم تسمعه أنت من قائله وإنما نقل، ولم يأذن لك أن تنقل أي فعل لم تره أنت من فاعله وإنما نقل، فقد يكون النقل منقطعاً وقد يكون النقل مر على ضعفاء... وهكذا نبينا يؤكد هذه القضية يؤكد هذه القضية ويبينها فيقول كما في حديث المغيرة بن شعبة في «الصحيحين»: «إن الله كره لكم ثلاثاً - كره بمعنى حرم - قيل وقال...»!!!!

قال الشيخ ربيع حفظه الله: (فأبو الحسن لا يؤمن بأخبار الثقات وفتاواهم مهما كثروا؛ حتى يرى بعينه ويسمع بأذنه، وهذا التثبيت يشبه تثبيت اليهود إذا قالوا للنبي الله موسى ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]. اهـ

قلت: ولذلك تجد الشيخ محمد الإمام وغيره كالوصابي والبرعي -أصلحهم الله- يردون أخبار شيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري حفظه الله التي سمعها ورآها وعاشها؛ وحكمه في عبد الرحمن العدني وحزبه، وأخبار الأعداد الكثيرة من خيرة طلاب العلم السلفيين المعدلين، وما كتبه بيانا لذلك!!  
في حين يقبلون خبر الحزبيين المتهمين والمجاهيل في أهل السنة بدماج من غير تثبيت، وينون عليها تلك الطعون الكثيرة والذم الشنيع، فأين التثبيت يا شيخ محمد أصلحك الله؟

قال شيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري حفظه الله ذاكراً بعض أوجه الولاء والبراء الضيق عند الوصابي: (ملازم المجاهيل الفجرة؛ ممن يسمى بالبرمكي وما أدراك ما البرمكي؟! وأمثال هؤلاء؛ تُوزَّعُ في حلقة الشيخ محمد بن عبد

الوهاب!! وفي مسجده ويشيد بها وينشرها!! ويقول: مزيداً مزيداً يا شيخ عبيد!! أي من أمثالها، سواء من البرامكة أو من غيرهم.

أما ملازمنا نحن-والحمد لله- موثقه بالبراهين بأسماء فلان وفلان، وعليها اسم يحيى بن علي الحجوري أنه أقرها؛ يلقبون الحقائق أنها ملازم فتنة!!! هذا ولاء وبراء ضيق وإلا ما هو؟!

القول المؤيد بالبراهين الصادر من عندنا فتنة ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكَ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١]، والقول الصادر من عند المجاهيل الذي لا يُدرى ما فكرهم ونهجهم! ومع ما في تلك الملازم من كذب، وفجور، وبت، وتلفيق، وغير ذلك من الفتنة!! إلا أنها عندهم لا تزال ملازم طيبة!! سبحانك هذا بهتان عظيم!!). اهـ المراد وقد سئل العلامة النجمي رحمه الله: (ما رأيكم في قول بعض الشباب: أنا لا أقبل قول أي أحد أن فلاناً من الناس مبتدع أو حزبي؛ إلا أن كنت سمعت منه شخصياً؟

فأجاب رحمه الله: (يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]، ومقتضى هذا الأمر أنه يجب التبين في خبر الفاسق، أما خبر العدل فإنه يؤخذ به، فكيف إذا كان المخبرون جماعة، ومن خيرة المجتمع وأعله وأفضله علماً وعدالة؟! فإنه يجب ويتحتم الأخذ به، ومن رده فإنما يرده لهوى في نفسه، لذلك فهو مدان ويعتبر حزبياً بهذا الرد، فهو يلحق بهم ويُعدُّ منهم).

وقد عد الشيخ ربيع حفظه الله هذا المسلك الخطير من «جناية أبي الحسن على الأصول السلفية» (الأصل الرابع) حيث قال: (أبو الحسن يسير على منهج عدنان وغيره من أهل الباطل، في رد الحق بدعوى أنه يأخذ بأصل التثبت فيقول: «أنا لا أقبل الكلام في أي شخص سواء كان هذا الكلام في كتاب أو سمعته في شريط حتى أسمع من الشخص المتكلم فيه أو قرأه في كتابه»، ويرد فتاوى وأحكام العلماء الثقات القائمة على الأدلة، بهذا الأسلوب الفاسد، حتى لو سمع المتكلم أو قرأه من كتابه، ثم يقبل كلام من لعله مجهول أو فاسق أو كاذب، والحق أن تثبته المزعوم؛ إنما هو لرد الحق لا من أجل الوصول إليه، ولا لرد الباطل). اهـ

## (الفصل الرابع)

في الخلاف بين أهل العلم في مسائل التبديع والفتن وغيرها وكيفية التعامل معه.

وفيه تسعة مباحث:

- ١- (الاختلاف في الجرح والتعديل اجتهادي كالاختلاف في غيره من العلوم)
- ٢- (اختلافنا في الأشخاص ليس اختلافا في الدعوة).
- ٣- (الخلاف بين أهل السنة خلاف رحمة)
- ٤- (لا يلزم من ظهور خطأ أهل الاجتهاد وإن كان في الأمور الجلية جرحهم جرحا قادحا)
- ٥- (اجتهادات أهل العلم في الجرح والتعديل لا يقال فيها: حكم الله)
- ٦- (اعتماد أهل الجرح والتعديل في الحكم على الشخص على سبر أحواله)
- ٧- (اشتراط موافقة إجماع أكثر المجرحين لقبول الجرح من العالم)
- ٨- (انفراد عالم عن غيره من العلماء بالكلام في شخص أو غير ذلك يعتبر: استقلالا عن أهل العلم وشدوذا)
- ٩- (رأي الجماعة في الفتنة أكثر صوابا من رأي العالم الواحد)
- ١٠- (بقاء السني على ما عليه الجماعة قبل الاختلاف)

## المبحث الأول :

### (الاختلاف في الجرح والتعديل اجتهادي كالاختلاف في غيره من العلوم)

قرر الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - هذه القاعدة الخلفية في «الإبانة» (ص ١٧٣) تحت عنوان: (الاختلاف في الجرح والتعديل كالاختلاف في غيره من العلوم) فأطلق العبارة والحكم على الاختلاف في الجرح والتعديل!! ولم يحرر للقارئ متى يكون دخول الاجتهاد فيه ومتى لا يكون! مما يجعل الحكم عاما على جميع مسائل الجرح والتعديل بأن لها حكم المسائل الفقهية وغيرها من العلوم من حيث كونها اجتهادية!

ثم ذكر عدة نقول عن أهل العلم يريد أن يقرر بها ذلك!!

غير أن ذلك لا يخدمه، إذ غاية ما فيها: تقرير دخول الاجتهاد في هذا العلم، لا على سبيل التعميم على جميع أحواله كما فعل هو - أصلحه الله -!!

\* كما قد قرر أيضا - وفقه الله - تأكيدا لذلك في «الإبانة» (ص ١٦٦) بأن: (علم الجرح والتعديل مبني على غلبة الظن!) وعلل ذلك بكثرة اختلاف أهل الجرح والتعديل في الأشخاص! وأتى بنقول على نحو ما سبق.

\* ثم أكد ذلك بقوله (ص ١٦٨): (ومرادنا من هذا البيان والإيضاح: أن يُعلم أن الإمام من المجرحين لا يقطع بجرحه في حق شخص من الأشخاص إلا أن يظهر منه ما لا يدفع، وأن يصير الجرح غير معارض من قبل أهل العلم!!)

فقوله: (لا يقطع بجرحه)! لأن علم الجرح عنده اجتهادي مبني على الظن، وهذا الظن ليس مما يلزم قبوله، حتى يكون الأمر مقطوعا به، ولذلك قال: (إلا أن يظهر منه ما لا يدفع)!!

وهذا تأصيل فاسد، وسيأتي بيان بطلانه.

ومما أردت التنبيه عليه هنا؛ أن هذا الظن ليس وصفا لأدلة الجرح والتعديل، وإنما هو نسبي واقع في نظر بعض المجتهدين لا كلهم، وقد يكون مقطوعا به عند المحققين الذين بلغهم من الدليل ما لم يبلغ غيرهم<sup>(١)</sup>.

(١) انظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في «الاستقامة» (١/ ٥٥).



ثم إن الظن الغالب معمول به ويبنى عليه كثير من أحكام الشريعة، وسواء ذلك في الجرح والتعديل أو في المسائل الفقهية، أما أنه لا يُقبل الجرح حتى يكون قطعياً فهذا كلام باطل، وقد رد ذلك أهل العلم.

فقد سئل الإمام الألباني رحمه الله تعالى: هل من قواعد علوم الحديث ما هو ظني؟

فأجاب رحمه الله تعالى: الحقيقة أن بعضها قطعي، وبعضها ظني، ولكن قولنا: ظني، لا يذهب بشيء من قيمتها، كما هو الشأن في كثير من الأحكام الفقهية، ولكن كون بعض المسائل الفقهية ظنية وليست قطعياً؛ لا يعني أنه يجوز لنا التحلل منها... فكون الدليل ظنياً لا يعني أنه لا قيمة له، لأنهم يعنون بـ«ظني» أنه يفيد غلبة الظن، الذي لا شيء بعده إلا اليقين<sup>(١)</sup>.

وقد جرى الشيخ محمد الإمام -عفا الله عنه- في ذلك على منوال أبي الحسن المصري، حيث قرر ذلك في «إتحاف النبيل» (ص ٢٤) واستدل بنحو استدلال الشيخ محمد الإمام فقال: (فالتوثيق اجتهادي لا قطعي؛ ونحن نرى كثيراً من التراجم قد اختلف فيها الأئمة بين معدل ومجرح، ثم نجتهد في الجمع بين هذه الروايات ونستخرج حكماً نهائياً في الرجل بالتعديل بالتجريح، فحكمتنا اجتهاد ظني مبني على اجتهاد ظني، فكيف يصير بعد ذلك يقينياً قطعياً؟!!) وقد رد عليه الشيخ ربيع رداً رداً طيباً في «موقف أبي الحسن من أخبار الآحاد» (٥٠) حيث قال: (ليس كل توثيق اجتهادي ظني؛ فهناك من الرواة من نقطع بعد التهم ولا يساورنا شك في ذلك<sup>(٢)</sup>، وهم كثير وكثير، من التابعين إلى تابع التابعين فمن بعدهم، مثل سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله بن عمر، وسليمان بن يسار، وخارجة بن زيد، والشعبي، ومسروق، وعلقمة، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، والزهري، والحسن البصري، وابن سيرين، وأمثالهم، وفي أتباع التابعين مثل: مالك، والأوزاعي، والسفيانان، والحامدان، ومن تابعي التابعين ومن بعدهم مثل: الشافعي، ويزيد بن هارون، ومن بعدهم مثل: أحمد، والبخاري، ومسلم، وغيرهم كثير.

(١) «المسائل العلمية والفتاوى الشرعية في المدينة والإمارات» (ص ٢٠٠-٢٠١) ط/ دار الضياء.

(٢) قلت (أبو حاتم): كما أن هناك من نقطع بجرحهم ولا يساورنا شك في ذلك، وهم كثير أيضاً، كالجهم بن صفوان، والجعد بن درهم، وعمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء... وكسيد قطب، والبناء، والمودودي، والقرضاوي، وأبو الحسن المصري، وفالح الحربي، وعبد الرحمن العدني وغيرهم ممن قامت الأدلة الواضحة على بدعتهم وحزبيتهم.

والمختلف فيهم؛ قد يكون ممن وثقه من يقطع بعدالته، ومنهم من لا يقطع بذلك، كل على حسب اطلاعه وعلمه بذلك، وقد يكون عند الموثق من المعرفة بحال الراوي ومن القرائن ما ليس عند المجرح، إلا إذا أبرز المجرح الدليل أو الأدلة التي تقدح في هذا الراوي المختلف فيه، فيقدم حينئذ الجرح على التعديل<sup>(١)</sup>..).

وأزيد المقام بيانا؛ فأقول مستعينا بالله:

اعلم - وفقني الله وإياك - أن تعميم الحكم على مسائل الجرح والتعديل بأنها أمر اجتهادي ظني؛ قول باطل، إذ أن أقوال وأحكام أهل الجرح والتعديل على الرواة وغيرهم منه ما هو اجتهادي، ومنه ما هو قطعي كما مر. فائمة الجرح والتعديل لهم أصول يسرون عليها، وعندهم أمور لا يختلفون فيها؛ سواء في مسائل التعديل أو التجريح.

فمثلا الكذب في الحديث، أو سرقة الحديث... وارتكاب الكبائر الموجبة للتفسيق والتبديع، ونحو ذلك من الأمور المتفق على الجرح بها عند أهل الحديث علماء الجرح والتعديل، فإذا ثبت عند من هو أهل للجرح عن أحد أنه واقع في ذلك وأقام الدليل وجرحه، لزم غيره من أهل الحديث قبول جرحه، ولا يقولون: إن هذا أمر اجتهادي!! وما كان كذلك فليس من باب الظنون.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «الاستقامة» (١/٥٦): (من المعلوم أن الظنون غالبا، إنما تكون في مسائل الاجتهاد والنزاع، فأما مسائل الإيمان والإجماع؛ فالعلم فيها أكثر قطعا). اهـ. ومن أمثلة ذلك ما جاء عن أبي علي النيسابوري أنه قال: (قلت لابن خزيمة: لو حدث الأستاذ عن محمد بن حميد، فإن أحمد قد أحسن الثناء عليه! فقال رحمه الله: إنه لم يعرفه؛ ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً). «تهذيب التهذيب» (٩/١٣١).

قلت: لأنه مجروح بجرح لا يخضع للاجتهاد لاتفاقهم على أن من ثبت كذبه سقطت عدالته، وليس هذا مما يختلفون فيه كاختلافهم في الرواة المتجاذب في حالهم لاختلال في الضبط والتغفل ونحوه..

ويكون الجرح هنا بالدليل من الكتاب أو السنة الثابتة الذي دل على كون هذا الشيء جرحا معتبرا في الشريعة.

وقد سئل الشيخ ربيع: ماذا يُقصد بالدليل في الجرح المفسر؟ وهل الدليل يكون من الكتاب والسنة؟

فأجاب: نعم؛ لأن الأمور ترجع إلى الكتاب والسنة، لو جرحه بالزنا، أو بشرب الخمر، أو بتعاطي الربا، أو بأكل مال اليتيم، أو بأيّ كبيرة من الكبائر المعروفة الثابتة بالكتاب والسنة، هذا هو المراد بالدليل وليس المقصود أن يقول:

(١) وحينئذ يُحكم عليه بالجرح.

قال الله في فلان كذا! وقال رسول الله في فلان كذا! ليس المراد هذا، المراد أن تذكر جرحاً معتبراً في الشريعة الإسلامية نصّ عليه الكتاب والسنة بأنه من المعاصي الكبيرة<sup>(١)</sup> «أسئلة وأجوبة مهمة في علوم الحديث» (الحلقة الأولى).

\* أما ما كان طريقه الاجتهاد، مما ليس فيه نص من الكتاب أو السنة الثابتة أو إجماع صحيح، قد يختلف فيه أئمة الحديث، كما هو الشأن في اختلافهم في تضعيف الراوي ومقابلة حديثه بروايات الثقات وغير ذلك، فمنهم من يؤدّيه بناءً على اجتهاد كل إمام في سببه لحديث الراوي ومقابلة حديثه بروايات الثقات وغير ذلك، فمنهم من يؤدّيه اجتهاده إلى تضعيف الراوي ومنهم من يخالف، ولا يسبب ذلك بينهم اختلافاً في الدعوة، لكن إذا تبين له الحق اتبعه وربما أنكروا، ولا يعقدون على ذلك ولا براءً.

وعلى هذا ينزل كلام من أدخل من أهل العلم الاجتهاد في مسائل الجرح والتعديل -الذين نقل الشيخ محمد الإمام كلامهم- لدخول النظر فيه من هذه الخيثة كنظر الفقهاء واختلافهم وغيرهم.

\* قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى: (.. وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة أو مراتب الضعف، والحاكم منهم يتكلم بحسب اجتهاده وقوة معارفه، فإن قدر خطؤه في نقده؛ فله أجر واحد، والله الموفق، وهذا فيما إذا تكلموا في نقد شيخ ورد شيء في حفظه وغلطه..) «الموقظة».

- (١) ومن ذلك البدع والخزيات، إذ هي من المعاصي الكبيرة، والجرح بها معتبر في الشريعة لدلالة الأدلة على ذلك.
- (٢) واعلم وفقني الله وإياك؛ أن التجريح يتضمن التحذير، قال العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى - في رسالته «أهل البدع يدخلون في جرح أئمة الحديث دخولا أوليا» (ضمن مجموع ص ٥٢) ط دار الإمام أحمد، ردّاً على بعض الخدادية من أتباع فالح الحربي: (..وما يدري المسكين أن الجرح يتضمن التحذير، وأن التحذير لا يكون إلا من المجروحين، سواء كان الجرح بكذب أو فسق أو كفر أو ببدعة، كل هؤلاء يشملهم الجرح ويشملهم التحذير..).
- كما أننا نعتقد؛ بأن فرسان الجرح سواء جرح أهل البدع أو جرح الرواة؛ هم أهل الحديث والأثر، وأن الناس جميعاً تبع لهم في ذلك، وأن الجرح شامل لأهل البدع وشامل للرواة، وأن التحذير إنما هو من أهل البدع فقط لا من الرواة الضعفاء والكذابين، وأن التحذير شامل لأهل البدع وغيرهم من الضعفاء، فقد قال ابن سيرين: (إن هذا العلم دين فانظروا من أين تأخذون دينكم).
- وأن نقد أهل البدع وتجريحهم، داخل في صميم علم الجرح والتعديل وجزء منه.
- وانظر ما كتبه رداً على البرمكي -الحزبي المجهول الناطق باسم حزب العدني-: «تلقين البرمكي المجهول مبادئ علم الأصول!» وهو رد منشور على شبكة العلوم السلفية (السلفية النقية)، حفظ الله القائمين عليها وثبتنا وإياهم على الحق.

\* وقد ذكر العلامة المعلمي رحمه الله تعالى في «الاستبصار في نقد الأخبار» (١ / ٤٠) طرقَ اعتماد الأئمة في اجتهادهم في الجرح والتعديل، وكلها راجعة إلى سبر حديث الراوي، والنظر في القرائن... قال: (واعتمادهم في اجتهادهم على طرق :

الطريقة الأولى : النظر فيمن روى عن الرجل فإن لم يرو عنه إلا بعض المتهمين كابن الكلبي والهيثم بن عدي طرحوه ولم يشتغلوا به، وإن كان قد روى عنه بعض أهل الصدق نظروا في حال هذا الصدوق...  
الطريقة الثانية : النظر في القرائن كأن يوصف التابعي بأنه كان من أهل العلم أو من سادات الأنصار... وعكس هذا أن يوصف الرجل بأنه كان جندياً أو شرطياً أو نحو ذلك من الحرف التي يكثر في أهلها عدم العدالة .  
الطريقة الثالثة : وهي أعم الطرق، اختبار صدقة وكذبه بالنظر في أسانيد رواياته، ومتونها مع النظر في الأمور التي قد يستفاد منها تصديق تلك الروايات أو ضعفها .. اهـ باختصار.

\* وقال الإمام ابن الوزير رحمه الله تعالى في «الروض الباسم» (٢ / ١٩٤) : (وأما المحدثون: فهم أكثر الناس تشديداً في القدح بالوهم؛ لأنهم يقدحون به متى كثر وإن لم يكن أكثر من الصواب ولهذا تجد كثيراً من أئمة الجرح والتعديل يترددون في الراوي فيوثقونه مرة ويضعفونه أخرى وذلك لأن دخول وهمه كثير مما لا يوزن بميزان معلوم، وإنما يُظن ويرجح فيه التحري والاجتهاد، فصار النظر فيه كنظر الفقهاء في الحوادث الظنية فلذا يكون لابن معين في الراوي قولان: التوثيق والتضعيف ونحو ذلك).

قلت : وعلى هذا يحمل كلام المنذري، والباجي وغيرهما .

٢- أما باب التبديع -مثلاً- ؛ فإنه يدخل في باب الأسماء والأحكام، وينبغي عليه ولائاً وبراء، وليس هذا من أسباب الجرح التي يختلف فيها الأئمة، لثبوت النصوص الدالة على الجرح بذلك، وكلام السلف وطعنهم كثير فيمن يشي على أهل البدع ويدافع عنهم، أو يكون من أتباعهم متعصباً لهم، فإذا أثبت من ثقت في علمه ودينه انحراف شخص عن منهج السلف؛ فالواجب التسليم له استسلاماً للدليل والبرهان الذي أقامه، إذ أن أهل السنة لا يختلفون في منهجهم وما كان من أصولهم، ومن خالف بعد وجود الشروط وانتفاء الموانع ودافع وتعصب الحقوه بالمتدع، ولا يقولون: الاختلاف في الأشخاص ليس اختلافاً في الدعوة!!

ويوضح ذلك أيضاً أن كلام أهل الحديث في أهل البدع هو من باب الخبر الذي ليس اجتهادياً، أعني أن المخبر منهم عن حال رجل بأنه أشعري أو معتزلي أو إخواني أو حزبي... مع ثقة المخبر وعلمه بأسباب الجرح والتعديل، إخباراً

عن شيء قام الدليل على أنه يخالف أصول أهل السنة، وهذا الباب ليس اجتهادياً، لذلك تجدهم إذا بلغهم مثل هذا عن ثقة قبلوه، ولم يقولوا: هذا أمر ظني يقبل الاجتهادات ولا يسبب اختلافاً في الدعوة!! بخلاف الكلام في الضبط، فقد يوافق عليه وقد يخالف إذا كانت له نظرة في أحاديث هذا الراوي تخالف نظرة غيره.. إذ الأمر في هذا اجتهادي مبناه على غلبة الظن.

قال الإمام الشنقيطي رحمه الله في «المذكرة في أصول الفقه» (ص ١٦٨ ط/ الجديدة: (ومن الآيات الدالة على قبول خبر الواحد قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ﴾ الآية، فإنه يفهم من دليل خطاب هذه الآية أعني مفهوم مخالفتها أن ذلك الجائي نبأ لو كان غير فاسق بل كان معروفاً بالعدالة والصدق فإنه لا يلزم التبين في خبره على قراءة ﴿فتبينوا﴾ ولا التثبت على قراءة ﴿فتثبتوا﴾ بل يلزم العمل به حالاً من غير تبين ولا تثبت).

ومن ذلك ما جاء في «صحيح مسلم» عن يحيى بن يعمر قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحيد بن عبد الرحمن الحميري حاجين أو معتمرين، فقلنا لو لقينا أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوقف لنا عبدالله بن عمر بن الخطاب داخل المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي؛ أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي، فقلت: أبا عبد الرحمن، إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرؤون القرآن ويتقفرون العلم، وذكر من شأنهم وأنهم يزعمون أن لا قدر! وأن الأمر أنف، قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم برآء مني والذي يحلف به عبدالله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر..» ثم ذكر الحديث.

فهذا الصحابي الجليل، لما أتاه خبر العدل، الجارح بأمر دل الدليل على القدح به في الشريعة؛ أخذ به وبني عليه الحكم على المجروح بما يقتضيه حاله، ولم يقل: إن الأمر اجتهادي ظني ولا يسبب اختلافاً في الدعوة!!!

قال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله: (كذلك المفسقات<sup>(١)</sup>؛ مثل الزنا، وشرب الخمر، وتعاطي الربا، وأكل مال اليتيم، والكبائر التي تتجاوز السبعين، كما يقول ابن عباس بل هي إلى السبعمئة أقرب، فهذه من الأسباب المتفق على أنها تجرح وتسقط العدالة ويحكم على من ارتكب كبيرة منها بالفسق فلا تقبل روايته ولا شهادته) «أسئلة وأجوبة مهمة في علوم الحديث» (الحلقة الأولى) (٢١).

(١) ومن ذلك البدع والحزبيات، إذ هي من المفسقات.

وقال حفظه الله: (فأحمد بن حنبل يقول للرجل من أئمة الإسلام في الحديث والفقہ والعلم فيتوقف في القول بخلق القرآن فيبدعه ويضلله، كما حصل للحارث حكم عليه بالبدعة وحذر منه -الحارث المحاسبي- ويعقوب بن شيبة وغيرهما ممن توقفوا في القرآن هل هو مخلوق أو غير مخلوق؛ بدعهم وضللهم، وأهل الحديث في عصره كلهم يؤيدونه ولا يخالفونه، إذا قال مثل هذا الكلام لا يعارضه أحد، بل كلهم يقولون هذا حق..) «مجموع الكتب والرسائل والفتاوى» (١٤ / ١٧٥).

قلت: ثم ما ينتج عن ذلك من الثناء على هذا المبتدع والدفاع عنه وردّ الجرح فيه -بعد وضوح البيّنات-؛ من إلحاق المبتدع وعدمه -وأن ذلك لا يكون في الجرح الراجع إلى الضبط لما مر- وسواء في ذلك المحامون والمدافعون عنه، أو أتباعه المتعصبون له.. كما دلت على ذلك الأدلة والآثار السلفية.

ففي «الصحيحين» حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «مثل الجليس الصالح والجلس السوء كحامل المسك ونافخ الكير فحامل المسك إما أن يحذيك وإما أن تبتاع منه وإما أن تجد منه ريحاً طيبة، ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك وإما أن تجد منه ريحاً متنتة»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال «المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخال»<sup>(٢)</sup>.

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم «المرء مع من أحب» أخرجه البخاري (٦١٦٩، ٦١٧٠) ومسلم (٢٦٤٠) من حديث أبي موسى الأشعري وابن مسعود رضي الله عنهما.

\* وقال صلى الله عليه وسلم «الأرواح جنود مجنّدة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف» أخرجه مسلم (٢٦٣٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وعن عائشة رضي الله عنها عند البخاري (٣٣٣٦) معلقاً، ووصله في «الأدب المفرد» (٩٠٠).

والأدلة وآثار السلف في هذا كثيرة مشهورة معلومة.

وهكذا قول ابن عباس رضي الله عنهما «لا تجالسوا أهل الأهواء فإن مجالستهم ممرضة»<sup>(٣)</sup>.

وقول أبي قلابة الجرمي: «لا تجالسوا أهل الأهواء فإنني أخشى أن يغمسوكم في البدعة أو يلبسوا عليكم دينكم»<sup>(٤)</sup>.

(١) البخاري (٢١٠١، ٥٥٣٤) ومسلم (٢٦٨٢).

(٢) رواه أحمد (٨٠٢٨) وأبو داود (٤٨٣٣) والترمذي (٢٣٧٨) وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بإسناد حسن.

(٣) رواه الآجري في «الشريعة» (١٣٣)، وابن بطة في «الإبانة» (٣٧١)، وهو حسن.

(٤) رواه الدارمي في «مقدمة سننه» مع «العرف الوردية» (برقم ٤٠٥) بإسناد صحيح.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى كما في «الفتاوى» (٢/ ١٣٢): (ويجب عقوبة كل من انتسب إليهم أو ذب عنهم أو أثنى عليهم أو عظم كتبهم أو عُرف بمساعدتهم ومعاونتهم أو كره الكلام فيهم أو أخذ يعتذر لهم بأن هذا الكلام لا يدري ما هو؟ أو: من قال إنه صنف هذا الكتاب؟ وأمثال هذه المعاذير التي لا يقولها إلا جاهل أو منافق، بل تجب عقوبة كل من عرف حالهم ولم يعاون على القيام عليهم، فإن القيام على هؤلاء من أعظم الواجبات، لأنهم أفسدوا العقول والأديان، على خلق من المشايخ والعلماء والملوك والأمراء، وهم يسعون في الأرض فسادا ويصدون عن سبيل الله...).

قال الشيخ بكر أبو زيد معلقاً على هذا الكلام: (فرحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية وسقاه من سلسبيل الجنة آمين، فإن هذا الكلام في غاية من الدقة والأهمية، وهو وإن كان في خصوص مظاهرة «الاتحادية» لكنه ينتظم جميع المبتدعة... «هجر المبتدع» (ص ٤٨-٤٩).

وقال الإمام ابن باز رحمه الله تعالى في شرحه لـ: «فضل الإسلام»<sup>(١)</sup> وقد سئل عن يثني على أهل البدع ويمدحهم هل يلحق بهم؟

فأجاب رحمه الله: (نعم؛ ما فيه شك، من أثنى عليهم ومدحهم هو داعٍ لهم، يدعو لهم، هذا من دعواتهم، نسأل الله العافية).

وقال العلامة أحمد بن يحيى النجمي رحمه الله في «الفتاوى الجلية» (٢/ ٣٢) فيمن لا يقبل أقوال العدول من أهل السنة على ما أثبتوه من فتن أهل الباطل وبدعهم: (..أما خبر العدل فإنه يؤخذ به فكيف إذا كان المخبرون جماعة ومن خيرة المجتمع وأعلاه وأفضله علماً وعدالة فإنه يجب ويتحتم الأخذ به ومن رده فإنما يرده لهوى في نفسه لذلك فهو مدان ويعتبر حزبياً بهذا الرد فهو يلحق بهم ويعد منهم).

وقد سئل العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله: هل يُلحق أتباع المبتدع بالمبتدع؟

فأجاب: نعم؛ إذا ناصرهم وأيدوه ودافعوا عنه، هم جنده وهو منهم مثل جند فرعون ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبْرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا \* رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَتُهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾، فالأتباع هم الضعفاء الذين يتبعهم أهل الباطل ويقودونهم إلى مخالفة الحق ومحاربة أهله، هؤلاء لهم حكم سادتهم، لكم أنتم إذا رأيتم بعض الناس

(١) كما في كتاب: "صور مضيئة من جهود الإمام عبد العزيز بن باز - رحمه الله - في الرد على المخالف" (ص ٨).

مخدوعين، فلا بأس أن تبصروهم وتبينوا لهم الحق، فإذا استمروا بالاتصال بسادتهم فيلحقون بهم" من شريط سمعي".

قال الإمام الشاطبي رحمه الله في «الاعتصام» (١ / ٢٠٠): (فإن توقيير صاحب البدعة مظنة لمفسدتين تعودان على الإسلام بالهدم، إحداهما: التفات الجهال والعامّة إلى ذلك التوقيير فيعتقدون في المبتدع أنه أفضل الناس وأن ما هو عليه خير مما عليه غيره فيؤدي ذلك إلى اتباعه على بدعته دون اتباع أهل السنة على سنتهم. والثانية: أنه إذا قر من أجل بدعته صار ذلك كالحادي المحرض له على إنشاء الابتداع في كل شيء.

وعلى كل حال فتحيا البدع وتموت السنن وهو هدم الإسلام بعينه). اهـ.

وقد سئل العلامة النحرير أحمد بن يحيى بن علي النجمي رحمه الله تعالى: ما حكم أهل السنة الواقفين في الفتن بين أهل الأهواء وأهل السنة؟

فأجاب: (من كان من طلبة العلم، ووقف وقوف حيرة وارتباك، لا يدري من من الفئتين على الحق، ومن على الباطل؛ فهو يُعلّم ويُبيّن له ما عند أهل الأهواء من بعد عن الحق، ومعاداة لأهله، ومن أصرّ بعد البيان، فهو يلحق بأهل الأهواء) «الفتاوى الجليلة» (٢ / ٧١).

قلت: ولا يُعلم من بُدّع بسبب مخالفته وتحسينه لحال ابن لهيعة، أو عبد الله بن محمد بن عقيل.. مثلاً، أو توقف في الحكم على درجة ضبطهما، فتجد أئمة الحديث مختلفين في حال هذا الصنف بين معدل ومجرّح، ولا يكون قول مجتهد حجة على قول مجتهد آخر، ولكلّ اجتهاده ونظرته من حيث سبّر كل إمام لحديث الراوي ومقابلته بأحاديث الثقات، وغير ذلك.

بخلاف من يخالف في تبديع عمرو بن عبيد، والجهم بن صفوان، وسيد قطب، وحسن البناء، والقرضاوي.. وغيرهم، ويشني عليهم، من بعد وقوفه على الأدلة والبراهين على بدعهم وظهورها له.

ففي هذه الصورة يزيد الجرح بالبدعة على الجرح بالضعف في الضبط<sup>(١)</sup>.

\* قال الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي» (١ / ٣٦٤): (وقيده - يعني تقديم الجرح المفسّر على التعديل - ابن دقيق العيد: بأن يُبني على أمر مجزوم به، لا بطريق اجتهادي كما اصطلح عليه أهل الحديث في الاعتماد في الجرح على اعتبار حديث الراوي لحديث غيره، والنظر إلى كثرة الموافقة والمخالفة).

(١) وهذا فرق صحيح، لا كالفروق المبتدعة الحدادية!!



ورُدَّ بأن أهل الحديث لم يعتمدوا ذلك في معرفة العدالة والجرح، بل في معرفة المضبط والتغفل ( وانظر "البحر المحيط" (٣٣٨/٥-٣٣٩٩) للزرکشي.

وهذا كلام واضح في المراد.

\* وقال الشيخ محمد بن عمر بازمول في «عبارات موهمة» (ص ٥٩) : (..اعلم وفقني الله وإياك لمرضاته أن كلام العلماء في التحذير من أهل البدع هو من باب الخبر لا من باب الاجتهاد، وعليه؛ فإن الواجب قبول خبر الثقة وعدم رده..).

فإذا طبقنا هذه القاعدة ألغى منهج السلف في الجرح والتعديل الذي هو أصل من أصول الدين!!

وسُد باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر!

وأسقط الحق وأهله!

وسرح أهل الباطل ومرحوا كما يريدون!!

فما من أحد يتكلم في أهل البدع وغيرهم إلا وضعوا ما أقامه من الحق في هذا الميزان التمييعي الباطل:

**كلامك في فلان قبوله أو رده أمر اجتهادي!!! ولا يسبب اختلافاً بيننا في الدعوة!!**

والقول بأن الجرح والتعديل أمر اجتهادي (مطلقاً!) مصير بأصحابه إلى أن أقوال المتقدين المخالفة لمنهج السلف اجتهادية أيضاً! إذ إن الجرح -العدل العالم بأسباب الجرح والتعديل- إنما ينقل لنا خبراً عن أمر قام الدليل على مخالفته لمنهج السلف!! كما مر تقريره.

وقد سئل الشيخ ربيع حفظه الله: (يروج بين طلاب العلم في هذه الأيام مقولة مفادها: لسنا ملزمين باتباع أقوال العلماء في الردود على المخالف؛ لأن هؤلاء المرود عليهم مجتهدون، لهم آراء اجتهادية قابلة للصواب والخطأ، فما رأيكم في هذا؟

فأجاب: هذا كذب!

الصراع بين أهل السنة وبين أهل الحق والباطل ليس آراء اجتهادية، إن الذي يقابله ويخاصمه ما هو مجتهد، هو من أهل الضلال، هذا كذب وتلبيس، كلها أباطيل ما هي اجتهادات، هذا يضل في الصحابة، يضل في العقيدة ويضل في الأصول، ويقال لك: هذه آراء اجتهادية؟! كلام فارغ، كل هذا كذب.

الواجب اتباع الحق، يعني هذا العالم إذا فعل بدعة يُحذَر من بدعته، وإذا كان على حق فيجب أن تأخذ بهذا الحق وتنصره، عرفتم.

فالمقياس هو الحق...انظر من على الحق ومن على الباطل، فإذا رأيت شخصاً على الحق والآخر على الباطل، يجب أن تنصر الحق وتحذر من الباطل، وإلا فأنت ميت لا تعرف معروفًا ولا تنكر منكراً، وهذا علامة انتكاس القلوب،

لأنها لا تميز بين الحق والباطل، يقول لك هذا مجتهد وما هو بمجتهد، صراع في أصول الدين وفي حملته، ويقول لك: اجتهادات!..) «مجموع الكتب والفتاوى والرسائل» (١٤ / ٢٧٠-٢٧١).

أما عن المخالف للجرح العدل العالم بأسباب الجرح والتعديل فيما أثبتته بدليله؛ إذا كان من أهل السنة، الذين علم صدقهم وانقيادهم للحق متى تبين لهم، لكن تخلف عن قبول الحق لوجود مانع، فيكون -لذلك- معفوا عنه ومعذورا.

كأن يكون ردّه للجرح الذي أُقيمت أدلته؛ عن تأويل، أو لم يتبين له الحق وخفي عليه، ولم يقصّر في طلبه، ولم يكن معرضا عن تبيّنه..

\* قال شيخ الإسلام رحمه الله في «اقتضاء الصراط المستقيم»: (..نعم، قد يكون متأولا في هذا الشرع فيغفر له لأجل تأويله، إذا كان مجتهدا الاجتهاد الذي يُعفى معه عن المخطيء... ثم قد يكون كل منهما [أي التابع والمتبوع] معفوا عنه لاجتهاده، ومثابا أيضا على الاجتهاد، فيتخلف عنه الذم لفوات شرطه، أو لوجود مانعه وإن كان المقتضي له قائما، ويلحق الذم:

١- من تبين له الحق فيتركه.

٢- أو من قصر في طلبه حتى لم يتبين له.

٣- أو أعرض عن طلب معرفته لهوى أو لكسل أو نحو ذلك). اهـ المراد.

\* قال العلامة ابن عثيمين رحمه الله معلقاً على كلام شيخ الإسلام: (...وهذه المسألة يغفل عنها بعض طلبة العلم، يقول: هذا مجتهد، ومن اجتهد فأخطأ له أجر!! نقول: نعم، فهذا بالنسبة له، أما بالنسبة لك فقد تبين لك أن اجتهاده خطأ فوجب مخالفته، ولكن انتبهوا إلى قيوده، يقول: إذا كان يجتهد الاجتهاد الذي يعفى معه عن المخطيء، وذلك أن يبذل جهده وغاية طاقته للوصول إلى الصواب، أما مجرد أن ينظر في الأدلة بدون تحرر وبدون جمع لأطراف العلم فهذا لم يجتهد الاجتهاد الواجب). اهـ

قلت: أما مع وجود الشروط وانتفاء الموانع، فإن المخالف في ذلك لا يكون معذورا.

قال العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى: (..والإمام أحمد نفسه خالف الناس في شريك بن عبد الله النخعي وأبي نعيم، لأنه لم تقدم له الحجة على تبديعها، ولو قدّموها له لقبها والتزمها، كما عهدنا ذلك منه ومن أمثاله رحمه الله، فمدار القبول والرد هو الحجة لا الهوى) «أئمة الحديث ومن سار على نهجهم أعلم الناس بأهل الأهواء والبدع» (٦٥-٦٦).

وقد سُئل العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله - كما في شريط «نصيحة إلى مسلمي بريطانيا» - : (بعض المخالفين هنا يجاوننا في بعض مؤلفات بعض العلماء كالشيخ بكر أبو زيد حفظه الله والشيخ عبد الله بن جبرين،... فهل وصلكم تراجع منهم أو شيء من هذا حتى نقول لإخواننا هنا؟

فأجاب : هذا من أخطاء بعض من انتقدتم، هذا من أخطائهم الواضحة المكشوفة، ولا يتعلق بهذه الأخطاء وهذه الأباطيل إلا أصحاب الهوى، فمن كان صادقاً في دينه ومن أهل السنة حقاً فعليه أن يدرس هذه القضايا، ولا يجوز له أن يرجح كلام شخص على كلام شخص إلا بعد أن يفهم حق الفهم كلام الطرفين ويميز بين المحق والمبطل، وبعد ذلك يتكلم بما يدين الله تبارك وتعالى به أنه الحق، أما أن يتكلم بهواه فنعود بالله، فهذا من أساليب أهل الضلال وأهل الأهواء عياداً بالله، لا شك أن الرجلين أخطئنا وأخطئنا وبالغا في الخطأ ونصرة الباطل، ونسأل الله لهما التوبة، والقاعدة عند أهل السنة أنه، يؤخذ من قول كل أحد ويترك، فما وافق من قوله الحق أخذ به، وما خالفه رُدَّ ولا سيما إذا رافقه الهوى والعياذ بالله، فعلموهم هذه القواعد).

وأما مسألة التشنيع على المخالف في ذلك وعدمه.. فهو فرع عن إثبات أن كلام أهل الجرح والتعديل في نقد أهل البدع؛ من مسائل الاجتهاد التي يسوغ فيها الخلاف!! وقد مر بيان ذلك وأنها من مسائل الخلاف لا الاجتهاد! فكيف يُقال فيمن أثبت ضلال شخص وانحرفه عن منهج السلف بالبراهين، ويأتي من يعدله ويدافع عنه بعد علمه؛ ثم يأتي من يقول:

**هذه مسألة اجتهادية!!!، ولا يُشنع على المخالف فيها!!**

**ولا نجعل خلافاً في الأشخاص خلافاً في الدعوة!!**

قال العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله: (.. عندكم علم من الجرح والتعديل، الكلام الذي قلناه: ناس جرحوا، ناس ما جرحوا، ناس يزكون ويدافعون هذا المجروح، نحن نطلب من الجارحين التفسير، إذا بينوا أسباب الجرح الصحيحة فيجب اتباعهم، لأن هذا اتباع للحق، وردُّ ما عندهم من الحق رفض للحق... فيجب على من يخالفهم أن ينصاع ويرجع إلى الحق والصواب، وأن يأخذ بالحجة - بارك الله فيكم - فكثير من الناس يكذبون بالحق، ويرفضون الحق، وهذا أمر عظيم جداً..). هـ المراد، من «الحث على المودة والائتلاف» ص (٦٠-٦١).

ثم إن الاستدلال على ذلك باختلاف العلماء في شخص ليس بحجة، والاحتجاج بالخلاف قاعدة استخدمها من جانب السبيل:

- لسد باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر!

قال الإمام الشوكاني رحمه الله: (وهذه المقالة قد صارت أعظم ذريعة إلى سدّ باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فالواجب على من علم بهذه الشريعة ولديه حقيقة من معروفها ومنكرها؛ أن يأمر بما علمه معروفًا، وينهى عمّا علمه منكرًا، فالحق لا يتغيّر حكمه، ولا يسقط وجوب العمل به والأمر بفعله والإنكار على من خالفه، بمجرد قول قائل، أو اجتهاد مجتهد، أو ابتداء مبتدع) «السييل الجزار» (٤/٥٨٨-٥٨٩).

- للتلاعب بعقول الناس!

- وتجربتهم على رد الحق!

- وعلى إسقاطه وأهله!

قال العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى: (..ولا يقف المسلم المتبع موقف أهل الأهواء فيقول: قد اختلف العلماء، فلا يلزمني قول فلان ولا فلان، ويذهب يتلاعب بعقول الناس، فإن مثل هذا القول يُجرىء الناس على رد الحق وإسقاط أهله، وصاحب الحجة يجب الأخذ بقوله اتباعاً لشرع الله وحجته، لا لشخص ذلك الرجل وسواد عينيه... والإمام أحمد نفسه خالف الناس في شريك بن عبد الله النخعي وأبي نعيم، لأنه لم تقدم له الحجة على تبديعها، ولو قدموها له لقبها والتزمها، كما عهدنا ذلك منه ومن أمثاله رحمه الله، فمدار القبول والرد هو الحجة لا الهوى) «أئمة الحديث ومن سار على نهجهم أعلم الناس بأهل الأهواء والبدع» (٦٥-٦٦).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (٢٦/٢٠٢-٢٠٣): (وليس لأحد أن يحتج بقول أحد في مسائل النزاع، وإنما الحجة النصّ والإجماع ودليل مستنبط من ذلك تقرّر مقدماته بالأدلة الشرعية لا بأقوال بعض العلماء، فإن أقوال العلماء يحتج لها بالأدلة الشرعية، لا يحتج بها على الأدلة الشرعية) ١هـ.

وقال الإمام ابن عبد البر رحمه الله في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/٢٢٩): (الاختلاف ليس بحجة على أحد علمته من فقهاء الأمة، إلا من لا بصر له ولا معرفة عنده ولا حجة في قوله) ١هـ.

\* واعلم - وفقني الله وإياك - أن ليس كل خطأ يكون مغفوراً لصاحبه.

إذ الأمر في ذلك نسبي، من حيث وضوح الأمر فيه، فمن كان من ذلك واضحاً بيناً؛ كأن تكون مخالفته لأمر من كليات الشريعة، أو أصل من أصول أهل السنة الظاهرة... فلا عذر له في ركوب هذه الضلالة، وقد مر بيان ذلك.

## (خلاصة)

ويعلم مما سبق بطلان إطلاق الشيخ محمد - وفقه الله - القول بأن (أقوال العلماء في الجرح والتعديل أمر

اجتهادي كبقية العلوم)!!

لما فيه من المفاسد الكثيرة، والتي منها :

- ١- أن فيه هضمًا لجهود الأئمة في حفظ سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وتضييعًا لها.
- ٢- أن فيه تخريبًا وتلاعبًا بقواعد الأئمة.
- ٣- أن هذا الإطلاق يجعل الناس في شك من أمرهم في أقوال أئمة الحديث الفطاحل الذين سخرهم الله تعالى لحفظ دينه، في الماضي والحاضر، إذ هو أمر يقبل الإصابة والخطأ!!
- ٤- أن فيه تجرئة للناس على إسقاط أهل العلم وأقوالهم والحق الذي بينوه للأمة، فكل من أراد إسقاط حججهم أتى بمثل هذه الدعاوى: (المسألة اجتهادية!!).

**وبهذا يتبين بطلان قاعدة :**

## المبحث الثاني:

### (اختلافنا في الأشخاص ليس اختلافا في الدعوة)

وقد سبق في المبحث الماضي بيان بطلان هذه القاعدة الخطيرة بجلاء ووضوح.

وقد قرر الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- هذه القاعدة كما في شريط «جلسة أصحاب الخيسة»

(بتاريخ ١٤ / شوال / ١٤٢٨ هـ) عند الكلام على هذه الفتنة الحاصلة؛ حيث جاء في السؤال الخامس:

(هل العلماء في اليمن ضد الشيخ يحيى، لأن بعض المتعصبين مع الشيخ عبد الرحمن يقولون ذلك؟

فأجاب -وفقه الله-: أنصح بالنسبة لقضية عبد الرحمن وما هو حاصل أن هذا الباب يسد، وأنتم تعلمون حفظكم

الله أن العلماء سائرون على سير واحد، الشيخ يحيى والمشايخ، سائرون في اتجاه واحد في المحافظة على الدعوة

والحمد لله كلمتهم واحدة ومنهجهم واحد وسائرون على سير واحد، إذا اختلفنا في شخص لا يعني الاختلاف في

الدعوة، ولا في الاختلاف في الدفاع عنها، ولا في تسييرها، هذا لا يفهمه إلا من لم يكن مدركا للأمور بحقائقها

وعمقها، يفهم له هذا، فالاختلاف في شخص هذا يحصل... فالاختلاف في شخص ليس اختلافا في الدعوة...)

اه المراد

أقول مستعينا بالله:

إن هذه القاعدة التي قررها الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- هي نفسها قاعدة أبي الحسن المصري التي كان يقررها

ويسير عليها، ثم أخذها الشيخ محمد عنه!!

قال أبو الحسن المصري في الشريط (٣) وجه (١) من أشرطة أبي الحسن المسماة بالقول الأمين<sup>(١)</sup>: (ثم في النهاية

نفترض أننا اختلفنا في أمر الشيخ المغراوي، وأن الشيخ المغراوي مخطئ، وأنا قلت مصيب، وأخطأت في تصويبي

إياه، هل هذا معناه أن الدعوة تفترق، وأني لست سلفياً، وأني سروري، وأني حزبي، وأني كذا وكذا، كما يقول

الجهلة الذين يقولون ما لا يعرفون، ويهرفون بما لا يعرفون.

(١) انظر «الثبت في الشريعة الإسلامية وموقف أبي الحسن منه» (ص ٩) للشيخ ربيع حفظه الله.

هب أني خالفت في شخص من الأشخاص، وأنا وأنت نقصد الدفاع عن السنة، فأنت جرحت، وأنا مدحت، وأنت مصيب في تجريحك، وأنا مخطئ، في هذه الحالة يقال فلان أخطأ في هذا!!  
قلت: وهي نفس القاعدة التي أصلها علي بن حسن الحلبي وقررها بقوله:  
(لا نجعل خلافتنا في غيرنا سببا للخلاف بيننا).

ومما قال الحلبي في كتابه «منهج السلف الصالح» (ص ٢٠٧ حاشية رقم ٢):  
(لا يجوز أن نجعل خلافتنا الاجتهادي المعتبر نحن أهل السنة في غيرنا ممن خالف السنة: من مبتدع أو سني وقع في بدعة، سببا في الخلاف بيننا نحن أهل السنة، بل نتناصح بالعلم والحق، ونتواصى بالصبر والمرحمة..).  
وقال أيضا في «منهج السلف الصالح» (ص ٧٥ حاشية رقم ٣): (الاختلاف في التبديع في إطار أهل السنة اختلاف سائغ، لا يوجب هجرا، ولا إسقاطا، ولا تبديعا..!!)  
وهذا من الأدلة الكثيرة على توافق ما في الكتابين: «الإبانة» للشيخ محمد الإمام، و«منهج السلف» للحلبي، إذ الكل خرج من (مشكاة!) واحدة!

(لا نجعل خلافتنا في غيرنا) = (لا نجعل اختلافنا في الأشخاص)

(سببا للخلاف بيننا) = (اختلافنا في الدعوة)

وهذا منهج الوصابي هداه الله الذي دعا إليه دفاعا عن العدني وحزبه؛ حيث قال في اجتماع المشايخ لعام (١٤٢٨هـ): (وقد يحصل بين علي بن المديني وأحمد بن حنبل أو يحيى بن معين في بعض الروايات؛ هذا يوثق وهذا يضعف، اختلاف أفهام واختلاف اجتهاد!) فلا يعنف هذا على هذا، ولا هذا على هذا، فوسعوا بالكم -يا رحمكم الله- فوسعوا بالكم، فكون فلان يرى أن فلان مجروح وغيره لا يراه مجروح فهذا أقل شيء أن يكون مما يسوغ فيه الاختلاف (!! وأنه من الأمور الاجتهادية (!!)) فلا ينبغي أن يجرح هذا على هذا، ولا هذا على هذا، والقلوب صافية والقلوب متألفة والقلوب متحابية، ولا يمتحن هذا بهذا ولا هذا بهذا، كونوا أرفع من ذلك ترفعوا!!  
وقال: (أنت لو عدت إلى كتب الجرح والتعديل؛ كم تجد من خلاف بين الأئمة ما بين مجرح وما بين مضعف، في اختلاف كبير، وما كان يتحزب ليحيى ابن معين مجموعة على ابن لهيعة (!) ولا يتحزب لعلي ابن المديني على ابن لهيعة!!!)

قلت: كل هذا حرصا على اللئيف والتجميع، وإن كان على حساب منهج السلف الصالح، والتميز، فمهما اختلفنا في أهل البدع والحزبيين.. فلا يكون ذلك اختلافا بيننا في دعوتنا!!!  
فأنا أنكر عليهم وأحزبهم وأحذر منهم..  
وأنت تماشيهم وتمدحهم وتتعاون معهم.. ولا يكون ذلك سببا في الاختلاف بيننا في دعوتنا!!  
لكن في الحقيقة؛ بهذا يفرق الصف ويقع الاختلاف!!  
ويسقط الولاء والبراء!!  
وتحيا البدع وأصحابها!!  
ويُقَصَّى الجرح والتعديل وأهله!!  
ويسقط المنهج السلفي!!  
وتسقط الأدلة والآثار السلفية!!....

ومن هنا كان تطبيق هذه القاعدة يفضي إلى السير على القاعدة الإخوانية التمييزية الأم:

«نتعاون فيما اتفقنا فيه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه»

وقد قلتُ عند الكلام على قاعدة: (نتناصح ولا نتفاضح) التي هي شبيهة لقاعدتنا هذه :

(وتقعيد هذه القاعدة في ميدان الجرح والتعديل فتح لباب المنهج الأفيح التمييزي، ولذلك يقول الشيخ ربيع في رده على عدنان عرعور «دفع بغي عدنان على علماء السنة» كما في «مجموع الكتب والرسائل والفتاوى» (١١ / ٢٢٤ - ٢٢٥) : (وهذه القاعدة تتناصح ولا تتفاضح، لا يبعد أنها أخذت من القاعدة الذهبية قاعدة البنا: «نتعاون فيما اتفقنا فيه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه»، والتي توسعت وتوسعت حتى أصبحت الآن على أيدي كثير من الإخوان دعوة إلى وحدة الأديان، ودعوة إلى توحيد الأمة بما فيهم الروافض والباطنية تحت راية وحدة). اهـ

فعلى أهل السنة أن يتفطنوا لهذه الدسائس في منهجهم، وألا يكونوا متهمين من مثل هذه الإرجافات على الحق). اهـ  
\* لكن الدافع للشيخ محمد الإمام - وفقه الله - لتقعيد مثل هذه القواعد البدعية وكذا غيره ممن مشى عليها كالحلبي وأبي الحسن المصري؛ ما ذكره الشيخ ربيع حفظه الله ردا على هذه القاعدة حيث قال:

(إنها فاسدة، وأنهم من خلالها يريدون التوصل إلى عدم تبديع وجرح من هو أهل للجرح والتبديع، مثل المغراوي وأبي الحسن المأربي ومحمد حسان..)<sup>(١)</sup>.

(١) كلام الشيخ ربيع والشيخ محمد بن هادي مستفاد من «صيانة السلفي» (ص ٢٠٠، ٢٠٢).



قلت: وكعبد الرحمن العدني وشلته، الذين أبان أهل السنة بدماج فتنهم وقلقلتهم في الدعوة، وولاءهم وبراءهم الضيق لحزبهم، ومحاولتهم شق الدعوة السلفية، وسعيهم في الفتنة والتحريش، ومضادة أهل السنة بدماج، وأخذ مساجد أهل السنة، ومحاکمتهم عند أهل البدع... وغير ذلك مما هو بيّن، والله المستعان.

وقد رد العلامة أحمد بن يحيى النجمي رحمه الله تعالى على تأصيل الحلبي -والذي هو نفس تأصيل الشيخ محمد الإمام- بكلام رصين ضمن ملاحظاته عليه فقال: (على أي شيء يجب اجتماعنا، أليس على الحق؟ بلى؛ فإن خالف الحق أحد وجب علينا أولاً أن ننصحه ونبين له، فإن رجع، وإلا فإنه يجب علينا أن نعتبره شاذاً ونرفضه، فإن أيده أحد، وأعانه على باطله أنكرنا على المؤيد وهجرناه، وبالأخص إذا كانت بدعته أو مخالفته واضحة وضارة كبدعة الخوارج، ولا يجوز أن نترك الإنكار على المبيع حرصاً على جمع الكلمة... وأين أنت من قول بعض السلف: «من وقر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام» أخرج البيهقي في «الشعب».

وصبيغ سيّره عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الكوفة ونهى عن مجالسته؛ أليس لأن عمر رضي الله عنه خاف على المسلمين من العدوى بفكره؟ بلى، أفيليق بعد ذلك ونحن ننتهي إلى أهل الحديث وأتباع الأثر أن نغضب على من قال لا يؤخذ العلم على من يرى رأي الخوارج، ولا على من يدافع عن من يرى رأي الخوارج، ويعتذر له، ويبرر مسلكه أو يؤويه في بيته ويتظاهر بصحبته ويحتفظ به؛ فلا يخرج من سلفيته بعد العلم بخارجيته؟! بل يرى أنه إن كان له ذنب فذنبه صغير لا يستحق أن يخرج به من المنهج السلفي؛ أليس النبي صلى الله عليه وسلم يقول «لعن الله من آوى محدثاً» رواه مسلم...).

وقال الشيخ محمد بن هادي المدخلي في «محاضرة التمسك بالسنة» عند أن سئل على قاعدة الحلبي والتي هي نفس قاعدة الشيخ محمد الإمام: (هذا كلام باطل، هذا كلام باطل، لأنه قد يكون الخلاف بيني وبينك في أهل الأهواء، فأنت تزكي صاحب البدعة وتمدحه، وأنا أحذر الناس منه، فأيهم الناصح لدين الله ولعباد الله؟ أنا أو أنت؟ الذي حذر من الأهواء وأهلها هو الناصح لدين الله تبارك وتعالى، أما الذي آوى إلى أهل الأهواء والبدع فهذا منهم، لأن «المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخال» ، والإمام أحمد رحمه الله قد استدل على هوى الرجل وانحراف الرجل بطرحه السلام على أهل الأهواء رحمه الله، فقال: «إذا رأيت الرجل يسلم على رجل من أهل الأهواء فاعلم أنه يجبه»، ثم استدل بحديث: «أفلا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم»، فأهل الأهواء إذا كنت أنت تزكيهم وهذا يحذر منهم، وأتباعك يقولون: لا ليسوا هم أهل أهواء، أو الأمر سهل والخطب يسير، أو

لا تفرقوا المسلمين، أيهم أنصح لدين الله ولعباد الله؟ لا شك أنه هو: الذي حذر منهم، فكونك تقول: لا نجعل خلافاً في غيرنا سبباً في خلافاً، هذا غير صحيح، بل هذا الكلام عليه تحفظ، نسأل الله العافية والسلامة من مثل هذه العبارات التي بدأت تظهر للناس اليوم، فرقت أهل السنة، أهل السنة في القديم كان الخلاف بينهم وبين أهل الأهواء، أما الآن فاندس في صفوفهم بعض المشبوهين وإن تزينوا بالسنة، فما فعلوا فيه أعظم مما فعله أهل الأهواء، نسأل الله العافية والسلامة).

قلت: ثم إن هذه القاعدة (اختلافنا في الأشخاص ليس اختلافاً في الدعوة) في الحقيقة؛ إنما هي فكرة متأثرة بالديمقراطية، التي تدعو إلى حرية الرأي والرأي الآخر، وهذه القاعدة تروج لها.

قال العلامة صالح الفوزان حفظه الله تعالى: (الذي خرج عن الحق متعمداً لا يجوز السكوت عنه، بل يجب أن يكشف أمره، ويفضح خزيه حتى يجذره الناس، ولا يقال: الناس أحرار في الرأي، حرية الكلمة، احترام الرأي الآخر! فالمسألة ليست مسألة آراء، المسألة مسألة اتباع، نحن قد رسم الله لنا طريقاً واضحاً، وقال لنا سيروا عليه حينما قال (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ) [الأنعام: ١٥٣]، فأى شخص يأتينا ويريد منا أن نخرج عن هذا الصراط فإننا أولاً: نرفض قوله، وثانياً: نبين ونحذر الناس منه، ولا يسعنا السكوت عنه، لأننا إذا سكتنا عنه اغتر به الناس، لا سيما إذا كان صاحب فصاحة ولسان وقلم وثقافة، فإن الناس يغترون به، ويقولون هذا مؤهل، هذا من المفكرين، كما هو حاصل الآن، فالمسألة خطيرة جداً.

وهذا فيه وجوب الرد على المخالف، عكس ما يقوله أولئك؛ يقولون: اتركوا الردود، دعوا الناس كل له رأيه واحترامه، وحرية الرأي وحرية الكلمة، بهذا تهلك الأمة، السلف ما سكتوا عن أمثال هؤلاء، بل فضحواهم وردوا عليهم، لعلمهم بخطرهم على الأمة، نحن لا يسعنا أن نسكت عن شرهم، بل لا بد من بيان ما أنزل الله، وإلا فإننا نكون كاتمين، من الذين قال الله فيهم (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ) [البقرة: ١٥٩]، فلا يقتصر الأمر على المبتدع، بل يتناول الأمر من سكت عنه، فإنه يتناوله الذم والعقاب، لأن الواجب البيان والتوضيح للناس، وهذه وظيفة الردود العلمية المتوفرة الآن في مكتبات المسلمين، كلها تذب عن الصراط المستقيم، وتحذر من هؤلاء، فلا يروج هذه الفكرة؛ فكرة حرية الرأي وحرية الكلمة واحترام الآخر إلا مضلل كاتم للحق.. «إتحاف القاري» (١/ ١١٣-١١٥).

والله الموفق

## المبحث الثالث :

### (الخلاف في أهل السنة خلاف رحمة)

قال الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - تحت عنوان (أكثر الاختلاف في أهل السنة اختلاف أفهام) :  
(فاختلاف أهل السنة لا يدخل في اختلاف الفرق والأحزاب، لأنه اختلاف سائغ في الشرع.... وعلى ما سبق فإن  
الخلاف في أهل السنة خلاف رحمة لا نقمة ومعتبر لا شر فيه ولا ضرر، ولا يخرج بأهله إلى البغي إلا مع نوع من  
اتباع الهوى والتعصب الخفي، إما من كلا المختلفين أو أحدهما).

أقول مستعينا بالله:

إن هذا التأصيل من الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - ووصفه للخلاف في أهل السنة بأنه (رحمة لا نقمة، ومعتبر لا  
شر فيه ولا ضرر)!! تأصيل غير صحيح، لمخالفته للنصوص وأقوال الأئمة الدالة على أن الخلاف - حتى وإن كان  
في المسائل التي يسوغ فيها الخلاف - شر وبلاء!

فإن الله تعالى يقول (ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم) [هود: ١١٨].

قال الإمام الألباني رحمه الله في «صفة الصلاة» (٤٩) : (..فإن الآيات الواردة فيه - في النهي عن الاختلاف في  
الدين والأمر بالاتفاق فيه - أشهر من أن تذكر ولكن لا بأس من أن نسوق بعضها، على سبيل المثال: ... وقال تعالى  
(وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ) [هود: ١١٨-١١٩]، فإذا كان من رحم ربك لا يختلفون وإنما يختلف أهل  
الباطل فكيف يعقل أن يكون الاختلاف رحمة).

قال الإمام الوادي رحمه الله: (وأما حديث «اختلاف أمتي رحمة»، فحديث لا سند له، أعني أنه حديث باطل، لأن  
الله عز وجل يقول في كتابه الكريم (وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ)، مفهوم الآية الكريمة؛ أن  
الذين يختلفون لم يرحمهم الله عز وجل) «مقتل الشيخ جميل الرحمن رحمه الله تعالى» (السؤال السادس).

ويقول تعالى: (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) [الأنفال: ٤٦]

ويقول تعالى (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ) [البقرة: ١٧٦].

قال العلامة ابن عثيمين رحمه الله في تفسير الآية: (الاختلاف ليس رحمة؛ بل إنه شقاق، وبلاء؛ وبه نعرف أن ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «اختلاف أمتي رحمة» لا صحة له؛ وليس الاختلاف برحمة؛ بل قال الله سبحانه وتعالى (ولا يزالون مختلفين \* إلا من رحم ربك)، أي فإنهم ليسوا مختلفين..).

\* والله تعالى لم يرد الخلاف شرعا، وإنما إرادته له كإرادته الشر كونا لا شرعا، مما يدل على أنه شر وبلاء.

قال تعالى (أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا) [النساء : ٨٢].

قال الإمام ابن حزم رحمه الله في «الإحكام في أصول الأحكام» (٥ / ٦٤) : (وقد نصَّ تعالى على أن الاختلاف ليس من عنده، ومعنى ذلك أنه تعالى لم يرضَ به، وإنما أرادته تعالى إرادة كونٍ، كما أراد الكُفر وسائر المعاصي). اهـ. والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول كما في «صحيح البخاري» من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت رجلاً قرأ آيةً وسمعت النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقرأ خلافها، فجئت به النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فأخبرته، فعرفت في وجهه الكراهية وقال: «كلاكما محسن، ولا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا».

\* وقد كان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يعدون الخلاف شرا، وإن كان في مسائل مما يسوغ فيها الاجتهاد. - فهذا علي رضي الله عنه يقول في حكم بيع أم الأولاد، وهي من المسائل الفقهية التي تتجاوزها الأدلة، بعد أن كان لا يرى بيعهن ثم رجع عن ذلك: «اقضوا كما كنتم تقضون، فإني أكره الاختلاف، حتى يكون الناس جماعة، أو أموت كما مات أصحابي». رواه البخاري في «الصحيح» (برقم ٣٧٠٧)، وانظر «فتح الباري» (٧ / ٧٣).

- وهذا ابن مسعود رضي الله عنه لما صلى عثمان رضي الله عنه بمنى أربعاً، قال عبد الله بن مسعود منكراً: «صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين، ومع أبي بكر ركعتين، ومع عمر ركعتين، ومع عثمان صدرا من إمارته ثم أتمها، ثم تفرقت بكم الطرق فلو ددت أن لي من أربع ركعات ركعتين متقبلتين» ثم إن ابن مسعود صلى أربعاً! ف قيل له: عبت على عثمان ثم صليت أربعاً؟! قال: «الخلاف شر». رواه أبو داود (١ / ٣٠٧ برقم ١٩٦٠).

قال الإمام الألباني رحمه الله: (وسنده صحيح، وروى أحمد (٥ / ١٥٥) نحو هذا عن أبي ذر رضي الله عنهم أجمعين). اهـ.

**قلت: فكيف يقال بعد ذلك: (إن الخلاف في أهل السنة رحمة)!!**

قال العلامة ابن حزم رحمه الله في «الإحكام في أصول الأحكام» (٥ / ٦٤) بعد أن أشار إلى أنه ليس بحديث:

(وهذا من أفسد قول يكون، لأنه لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق سخطا، وهذا ما لا يقوله مسلم، لأنه ليس إلا اتفاق أو اختلاف، وليس إلا رحمة أو سخط). اهـ.

\* فالأدلة الكثيرة صرحت بدم الخلاف مطلقا، ويدخل في ذلك ما كان منه بين أهل الحق، أو بينهم وبين غيرهم، والشيخ محمد الإمام - وفقه الله - لا يستطيع إثبات دليل من الكتاب أو السنة على أن الخلاف في أهل السنة رحمة.

\* وقد علم أنه لا مستند لذلك إلا ذلكم الحديث الذي لا أصله له: (اختلاف أمتي رحمة)!

قال الإمام الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١ / ١٤١): (فالواجب محاولة التخلص منه ما أمكن [يعني الخلاف]، لأنه من أسباب ضعف الأمة، كما قال تعالى (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم)، أما الرضا به وتسميته رحمة فخلاف الآيات الكريمة المصرحة بدمه، ولا مستند له إلا هذا الحديث الذي لا أصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم).

\* ولا يفهم من اعتبار الخلاف في أهل السنة شرًا، أنه يلزم منه مؤاخذه المختلفين مطلقا.

وإنما ينظر إلى نوع الخلاف، فإن كان من اختلاف التنوع، أو مما يسوغ فيه الخلاف لتجاذب الأدلة في المسألة، فهذا الخلاف ليس مذموما، وهذا الغالب في الخلاف بين أهل السنة.

أما إن كان من اختلاف التضاد، كوجود من يقع من أهل السنة في الحزبية والتعصب بالباطل والسعي في أوساط السلفيين بالفرقة والشقاق...، فإن من تسبب بذلك مذموم غير مرحوم، فإذا جاء من بيّن بالحجة باطله وفتنته وتحزبه؛ رأيت من يقوم بالدفاع عنه بالباطل، فالخلاف فيمن هذا حاله خلاف غير سائغ.

قال الإمام الألباني رحمه الله: (وهنا قد يرد سؤال وهو: إن الصحابة قد اختلفوا وهم أفاضل الناس، أفيلحقهم الذم المذكور؟ وقد أجاب عنه ابن حزم رحمه الله تعالى فقال في «إحكام الأحكام» (٥ / ٦٧ - ٦٨): كلاً، ما يلحق أولئك شيء من هذا، لأن كل امرئ منهم تحرى سبيل الله، ووجهته الحق، فالخطيئ منهم مأجور أجرا واحدا لنيته الجميلة في إرادة الخير، وقد رفع عنهم الإثم في خطئهم لأنهم لم يتعمدوه ولا قصدوه ولا استهانوا بطلبهم، والمصيب منهم مأجور أجرين، وهكذا كل مسلم إلى يوم القيامة فيما خفي عليه من الدين ولم يبلغه، وإنما الذم المذكور والوعيد المنصوص، لمن ترك التعلق بحبل الله تعالى وهو القرآن، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم بعد بلوغ النص إليه وقيام الحجة به عليه، وتعلق بفلان و فلان، مقلدا عامدا للاختلاف، داعيا إلى عصبية وحمية

الجاهلية ، قاصدا للفرقة ، متحريرا في دعواه برد القرآن و السنة إليها ، فإن وافقها النص أخذ به ، وإن خالفها تعلق بجاهليته ، و ترك القرآن و كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، فهؤلاء هم المختلفون المذمومون .  
 و طبقة أخرى و هم قوم بلغت بهم رقة الدين و قلة التقوى إلى طلب ما وافق أهواءهم في قول كل قائل ، فهم يأخذون ما كان رخصة في قول كل عالم ، مقلدين له غير طالبين ما أوجبه النص عن الله و عن رسوله صلى الله عليه وسلم).

وقال الإمام الألباني رحمه الله في «صفة الصلاة» (٦٤) : (ثبت أن الخلاف شر كله وليس رحمة ولكن منه ما يؤخذ عليه الإنسان، كخلاف المتعصبة للمذاهب، ومنه ما لا يؤخذ عليه؛ كخلاف الصحابة ومن تابعهم من الأئمة، حشرنا الله في زميرهم ووفقنا لاتباعهم.

فظهر أن اختلاف الصحابة هو غير اختلاف المقلدة.

و خلاصته : أن الصحابة اختلفوا اضطرارا ولكنهم كانوا ينكرون الاختلاف ويفرون منه ما وجدوا إلى ذلك سبيلا وأما المقلدة - فمع إمكانهم الخلاص منه ولو في قسم كبير منهم - فلا يتفقون ولا يسعون إليه بل يقرونه فشتان إذن بين الاختلافين، ذلك هو الفرق من جهة السبب.

وأما الفرق من جهة الأثر فهو أوضح وذلك أن الصحابة رضي الله عنهم - مع اختلافهم المعروف في الفروع - كانوا محافظين أشد المحافظة على مظهر الوحدة بعيدين كل البعد عما يفرق الكلمة ويصدع الصفوف فقد كان فيهم مثلا من يرى مشروعية الجهر بالبسملة ومن يرى عدم مشروعيته).

\* وقد وجه غير واحد من أهل العلم معنى الرحمة في الخلاف بتوجيهات، ولما كان التوجيه فرع الثبوت - وقد علمت عدم ثبوت دليل على ذلك - فإننا نقف حيث وقف الدليل، وقد علمت أن الأدلة صريحة في نفي حصول الرحمة في الخلاف مطلقا.

وقال العلامة ابن عثيمين رحمه الله في تفسير قوله تعالى (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ) [البقرة: ١٧٦] : (...وأما أن يقال هكذا على الإطلاق: «إن الاختلاف رحمة» فهذا مقتضاه أن نسعى إلى الاختلاف؛ لأنه هو سبب الرحمة على مقتضى زعم هذا المروي!!! فالصواب أن الاختلاف شر).

\* ثم إن الذي يظهر- والله أعلم- أن الشيخ محمد الإمام وفقه الله إنما قرر هذا التأصيل؛ بأن الخلاف في أهل السنة رحمة، من أجل إقناع الناس بأن قول الشيخ يحيى في هذه الفتنة لا ينبغي التحجير عليه.  
بل قد صرح بذلك كما في «جلسة أصحاب الخيسة» وغيرها، حيث عد الخلاف في حزبية عبد الرحمن العدني من الأمور التي فيها سعة...

ونحو هذا ما أصله علي الحلبي في كتابه «منهج السلف الصالح» (ص ٧٥ حاشية رقم ٣) إذ الكل من (مشكاة!) واحدة؛ حيث قال: (الاختلاف في التبديع في إطار أهل السنة اختلاف سائغ، لا يوجب هجرا، ولا إسقاطا، ولا تبديعا..!!)

وهذا قول باطل، فإن الله تعالى أمر عباده إذا اختلفوا أن يردوا ذلك إلى الكتاب والسنة، والحكم بهما، فقال تعالى ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مَن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾، فما دل عليه الدليل فهو الحجة وليس للناس في تركه سعة.

قال الإمام الألباني رحمه الله تعالى: (ويعلل بعضهم هذا الحديث ويوجهونه بقولهم: إن الاختلاف إنما كان رحمة لأن فيه توسعة على الأمة ومع أن هذا التعليل مخالف لصريح الآيات المتقدمة وفحوى كلمات الأئمة السابقة فقد جاء النص عن بعضهم برده.

قال ابن القاسم: (سمعت مالكا وليثا يقولان في اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: ليس كما قال ناس: (فيه توسعة) ليس كذلك إنما هو خطأ وصواب).

وقال أشهب: (سئل مالك عن أخذ بحديث حدثه ثقة عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أتراه من ذلك في سعة، فقال: لا والله حتى يصيب الحق ما الحق إلا واحد قولان مختلفان صوابا جميعا ما الحق والصواب إلا واحد). اهـ.

قلت: فإذا كان ذلك في الخلاف بين الصحابة الذي ليس خلافا على بدعة، ولا على عقيدة...

فكيف بالخلاف في حزبية رجل مفسد سعى في تفريق الدعوة والدعاة، مع قيام الناصحين من أهل السنة بإثبات الأدلة على فتنته وحزبيته، والتي لم يستطع أحد ردّها؟!؟!!

وقد بيّن بطلان هذه الدعوى الإمام الشاطبي رحمه الله في «الموافقات» (٤/ ١٤٢-١٤٣) فقال: (ومن هذا أيضا جعل بعض الناس الاختلاف رحمة للتوسع في الأقوال وعدم التحجير على رأي واحد ويحتج في ذلك بما روى عن

القاسم بن محمد وعمر بن عبد العزيز وغيرهما مما تقدم ذكره ويقول إن الاختلاف رحمة وربما صرح صاحب هذا القول بالتشنيع على من لازم القول المشهور أو الموافق للدليل أو الراجح عند أهل النظر والذي عليه أكثر المسلمين ويقول له لقد حجرت واسعا وملت بالناس إلى الحرج وما في الدين من حرج وما أشبه ذلك وهذا القول خطأ كله وجهل بما وضعت له الشريعة والتوفيق بيد الله).

والله الموفق



## المبحث الرابع:

### (لا يلزم من ظهور خطأ أهل الاجتهاد وإن كان في الأمور الجلية

#### جرهم جرحاً قادحاً)

ذكر الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - هذه القاعدة معنوناً بها في «الإبانة» (ص ١١٠) ثم قال: (أهل الاجتهاد هم أهل العلم الذين عرفوا باتباع الحق وبذل وسعهم في نشره وفهمه فهما سلباً بعيداً عن التقليد، وكل واحد من هؤلاء ليس معصوماً، فتحصل منه الزلة تارة في أمور خفية، وتارة في أمور جلية باجتهاده. فمتى بدت من أهل العلم هفوة أو هفوات، فلا تتخذ ذريعة للحكم عليه بالانحراف..).

أقول مستعينا بالله:

إن هذا التقعيد، باطل غير سديد.

وسبب الخطأ فيه أن الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - حسنا بالظن به؛ لم يتحرر عنده الفرق بين مقامين في مسألتين: أما الأولى:

أنه لا يلزم من كون فلان من أهل الاجتهاد، أن يكون جميع ما يجتهد فيه ويفتي به أو يقرره داخلاً في مسائل الاجتهاد، كما قرر ذلك الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى في «الموافقات» (١٣٨/٥ - ١٣٩). ذلك أن الاجتهاد على قسمين:

١ - قسم يُعفى معه عن المخطئ من أهل الاجتهاد.

٢ - وقسم لا يعفى معه عن المخطئ من أهل الاجتهاد.

ويتبين ذلك بما يلي:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فمن كان خطؤه:

- لتفريطه فيما يجب عليه من اتباع القرآن والإيمان مثلاً.

- أو لتعديه حدود الله بسلوك السبل التي نهى عنها.

- أو لاتباع هواه بغير هدى من الله.

فهو الظالم لنفسه؛ وهو من أهل الوعيد، بخلاف المجتهد في طاعة الله ورسوله باطناً وظاهراً الذي يطلب الحق باجتهاده كما أمره الله ورسوله فهذا مغفور له خطؤه) «مجموع الفتاوى» (٣/٣١٧).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: (..نعم، قد يكون متأولاً في هذا الشرع فيغفر له لأجل تأويله، إذا كان مجتهداً الاجتهاد الذي يُعفى معه عن المخطئ... ثم قد يكون كل منهما [أي التابع والمتبوع] معفوا عنه لاجتهاده، ومثاباً أيضاً على الاجتهاد، فيتخلف عنه الذم لفوات شرطه، أو لوجود مانعه وإن كان المقتضي له قائماً، ويلحق الذم: ١- من تبين له الحق فيتركه.

٢- أو من قصر في طلبه حتى لم يتبين له.

٣- أو أعرض عن طلب معرفته لهوى أو لكسل أو نحو ذلك) «اقتضاء الصراط المستقيم».

\* قال العلامة ابن عثيمين رحمه الله معلّقاً على كلام شيخ الإسلام: (...وهذه المسألة يغفل عنها بعض طلبة العلم، يقول: هذا مجتهد، ومن اجتهد فأخطأ له أجر!! نقول: نعم، فهذا بالنسبة له، أما بالنسبة لك فقد تبين لك أن اجتهاده خطأ فوجب مخالفته، ولكن انتبهوا إلى قيوده، يقول: إذا كان يجتهد الاجتهاد الذي يعفى معه عن المخطئ، وذلك أن يبذل جهده وغاية طاقته للوصول إلى الصواب، أما مجرد أن ينظر في الأدلة بدون تحرر وبدون جمع لأطراف العلم فهذا لم يجتهد الاجتهاد الواجب).

وفي هذا يقول شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (فالمجتهد المحض مغفور له ومأجور، وصاحب الهوى المحض مستوجب العذاب، وأما المجتهد الاجتهاد المركب من شبهة وهوى فهو مسيء) «مجموع الفتاوى» (٢٩/٤٤).  
وبهذا يتبين بطلان إطلاق الشيخ محمد الإمام في قوله في «الإبانة» (ص ١٠٤): (من ذم أهل الاجتهاد فهو المذموم)!!

#### المسألة الثانية:

عدم التفريق بين ما كان من الأخطاء جلياً، وبين ما كان خفياً، وجعل الحكم فيهما واحداً من حيث العذر. وذلك في قوله -وفقه الله-: (وكل واحد من هؤلاء ليس معصوماً، فتحصل منه الزلة تارة في أمور خفية، وتارة في أمور جلية باجتهاده، فمتى بدت من أهل العلم هفوة أو هفوات، فلا تتخذ ذريعة للحكم عليه بالانحراف..).  
وقد مر بيان خطأ هذا التأصيل، وأن ذلك ليس على إطلاقه، وأن عمل السلف لم يكن عليه، إذ أن الأمور الواضحة البينة كأصول أهل السنة المعلومة، يُعدُّ الواقع فيها من أهل البدع والأهواء، ويقوم وضوحها وظهورها مقام إقامة

الحجة، ولذلك كان عمل السلف الصالح رضي الله عنهم على تبديع هذا الصنف من غير إقامة للحجة، لأن مخالفة الحق الواضح عناد واستكبار.

وقد كنا نقلنا في ذلك كلام الشيخ ربيع حفظه الله حيث قال: (من وقع في بدعة فعلى أقسام: ... القسم الثاني: من هو من أهل السنة ووقع في بدعة واضحة كالقول بخلق القرآن أو القدر أو رأي الخوارج وغيرها فهذا يبدع وعليه عمل السلف.

قال شيخ الإسلام في «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٥٤): فطريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل ويراعون أيضاً الألفاظ الشرعية فيعبرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقاً وباطلاً نسبوه إلى البدعة أيضاً وقالوا: إنما قابل بدعة ببدعة ورد باطلاً باطلاً...

القسم الثالث: من كان من أهل السنة ومعروف بتحري الحق ووقع في بدعة خفية فهذا إن كان قد مات فلا يجوز تبديعه بل يذكر بالخير، وإن كان حياً فينصح ويبين له الحق ولا يتسرع في تبديعه فإن أصر فيبدع). اهـ. وله نحو هذا الكلام أيضاً في «مجموع الكتب والرسائل والفتاوى» (١٤/ ١٥٨-١٥٩).

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بأن الخطأ المغفور؛ هو ما كان في الأمور الدقيقة الخفية، لا في الأمور الواضحة الجلية حيث قال: (لا ريب أن الخطأ في دقيق العلم مغفور للأمة، وإن كان ذلك في المسائل العلمية، ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الأمة) «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ١٦٥).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (من خالف الكتاب المستبين والسنة المستفيضة أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافاً لا يعذر فيه فهذا يعامل بما يعامل به أهل البدع) «مجموع الفتاوى» (٤٢/ ١٧٢).

وقال العلامة ابن عثيمين رحمه الله تعالى: (ما كان الحق فيه واضحاً فالمخالف معاند مستكبر، وما كان مشتبهاً فهو محل اجتهاد)<sup>(١)</sup>.

وكلام أهل العلم في بيان ذلك كثير..

(١) من شريط «حكم العلماء على عدنان عرور» تسجيلات منهاج السنة بالرياض.

فإن كان الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - يريد بهذا التأصيل وضع قاعدة مطردة في كل من هب ودب<sup>(١)</sup> من المنتسبين إلى السنة!... فأين دليلها من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم؟! فهذا الإمام أحمد إمام السنة يقول في من وقف في القرآن إنه مبتدع ضال، وفيهم أناس من كبار المنتسبين إلى السنة والحديث مثل يعقوب بن شيبة. وقال إسماعيل ابن علي وهو من كبار أهل السنة والحديث كلمة فهم منها أنه يقول بخلق القرآن فضلل بعض الأئمة، وشن عليه الغارة كل أهل الحديث أو جلهم حتى رجع عن قوله ولو لم يرجع لأسقطوه<sup>(٢)</sup>. وتطبيق هذه القاعدة من غير تفريق بين ما مر، يفضي إلى:

- ١ - سد باب الجرح والتعديل وعدم تطبيقه في حق من وقع في الانحراف من أهل السنة.
- ٢ - ويفضي إلى القول بعصمة أفراد علماء أهل السنة من الوقوع في الانحراف.
- ٣ - وهدم جانب من جهود أهل الجرح والتعديل، وكتبهم شاهدة على جرح من وقع في الانحراف من المنتسبين إلى العلم والسنة.

قال الشيخ ربيع حفظه الله في «إبطال مزاعم أبي الحسن حول المجمل والمفصل»: (والحاصل أن بعض العلماء قد يعذرون بعض كبار العلماء في بعض العبارات ولا يعذرونهم في كل شيء لأنهم غير معصومين، وبعضهم لا يعذرهم كما هو حال الإمام أحمد ومئات العلماء في عصره، الذين لم يعذروا من وقف في القرآن من المنتسبين للسنة وأهل الحديث، وكما هو حال العلماء الذين شنعوا على ابن حبان والهروي؛ لأن كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون، وكتب الجرح والتعديل والفقه والتفسير وشروح الحديث مملوءة بنقد كلام العلماء وغيرهم وتضليل الضالين من المنسويين إلى السنة وغيرها وإن في ذلك لعبرة للمعتبرين الفاقهين).  
وهذا القدر كفاية، والله المستعان.

(١) كالعدني عبد الرحمن، وشلتة أهل التحزب والفرقة! وأذنايه!

(٢) انظر «إبطال مزاعم أبي الحسن حول المجمل والمفصل» للشيخ ربيع حفظه الله - ضمن «مجموع الكتب والرسائل والفتاوى».

## المبحث الخامس:

### (اجتهادات أهل العلم في الجرح والتعديل لا يقال فيها: حكم الله)

قال الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - في «الإبانة» (١٠٢-١٠٤): (اجتهادات أهل العلم لا يقال فيها: حكم الله). ثم استدلل لذلك بحديث بريدة رضي الله عنه عند مسلم (١٧٣١) وفيه: «وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا».

وذكر كلاما لبعض أهل العلم، هو في الحقيقة بيان للمسألة.

والشيخ محمد الإمام أصلحه الله؛ إنما يريد - كما هو معلوم من سبب تأليفه الكتاب ومن طريقته فيه - تطبيق هذه القاعدة على الجرح والتعديل، وبالأخص على جرح الشيخ يحيى حفظه الله لعبد الرحمن وحزبه وأذنابه! كما سيأتي بيانه.

وقد أشار الشيخ محمد الإمام إلى ذلك في آخر المبحث بقوله: (هذه المسألة يشغب فيها كثير من دعاة البدع والضلالات.. وقد يقع فيها بعض أفراد أهل السنة، فيجعلون كلام أحد المشايخ بمنزلة النصوص الشرعية، ومعلوم أن أدلة المسائل الاجتهادية لا تبلغ هذه المنزلة؛ فليتنبه لهذا!). فأقول مستعينا بالله:

إن هذا الكلام على إطلاقه غير صحيح، ويتشبه به كثير من أهل الأهواء لرد ما يثبت أهل السنة عليهم، لإيقاف زحف الجرح والتعديل عليهم وعلى باطلهم، فإذا قيل لأحدهم عن بعض أفكارهم أو رموزهم: قد تكلم فيه العالم الفلاني بأدلة، أجب: ليس كلام ذلك العالم وحيا يجب امتثاله!!!

وهذا الذي حصل في هذه الفتنة الواقعة؛ حيث شغّب أصحاب الفتن على الناس بمثل هذه القاعدة، لرد جرح الشيخ يحيى في العدني وحزبه - عاملهم الله بما يستحقون -.

والعجب من مثل الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - كيف يتأثر بهذا المسلك، كما في كلامه هذا، إذ من المعلوم أن القصد من كلامه هنا - كما سبق - جرح الشيخ يحيى حفظه الله لهؤلاء وأذناهم.

ثم ظهر لي أن الشيخ محمد الإمام إنما أخذ هذا التأصيل عن محمد بن عبد الوهاب الوصابي هداية الله، حيث قال في كتابه «نصائح علماء الأمة» نقلاً عن غيره (ص ١٤٨) : (وهكذا المسائل الاجتهادية، والجرح والتعديل من المسائل الاجتهادية إذ هو ليس نصاً من السماء أو من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فلان ضعيف أو فلان متروك أو فلان حزبي، إنما هذه مسائل اجتهادية، فإذا اختلف المشايخ في شخص أو في شيء فأنت يا طالب العلم تتبع ما تراه صواباً، ولكل شيخ عذره في مسائل الاجتهاد تريد أن تتعصب أو تتحكم على الدعوة، أو على المشايخ، فكل يعرف قدر نفسه)!!!

والشيخ محمد الإمام -أصلحه الله- بنى هذا الحكم فيما يظهر من صنيعه ومجموع كلامه على أمرين:  
الأول: - أنه - وفقه الله - قرر كما مر بأن مسائل الجرح والتعديل من المسائل الاجتهادية!! وقد مر بطلان هذا الإطلاق فيما سبق بما يكفي.

الثاني: وأن أدلة الجرح والتعديل ليست قطعية، وإنما هي ظنية.

وبالتالي لا يقال بأنها حكم الله!!

فاعلم - وفقك الله - أن تطبيق هذه القاعدة على مسائل الجرح والتعديل -مطلقاً- باطل!

ذلك بأن أدلة أهل الجرح والتعديل ليست على سواء، فكلامهم في أهل الأهواء والحزبيات، وأدلتهم التي يجرحونهم بها الأصل فيها أنها مستندة على أدلة الكتاب والسنة، وما كان مستنده في الجرح والتعديل ذلك، فهو جارح بحكم الله تعالى.

وقد سئل الشيخ ربيع حفظه الله: ماذا يُقصد بالدليل في الجرح المفسر؟ وهل الدليل يكون من الكتاب والسنة؟ فأجاب: نعم؛ لأن الأمور ترجع إلى الكتاب والسنة، لو جرحه بالزنا، أو بشرب الخمر، أو بتعاطي الربا، أو بأكل مال اليتيم، أو بأيّ كبيرة من الكبائر المعروفة الثابتة بالكتاب والسنة<sup>(١)</sup>، هذا هو المراد بالدليل وليس المقصود أن يقول: قال الله في فلان كذا! وقال رسول الله في فلان كذا! ليس المراد هذا، المراد أن تذكر جرحاً معتبراً في الشريعة الإسلامية نصّ عليه الكتاب والسنة بأنه من المعاصي الكبيرة) «أسئلة وأجوبة مهمة في علوم الحديث» (الحلقة الأولى).

(١) ومن ذلك البدع والحزبيات، إذ هي من المعاصي الكبيرة، والجرح بها معتبر في الشريعة لدلالة الأدلة على ذلك.

فبيّن حفظه الله؛ أن الجرح إذا كان مستندا إلى دليل يدل على أنه مما يقدر به في المجروح في الشريعة، كان الجرح حينئذ؛ بهذا الدليل من الكتاب والسنة اللذين هما حكم الله تعالى.

فمن سعى في الفرقة بين أهل السنة، وحزّب وعصّب وحرّش... في سبيل نيل مآربه ونصرة أفكاره.. فإنّ جرح من هذا حاله؛ جرح معتبر في الشريعة مستند إلى أدلة الكتاب والسنة، وهو جرحٌ بحكم الله تعالى على أهل الفرقة.

أما أنه لا يسمى حكماً لله تعالى إلا إذا جاءت آية من كتاب الله تعالى! أو حديث للنبي صلى الله عليه وسلم فيه أن عبد الرحمن العدني حزبي!! فهذا فهم قاصر للشريعة، فليراجع صاحبه نفسه وفهمه!!  
وبتطبيق هذا الفهم الخاطيء يهدم باب الجرح والتعديل ويُغلق بانقطاع الوحي!!  
وبالتالي تُقضى جهود أئمة الجرح والتعديل، وعشرات الكتب التي دوّنوا فيها جروحهم!  
وتسرح البدع وأهلها، ويُسقط أهل السنة!

\* وأما استدلال الشيخ محمد الإمام بالحديث؛ فإنه لا حجة له فيه على الصحيح؛ لاختصاص ذلك بزمن الوحي لتوقع تغير حكم الله تعالى في المسألة، بالنسخ، أو بتخصيص العام، أو بتقييد المطلق.. وغير ذلك.  
والمجتهد إذا بذل وسعه في إصابة الحق بسلوك طرق الاستدلال الصحيح والاستناد إلى الأدلة، ثم لم يظهر خطؤه، فإنه يُحكم له بإصابة حكم الله.

وقد بيّن ذلك العلامة ابن عثيمين رحمه الله في «القول المفيد على كتاب التوحيد» (٢/٤٩٨) حيث قال: (وهذه المسألة اختلف فيها العلماء :

ف قيل: إن أهل الحصن لا ينزلون على حكم الله، لأن قائد الجيش وإن اجتهد؛ فإنه لا يدري أيصيب فيهم حكم الله أم لا؟ فليس كل مجتهد مصيباً.

وقيل: بل يُنزلون على حكم الله، والنهي عن ذلك خاص في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقط، لأنه العهد الذي يمكن أن يتغير فيه الحكم، إذا من الجائز بعد مضي هذا الجيش أن يغير الله هذا الحكم، وإذا كان كذلك، فلا تنزههم على حكم الله، لأنك لا تدري أتصيب الحكم الجديد أو لا تصيبه؟

أما بعد انقطاع الوحي فينزلون على حكم الله، واجتهادنا في إصابة حكم الله يعتبر صواباً إذا لم يتبين خطؤه، لأن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها، وقد قال تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) [التغابن : ١٦]، وهذا أصح، لأنه يحكم للمجتهد بإصابته الحكم ظاهراً شرعاً وإن كان قد يخطئ..).

أما ما لم يكن فيه دليل ظاهر أو نص يستند إليه، فهذا الذي لا يجوز فيه نسبة الحكم إلى الله؛ وفي هذا يقول الإمام ابن القيم -وقد نقل كلامه الشيخ محمد الإمام ولم يمعن فيه النظر-: (..ولكن لا يجوز أن يقول لما أداه إليه اجتهاده؛ ولم يظفر فيه بنص عن الله ورسوله : إن الله حرم كذا، وأوجب كذا، وأباح كذا، وإن هذا هو حكم الله) «إعلام الموقعين» (١/٤٤).

وهذا الذي يصدق عليه كلام شيخ الإسلام ابن تيمية الذي نقله الشيخ محمد! حيث قال : (ولكن كثيرا من الناس ينسبون ما يقولونه إلى الشرع، وليس من الشرع، بل يقولون ذلك؛ إما جهلاً، وإما غلطا، وإما عمداً وافتراءً). والكلام على هذه المسألة يطول؛ وفيما ذكرنا كفاية، والله الموفق.





## المبحث السادس:

### (اعتماد أهل الجرح والتعديل في الحكم على الشخص على سبر أحواله)

قرر الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - في «الإبانة» (ص ١٧١-١٧٢): هذه القاعدة تحت عنوان:

(جل اعتماد أهل الجرح والتعديل على سبر أحوال الرواة)

وجعل ذلك مطبقاً أيضاً على جانب العدالة في الحكم على الشخص بالسنة أو البدعة، وهذا خطأ من الشيخ الإمام - وفقه الله - ولم يسلك هذا المسلك أئمة الجرح والتعديل في القدر في عدالة الرجل وتبديعه.

وقد أشار إلى ذلك الإمام المعلمي رحمه الله فيما نقله عنه الشيخ محمد الإمام حيث قال:

(.. فإذا تتبع أحدهم حديث الراوي فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط) فخصص جانب السبر لما كان من أمر الضبط، ثم قال: (ولم يبلغه ما يوجب طعنا في دينه).

فهذان أمران:

١ - جانب الضبط، وأن سبر حديث الراوي مما يعرف به ذلك.

٢ - جانب العدالة، وهذا فيما إذا لم يبلغه ما يوجب طعنا في دينه، ولم يجعل المعلمي السبر داخلاً في ذلك.

فإذا اجتمع الأمران حصل التوثيق، ولذا قال المعلمي: (وثقه).

وقال العلامة المعلمي رحمه الله في موضع آخر: (ومن الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له

تكون مستقيمة وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة ملكة لذلك الراوي، وهذا يدل على أن جل اعتمادهم في

التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الراوي) «التنكيل» (١/٦٧).

فبين رحمه الله هنا أيضاً؛ أن أمر السبر إنما هو فيما يتعلق بجانب الضبط بالنظر في أحاديث الراوي.. على ما سبق ذكره.

وقد أخطأ الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - في فهمه لكلام العلامة المعلمي؛ فظن أنه عنى أن طريقة السبر شاملة للضبط والعدالة.

ومما يبين ذلك جلياً؛ وأن الأصل عند أهل الحديث أنهم لا يعتمدون على جانب السبر في ذلك:

قول الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٣٦٤) : (وقيدته [يعني تقديم الجرح المفسر على التعديل] ابن دقيق العيد : بأن يُبني على أمر مجزوم به، لا بطريق اجتهادي كما اصطلح عليه أهل الحديث في الاعتماد في الجرح على اعتبار حديث الراوي لحديث غيره، والنظر إلى كثرة الموافقة والمخالفة.

ورُدَّ بأن أهل الحديث لم يعتمدوا ذلك في معرفة العدالة والجرح، بل في معرفة الضبط والتغفل <sup>(١)</sup> ) وانظر «البحر المحيط» (٥/ ٣٣٨-٣٣٩) للزركشي.

وهذا واضح في تقرير ما سبق، والله الموفق.

\* ومما يجب الحذر منه أيضاً؛ أن تطبيق قاعدة السبر على منهج الداعي أو العالم، ذريعة إلى تطبيق قاعدة الموازنات، فيقال:

- يُنظر في حال الداعي أو العالم؛ فإذا وُجد في أغلب حاله على منهج السلف عملاً ودعوة، ثم بعد ذلك وقع فيما يوجب الانحراف؛ فإن العبرة بالغالب من حاله، فيغمر ذلك في بحر حسناته!!! وهذا منهج الموازنات.

\* أو قاعدة: حمل المجمع على المفصل، فيقال:

- يُنظر في حال الداعي أو العالم؛ فإذا وُجد منه ما يخالف منهج السلف، وكان من شأنه تقرير منهج السلف في أكثر حاله؛ حملنا المجمع على المفصل!!! وبذلك تكون هذه القاعدة حرباً على السنة وأهلها.

ولذلك استدل داعي الموازنات أحمد الصويان في كتابه «منهج أهل السنة والجماعة في تقويم الرجال ومؤلفاتهم» (ص ١٢٢) بمسألة السبر على تقرير منهجه البائر! واستدل لذلك بكلام المعلمي الذي نقله الشيخ محمد أيضاً لنفس الغرض!!

(١) ومما ينبئ عليه : أن اعتماد السبر في معرفة استقامة الراوي وأحاديثه ليس مما يدركه أهل زماننا.

قال العلامة المعلمي رحمه الله تعالى : (استقامة الراوي تثبت عند المحدث بتبعه حديث الراوي واعتبارها، وتبين أنها كلها مستقيمة تدل على أن هذا الراوي كان من أهل الصدق والأمانة، وهذا لا يتيسر لأهل عصرنا ؛ لكن إذا كان القادحون في الراوي قد نصوا على ما أنكروه من حديثه بحيث ظهر أن ما عدا ذلك من حديثه مستقيم فقد يتيسر لنا أن ننظر في تلك الأحاديث فإذا تبين أن لها مخارج قوية تدفع التهمة على الراوي فقد ثبتت استقامة روايته) «التنكيل» (١/ ٧٦).

وقال رحمه الله تعالى : (ودرجة الاجتهاد المشار إليها لا يبلغها أحد من أهل العصر فيما يتعلق بالرواة المتقدمين ، اللهم إلا أن يتهم بعض المتقدمين رجلاً في حديث يزعم أنه تفرد فيجد له بعض أهل العصر متابعات صحيحة ، إلا حيث يختلف المتقدمون فيسعى في الترجيح ... ) «التنكيل» (١/ ٣٧) . وينظر بقية كلامه هناك.

وهذا الذي يؤكد لنا في أمثلة أخرى كثيرة ذكرناها في هذا الكتاب في موضعها، أن الشيخ محمد الإمام يستفيد من تأصيلات أحمد الصويان؛ والله المستعان.

## المبحث السابع:

### (اشتراط موافقة إجماع أكثر المجرحين لقبول الجرح من العالم)

#### وتعطيل قاعدة: الجرح المفسر مقدم على التعديل

وقد قرر الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- هذه القاعدة الخلفية في كثير من المواضع في كتابه «الإبانة»؛ بصور متعددة وعناوين تصب كلها في مصب واحد؛ ومن ذلك:

- قوله وفقه الله في «الإبانة» (ص ٢٤٠): ومما سار عليه أئمة الجرح والتعديل: أنه لا يترك حديث الراوي إلا إذا أجمع أكثر المجرحين على تركه. اهـ ثم سرد أثر ليس فيه ما يدل على ما قعده أئمة!!!<sup>(١)</sup>.

وقال -وفقه الله- (ص ٢٤١): (وعلى كل يفرق بين أمرين: الأول: القدح في الرجل، والثاني: الترك له.

أما القدح فيه فهو يبدأ من عند واحد، واثنين، وثلاثة (!!)) وقد يتتابع أهل العلم على ذلك فيترك!!

- وقوله (ص ٢١٦): (ابن حزم حافظ كبير، إلا أنه ابتلي بنوع من الاستقلال، فحال هذا الاستقلال بينه وبين

السداد في مسائل الجرح والتعديل، وفي الفقه، وفي العقيدة وغيرها، فهذا السير من العلماء مع ابن حزم يدل على أن

أي مجرح ومعدل خالف ما عليه أئمة الجرح والتعديل؛ فتعديله وجرحه مردود عليه، وسواء كانت المخالفة فيما

يتعلق بالعدالة أو بالضبط).

(١) حيث نقل قول ابن سيرين: (كان في الزمن الأول لا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد، لكي يأخذوا حديث أهل

السنة، ويدعوا حديث أهل البدع) أخرجه مسلم في «مقدمة الصحيح» (١/ ٨٤) وغيره!

فأين الشاهد في ذلك يا شيخ محمد على تأصيل قاعدتك البدعية التي تقدم الأكثر وترفض الجرح المفسر!

بل إن في هذا الأثر ما يرددها؛ ذلك أن سؤال السلف عن الإسناد سؤال عن رجاله، وقد كانوا رحمهم الله يقبلون قول الواحد في ذلك!

وقال- وفقه الله- (ص ١٦٨): ..ومرادنا من هذا الإيضاح: أن يعلم أن الإمام من المجرحين لا يقطع بجرحه في حق أي شخص من الأشخاص إلا أن يظهر منه ما لا يُدفع، وأن يصير الجرح غير معارض من أهل العلم).  
وقال- وفقه الله- (ص ١٢٣): ..والزلة مقولة تخالف الحق وتخالف ما عليه أهل العلم، فانحراف العالم وزلته معتبرة بمخالفة أهل العلم).

وقال- وفقه الله- (ص ٢٢٣) بعد أن ذكر عدة نقول ليست مما يقرر ما أراه! : (تكاثر هذه النقولات تدل على أن قول الأكثر في الجرح والتعديل مقدم على قول الأقل، وقول الجماعة مقدم على قول الفرد، وهو سير على قاعدة مطردة في جميع العلوم في الفقه واللغة والعقيدة والأصول وغير ذلك، وهي قول الأكثر مقدم على قول الأقل، فالسير عليها سير على الجادة، والخروج عنها خروج عن الجادة في تقرير المسائل إلا ما كان برهان!!!)

وقال الشيخ محمد الإمام- وفقه الله- في «الإبانة» (ص ٢٢١): (إذا جرح الشخص أو عدل من قبل الجمهور فقوهم مقدم على قول غيرهم، إلا أن يكون عند الجمهور برهان لم يدلوا به<sup>(١)</sup>).

وبيانا للحق في ذلك أقول مستعينا بالله:

اعلم- وفقني الله وإياك- أن كثرة العدد وقلته ليست لو حدها ميزانا لثبوت الحق، وإنما العبرة هي في إصابة الحق أو مخالفته، سواء كان المصيب أو المخالف وحيداً؛ أو كانوا جمهور أهل الأرض.  
وليس هناك دليل من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو النظر الصحيح، يدل على إيجاب أو حتى ترجيح ما عليه الأكثر؛ أبداً، وعلى من ادعاه الدليل، ولن يجد لذلك دليلاً حتى يلج الجمل في سم الخياط!  
قال ابن حزم رحمه الله في «المحلى» (٩/٢٧٣-٢٧٤): (ولا معنى لكثرة القائلين بالقول وقتلهم، وقد أفردنا أجزاء ضخمة فيما خالف فيه أبو حنيفة ومالك والشافعي جمهور العلماء، وفيما قاله كل واحد منهم مما لا يعرف أحد قال به قبله، وقطعة فيما خالف فيه كل واحد منهم الإجماع المتيقن المقطوع به، ولم يأت قط نص ولا إجماع ولا نظر صحيح بترجيح ما كثر القائلون به على ما قلّ القائلون به..).

(١) وهذا القيد الذي ذكره- وفقه الله- لا معنى له، بل هو مما يؤكد أكثر تقريره لهذه القاعدة التمييزية، ولو أنه قال: (إلا أن يكون عند هذا الشخص برهان يدلي به) لكان أقرب! على أن اعتبار الكثرة ليس له أي اعتبار في مقابل الحجة والبرهان.

\* وقال الشيخ الألباني رحمه الله في «التعليق على الطحاوية» عند الكلام على الشذوذ: (.. فإنه ليس في الكتاب ولا في السنة دليل على أن كل ما عليه الجمهور أصح مما عليه مخالفوهم عند فقدان الدليل..). وهذا عام في كل ما كان سبيله الاتباع، في جميع العلوم الشرعية، وعلى رأسها علم الجرح والتعديل؛ لا كما ادّعى الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- فيما سبق نقله بقوله: (وقول الجماعة مقدم على قول الفرد، وهو سير على قاعدة مطردة في جميع العلوم)!!!!.

وهذا كلام -مع بطلانه- عجيب جدا!!!

وقد استخدم هذا المسلك أبو الحسن المصري وأتباعه مع شيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري حفظه الله تعالى؛ إذ كان أول من تفتن لهم وتصدى لهم باليمن، وكان مشايخ اليمن مخالفون له. ثم استخدمه عبد الرحمن بن مرعي العدني وحزبه مع شيخنا حفظه الله أيضا، وحمل أتباعه رايته للتصدي لما أثبت عليهم من أدلة وبراهين على فتنهم، وساعدهم على ذلك الوصابي هداه الله<sup>(١)</sup>، فتجلد في الدعوة إلى هذا التأصيل البدعي!! كما استخدمه أيضا علي بن حسن الحلبي -هداه الله- مع من أبان حاله، ورد عليه غير واحد وبينوا بطلان هذه القاعدة والتي قبلها.

وكما قال تعالى عن حال أهل الباطل:

﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ١١٨].

ولا يخفى عليك - يا من ينتسب إلى أهل الحديث والأثر - أمر الجرح والتعديل، الذي عليه قوام الدين، وتمييز به أهل السنة والاتباع عن أهل البدعة والتميع... وأن من قواعد العظيمة التي سار عليها أئمة الحديث والهدى: أن الجرح المفسر القائم على الأدلة مقدم على التعديل، وأن أخذنا بالجرح المفسر أخذ بالدليل الذي هو فرض المتبع المنقاد للحق.

\* قال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله: (.. عندكم علم من الجرح والتعديل، الكلام الذي قلناه: ناس جرحوا، ناس ما جرحوا، ناس يزكون ويدافعون هذا المجروح، نحن نطلب من الجارحين التفسير، إذا بينوا أسباب

(١) قال الوصابي هداه الله في «نصيحة عاشوراء» (١٤٢٩ هـ): (فإن الإنسان كلما أكثر من الشيوخ كلما اتسعت دائرته العلمية، ونفس الكلام مسألة الجرح (!) إذا أخذت الجرح عن شخص واحد تصبح ما ترى إلا ما يراه هو (!) .. ما عندك إلا عين واحدة (!) لكن خذ الجرح من أكثر من عالم من علماء السنة من علماء التوحيد (!) خذ هذا العلم من أكثر من واحد تتسع دائرتك العلمية..)!!

وقال أيضاً: (فمن الخطأ أن الإنسان ينظر بنظرة ضيقة جداً؛ وبعدين ما يرى إلا ما يراه هو لا، وسع دائرتك، انظر باقي المشايخ، إذا كان فلان جرح فلان، انظر باقي المشايخ)!!

الجرح الصحيحة فيجب اتباعهم، لأن هذا اتباع للحق، وردُّ ما عندهم من الحق رفضٌ للحق... فيجب على من يخالفهم أن ينصاع ويرجع إلى الحق والصواب، وأن يأخذ بالحجة - بآراء الله فيكم - فكثير من الناس يكذبون بالحق، ويرفضون الحق، وهذا أمر عظيم جدًّا...). هـ المراد، من «الحث على المودة والائتلاف» ص (٦٠-٦١).

\* وقال شيخنا يحيى الحجوري حفظه الله في «التوضيح لما جاء في التقريرات العلمية والنقد الصحيح» (ص ١٠):  
(من الأصول الصحيحة لدينا أهل السنة أن الجرح المفسر مقدم على التعديل المجمل؛ لأن الجرح ناقل عن الأصل، فعنده مزيد علم في ذلك، والمعدل أو النافي مُبقي على الأصل الأول).

والأدلة على ما ذكرنا وأقوال أهل العلم في ذلك كثيرة كما سيأتي؛ تُقرَّر بوضوح وجلاء بأن:  
الجرح المفسر مقدم على التعديل وسواء كثر المعدلون أم قلُّوا فالحكم واحد والعلّة قائمة، وأنّ الذين يقعدون مثل هذه القواعد في مقابل الجرح المفسر<sup>(١)</sup> إنما يريدون بذلك إسقاط الحق الذي يقيمه أهل السنة على باطلهم لرد الحق والأدلة!! حماية لأفكارهم ورموزهم!

وتقديم الجرح المفسر على التعديل، إنما هو لما تضمنه من الزيادة التي أثبتتها الجرح، وذلك موجود مع زيادة عدد المعدل ونقصه ومساواته، لأن العدد إذ ذاك لا تأثير له في الحكم، ويتبيّن هذا جليًّا بنقل كلام جمعٍ من أهل الحديث والشأن في هذه المسألة:

(١) قال العلامة المعلمي رحمه الله «التنكيل» (١/٥٩): (اعلم أن الجرح على درجات:

الأولى المجمل: وهو ما لم يبين فيه السبب، كقول الجرح "ليس يعدل"، "فاسق"...

الثانية: مبين السبب، ومثّل له الفقهاء بقول الجرح "زان"، "سارق"، "قاذف". ووراء ذلك درجات بحسب اختلال الخلل وعدمه...).

(وما هو ضابط الجرح المفسر المبيّن السبب؟):

أسباب الطعن معروفة، وهي ما كان القدر فيها راجعا إما إلى العدالة أو إلى الضبط، أو ما كان مآله إلى ذلك.

قال العلامة الشوكاني رحمه الله: (وعندي أن الجرح المعمل به هو أن يصفه بضعف الحفظ أو بالتساهل في الرواية أو بالإقدام على ما يدل على تساهله بالدين... فاشدد على هذا يدك تنتفع به عند اضطراب أمواج الخلاف) «إرشاد الفحول» (١/١٤٥).

ويعرف ضابط الجرح المفسر المبيّن أيضا بمعرفة ضده: وذلك أن شروط القبول هي (العدالة والضبط) - مع التفاوت في ذلك -، فكذلك ما يكون جارحا، فإنه إما أن يعود إلى العدالة أو إلى الضبط، وما لم يكن عائدا إلى أحدهما فهو المجمل، ويعرف هذا بالنظر في أسباب الجرح.

ومن الجرح المفسر العائد إلى العدالة: الجرح بالحزبية المقيمة كحزبية ابن مرعي وشلته

فاشدد على هذا يدك تنتفع به عند اضطراب أمواج الخلاف.

- ١- قال الإمام الزركشي رحمه الله في «النكت على المقدمة» (٣/٣٦٢): «والصحيح تقديم الجرح لما ذكرنا، يعني لأن تقديم الجرح إنما هو لتضمنه زيادة خفيت على المعدل، وذلك موجود مع زيادة عدد المعدل ونقصه ومساواته، فلو جرحه واحد وعدله مائة قُدِّم قول الواحد لذلك».
- ٢- ونقل كلامه هذا بحروفه العلامة السخاوي رحمه الله في «فتح المغيث» (٢/٣٢) مُقَرِّراً من غير أن ينسبه .  
وقال في «شرح التقريب» (ص ١٨٧): «.. [وقيل إن زاد المعدلون] في العدد على المجرحين [قدم التعديل] وردّه الخطيب...» .
- ٣- وكلام الإمام الخطيب رحمه الله في «الكفاية» (١/٣٣٦) حيث قال: «إنه خطأ وبعُدُ ممن توهمه، لأن المعدلين و إن كثروا ليسوا يجربون عن عدم ما أخبر به الجارحون، ولو أخبروا بذلك لكانت شهادة باطلة على نفي ما يصح ويجوز وقوعه وإن لم يعلموه فثبت ما ذكرناه» .  
وكان قال قبل ذلك: «إذا عدل جماعة رجلا وجرحه أقل عددا من المعدلين، فإن الذي عليه جمهور العلماء أن الحكم للجرح والعمل به أولى، وقالت طائفة: بل الحكم للعدالة وهذا خطأ لأجل ما ذكرناه..» .
- ٤- وقال العلامة الشنقيطي رحمه الله في «المذكرة» (ص ١٢٣): «..الجرح إذا تعارض مع التعديل قُدِّم الجرح، لأن المجرَّح اطلع على أمر خفي..فإن كان المعدلون أكثر من المجرحين فكذلك في الصحيح لأن سبب تقديم الجرح: علم المجرَّح بما خفي على المعدل، وذلك لا ينتفي بكثرة عدد المعدلين، وقيل يقدم التعديل للكثرة وهو ضعيف..» .
- ٥- وقال الإمام ابن الصلاح رحمه الله: «..فإن كان عدد المعدلين أكثر فقد قيل: التعديل أولى، والصحيح الذي عليه الجمهور أن الجرح أولى لما ذكرناه» («معرفة أنواع علم الحديث» (ص ٢٢١).
- ٦- وقال الإمام النووي رحمه الله في «شرح مسلم» (١/١٢٤): «..ولو تعارض جرح وتعديل قدم على التعديل على المختار الذي قاله المحققون والجاهير، ولا فرق بين أن يكون عدد المعدلين أكثر أو أقل، وقيل إذا كان المعدلون أكثر قدم التعديل، والصحيح الأول لأن الجرح اطلع على أمر خفي جهله المعدل» .
- ٧- وقال الإمام ابن كثير رحمه الله في «اختصار علوم الحديث» (ص ١٣٤-١٣٥): «( وأما إذا تعارض جرح وتعديل، فينبغي أن يكون الجرح حينئذ مفسراً، وهل هو المقدم؟ أو الترجيح بالكثرة أو الأحفظ؟...والصحيح أن الجرح مقدم مطلقاً إذا كان مفسراً) .
- ٨- وقال الإمام الصنعاني رحمه الله في «سبل السلام» (١/١١٧ ط مكتبة الإيمان): «..لكن الجارح أولى وإن كثر المعدل..» .



٩- وقال الحافظ السيوطي رحمه الله : (وإذا اجتمع فيه- أي الراوي- جرح مفسر و تعديل، فالجرح مقدم و لو زاد عدد المعدل هذا هو الأصح عند الفقهاء والأصوليين، ونقله الخطيب عن جمهور العلماء...) «تدريب الراوي» (ص ٣٦٤).

١٠- وقال العلامة المعلمي رحمه الله- بعد كلامه السابق:- (..إذا تدبرت هذا علمت أنه لا يستقيم ما استدل به الخطيب إلا حيث يكون الجرح مبيّنًا مفسرًا مثبتًا مشروحًا، بحيث لا يظهر دفعه إلا بنسبة الجرح إلى تعمد الكذب، و يظهر أن المعدل لو وقف عليه لما عدل، فما كان هكذا فلا ريب أن العمل فيه على الجرح و إن كثر المعدلون.. «التنكيل» (١ / ٧٤-٧٥).

تنصيص بعض أهل العلم المعاصرين على بطلان هذه القاعدة التمييزية :

ووضح ذلك أيضا؛ جماعة من أهل العلم المعاصرين، نذكر من ذلك :

١١- سئل الإمام المجدد مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى: بعض الناس يردُّ قول الجرح من علماء السنة في بعض المبتدعة بحجة أن هذا المجروح لم يتكلم فيه باقي علماء السنة، قائلا: أين فلان وفلان؟! لماذا لا يتكلمون؟! لو كان حقا لتابعوه!! فهل يشترط في الكلام على الشخص وتجريحه أن يكون أكثر علماء السنة أو كلهم قد جرحوه؟ لاسيما وأن هذا الجرح قد اطلع على بيّنة من كلام هذا المبتدع، من خلال محاضراته وتأليفه؟

فأجاب: (نعم نعم، المسألة يا إخوان؛ ما قرأ القوم المصطلح، أو أنهم قرؤوه ويلبسون!! نقول لكم بأعظم من هذا:

هب أن أحمد بن حنبل قال: ثقة، ويحيى بن معين قال: كذاب، فهل يضره قول يحيى وقد خالفه أحمد بن حنبل؟ نعم،

قول يحيى جرح مفسر، اطلع على ما لم يطلع عليه أحمد، فماذا؟! فماذا؟ دع عنك لو جرحه يحيى بن معين وحده، فعلى

هذا إذا قام عالم من علماء العصر وأبرز البراهين على ضلال محمد الغزالي، أو يوسف القرضاوي، أو منهج الإخوان

المفلسين، نقبل ويجب قبوله، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِبْحُوا عَلَىٰ

مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦] نعم، إذا جاءنا العدل نقبل، كما هو مفهوم الآية، إذا جاءنا العدل نقبل، فأين أنتم

من الآية التي تدل على أنه إذا جاءنا العدل بنيا نقبله، وإذا جاءنا الفاسق بنيا نتبين؟! فماذا يا إخوان! فالمهم: القوم

ملبسون مخالفون لعلماءنا المتقدمين ولعلماءنا المتأخرين، والحمد لله، وإني أحمد الله سبحانه وتعالى، الناس لا يتقون

بك يأبها المهوس ولا بكلامك) من «شريط الأجوبة الندية على الأسئلة الهولندية» (بتاريخ ٢٣ ربيع أول ١٤٢٠).

\* وسئل الإمام الوادعي رحمه الله أيضا: إذا وثق الراوي واحد وجرحه أربعة، أو جرحه واحد ووثقه أربعة،

فالقول قول من؟ بينوا لي مثلا واحدا من كتب الحديث والرجال في الجرح المفسر، لأنني قدّمت تعديل الأكثرين؟

فأجاب رحمه الله تعالى: ( أما تقديم تعديل الأكثرين فليس بصحيح، لأن الجرح اطلع على ما لم يطلع عليه المعدل، فمثلاً: أنت تجد الرجل ملازماً للصف الأول وثقته، لكن صاحبك يعرف أنه ليس بحافظ هو ضعيف الحفظ، أنت تعرف أن الرجل يلازم الصف الأول، لكن صاحبك يعرف أنه يعمل في البنوك الربوية، أو أنه يُصوّر؛ عنده مصوِّرة، أو يعمل في حلق اللحى فالجرح اطلع على ما لم يطلع عليه المعدل، لو وثقه عشرة وجرحه واحد بجرح مفسر، كان الجرح المفسر مقبولاً والله المستعان ) من «إجابة السائل» (ص ٤٩٨-٤٩٩).

١٢- وقال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى: (..إذا جرح عالم معتبر يعلم أسباب الجرح والتعديل والخلاف في هذه الأمور، ولم يعارضه أحد في هذا الجرح؛ فإنه يُقبل - بارك الله فيكم -، أما إذا عارضه عالم معتبر مثله بتزكية، فحينئذ يُطلب من المجرِّح أن يقوم بالأدلة وأن يقدم الأدلة على ثبوت جرحه وأسبابه، فإذا قدم الأدلة فإذا عارضه مائة عالم من كبار العلماء وأبرزهم؛ لا قيمة لمعارضتهم، لأنه يعارضون الحجّة والبرهان، وهم يعارضون بغير حجة ولا برهان، والله يقول ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، فالبرهان يُسكت الألوف من الذين خلت أيديهم من الحجج ولو كانوا علماء، فهذه قواعد يجب أن تُعرف، وعليكم بمراجعة كتب علوم الحديث، ولا سيما الموسعة منها مثل: «تدريب الراوي»، ومثل «فتح المغيث» للسخاوي «شرح ألفية» العراقي، وهذه أمور بديهية عند أهل العلم، المنازعة فيها والكلام فيها بالباطل لا يجوز، لأننا نُفسد العلوم الإسلامية، ونخرّب القواعد... إلى آخره بمثل هذه الأساليب، فلا يجوز لمسلم أن يطرح للناس إلا الحق إلا الحق، ويتعد عن التلبس والحيل - بارك الله فيكم - ) من شريط «أسئلة شباب عدن عن فتنة أبي الحسن» (السؤال الثاني).

\* وسئل الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله أيضاً: هل يشترط في جرح أهل البدع إجماع أهل العصر، أم يكفي عالم واحد؟

فأجاب: (هذه من القواعد المميّعة الخبيثة - بارك الله فيكم -، أي عصر اشترط هذا الإجماع؟! وما الدليل على هذا الشرط؟! كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان هنا شرط، فإذا جرح أحمد بن حنبل ولا يحيى بن معين جرح مبتدعاً، أقول لا بد أن يجمع أئمة السنة في العالم كلهم على أنه مبتدع؟! فإذا قال أحمد: هذا مبتدع؛ انتهى كل شيء، ولهذا كان إذا قال أحمد: فلان مبتدع؛ سلّم الناس له كلهم، ما ركبوا آراءهم، إذا قال ابن معين: هذا مبتدع، ما أحد ينازعه. يشترط الإجماع!!! هذا مستحيل في كل الأحكام الشرعية.. مستحيل!!، طيب، وإذا جاء شاهدان على فلان أنه قتل... عند القاضي الشرعي.. يجب على الحاكم أنه يحكم بشرع الله، إما الدية وإما القصاص. هل يشترط الإجماع في مثل هذه القضية وهي أخطر من تبيد المبتدع، هؤلاء الميعون، هؤلاء الميعون وأهل الباطل ودعاة الشر وأهل الصيد في الماء العكر كما يقال، فلا تسمعوا لهذه الترهات، فإذا جرح عالم بصير شخصاً - بارك الله فيكم - يجب قبول هذا الجرح، فإذا عارضه عالم عدل متقن، حينئذ يُدرس - يعني - ما قاله الطرفان ويُنظر هذا الجرح وهذا التعديل، فإن كان الجرح مفسراً مبيناً قُدّم على التعديل ولو كثر عدد المعدلين، إذا جرح عالمٌ بجرح مفسر وعدله

عشرون ، خمسون عالما ما عندهم أدلة، ما عندهم إلا حُسن الظنّ والأخذ بالظاهر، وعنده الأدلة على جرح هذا الرجل، فإنه يُقدم الجرح، لأن الجرح معه حجة ، والحجة هي المقدّمة، و أحيانا تقدم الحجة ولو خالفها أهل الأرض ، ملئ الأرض خالفه و الحجة معه فالحق معه ، و الجماعة من كان على الحق ولو كان وحده ، لو كان إنسان على السنة و خالفه أهل مدينتين ، ثلاث مبتدعة الحق معه و يقدم ما عنده من الحجة و الحق على ما عند الآخرين من الأباطيل ، فيجب أن نحترم الحق و أن نحترم الحجة و البرهان ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ، ﴿ وَإِنْ تُطِغْ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ، فالكثرة لا قيمة لها إذا كانت خليت من الحجة ، فلو اجتمع أهل الأرض إلا عدد قليل على باطل و ليس لهم حجة فلا قيمة لهم و لا قيمة لموافقتهم ولو كان الذي يقابلهم شخص واحد أو عدد قليل، فالله الله في معرفة الحق و التمسك به، و قبول الحق إذا كان يرافقه الحجة وفق الله الجميع) «من شريط سمعي».

١٣- وسئل شيخنا المحدث العلامة يحيى بن علي الحجوري حفظه الله تعالى: إذا جرح العالم شخصا هل يلزم أن يجتمع ويقرّ العلماء على تجريجه، أم يُكتفى بتجريجه عالم واحد؟

فأجاب: (بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، نحمده سبحانه وبه نستعين، أما بعد:

فإن الحق يجب أن يؤخذ، فإذا قال من له خبرة بالجرح والتعديل في شخص ما قولا هو جرح فيه، فينظر إلى براهينه، فإن أتى بحجة وجب قبول الحجة، ولا عذر في ترك الحق لأحد، قال الله عز وجل: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ ، وقال: ﴿ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى ﴾ ، وقال الله عز وجل: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ اللَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ - إِلَى قَوْلِهِ - فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا ﴾ ، لا يحملكم اتباع الهوى عن البعد عن العدل، ﴿ وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ تَعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ ، وهذا سياق تهديد في القرآن لمن يلوي أو يعرض عن الحق، فواجب أخذ الحق ممن أبرزه وبينه، واشترط أنه لا يُؤخذ ذلك الحق حتى يجمع عليه كذا كذا من الناس، أو من أهل العلم: من المحدثات، وفي كتب الحديث وفي كتب الفقه وغير ذلك من كتب أهل العلم بيان منهج أهل السنة أنه يتحرى الصواب ويأخذ الحق، وأنه لا يشترط في الحق أن يكون إجماعا في كل مسألة، وهذا من المحدثات يعتبر... والشاهد كتب الجرح والتعديل ومن قال غير ذلك يبرز ما عنده من البراهين.. وضابط الجرح أنه يكون مفسرا مبينا، وأن الجرح المفسر يُؤخذ ويُقدم على التعديل، فعلى هذا، هذه محدثة عصرية... هذه محدثة عصرية باطلة باطلة في زمننا، على علمائنا رحمة الله عليهم؛ كان العالم يقول ما يراه، وإذا جرح واحدا قالوا: جرحه فلان، هذا الرجل تكلم فيه فلان ويتكلم فيه، وقال في كلامه كذا وكذا؛ يقبل كلامه، فهذا هو الصواب في هذه المسألة، والحمد لله).

ويتضح المقام أكثر بما في المبحث الآتي.

**(مطلب) :**

ومن تأصيلات الشيخ محمد الإمام-أصلحه الله- التي تسعى في عدم اعتبار الجرح المفسر؛ قوله في «الإبانة» (ص ٢٤٠-٢٤١) تحت عنوان (متى يترك الرجل المتكلم فيه من قبل أئمة الجرح والتعديل؟) :  
(ولا يترك حديث الراوي لقول بعض المجرحين: متروك، مع معارضة لآخرين لهم من أهل هذا الشأن)!.  
أقول مستعينا بالله:

إن هذا التأصيل غير أصيل، ذلك أن قول الإمام في هذا الشأن في راو: (متروك)، مقدم على معارضة غيره من أهل الشأن بتعديل؛ وخاصة إذا كان هذا التعديل خفيفا لا يبلغ التوثيق.  
وسبب ذلك أنه جرح شديد مفسر يقضي على التوثيق.

وقد سئل الإمام المجدد مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى كما «المقترح في أجوبة أسئلة المصطلح» (١٦٤) :  
قولهم في الرجل: متروك، هل هو جرح مفسر؟

فأجاب: الصحيح أنه جرح مفسر، لأنهم يعنون بأنه متهم بالكذب، أو أوهامه أكثر من صوابه). اهـ.  
والشيخ محمد الإمام نفسه نقل بعد كلامه هذا ما يؤكد ذلك فقال: (عن عبد الرحمن بن مهدي سئل شعبة: من الذي يترك حديثه؟ قال: من يتهم بالكذب..). اهـ قلت: وهذه مرتبة المتروك!

ثم قال الشيخ محمد الإمام-وفقه الله- بعدها (ص ٢٤١) : (وعلى كل يفرق بين أمرين: الأول: القدح في الرجل، والثاني: الترك له.

أما القدح فيه فهو يبدأ من عند واحد واثنين وثلاثة، وقد يتتابع أهل العلم على ذلك فيترك، وإما أن يتكلم فيه بعضهم ويعارضهم آخرون مثلهم، ففي هذه الحالة يسلك مسلك النظر والترجيح، فيعمل بالراجح)!.  
أقول مستعينا بالله:

لا أدري من أين أتى الشيخ محمد الإمام-وفقه الله- بمثل هذه القواعد؟!؟!

نعم؛ القدح في الراوي أعم من تركه، فقد يكون القدح بغير ما يوجب الترك، وقد يكون بما يوجهه.

لكن لا عبرة في ذلك بالعدد، فقول الشيخ محمد: (أما القدح فيه فهو يبدأ من عند واحد واثنين وثلاثة<sup>(١)</sup>)، وقد يتتابع

أهل العلم على ذلك فيترك!! غريب جدا!

فلو أن الإمام أحمد قال في راو: كذاب يضع الحديث، فقد انتهى كل شيء، وإن عارضه من عارض، لأن هذا الجرح مفسر، قاض على توثيق الموثقين، ويكون به الراوي في أعلى درجات المتروكين، وإن لم يتابع الإمام أحمد، واحد! أو اثنين! أو ثلاثة!! فضلا عن اشتراط التتابع المزعوم!!

والشيخ محمد الإمام وفقه الله يشترط التتابع من أهل العلم حتى يُترك الراوي! أما قول الإمام الواحد فمهما كان جرحه مفسرا مدللاً وبأشد أنواع الجرح فإنه لا يترك به الراوي، لأنه لم يتتابع أهل الجرح والتعديل على ذلك!! ثم يزيد الأمر سوءا فيقول: (وإما أن يتكلم فيه بعضهم ويعارضهم آخرون مثلهم، ففي هذه الحالة يسلك مسلك النظر والترجيح، فيعمل بالراجح)!!

أقول: أين تطبيق قاعدة (الجرح المفسر مقدم على التعديل)!!؟؟

فإنها ليس لها مكان عندك يا شيخ محمد-أصلحك الله-!!

وكفى بهذا إسقاطا للجرح والتعديل، وإسقاطا لجهود الأئمة، وقواعدهم والتي منها: (أن الجرح المفسر مقدم على التعديل وإن كان من واحد وإن كثر عدد المعدلين).

وهذا التأصيل من الشيخ محمد الإمام- وفقه الله- من المؤكدات على تطبيقه لتلك القاعدة البدعية التي تشترط موافقة الأكثر لقبول جرح الجارح!!

فمهما فسر الجارح المعتبر جرحه، وبين، وقدم الأدلة الواضحة الجلية على جرح الراوي، وعلى انحراف شخص عن منهج السلف؛ فإن كلامه مردود غير معتبر؛ حتى يوافق (المشايع!) الآخرون على جرحه؛ ومصيره الرمي بالشذوذ والاستقلالية، وعدم اعتبار مصلحة الدعوة...!!!

### والله الموفق

(١) وهذا من بدع الوصابي الذي قلده فيها الشيخ محمد الإمام، قال الوصابي في «محاضرة الديس الشريفة» (٥/ شوال/ ١٤٢٩ هـ):

(وهكذا أي فتنة تحصل؛ لأبد فيها من الرجوع إلى أهل العلم، مع التأني، كما جاء في الحديث «التأني من الله والعجلة من الشيطان» تسمع من هذا العالم، وتسمع من الثاني، وتسمع من الثالث، وتسمع من الرابع)!!!

## المبحث الثامن:

### (انفراد عالم عن غيره من العلماء بالكلام في شخص أو غير ذلك

#### يعتبر : استقلالا عن أهل العلم وشذوذا)

وهذه القاعدة إنما هي نتيجة لما قرره الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - فيما سبق في القاعدتين السادسة والسابعة، حيث قرر هناك اشتراط موافقة إجماع الأكثرية للجرح حتى يقبل جرحه، وإلا رُدَّ!! ثم يأتي معنا: ما حكم هذا الجرح وصاحبه عند أن لم يقبله بقية العلماء؟؟؟؟!! فهنا يسلك - وفقه الله - هذا المسلك.

وقد سلك بعض أهل الأهواء قديما وحديثا هذا المسلك لإيقاف أهل الحق عن بيان ما هم عليه من الانحراف، فإذا تَقَطَّنَ عالمٌ ناصح للأمة لمكائدهم، وقام ببيان ما هم عليه، قابلوا ما أقام عليهم من الحجج، بمثل قولهم: (هذا قد شدَّ عن أهل العلم!! ولن نقبل كلامه حتى يؤيده العلماء، إذ كيف يخفى الحق على هؤلاء المشايخ مع كثرتهم! ويظهر للشيخ الفلاني وحده!!!).

\* ومن المؤسف أن يتأثر بهذا المسلك؛ الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - في كتابه «الإبانة» وغيره كما سبق بيانه. ومن ذلك قوله (ص ٢١٦) معرضا بالشيخ يحيى حفظه الله: (ابن حزم حافظ كبير، إلا أنه ابتلي بنوع من الاستقلال، فحال هذا الاستقلال بينه وبين السداد في مسائل الجرح والتعديل، وفي الفقه، وفي العقيدة وغيرها، فهذا السير من العلماء مع ابن حزم يدل على أن أي مجرح ومعدل خالف ما عليه أئمة الجرح والتعديل؛ فتعديله وجرحه مردود عليه، وسواء كانت المخالفة فيما يتعلق بالعدالة أو بالضبط).

وقوله - وفقه الله - كما في شريط «أسئلة أصحاب قصير»: (كلام شيخ واحد في شخص لا يكون ملزما ولا داعيا إلى هجره أو الحكم عليه بالتحزيب..!!)

ومما يوضح ذلك أيضا؛ سَوْقُهُ في المقدمة لمقدمات جمع من مشايخ اليمن لكتابه؛ إشارة منه إلى شذوذ الشيخ يحيى حفظه الله عنهم، وأنهم مخالفون له؛ ويجعل القارئ متسائلا: لماذا لم يرسل الكتاب للشيخ يحيى يقدم له أيضا؟! وما نقلناه في المبحث السابق من كلام الشيخ محمد الإمام تقرير واضح لذلك لهذا المسلك.

وقد أشار الشيخ محمد الإمام - أصلحه الله - في عدة مواضع من كتابه «الإبانة» إلى هذه النتيجة، فأكثر من ذكر نقول لأهل العلم في أن مَنْ شدَّ منهم فلا عبرة بقوله، ومن ذم الاستقلالية...

ومن ذلك نقله (ص ٢٢١) لكلام الذهبي في يحيى بن معين في «الرواة الثقات المتكلم فيهم» (ص ٢٩-٣٠): (فإننا نقبل قوله دائما في الجرح والتعديل ونقدمه على كثير من الحفاظ ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده، فإذا انفرد بتوثق من ليته الجمهور أو بتضعيف من وثقه الجمهور وقبلوه، فالحكم لعموم أقوال الأئمة، لا لمن شذ).  
وكلام الذهبي أيضا في «السير» (١١ / ٨٢): (..وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح، فتمسك به، واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزوه، فتقدم، ومن شذ منهم، فلا عبرة به..).  
ونحو ذلك في (ص ٨٤).

وهكذا يقرر- وفقه الله- هذا بالإشارة إلى أن أهل العلم لم يغفلوا عن بيان الحق، وأنهم غيورون على دين الله ورحمائه بالأمة، وأنهم لا يزالون حراسا لدين الله.. ونحو ذلك مما هو حق، لكنه يريد به وبما سبق تبرير موقف المشايخ - وفقههم الله- في هذه الفتنة، وأن الشيخ يحيى حفظه الله شذ عنهم، وبالتالي فإن قوله مردود!!!  
فلم يتحرر عنده- وفقه الله- معنى الشذوذ والاستقلالية، ومن ثم استدل بهذا الكلام ووضع

في غير موضعه!

وإليك بيان تفنيد هذه المسلك الخلفي؛ فأقول مستعينا بالله:

### [بيان المفهوم الصحيح للشذوذ في الشرع]

#### ١- أما حده في اللغة:

فإن الشذوذ في اللغة اسم عام دال على الانفراد، سواء كان تفرّد الأشخاص أو تفرّد الأقوال والآراء وغير ذلك .  
قال ابن فارس في «معجم المقاييس اللغوية»: (شذّ: الشين والذال يدل على الانفراد والمفارقة: شذّ الشيء يشذُّ شذوذاً وشذّاً إذا..).

وقال ابن المنظور في «لسان العرب»: (شذ عنه يشذُّ ويشذُّ شذوذاً: انفرد عن الجمهور وندر فهو شاذّ... شذ الرجل إذا انفرد عن أصحابه؛ وكذلك كل شيء منفرد فهو شاذ، وكلمة شاذّة، ويُقال: أشذذت يا رجل إذا جاء بقول شاذ نادّ..).

#### ٢- وأما في الاصطلاح:

فإن معنى الشذوذ يختلف بحسب إضافته إلى بعض الفنون عن غيرها مع بقاء مدلول أصل الانفراد عليه.

قال العلامة التهانوي في «كشاف اصطلاحات الفنون» (٢/ ٤٧٥-٤٧٦) :

( الشاذ بتشديد الـذال :

- لغة: المتفرد .

- وعند أهل العربية كالصرفيين والنحاة: ما يكون مخالف القياس من غير أن ينظر إلى قلة وجوده وكثرته في الاستعمال....

- وعند المحدثين: حديث رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه....

- وفي الإتقان: الشاذ من القراءة ما لم يصح سنده..).

٣- أما في الشرع :

فهو مخالفة الحق والانفراد عنه، سواء كان المخالف واحدا من الناس أو جمهور الأرض، وكلُّ من خالف الحق فهو شاذ متفرد عنه.

فيكون الشذوذ في الشرع بذلك أخص منه في اللغة؛ إذ إنه لا يُنظر فيه إلى عدد القائلين المخالفين للحق، وإنما العبرة فيه بمخالفة القول أو الفعل للحق .

ومن ظن أن مجرد انفراد العالم في مسألة عن غيره من أهل العلم يُعدُّ شذوذاً!! فإن ظنه هذا باطل، والكتاب والسنة ومنهج السلف يرده .

الأدلة على ذلك من الكتاب والسنة وأقوال الأئمة :

فمن ذلك :

١- قول الله تعالى ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠].

فسماه الله تعالى (أمة) مع كونه وحيدا، وكان هو الجماعة مع أن المخالف له هم أهل الأرض، فكانوا كلهم شاذين عن الحق..

٢- وقال النبي صلى الله عليه وسلم في زيد بن عمرو بن نفيل رضي الله عنه: « يأتي يوم القيامة أمة وحده»، أخرجه

الحاكم (٣/ ٢١٦) من حديث زيد بن حارثة رضي الله عنه، وهو في «الصحيح المسند» (برقم ٢٥٨٧) للإمام

الوادعي رحمه الله وقال: هذا حديث حسن .

فسماه (أمة) مع أن أكثر أهل الأرض على خلافه، فكانوا هم الشاذين عن الحق..



- ٣- وهكذا قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الافتراق «ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثلاث وسبعين ملة وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة وهي الجماعة»<sup>(١)</sup>.
- ٤- قال الإمام الشاطبي في «الاعتصام» (٢/٢٥٦): «..معنى الجماعة المذكورة في حديث الفرق، وأنها المتبعة للسنة وإن كانت رجلا واحدا في العالم».
- وهكذا كل حديث فيه الحث على الجماعة ولزومها.
- ٥- ومن ذلك أيضا حديث عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة، فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد، من أراد بحبوحه الجنة فيلزم الجماعة»<sup>(٢)</sup>.
- ٦- قال أبو شامة في «الحوادث والبدع» (ص ٢٢): «حيث جاء الأمر بلزوم الجماعة فالمراد به لزوم الحق وأتباعه وإن كان المتمسك بالحق قليلا والمخالف كثيرا، لأن الحق الذي كانت عليه الجماعة الأولى من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم..».
- ٧- قال ابن حزم رحمه الله: «..وقد خالف جميع الصحابة رضي الله عنهم أبا بكر في حرب أهل الردة»<sup>(٣)</sup> فكانوا في حين خلافهم مخطئين كلهم، فكان هو وحده المصيب، فبطل القول المذكور... وقد أسلم أبو بكر وخديجة رضي الله عنهما فقط، فكانا هم الجماعة، وكان سائر الأرض غيرهما وغير رسول الله ﷺ أهل شذوذ وفرقة) «الإحكام» (٥/٦٦١).
- ٨- وقال ابن مسعود رضي الله عنه لعمر بن ميمون: (الجماعة ما وافق الحق ولو كنت وحدك).
- فلم يعتبر في إطلاق لفظ الجماعة عليه القلة أو الكثرة، وإنما لكونه على الحق.. وأقوال السلف في هذا كثيرة.

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٩٧) وأحمد (١٦٩٣٧) وغيرهما من حديث معاوية رضي الله عنه، وهو في «الصحيحة» (برقم ٢٠٣) للإمام الألباني رحمه الله، ونقل هناك تصحيح شيخ الإسلام والشاطبي والحافظ ابن حجر وغيرهم، وللحديث طرق يثبت بها، انظر «تحقيق مسند أحمد» ط/ الرسالة (٢٨/١٣٤-١٣٦).

(٢) أخرجه الترمذي (٢١٦٥) وأحمد (١١٤) وغيرهما بإسناد ظاهره الصحة، إلا أنه معلل بالإرسال كما في «أحاديث معلة ظاهرها الصحة» للإمام الوادعي رحمه الله، لكنه قال هناك: «..فإن الظاهر أن الحديث بمجموع طرقه صحيح والله أعلم، وتعليل الحديث من طريق أو طريقين لا يعني أنه معلل من جميع طرقه إلا إذا جزم حافظ من الحفاظ أنه لا يصح بوجه من الوجوه».

(٣) انظر البخاري (١٣٩٩، ٦٩٢٤) ومسلم (٢٠).

٩- وقال نعيم بن حماد: (إذا فسدت الجماعة فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد، وإن كنت وحدك فإنك أنت الجماعة حينئذ) «إعلام الموقعين» (٣/٣٩٧ / ط دار الجيل)، «إغاثة اللهفان» (١/٧٠).

١٠- ومن ذلك أيضا قول الإمام الطحاوي رحمه الله في «عقيدته»: (ونتبع السنة والجماعة ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة).

فأطلق الشذوذ في مقابل الجماعة دون اعتبار للقلة أو الكثرة في ذلك.

١١- قال الإمام الألباني في «التعليق على الطحاوية»- عند كلام الطحاوي-: (...يعنى الشذوذ عن السنة ومخالفة الجماعة الذين هم السلف كما علمت، وليس من الشذوذ في شيء أن يختار المسلم قولاً من أقوال الخلاف لدليل بداهة ولو كان الجمهور على خلافه، خلافاً لمن وهم فإنه ليس في الكتاب ولا في السنة دليل على أن كل ما عليه الجمهور أصح مما عليه مخالفوهم عند فقدان الدليل! نعم إذا اتفق المسلمون على شيء دون خلاف يعرف بينهم فمن الواجب اتباعه لقوله تعالى ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، وأما عند الاختلاف فالواجب الرجوع إلى الكتاب والسنة، فمن تبين له الحق أتبعه ومن لا؛ استفتى قلبه سواء وافق الجمهور أو خالفهم، وما أعتقد أن أحداً يستطيع أن يكون جمهورياً في كل ما لم يتبين له الحق، بل إنه تارة هكذا وتارة هكذا حسب اطمئنان نفسه وانسراح صدره، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ قال «استفت قلبك وإن أفتاك المفتون» .

وقد جاء بيان ذلك أيضا في كلام بعض الأئمة- مع ما سبق من أقوالهم- نسوق بعض ما وقفنا عليه من ذلك:

١٢- قال الإمام ابن حزم رحمه الله تعالى في «إحكام الأحكام» (٥/٦٦١): (الشذوذ في اللغة التي خوطبنا بها هو الخروج عن الجملة، وهذه اللفظة في الشريعة موضوعة على معنى ما، واختلف الناس في ذلك المعنى.

فقال طائفة: الشذوذ هو مفارقة واحد من العلماء سائرهم، وهذا قول قد بينا بطلانه في باب الكلام في الإجماع... وذلك أن الواحد إذا خالف الجمهور إلى حق فهو محمود ممدوح، والشذوذ مذموم بإجماع، فمحال أن يكون المرء محموداً مذموماً من وجه واحد في وقت واحد، وممتنع أن يوجب شيء واحد الحمد والذم معا في وقت واحد من وجه واحد، وهذا برهان ضروري، وقد خالف جميع الصحابة رضي الله عنهم أبا بكر في حرب أهل الردة فكانوا في حين خلافهم مخطئين كلهم، فكان هو وحده المصيب، فبطل القول المذكور... والذي نقول به وبالله التوفيق: إن حدّ الشذوذ هو مخالفة الحق، فكل من خالف الصواب في مسألة ما، فهو فيها شاذ، وسواء كان أهل

الأرض كلهم بأسرهم أو بعضهم، والجماعة والجملة أهل الحق ولو لم يكن في الأرض إلا واحد فهو الجماعة وهو الجملة، وقد أسلم أبو بكر وخديجة رضي الله عنهما فقط، فكانا هم الجماعة، وكان سائر الأرض غيرهما وغير رسول الله ﷺ أهل شذوذ وفرقة، وهذا الذي قلناه لا خلاف فيه بين العلماء وكل من ما خالف فهو راجع إليه ومُقرُّ به شاء أو أبى، والحق هو الأصل الذي قامت السماوات والأرض به، قال الله تعالى: ﴿مَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ فإذا كان الحق هو الأصل، والباطل خروج عنه وشذوذ منه، فلما لم يجز أن يكون الحق شذوذاً وليس إلاحق أو باطل، صح أن الشذوذ هو الباطل وهذا تقسيم أوله ضروري وبرهان قاطع كاف والله الحمد.

ويُسال من قال: إن الشذوذ هو مفارقة الواحد للجماعة: ما تقول في خلاف الاثنين للجماعة؟ فإن قال: هو شذوذ؛ سُئل عن خلاف الثلاثة للجماعة، ثم يُزاد واحداً واحداً هكذا أبداً، فلا بد له من حد أمرين: إما أن يحدَّ عدداً ما بأنه شذوذ، وأن ما زاد عليه ليس شذوذاً فيأتي بكلام فاسد لا دليل عليه، فيصير شاذاً على الحقيقة، أو يتهادى حتى يخرج عن المعقول وعن إجماع الأمة فيصير شاذاً على الحقيقة أيضاً، ولا بد له من ذلك، وبالله التوفيق..).

١٣ - وقال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في «الفروسية» ص (١٦٨-١٦٩): (إن القول الشاذ هو الذي ليس مع قائله دليل من كتاب الله، ولا من سنة رسول الله ﷺ، فهذا هو القول الشاذ، ولو كان عليه جمهور أهل الأرض، وأما قول ما دلَّ عليه كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ فليس بشاذ، ولو ذهب إليه الواحد من الأمة، فإن كثرة القائلين وقتلهم ليس بمعيار وميزان للحق يعيّر به ويوزن به..).

والشاهد من هذا كله كما سبق: أن كثرة العدد وقتله ليست لوحدها ميزاناً لثبوت حقيقة الشذوذ أو جماعة الحق، وإنما العبرة في إصابة الحق أو مخالفته، سواء كان المصيب أو المخالف وحيداً أو كانوا جمهور الأرض.

ويُعلم مع ما سبق بطلان هذا التأصيل الفاسد والذي في المبحث قبله من أوجه:

#### \* الأول:

أن كثرة أهل العلم - بمجردها - ليست معياراً وميزاناً لقبول الحق أو رده، وذهاب الأكثرية منهم إلى قول لا يجعله صحيحاً وحجة!! إذ إن سنة الله عز وجل أن الحق وأهله قليلون غرباء، وأن الأصل في الكثرة أن تكون مذمومة غير موفقة للصواب...

\* وقال العلامة صالح الفوزان حفظه الله تعالى في شرحه على «مسائل الجاهلية» (ص ٦١): (..فالميزان ليس هو الكثرة والقلّة، بل الميزان هو الحق، فمن كان على الحق وإن كان واحداً فإنه هو المصيب، وهو الذي يجب الاقتداء به، وإذا كانت

الكثرة على باطل فإنه يجب رفضها وعدم الاغترار بها، فالعبرة بالحق، ولذلك يقول العلماء: الحق لا يعرف بالرجال، وإنما يعرف الرجال بالحق..).

وقد ذم سبحانه الأكثرين في غير موضع؛ فقال ﴿وَإِنْ تَطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وقال: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾، وقال: ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾، وقال: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، وقال: ﴿وَلَقَدْ ضَلَّ قَبْلَهُمْ أَكْثَرُ الْأَوَّلِينَ﴾، وقال: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ﴾... والأدلة في تقرير هذا المعنى كثيرة.

\* قال الإمام ابن باز رحمه الله عند قوله تعالى ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]: (وهذا يبين أن الواجب على المؤمن الحذر وأن لا يغتر بالكثرة، وأن يعتني بالسنة والدليل... فيجب الحذر وعدم الطمأنينة لرأي فلان ورأي فلان حتى تعلم الدليل من الكتاب والسنة) «شرح فضل الإسلام» (ص ٢٠١-٢٠٢) ط/ دار ابن الجوزي القاهرة.

### \* الثاني:

أن هذا المسلك يفضي إلى تعطيل كثير من الأحكام الشرعية والحدود.

قال الشيخ ربيع حفظه الله تعالى: (يشترط الإجماع!!! هذا مستحيل في كل الأحكام الشرعية.. مستحيل!!، طيب، وإذا جاء شاهدان على فلان أنه قتل... عند القاضي الشرعي.. يجب على الحاكم أنه يحكم بشرع الله، إما الدية وإما القصاص. هل يشترط الإجماع في مثل هذه القضية وهي أخطر من تبيح المبتدع، هؤلاء مبعوثون، هؤلاء المبعوثون وأهل الباطل ودعاة الشر وأهل الصيد في الماء العكر كما يقال، فلا تسمعوا لهذه الترهات).

### \* الثالث:

أن في هذا إبطال كثير من قواعد الشرع، فمن ذلك أنه (لا يعرف الحق بالرجال وإنما يعرف الرجال بالحق)، ومنها: (أن الجرح المفسر مقدم على التعديل)، وأن (من علم حجة على من لم يعلم)، وأن (المثبت مقدم على النافي) وغير ذلك. قال العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى: (.. وهذه أمور بدئية عند أهل العلم، المنازعة فيها والكلام فيها بالباطل لا يجوز، لأننا نفسد العلوم الإسلامية، ونخرّب القواعد و.. إلى آخره بمثل هذه الأساليب، فلا يجوز لمسلم أن يطرح للناس إلا الحق إلا الحق، ويتعد عن التلبس والحيل - بارك الله فيكم -) من شريط «أسئلة شباب عدن عن فتنة أبي الحسن» (السؤال الثاني).

### \* الرابع:

أن فيه إبطالا لقاعدة قبول خبر الواحد العدل الثقة وبناء الأحكام عليه.

قال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ).

قال القرطبي رحمه الله في «تفسيره» (٣١٢ / ١٦): «.. في هذه الآية دليل على قبول خبر الواحد إذا كان عدلاً؛ لأنه إنما أمر فيها بالثبوت عند نقل خبر الفاسق، ومن ثبت فسقه بطل قوله في الأخبار إجماعاً؛ لأن الخبر أمانة والفسق قرينة يطلها».

وقال الإمام ابن القيم: (... (فتبينوا)، وفي القراءة الأخرى (فتثبتوا) وهذا يدل على الجزم بقبول خبر الواحد، أنه لا يحتاج إلى الثبوت... «مختصر الصواعق» (ص ٥٥٠).

#### \* الخامس:

أنه يفضي أيضاً إلى تحجير باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فلا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ولا يقوم بالرد على أهل الكفر والإلحاد والأهواء إلا الجمهور!!! وفي هذا إبطال للأدلة الدالة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على من رآه وقدر على تغييره، كقوله صلى الله عليه وسلم «من رأى منكم منكراً فليغيره...» الحديث<sup>(١)</sup>، وغير ذلك من الأدلة.

كما أن فيه إحباطاً لجهود أهل السنة في حماية الشريعة، وفتحاً لباب عظيم من الشر على الأمة.

قال العلامة المجاهد ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى: (ويجب أن يعلم علماءنا الأفاضل، أن لأهل الأهواء والتحزب أساليب رهيبة لاحتواء الشباب والتسلط والسيطرة على عقولهم، وإحباط جهود المناضلين في الساحة عن المنهج السلفي وأهله، من تلكم الأساليب الماكرة: استغلال سكوت بعض العلماء عن فلان وفلان، وإن كان من أضل الناس، فلو قدم الناقدون أقوى الحجج على بدعه وضلاله فيكفي عند المغالطين هدم جهود المناضلين الناصحين التساؤل أمام الجهلة: فما بال فلان وفلان من العلماء سكتوا عن ضلاله؟! وهكذا يلبسون على الدهماء؛ بل وكثير من المثقفين).

وغالب الناس لا يعرفون قواعد الشريعة ولا أصولها التي منها: أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات، فإذا قام به البعض سقط عن الباقيين) «الحد الفاصل» ص (١٧٠).

#### \* السادس:

أن هذا القول فيه نزعة من عقيدة أهل الاعتزال الباطلة في تقسيم السنة إلى آحاد ومتواتر، فيردون ما لا يوافق أهواءهم بدعوى عدم التواتر!!! ومؤدى الطريقتين واحد؛ وهو رد الحق والأدلة!!

#### \* السابع:

أن هذا من قلب الحقائق ومن التلبيس على الناس..

(١) أخرجه مسلم (٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

قال الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى: (ومن صفات هؤلاء الغرباء الذين غبطهم النبي صلى الله عليه وسلم: التمسك بالسنة إذا رغب عنها الناس، وترك ما أحدثوه وإن كان هو المعروف عندهم، وتجريد التوحيد وإن أنكر ذلك أكثر الناس، وترك الانتساب إلى أحد غير الله ورسوله، لا شيخ ولا طريقة ولا مذهب ولا طائفة، بل هؤلاء الغرباء منتسبون إلى الله بالعبودية له وحده، وهؤلاء هم القابضون على الجمر حقا، وأكثر الناس بل كلهم لائم لهم، فلغربتهم بين هذا الخلق يعدونهم أهل شذوذ وبدعة، ومفارقة للسواد الأعظم) «مدارج السالكين» (١٩٧-١٩٨).

#### \* الثامن:

أن اتباع الكثرة دون استناد إلى حجة قاعدة من قواعد الجاهلية وسنة من سننهم، وقد قال تعالى (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ).. وقال النبي صلى الله عليه وسلم «أبغض الناس إلى الله ثلاثة: ملحد في الحرم، ومبتغ في الإسلام سنة الجاهلية...» الحديث، أخرجه البخاري (٦٨٨٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. قال الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في كتابه «مسائل الجاهلية»: (إن من أكبر قواعدهم: الاغترار بالأكثر ويحتجون به على صحة الشيء، ويستدلون على بطلان الشيء بغربتهم وقله أهلهم، فأتاهم بضد ذلك، وأوضحه في غير موضع من القرآن).

وقد استخدم فرعون لعنه الله هذه القاعدة لرد الحق، قال تعالى مخبرا عنه ﴿قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى﴾ [طه: ٥١]، وقال تعالى ﴿فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ \* إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ \* وَإِنَّهُمْ لَنَا لِعَائِلُونَ \* وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٥٣-٥٦].

#### \* التاسع:

أن المتبع للأكثرية في غير الدليل، واقع في شعبة من شعب التقليد!! وعرق من عروق العصبية!! وإن كان مجتهدا من المجتهدين!! فكيف بمن هو دونه!!

قال الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى: (فإن المجتهد هو الذي لا ينظر إلى من قال، بل إلى ما قال، فإن وجد نفسه تنازعه إلى الدخول في قول الأكثرين والخروج عن قول الأقلين، إلى متابعة من له جلاله قدر، ونبالة ذكر، وسعة دائرة علم، لا لأمر سوى ذلك؛ فليعلم أنه بقي فيه عرق من عروق العصبية، وشعبة من شعب التقليد، وأنه لم يُوفَّ الاجتهاد حقّه) «أدب الطلب» ص (١٢٢).

#### \* العاشر:

أن اتباع الكثرة في غير الدليل طريق العوام وغير الراسخين..

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: (وهذه غير طريقة الراسخين في العلم، وإنما هي طريقة عامية تليق بمن بضاعتهم من الكتاب والسنة مزجاة..) «الفروسية» ص (١٦٨-١٦٩).

#### \* الحادي عشر:

أن اتباع الكثرة في غير الدليل طريق الجاهلين والإمعة...

قال الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله: (... وإياك أن تغترّ بما اغترّ به الجاهلون؛ فإنهم يقولون: لو كان هؤلاء على حق لم يكونوا أقل الناس عددًا، والناس على خلافهم!! فاعلم أن هؤلاء هم الناس ومن خالفهم فمتشبهون بالناس، وليسوا بناس، فما الناس إلا أهل الحق، وإن كانوا أقلهم عددًا، قال ابن مسعود: لا يكن أحدكم إمعة، يقول أنا مع الناس، ليوطن أحدكم نفسه على أن يؤمن وإن كفر الناس..) «مفتاح دار السعادة» (١/١٤٧).

### \* الثاني عشر:

أن هذه القاعدة؛ إنما وضعها أهل الباطل يريدون بها: تفريق كلمة أهل السنة وإيهام الناس أن من ناصرهم -ممن لم تتبين له حالهم- معارض وضد لمن قام عليهم ونصح المسلمين ببيان باطلهم، وهذا ما يدندن به أهل التعصب في كثير من الفتن الحاصلة كفتنة أبي الحسن المصري وفالح الحربي وعبد الرحمن العدني، ويخوفون به الناس ويرجفون!! وهي طريقة حزبية ماكرة سلكها الحزبيون أضداد المنهج السلفي على اختلاف مشاربهم... وهذا من الكذب والتليس الذي لا يخفى عليك يا طالب العلم والهداية، وليست فتنة أمثال هؤلاء من الحزبيين الحقيرين مما يشتت شمل أهل السنة، ويفرق صفهم.

### \* الثالث عشر:

أن هذا المسلك يفضي إلى تتبع رخص العلماء، تحت ستار اتباع الأكثرية!! ومن تتبع رخص العلماء تزندق. ومفاسد ذلك كثيرة، وحسبي أني أشرت إلى بعضها، والله المستعان. ومفاسد هذا التأصيل الباطل كثيرة، ولعل فيما ذكرنا كفاية، والله الموفق.

## المبحث التاسع:

### (رأي الجماعة في الفتنة أكثر صواباً من رأي العالم الواحد)

قال الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - في «الإبانة» (ص ٨٣) بعنوان: (رأي الجماعة في الفتنة أكثر صواباً من رأي العالم الواحد).

أقول مستعينا بالله:

إن هذه القاعدة التي قررها الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - هنا، إنما هي فرع عما قرره في القاعدة السابقة. وما مر من الأدلة وأقوال أهل العلم يعاد هنا، وأن العبرة في ذلك كله بالحق وإقامته بغض النظر عن الكثرة أو القلة المخالفة، وأنه ليس ثمة دليلاً من كتاب أو سنة أو إجماع أو نظر صحيح يدل على ترجيح الكثرة على القلة أبداً، كما قرره أهل العلم فيما سبق ودلت عليه الأدلة الكثيرة.

فمن كان معه الدليل فإن الله معه بنصره وتأييده وليس وحيداً، وهو داخل في قوله تعالى (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ) الآية.

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى قاطعاً لوريد هذه القاعدة الباطلة التي أصلها الشيخ محمد الإمام - وفقه الله -: (ولو انفرد الرجل في بعض الأمصار والأعصار بحق جاء به الرسول، ولم تنصره الناس عليه، فإن الله معه وله نصيب من قوله (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا) [التوبة: ٤٠]، فإن نصر الرسول هو نصر دينه الذي جاء به، حيث كان ومتى كان ومن وافقه فهو صاحبه عليه في المعنى، فإذا قام به ذلك الصاحب كما أمر الله؛ فإن الله مع ما جاء به الرسول ومع ذلك القائم به.

وهذا المتبع له؛ حسب الله وهو حسب الرسول، كما قال تعالى (حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) [الأنفال: ٦٤]. اهـ.

ثم يأتي الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - ويقول:

رأي الجماعة في الفتنة أكثر صواباً من رأي العالم الواحد!!!



والحكم على المسألة بالأكثرية أو الأغلبية، يجعلها قاعدة تُسلك، وتكون كالمحقة، ويكون ما دونها نادرا، والنادر لا حكم له.

قال ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى في «إحكام الأحكام في شرح عمدة الأحكام» (١/٢٨ - ط العلمية): (الحكم منوط بالغالب، والنادر لا يُلتفت إليه). اهـ

وقال الإمام النووي رحمه الله تعالى في «شرح مسلم» (٤/٣١٤): (جعل الشرع هذا الغالب كالمحقق). اهـ  
وعليه يكون تقديم قول الأكثر في الفتن هو الأصل!!! وهذا قول بين البطلان كما سبق في القاعدتين قبلها.  
ومما يبين بطلانها، ويقطع جذورها؛ أن الناظر في التاريخ الإسلامي وفي الفتن التي وقعت، يجد عدة أمثلة كان الصواب فيها مع الواحد في فتن كبيرة، فمن ذلك:

١- أن أول فتنة وقعت بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم، وهي المعروفة بقتال أهل الردة<sup>(١)</sup>، وقف خليفة النبي صلى الله عليه وسلم فيها موقفا حازما، خالفه فيه عامة الصحابة، لكن لما كان الحق والدليل معه، رجع الكل إلى قوله، ولم يقعدوا هذه القاعدة الباطلة.

قال ابن حزم رحمه الله: (..وقد خالف جميع الصحابة رضي الله عنهم أبا بكر في حرب أهل الردة فكانوا في حين خلافهم مخطئين كلهم، فكان هو وحده المصيب، فبطل القول المذكور..). «الإحكام» (٥/٦٦١).

وتذهب قاعدة الشيخ محمد الإمام أدراج الرياح!!!

٢- وهكذا أيضا لما اختلفوا في قتال مانعي الزكاة.

قال أبو الطاهر البغدادي في «الفرق بين الفرق»: (ثم اختلفوا بعد ذلك في مانعي وجوب الزكاة، ثم اتفقوا على رأي أبي بكر في وجوب قتالهم).

٣- وهكذا من أكبر الفتن التي حصلت، فتنة القول بخلق القرآن.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: (وقد شذ الناس كلهم زمن أحمد بن حنبل إلا نفرا يسيرا؛ فكانوا هم الجماعة، وكانت القضاة حيثئذ والمفتون والخليفة وأتباعه كلهم هم الشاذون، وكان الإمام أحمد وحده هو الجماعة، ولما لم يتحمل هذا عقول الناس قالوا للخليفة: يا أمير المؤمنين أتكون أنت وقضاتك وولاتك والفقهاء والمفتون كلهم على

(١) انظر البخاري (١٣٩٩، ٦٩٢٤) ومسلم (٢٠).

الباطل وأحمد وحده هو على الحق؟ فلم يتسع علمه لذلك؛ فأخذه بالسياط والعقوبة بعد الحبس الطويل؛ فلا إله إلا الله، ما أشبه الليلة بالبارحة..» [إعلام الموقعين عن رب العالمين].

وفي أبي بكر رضي الله عنه وأحمد بن حنبل رحمه الله يقول ابن المديني: (أعز الله الدين بالصديق يوم الردة، وبأحمد بن حنبل يوم المحنة) كما في «سير أعلام النبلاء» (١١/٩٦).

فمع كون كل واحد منهما وحيدا إلا أن الصواب كان معه في فتن عظيمة، وأعز الله دينه بهما.

وتذهب قاعدة الشيخ محمد الإمام أدراج الرياح!!!

٤- وهذا الإمام المجدد مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى، يصدع بالحق في فتنة الانتخابات، في حين أفتى بها أئمة الدنيا: الألباني- أول الأمر-، وابن باز، وابن عثيمين وغيرهم رحمهم الله تعالى، وبين لوحده خطأهم في ذلك، وكان الحق معه رحمه الله تعالى.

قال الإمام المجدد مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله:

(.. أربعمائة عالم الذين أفتوا بالانتخابات!!، فأقول: رب العزة يقول في كتابه الكريم ﴿وَإِنْ تُطِغْ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]، ويقول ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣]، ويقول سبحانه وتعالى ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٣٧].

فنحن لا نبالي بالكثرة لا في انتخابات ولا بفتوى علماء، بل نبالي بالحق إذا كان الحق ولو مع أصغر واحد من المسلمين فنقبله، أما أن نكون هيابين انهزاميين؛ وقد قال الشيخ كذا وكذا فنحن لا نخالفه!! فلا، فنحن نعتبر التقليد محرما، ولا يجوز التقليد في الدين، خصوصا في مثل هذه المسألة، بل يجب علينا أن نسأل العلماء عن الدليل، والأعرابي يأتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم يقول: يا محمد إني سائلك فمشدد عليك في المسألة فلا تجد عليّ في نفسك. فنحن نبرأ إلى الله من تلك الفتاوى التي ما أنزل الله بها من سلطان.

وأما الشيخ ابن باز والشيخ الألباني فعليهما أن يتقيا الله سبحانه وتعالى، وأن يرجعا عن هذه الفتوى فإنها أضلّت كثيرا من الناس، وينبغي أن يعرفا حقيقة الانتخابات وماذا ستؤدي إليه). اهـ.

وتذهب قاعدة الشيخ محمد الإمام أدراج الرياح!!!

٥- وهكذا في قضية الجمعيات في اليمن، فقد كان له رحمه الله تعالى موقف حاسم معها ومع أصحابها، في حين خالفه كثير من المشايخ آنذاك، ومنهم الشيخ محمد الإمام-عفا الله عنه-، فهو يبين بالأدلة والبراهين حزبيتها ويجذر منها ومن أصحابها، والمشايخ يجتمعون معهم!!!!

وفي ذلك يقول الإمام المجدد مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى في «تحفة المجيب على أسئلة الحاضر والغريب» (١/٢٩٦): (فأقول: أف لعلم عاقبته الشحاذة؛ من أجل هذا سقطوا، وجمعية الإصلاح أردى وأردى في التلصص حتى لا يظن بعض الناس أننا ساكتون عن جمعية الإصلاح، ولنا رسالة بحمد الله بعنوان «ذم المسألة»، لما رأيناهم يركضون وليس لهم هم إلا جمع الأموال، وبعد ذلك يجاربون بها سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم. وإخواننا الذين اجتمعوا معهم في معبر مغفلون<sup>(١)</sup>، فهل نسوا أننا قد اجتمعنا معهم في دماج وكتبنا معهم ورقة وخرج شريط بعنوان «تمام المنة في اجتماع أهل السنة»؟ وهل نسوا عند أن أتى إليّ (عقيل) وأنا في تعز وقال: يا أبا عبد الرحمن أنا لا أخالفك، ثم مشى معي في بقية الرحلة، ثم قام وقال: أنا قد خرجت من جمعية الحكمة.

فأقول: إنهم إذا رأوا أنفسهم قد احترقوا، قالوا: نريد اجتماعاً، فنحن برآء من هذا الاجتماع الفاشل وسيصبح (فسوة سوق) وما له ثمرة، نحن نطالبهم أن يتوبوا إلى الله سبحانه وتعالى وأن يرجعوا إلى إخوانهم أهل السنة. أما إخواننا في عدن فأنصحهم ألا يحضروا محاضرات واجتماعات الحزبيين، كما تقدم ذلك في (نصيحتي لأهل السنة). وأريد من إخواني في الله أن يعاملوهم معاملة المسلمين: السلام عليكم.. وعليكم السلام.

وإذا جاء حزبي إلى أخ في الله وقال: أريد أن أناقشك؟ فليقل له: ليس عندي وقت فأنت رجل فارغ. وأنا قد طردتهم عند أن كنت في تعز وقلت لهم: أنا عندي دعوة إلى الله، وعندي تأليف وتعليم وأحب أن أتزود من العلم، وأنتم ما عندكم إلا هذا؟ فما عندي وقت لمناقشتكم، توبوا إلى الله فيما بينكم وبين الله عز وجل وأنتم إخواننا ولا نريد أن نخسركم). اهـ المراد

قلت: فما أشبه اليوم بالبارحة!!

٦- وهكذا يتكرر الأمر في فتنة أبي الحسن المصري، والتي هي من أشد الفتن على أهل السنة في هذا الوقت.

(١) جاء في حاشية الكتاب: (والشيخ محمد الإمام من مشايخ أهل السنة في اليمن ومن القائمين بالدعوة على علم وبصيرة، ولكنها زلة).

حيث قام خليفة الإمام الوادعي رحمه الله من بعده: الشيخ العلامة الناصح الأمين يحيى بن علي الحجوري بعد موته ببيان حال أبي الحسن المصري وما يسعى إليه من الحزبية والفتنة في أوساط المنهج السلفي وأهله، وكان حفظه الله أول من كشف أمره وبينه للناس.

في حين كان جميع المشايخ في اليمن يدافعون عن أبي الحسن بشدة، ومنهم من انضم مع جماعة (براءة الذمة) كعثمان السالمي، والشيخ عبد المصور، وناصر وأبا الحسن في ذلك البيان المعروف.

وهكذا تجلد في الدفاع عنه الشيخ محمد الإمام-عفا الله عنه- في شريط بعنوان: (النصيحة الرشيدة في التحذير من فتنة مصطفى مبرم الجديدة) بتاريخ (١٤ شوال عام ١٤٢٢هـ): (.. فأبو الحسن هو أبو الحسن حفظه الله إمام من أئمة أهل السنة (!!)) لم نجد عنده إلا الخير (!!)) وما يحصل منه من خطأ فهو ك شأن غيره من العلماء الذين لا يسلمون من الأخطاء وبيننا وبينه التناصح). اهـ.

وقعد آنذاك بعض القواعد التي رجع إليها الآن برجوعه إلى الدفاع عن الحزبي عبد الرحمن العدني!! بل كتب الشيخ محمد الإمام وغيره من المشايخ آنذاك بياناً ينصرون فيه بعض بلايا أبي الحسن ودجله، كالقول بأن أخبار الآحاد تفيد الظن!! وغير ذلك.

وهكذا تجلد في الدفاع عنه الشيخ عبد العزيز البرعي-أصلحه الله-، وفي محاضرة في عدن، عندما سئل عمن يطعن في أبي الحسن المصري، قال الشيخ البرعي مدافعا عنه ومعرضا بالشيخ يحيى حفظه الله: (كثير من القائلين هذا الكلام لا يستطيعون أن يدرسوا كتبه (!!)) لا يستطيعون أن يدرسوا كتب الشيخ (!!)) وأنا أخشى أن يدخل أناس لهم أغراض في هذا الأمر، ما خرج كلامه عن كلام الشيخ ربيع (!!)) فما قولهم فيه؟.... ولعل الله عز وجل علم ضعف الشيخ أبي الحسن فأراد أن يسوق إليه من حسنات قوم آخرين، فإياك أن تفرط في حسناتك، فهو بشر يصيب ويخطئ، ولكن لعل أصحاب عدن من أعرف الناس به فهو يزورهم كثيرا، وتعلمذ على يديه جماعة كبيرة، فما وجدناه إلا عالما تقيا ورعا على خير وتقوى وعلم نافع وقد نفع الله به، وأنصح كل متكلم أن يتقي الله عز وجل). اهـ.

وقال الشيخ البرعي أيضا في محاضرة أخرى عندما سئل: ما ذا تقول في أبي الحسن وأشرطته الأخيرة؟ فأجاب: الذي أعرفه عن أبي الحسن؛ أنه عالم من علماء أهل السنة، وكان قد أخذ عليه بعض الأخطاء التي كومت من سنوات،... ولو انتبه أحد لنا وأخذ أشرطتنا وكتبنا لسجل ما شاء (!!))، يا إخواننا نحن مليئون بالأخطاء،... والذي يحاسبنا سيجد الزلات والهفوات والأخطاء،... هذه الطريقة في تتبع الأخطاء؛ هي الموجودة في قول النبي

صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (يا معشر من آمن بلسانه ولم يبلغ الإيمان إلى قلبه، لا تؤذوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم، فإن من تتبع الله عورته يفضحه ولو في عقر داره) ... فأخونا أبو الحسن بل شيخنا أبو الحسن حفظه الله عالم من علماء أهل السنة، وما عرفنا عنه إلا الذب والدفاع عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد بقينا عنده سنوات، وما أقول كنا نعرف وننكر، كنا نعرف ولا ننكر، وعرفنا عنه السنة والحماية لها وليس معصوما من الخطأ). اهـ.

وبعد ذلك كله يرجع المشايخ جميعا إلى قول الشيخ يحيى حفظه الله الذي بدأ البيان والمقاومة وحده!!  
ومن العجيب أن يأتي الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- في هذا الكتاب بما فيه قلب للحقائق، ومحاولة تبرئة موقفه وموقف المشايخ المحزون آنذاك، وتهميش لموقف ذلك البطل!!  
فيقول -وفقه الله- في «الإبانة» (ص ٨٣-٨٤): (عند الفتن يحرص على الرأي المستخلص من التشاور، ويقدم على غيره، ولقد أخذ عقلاء أهل السنة في اليمن في فتنة أبي الحسن المصري المأربي بقول مشايخ السنة (!!)) وتركوا قول أبي الحسن<sup>(١)</sup>، وقد اتضح ذلك جليا بعد أن ظهرت مخالفات أبي الحسن، والطلاب الذين تعجلوا في الأخذ بقول أبي الحسن ندموا، فمنهم من رجع، ومنهم من هو في الطريق إلى الرجوع، ومنهم من ذهب مع بعض الفرق والأحزاب.

والذي ينبغي أن يعلم أنه عند الفتن يتحرى الصواب ولا يتعجل في ذلك، فإذا ظهر الحق فلا يجوز التعصب لأحد من المشايخ، ولو كان التعصب مطلوباً لكانت الجماعة منهم أولى من الواحد). اهـ.

أهذا من الإنصاف الذي تدعوننا إليه يا شيخ محمد عفا الله عنك!!  
وهل هذا الصدق الذي أمرنا به!!

(١) والشيخ محمد الإمام وغيره من المشايخ من الداخلين في هذا الكلام! وقد مر بأنهم كانوا متجلدين في الدفاع عن أبي الحسن، وأنه (بعد ذلك كله يرجع المشايخ جميعا إلى قول الشيخ يحيى حفظه الله الذي بدأ البيان والمقاومة وحده!!) فلماذا هذا القلب للحقائق يا شيخ محمد عفا الله عنك؟! وما هذا التهميش لمن رفعه الله في تلك الفتنة في حين تورطتم أنتم فيه!!؟

**(مطلب) :**

وبعد هذا العرض الذي نحسبه كافيا بإذن الله في بيان الحق في هذا التأصيل، وأن المشي عليه وجعله قاعدة تُسلك؛ أمرٌ محدثٌ مخالفٌ للأدلة ولمنهج السلف الصالح رضوان الله عليهم، وللواقع في كثير من الفتن الحاصلة.. وقد أكثر الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- وغيره بناء على هذه القاعدة والتأصيل المحدث؛ من الإلزام برأي المشايخ ومشورتهم في هذه الفتنة أيضا، وجعله هو الحكم فيها، وأن الأمر بيدهم، وتهميش بيان الشيخ يحيى... ولو أنه -وفقه الله- اعتبر بفتنة أبي الحسن المصري، حيث كان هو وغيره من المشايخ يدعون إلى هذا أيضا وإلى التأيي وعدم العجلة وأن الأمر بيد المشايخ...، في حين يعيث أبو الحسن في الدعوة، بالتفريق وصيد الدعاة وتحزيبهم...، والشيخ يحيى حفظه الله يبين بالدليل فتنة هذا الرجل، ويدعو إلى اتباع الدليل، وينبّه الناس إلى أن المشايخ مخطئون في موقفهم في الفتنة...

فكان مآل كثير من الناس الذين أخذوا بقول المشايخ ودعواهم إلى التأيي وعدم العجلة... إلى الاغترار بأبي الحسن ومن ثم إلى الضياع... ولا حول ولا قوة إلا بالله. وهذا هو الحاصل في هذه الفتنة والذي لا إله غيره!

إن معرفة كون الجارح ما تكلم في قرينه إلا بدافع الهوى والحسد... يحتاج إلى بينة وبرهان (١)، ورمي أهل السنة بالحسد طنطنة حزبية معروفة غايتها الصد عن سبيل الله وتمييع الحق (٢)، وقد علموا أن شيخنا من الذين علموا بالصدق بالحق مع الأمانة والنصح، كما وصفه بذلك شيخه الإمام الوادعي رحمه الله تعالى، وقال لأهل بلده لما أوصى له بخلافته على الدار: (لا ترضوا بنزوله من على الكرسي، فهو ناصح أمين).

ولما تكلم المتعصبون في شيخنا لما بين حقيقة ما عليه شيخهم ابن مرعي من انحراف وحزبية، بأنه إنما تكلم فيه عن هوى وحسد، ردّ هذه الفرية مشايخ اليمن حفظهم الله تعالى في اجتماعهم في (معر) بتاريخ (١٢ / ٤ / ١٤٢٨)، مع ابن مرعي - هداه الله -، ومما كتبه في بيانهم آنذاك: (... وشكروا الشيخ يحيى على ما يقوم به من خدمته ودفاعه عن

(١) انظر «التنكيل» (مج ١).

(٢) وانظر «الفتاوى الجليلة» (ص ١٣٤-١٣٧) للعلامة النجفي حفظه الله .

الدعوة السلفية، إذ أنه لا يتكلم بدافع الحسد، ولا بدافع الحقد، ولا بدافع الرغبة في إسقاط أحد من أهل السنة، وإنما بدافع الغيرة على السنة أهلها)، وكان ممن وقع معهم على هذا: عبد الرحمن بن مرعي - هداه الله - نفسه !!! وقد ردّها المشايخ أيضا في جلساتهم الخاصة، ومن ذلك ما قاله الشيخ عبد العزيز البرعي - وفقه الله - في شريط إثر إجابته على أسئلة أصحاب قصيعر بتاريخ (٢٧/٨/١٤٢٨): (أنا أقول بآرك الله فيكم: لا يمكن يتكلم الشيخ يحيى عن هوى، وهو أرفع من ذلك، نحن نعلم أنه على تقوى لله عزوجل ومراقبة ..).  
وقد مر في المبحث الثاني عشر من الفصل الثاني بيان توفر الشروط في الشيخ يحيى حفظه الله التي توجب قبول كلامه.

خاصة وأن المشايخ يقرون بحصول الأخطاء من عبد الرحمن العدني وشلته، وقد ألزموه في أول اجتماعهم بدار الحديث بدماج في أول الفتنة بأن يقوم ويعتذر مما حصل منه فأبى ذلك واستمر في فتنته، والله المستعان.  
\* أما قول الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - : (عند الفتن يحرص على الرأي المستخلص من التشاور، ويقدم على غيره).

فإنه يحمل في طياته ما يحتاج إلى بيان، فأقول مستعينا بالله:

قال الراغب الأصبهاني: (الاستشارة: استنباط الرأي من غيره فيما يعرض من المشكلات ويكون ذلك في الأمور الجزئية التي يتردد فيها بين فعل وترك). اهـ.

والاستشارة لها مكانها العظيم في الدين، لكن محلها فيما إذا لم يتبين الدليل - كما مر الإشارة له في التعريف - : (في الأمور الجزئية التي يتردد فيها بين فعل وترك)، أما إذا تبين فلا اعتبار بغير الحجة.

قال الإمام الشاطبي رحمه الله في «الاعتصام» (٣/٤٦٠ - ٤٧٤ ط مشهور): (وترجم البخاري في هذا المعنى ترجمة تقتضي أن حكم الشارع إذا وقع وظهر فلا خيرة للرجال ولا اعتبار بهم وأن المشاورة إنما تكون قبل التبيين). اهـ.  
قلت: وكلام الإمام البخاري رحمه الله في «صحيحه» (كتاب الاعتصام/ باب ٢٨) حيث قال:

(باب قول الله تعالى: (وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ)، (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) وأن المشاورة قبل العزم والتبين، لقوله (فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ)، فإذا عزم الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن لبشر التقدم على الله ورسوله، وشاور النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه يوم أحد في المقام والخروج، فأرأوا له الخروج فلما لبس لأمته وعزم قالوا أقم. فلم يمل إليهم بعد العزم وقال «لا ينبغي لنبي يلبس لأمته فيضعها حتى يحكم الله»، وشاور عليا وأسامة فيما رمى أهل

الإفك عائشة فسمع منهما، حتى نزل القرآن فجلد الرامين، ولم يلتفت إلى تنازعهم ولكن حكم بما أمره الله، وكانت الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم يستشيرون الأمراء من أهل العلم في الأمور المباحة، ليأخذوا بأسهلها، فإذا وضع الكتاب أو السنة لم يتعدوه إلى غيره، اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم، ورأى أبو بكر قتال من منع الزكاة فقال عمر كيف تقاتل وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا لا إله إلا الله عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها». فقال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين ما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تابعه بعد عمر فلم يلتفت أبو بكر إلى مشورة إذ كان عنده حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذين فرقوا بين الصلاة والزكاة وأرادوا تبديل الدين وأحكامه. قال النبي صلى الله عليه وسلم «من بدل دينه فاقتلوه». وكان القراء أصحاب مشورة عمر كهولا كانوا أو شبانا، وكان وقافا عند كتاب الله عز وجل).

قال الإمام الشاطبي رحمه الله بعد أن أورد كلام الإمام البخاري: (هذا جملة ما قال في جملة تلك الترجمة مما يليق بهذا الموضوع مما يدل على أن الصحابة لم يأخذوا أقوال الرجال في طريق الحق إلا من حيث هم وسائل للتوصل إلى شرع الله لا من حيث هم أصحاب رتب أو كذا أو كذا أو كذا وهو ما تقدم).

وللشيخ العلامة محمد أمان الجامي رحمه الله تعالى في رسالته «حقيقة الشورى في الإسلام» فصل بعنوان: (مواقف حازمة من التاريخ تدل على أن الشورى غير ملزمة) وذكر هناك الأدلة الواضحة على ذلك.

فما يفعله الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - من محاولة إلزام الناس برأي المشايخ وفقههم الله؛ إلزام بما لم يلزم به الشرع! إذ الإلزام بالتشاور فيما ظهر له الحق فيه؛ إلزام بالتقليد!!

قال الإمام الشافعي رحمه الله: (وإنما يؤمر الحاكم بالمشورة؛ لأن المشير ينبهه لما يغفل عنه ويدله من الأخبار على ما يجهره، فأما أن يقلد مشيرًا فلم يجعل الله هذا لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم) «شرح ابن بطال». والله الموفق.



## المبحث العاشر:

### (بقاء السني على ما عليه الجماعة قبل الاختلاف)

عنون الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - (ص ٥٦-٥٨) بهذا في بعض مباحث الفصل الثاني الذي عقده في: (الخلاف بين أهل السنة وهدى الرسول صلى الله عليه وسلم في معالجته).

والحاصل من عقد الشيخ محمد الإمام لهذا المبحث في كتاب «الإبانة» وما ذكر تحته؛ تقرير قاعدة تهدف إلى حماية أشخاص من المنتسبين للسنة وقعوا في الحزبيات والبدع وأبان بعض أهل السنة فتنهم وشرهم، بإلغاء جانب الحكم بتبديعهم تحت ستار تأصيلٍ تحذيريٍّ تشبيطيٍّ ماكرٍ..

فإذا حصل خلاف بين أهل السنة، بسبب بعض من تُكَلِّم فيه من المنتسبين للسنة وجرحه بعض أهل العلم وقدموا على ذلك البراهين، وعدله آخرون بناء على حسن الظن وظاهر الحال، حينئذ يأتي أصحاب هذه القاعدة لإلغاء حكم الجرح في هذا الشخص تحت دعوى استصحاب الحال وبقاء ما كان على ما كان، وأن الأصل عند حصول الاختلاف، بقاء حال هذا الشخص السني (!) على ما كان عليه قبل الخلاف!!

يقول الشيخ محمد الإمام - أصلحه الله -: (اعلم - أيها القارئ الكريم - أن الفتن تغير أحوال المبتلين بها، فمن أراد السلامة فليبق على ما عليه جماعته قبل اختلافها، فإن الله قد جمعهم على الحق، والاختلاف طارئٌ عليهم..). أقول مستعينا بالله:

اعلم - وفقك الله - أن الاستدلال بالاستصحاب؛ إنما يصح الاحتجاج به مع عدم وجود الدليل الناقل، قال الإمام ابن القيم رحمه الله في «إعلام الموقعين» (١/ ٣٤٢): (فالاستصحاب لا يجوز الاستدلال به إلا إذا اعتقد انتفاء الناقل).

قال صاحب «مراقي السعود» في «كتاب الاستدلال»:

ورجحن كون الاستصحاب للعدم الأصلي من ذا الباب  
بعد قصارى البحث عن نص فلم يلف وهذا البحث وفقاً منحتهم

فإذا وُجد الدليل الناقل بطل الاحتجاج به.

والاستصحاب من أضعف الأدلة، ويكفي لدفعه أضعف الأدلة.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في «الطرق الحكيمة» (١ / ١١١) : (استصحاب الأصل؛ وهو دليل ضعيف، يدفع بكل دليل يخالفه، ولهذا يدفع بالنكول، واليمين المردودة، واللوث، والقرائن الظاهرة، فدفع بقول الشاهد الواحد وقويت شهادته بيمين المدعي، فأبي قياس أحسن من هذا وأوضح مع موافقته للنصوص والآثار التي لا تدفع).

وقال في «إعلام الموقعين» (١ / ٩٦-٩٧) : (فإن استصحاب الحال من أضعف البيئات... ولهذا قدم خبر الواحد في أخبار الديانة على الاستصحاب، مع أنه يلزم جميع المكلفين، فكيف لا يقدم عليه فيما هو دونه).

فإذا حصل خلاف بين أهل العلم في بقاء شخص على السنة، ومنهم من أتى بالبراهين وأثبت الأدلة التي تنقله عن الأصل الذي كان عليه، فإن الواجب قبول الحق والوقوف عنده، وردّه بالاستصحاب تععيد خبيث؛ إذ هو ردّ للأدلة والحق، وتحكّم في الأدلة وتلاعب بها..

وإذا طبقنا هذا التأصيل الخبيث فإننا نهدم قواعد الجرح والتعديل، ونهدم جهود الأئمة، ونكون قد اتهمناهم بالظلم والجور.. في جميع أحكامهم بالتبديع على من قام الدليل على تبديعه وخروجه عن السنة..

قال الشيخ ربيع حفظه الله: (وكتب الجرح والتعديل والفقه والتفسير وشروح الحديث مملوءة بنقد كلام العلماء وغيرهم وتضليل الضالين من المنسويين إلى السنة وغيرها وإن في ذلك لعبرة للمعتبرين الفاقهين). اهـ

\* ثم يدعي الشيخ محمد لتثبيت هذا التأصيل التخذيبي؛ انتهاج مسلك المعتزلين للفتنة بعدم الخوض في الخلاف، كما كان من كثير من الصحابة من اعتزال تلك الحروب التي حصلت في زمنهم رضي الله عنهم وعدم الدخول فيها! أقول مستعينا بالله:

اعلم أن استدلال الشيخ محمد الإمام-وفقه الله- بما حصل من كثير من السلف من اعتزال الفتن؛ وتطبيقه ذلك على ما يحصل من الخلاف بين أهل العلم فيمن أقام بعض أهل العلم البيئات على فتنته وبدعته.. استدلال باطل وقياس عاطل!!

إذ أن ذلك لم يكن منهم في كل اختلاف يحصل، وفي كل فتنة تقع!! وإنما كان اعتزالهم الفتن، في الحروب الحاصلة التي لم يتبين لهم الحق فيها وأشكل عليهم، وفي حال القتال على الملك، وفي الوقت الذي لا يكون فيه أمر جماعة المسلمين مستقرا..

قال الإمام الطبري رحمه الله: (الفتنة أصلها الابتلاء، وإنكار المنكر واجب على كل من قدر عليه، فمن أعان المحق أصاب، ومن أعان المخطيء أخطأ، وإن أشكل الأمر فهي الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها).  
ويكون اعتزال الفتن أيضا، حين يخاف المرء على دينه من الفتنة، وهناك من يحمّله على البدع والكفر.. حين لا يُسمع للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. وما شرعت الهجرة إلا لذلك، فرارا بالدين من الفتن..

وقد بين الإمام ابن رجب ذلك في «فتح الباري» (١/ ٥٤) عند شرحه لما روى البخاري في «صحيحه» من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول «يأتي على الناس زمان تكون الغنم فيه خير مال المسلم، يتبع بها شعف الجبال، أو سعف الجبال، في مواقع القطر، يفر بدينه من الفتن».

قال ابن رجب: ((«يفر بدينه من الفتن» يعني: يهرب خشية على دينه من الوقوع في الفتن؛ فإن من خالط الفتن، وأهل القتال على الملك، لم يسلم دينه من الإثم، إما بقتل معصوم، أو أخذ مال معصوم، أو المساعدة على ذلك بقول و نحوه، وكذلك لو غلب على الناس من يدعوهم إلى الدخول في كفر أو معصية حسن الفرار منه، وقد مدح الله من فر بدينه خشية الفتنة عليه، فقال حكاية عن أصحاب الكهف (وَإِذِ اعْتَرَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ) [الكهف: ١٦]..).

وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ فَقَالَ «رَجُلٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِمَالِهِ وَنَفْسِهِ» قَالَ ثُمَّ مَنْ قَالَ «مُؤْمِنٌ فِي شَعْبٍ مِنَ الشَّعْبِ يَعْبُدُ اللَّهَ رَبَّهُ وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ» متفق عليه.

قال الإمام النووي رحمه الله: (وأجاب الجمهور عن هذا الحديث بأنه محمول على الاعتزال في زمن الفتن، والحروب، أو هو فيمن لا يسلم الناس منه، ولا يصبر عليهم، أو نحو ذلك من الخصوص، وكانت الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، وجماهير الصحابة والتابعين، والعلماء، والزهاد مختلطين فيحصلون منافع الاختلاط: كشهود الجمعة، والجماعة، والجنائز، وعيادة المرضى، وحلق الذكر، وغير ذلك..) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٣/ ٣٨).

وقال العلامة ابن عثيمين رحمه الله في «شرح رياض الصالحين» (١/ ٦٢٩): (قال المؤلف - رحمه الله تعالى - باب استحباب العزلة عند فساد الناس والزمان وخوف الفتنة.

...ولكن أحيانا تحصل أمور تكون العزلة فيها خيرا من الاختلاط بالناس، من ذلك إذا خاف الإنسان على نفسه فتنة مثل أن يكون في بلد يطالب فيها بأن ينحرف عن دينه أو يدعو إلى بدعة أو يرى الفسوق الكثير فيها، أو يخشى على نفسه من الفواحش، فهنا تكون العزلة خيرا له .

ولهذا أمر الإنسان أن يهاجر من بلد الشرك إلى بلد الإسلام، ومن بلد الفسوق إلى بلد الاستقامة فكذلك إذا تغير الناس والزمان، ولهذا صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «يوشك أن يكون خير مال الرجل غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن».

فهذا هو التقسيم تكون العزلة هي الخير إن كان في الاختلاط شر وفتنة في الدين، وإلا فالأفضل أن الاختلاط هو الخير، يختلط الإنسان مع الناس فيأمر بالمعروف وينهى عن المنكر يدعو إلى حق، يبين السنة للناس فهذا خير .

لكن إذا عجز عن الصبر وكثرت الفتن، فالعزلة خير ولو أن يعبد الله على رأس جبل أو في قعر واد).

\* وقد رغب النبي صلى الله عليه وسلم في كثير من الأحاديث في شأن العزلة، كما حث في أحاديث كثيرة على لزوم الجماعة، وليس في ذلك أي تعارض، وفي بيان ذلك يقول الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في «الفروسية» (٢٧٠) : (هذا في أوقات الفتن والقتال على الملك، ولزوم الجماعة في وقت الاتفاق والتئام الكلمة، وبهذا تجتمع أحاديث النبي التي رغب فيها في العزلة والقيود عن القتال ومدح فيها من لم يكن مع أحد الطائفتين وأحاديثه التي رغب فيها الجماعة والدخول مع الناس فإن هذا حال اجتماع الكلمة وذاك حال الفتنة والقتال والله أعلم والمقصود).

\* وما أصله الشيخ محمد الإمام من اعتزال الخلاف والبقاء على ما كان قبل الخلاف، وإن كان مع وجود الناقل... استدلالا بما حصل من كثير من السلف من اعتزال الفتن والقتال، وكسر السيوف، واتخاذ سيوف من خشب...

إنما هو دعوة إلى ترك نصره الحق، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ وبيان الحق للناس والرد على أهل الباطل وبيان سبيل المجرمين... مع وجود من له القدرة على القيام بذلك من أهل العلم والدعاة إلى الله.

ولو سرنا على هذا المبدء الباطل؛ مع الخلافات الحاصلة، لعمت الفتن وطمت، ولُفُتَحَ باب كبير لأهل الباطل من أهل البدع والحزبيات والفتن، يسرحون ويمرحون، وينشرون أفكارهم وفرقتهم وحزبيتهم بين الناس، وإذا قام ناصح بيّن عوارهم ويفضحهم، رموا بهذه القاعدة الخبيثة في طريقه، وأوقفوه وخذلوه وثبطوه عن نصره الحق، تحت دعوى: (هذه فتنة!! فلا ندخل فيها! والأصل البقاء على ما قبل الخلاف)!!

وبذلك يضيع الحق وتسقط السنة وأهلها...، وتُعطل الحدود، وكثير من مصالح الناس!!

قال الإمام الطبري رحمه الله: (لو كان الواجب في كل اختلاف يقع بين المسلمين الهرب منه بلزوم المنازل، وكسر السيوف، لما أقيم حدّ، ولا أبطل باطل، ولوجد أهل الفسوق سبيلاً إلى ارتكاب المحرمات؛ من أخذ الأموال، وسفك الدماء، وسبي الحرّيم، بأن يجاربوهم ويكفّ المسلمون أيديهم عنهم، بأن يقولوا: هذه فتنة! وقد نهينا عن القتال فيها! وهذا مخالف للأمر بالأخذ على أيدي السفهاء). اهـ

وقال شيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري حفظه الله في «شرح لامية ابن الوردي» (١٢٦): (وجاءت أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، تحث على اعتزال فتن الناس مثل حديث: «يوشك أن يكون خير مال المسلم: غنم يتبع بها شغف الجبال، ومواقع القطر، يفر بدينه من الفتن»، هذا والله الحمد لم يتعين، في هذه الأزمنة، فلا يزال الخير موجوداً قال صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم، ولا من خذلهم إلى قيام الساعة»، ونحن الآن بحاجة إلى المكافحة والمدافعة للباطل، بالدعوة والبيان، والحجة والبرهان).

وقال الشيخ محمد بن هادي المدخلي في كلمة له نشرت بعنوان: «الضابط الشرعي في اعتزال الفتن»: (هذا سائل يسأل يقول: جاء أثر عن السلف رحمهم الله أنهم كانوا يعتزلون الفتن، ويتعدون عنها، فما هو الضابط الشرعي في هذا؟ وهل يسكت عن بيان الحق وإيضاحه للناس؟

وهل السكوت عن بيان الحق وعدم إيضاحه للناس من اعتزال الفتن؟

الجواب عن هذا: هذا في الفتن التي لا يعرف فيها الحق من الباطل، الفتن المدهمة المظلمة، التي بينها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبين عليه الصلاة والسلام متى يكون الاعتزال، فما ترك اجتهاداً فيه حفظكم الله لمجتهد، قال: رأيت إن أدركني ذلك فماذا أصنع؟ قال: «تلزم جماعة المسلمين وإمامهم» قال: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام، قال: «فاعتزل تلك الفرق».

والحمد لله جماعة المسلمين قائمة، وإمام المسلمين قائم، وعلماء السنة والله الحمد متواجدين متوافدين بين ظهرانينا، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يغفر لمن مات، وأن يوفق ويثبت ويبارك في عمر من بقي، والحمد لله هذا ما هو أوّاه. وأما عدم الإيضاح للناس فهذا ليس هو المطلوب من الحديث، فالاعتزال حينما يكون لا يسمع لك أحد، كل واحد منصرف بنفسه لا يرى إلا ما يراه ولا يرى إلا رأيه، كل واحد معجب برأيه، ولا يوجد من يأخذ الناس على الحق، فحينئذ عليك بأمرك، فدع عنك أمر العامة كما جاء في الحديث، وهذا لا يخفى، أما مسألة الإيضاح للناس (مطلوب..).

\* ثم يستمر الشيخ محمد الإمام-أصلحه الله- في محاولة تثبيت هذه القاعدة التخذيذية الخطيرة؛ فيقول: (.. إذ في البقاء على ما عليه الجماعة قبل الاختلاف؛ الأمان من الاضطراب والتخبط والتلون، وأيضا يبقى المتأني في وقت غير متخذ أحكاما نهائية في حق المختلفين، لا لذا الطرف، ولا الطرف الآخر، وإن كان يرى الأخطاء حاصلة، وبعضها أظهر في المخالفة، فليقل النصح حسبما يقربه إلى الله لكل من يرى أن ينصح له من الطرفين.

وفي هذه المرحلة يحتاج إلى صبر؛ لأن المختلفين سيحاول كل طرف إقناعه بأنه محق وأن الآخر مبطل؛ فإذا تجلى الأمر للمتأني واتضح له المحق من المبطل؛ ناصر المحق منها وترك المبطل، وإذا بان له أن المختلفين كل أخذ في طريق مخالف يؤدي إلى البدعة والحزبية ترك الفريقين، وإذا بان له أن المختلفين لا يبلغ اختلافهم إلى التبديع ولا إلى التحزيب؛ بقي مع الفريقين فيما أصابه كل واحد منهم، ولا يشاركهم فيما أخطئوا فيه، وهذا السير لا يوفق له إلا البُرُّ الكُمَّلُ، أسأل الله أن يجعلنا منهم، والله المستعان).

أقول مستعينا بالله:

يقول الشيخ محمد الإمام-أصلحه الله-: (يبقى المتأني في وقت غير متخذ أحكاما نهائية في حق المختلفين، لا لذا الطرف، ولا الطرف الآخر، وإن كان يرى الأخطاء حاصلة (!!)) وبعضها أظهر في المخالفة (!!)) فليقل النصح حسبما يقربه إلى الله لكل من يرى أن ينصح له من الطرفين.. إلخ!!

عجبا في بُعد الشيخ محمد الإمام أصلحه الله -في هذا التأصيل الباطل- عن النصوص النبوية، ومنهج السلف الصالح!

وكيف يدعو تحت ستار عدم الانحياز إلى هذا الطرف ولا الطرف الآخر! إلى ترك الأخذ على يد الظالم، وترك نصره المظلوم! مع ظهور الأخطاء!! وظهور الظلم! وظهور فتنة المفتونين، وحزبية المتحزبين الماكرين بالدعوة! وقد أصبحت هذه الطريقة الآن وتطبيقها على الخلافات الحاصلة، مسلكا خطيرا يدعو إلى زيادة الفرقة والشقاق، وبدل أن يُصلح الخلاف بين الفريقين بنصرة الحق والقيام على الظالم وحجزه عن ظلمه، يزيد الخلاف بوجود فريق ثالث لا ينحاز إلى هذا ولا إلى ذلك، وتتسع رقعة الخلاف في كل فتنة بوجود هذه الطائفة الثالثة، التي تجعل نفسها المصيبة، وأنها الحاكمة، وأنها صاحبة الاعتدال، وأن غيرها بين تفريط وإفراط!! كما هو الآن السير الجديد للمشايخ أصلحهم الله في هذه الفتنة الحاصلة!

وهذا ما يريد الأعداء من أهل السنة، وتقرير هذه القاعدة مما تقرّ به عيونهم ويفرحون له!!

وفي هذا يقول الشيخ محمد الإمام-أصلحه الله-: (وإذا بان له أن المختلفين كلُّ أخذ في طريق مخالف، يؤدي إلى البدعة والحزبية ترك الفريقين، وإذا بان له أن المختلفين لا يبلغ اختلافهم إلى التبديع، ولا إلى التحزيب؛ بقي مع الفريقين فيما أصابه كل واحد منهم، ولا يشاركون فيما أخطئوا فيه، وهذا السير لا يوفّق له إلا البُزْلُ الكُمَّلُ، أسأل الله أن يجعلنا منهم، والله المستعان)!!

وأين الشيخ محمد الإمام من قول النبي صلى الله عليه وسلم «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعْمَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ» وفي رواية: «مَا مِنْ قَوْمٍ يُعْمَلُ فِيهِمْ بِالْمَعَاصِي ثُمَّ يَقْدِرُونَ عَلَى أَنْ يُغَيَّرُوا ثُمَّ لَا يُغَيَّرُوا إِلَّا يُوشِكُ أَنْ يَعْمَهُمُ اللَّهُ مِنْهُ بِعِقَابٍ» أخرجه أحمد (١، ١٦، ٢٩، ٥٣) و أبو داود (٢/٢١٧) والترمذي (٢/٢٥، ١٧٧) من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهو في «الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين» للإمام الوادعي، و«السلسلة الصحيحة» (٤/٨٨) للإمام الألباني رحمهما الله.

ومن حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «انصر أخاك ظالماً أو مظلوما»، فقال رجل: يا رسول الله، أنصره إذا كان مظلوما، أفرأيت إذا كان ظالماً؛ كيف أنصره؟ قال «تجزه أو تمنعه من الظلم فإن ذلك نصره» أخرجه البخاري من حديث أنس، ومسلم من حديث جابر نحوه.

ومن حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته» متفق عليه. وعند مسلم من حديث أبي هريرة «..لا يظلمه ولا يخذله».

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٥/١٢١): (قوله: (لا يسلمه) أي لا يتركه مع من يؤذيه ولا فيما يؤذيه، بل ينصره ويدفع عنه، وهذا أخص من ترك الظلم، وقد يكون ذلك واجبا، وقد يكون مندوبا، بحسب اختلاف الأحوال).

والأدلة ففي ذلك كثيرة.

فالشيخ محمد الإمام بهذا التأصيل الذي هو في الحقيقة -كما مر- تأصيل تخذيلى تثبيطي عن نصره الحق والأخذ على يد الظالم، وتمييع الجانب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويعود على الجرح والتعديل بالهدم، وإسقاط أهله.. فهو في الحقيقة عين الفتنة وإفشاء الشقاق والخلاف!!

يقول الله تعالى (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ \* وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) [آل عمران: ١٠٤-١٠٥].

قال العلامة ابن عثيمين رحمه الله تعالى: (والأمة إذ لم تقم بهذا الواجب، فإنها سوف تتفرق بها الأهواء، وسيكون كل قوم لهم منهاج يسرون عليه، لكنهم إذا أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر، اتفق منهاجهم وصاروا أمة واحدة كما أمرهم الله بذلك..) «شرح رياض الصالحين» (١/ ٥٠٩ ط دار السلام).

وصدق الصادق المصدوق نبينا صلى الله عليه وسلم إذ قال «تعرض الفتن على القلوب كالحصير عودا عودا، فأى قلب أشربها نكت فيه نكتة سوداء، وأى قلب أنكرها نكت فيه نكتة بيضاء، حتى تصير على قلبين؛ على أبيض مثل الصفا فلا تضره فتنة ما دامت السماوات والأرض، والآخرة أسود مربادا كالكوز مجخيا، لا يعرف معروفا ولا ينكر منكرا إلا ما أشرب من مراه» أخرجه مسلم من حديث حذيفة رضي الله عنه.

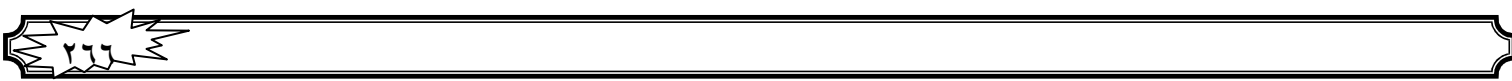
وهذا مصير صاحب هذه المسالك التخذيلية، وكما قال الشيخ ربيع حفظه الله: (الواجب اتباع الحق، يعني هذا العالم إذا فعل بدعة يُحذَر من بدعته، وإذا كان على حق فيجب أن تأخذ بهذا الحق وتنصره، عرفتم).

فالمقياس هو الحق... انظر من على الحق ومن على الباطل، فإذا رأيت شخصا على الحق والآخر على الباطل، يجب أن تنصر الحق وتحذر من الباطل، وإلا فأنت ميت لا تعرف معروفا ولا تنكر منكرا، وهذا علامة انتكاس القلوب، لأنها لا تميز بين الحق والباطل.. «مجموع الكتب والفتاوى والرسائل» (١٤ / ٢٧٠-٢٧١).

وقال الشيخ ربيع حفظه الله في شريط بعنوان «التبعية العمياء»: (.. فنحن نربح بشبابنا عن التبعية العمياء، وندفعهم إلى البحث عن الأدلة والحجج والبراهين، وما نعتمد رأيا إلا بعد أن تتوفر لنا الأدلة الكاملة على أصحَّيته أم لا، ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام جميل جدا إن يحصل خلاف بين العلماء، واحد محيز لجهة .. ، قال: لا يجوز أن ينصُر أحد حتى يتأكد أنه على الحق بالحجج والأدلة الواضحة، يعني إذا اختلف العلماء، وانقسموا قسمين؛ أنت تختار يعني أي قسم شئت؟! وإلا يجب عليك ويتحتم عليك أن تدرس هذه القضية وتقتلها درساً؟؟!! وبعد أن يترجح لك أحد الجانبين بالأدلة الواضحة تميل إلى هذا الحق الذي اقتنعت به وتنصره وتبينه للناس، الواجب عليك الدراسة، ولا تنحاز إلى جانب من الجانبين أو طرف من الطرفين إلا بعد الدراسة المتفحصة حتى يتضح لك الحق وتقف إلى جانبه وتدعو له وتنصره).



وفي ختام هذا المبحث، فإننا نذكر الشيخ محمد الإمام بتقوى الله، وبمراقبته تعالى فيما يكتب ويؤصل للناس من مثل هذه القواعد الخطيرة، التي تعود على منهج السلف الصالح بالهدم والنقض، فإنه والله مسؤول عنها، يوم لا ينفع مال ولا بنون، والله المستعان.



## (الفصل الخامس)

في معاملة المؤلف لردود الدعوة إلى الله وطلبة العلم وتقعيد القواعد  
التي تهدر جهودهم في نصرة السنة

المباحث: وتحته عدة قواعد وضوابط منتقدة:

- ١- (لا يُقبل جرح المجرح الصغير غالباً في العالم الكبير)
- ٢- (إهدار جهود الدعوة إلى الله في النفاق عن السنة)
- ٣- (كثرة الغمز والتعريض بالدعوة إلى الله وطلاب العلم بدماج بأنواع من التهم)

## المبحث الأول والثاني :

### (لا يُقبل جرح المجرح الصغير غالباً في العالم الكبير)

#### (وإهدار جهود الدعوة إلى الله في النفاق عن السنة)

قال الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- في «الإبانة» (ص ١٩٤) : (لا يُقبل جرح المجرح الصغير غالباً في العالم الكبير).  
وقال -وفقه الله- (ص ٤٨) : (وأما إذا جاء الرد على العالم من قبل طلاب العلم، فالغالب عليهم أنهم ليسوا أهلاً للرد، ولهذا تجد في ردودهم تجاوزات ومجازفات وتعدييات، بل يحاول بعضهم أن يظهر نفسه أنه أقدر على النقد من أهل العلم، حتى إن بعضهم يذهب إلى الطعن في عقيدة العالم السني ولم يسبقه إلى ذلك أحد من أهل العلم، انظر إلى هذه المسابقة التي حقيقتها الجرأة على أهل العلم.

وإني لقاتل لهذا الصنف: إن واصلت طلب العلم وانتفعت به سيظهر لك في المستقبل خطؤك هذا وتعجلك، فالحذر الحذر في أمر لنا فيه أناة!!!

أقول مستعينا بالله:

إن هذا التععيد من الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- لم يسبقه إليه أحد من أئمة الجرح والتعديل من سلفنا الصالح، وما كانوا يعرفون مثل هذه الضوابط، إذ لم يكونوا يقدمون على الحق أحداً، كبيراً كان أم صغيراً.

قال تعالى ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾.

وكانوا يقبلون الحق ممن أبانه صغيراً كان كبيراً، إذ الحق عندهم أكبر من كل كبير.

وبيان أخطاء أفراد أهل السنة من العلماء أو من طلبة العلم بالحجة والدليل مع احترامهم نصحاً لهم وأخذاً بأيديهم إلى الحق أمرٌ واجب، والسكوت عنه خيانة وترك للنصح لهم، مع الرفق مع من يستحق الرفق وهذا هو الأصل، والتخشين مع من يستحق التخشين، كل بحسبه وضوابطه.

وهكذا جرح من يستحق الجرح ممن عاند ورد الحق وانحرف.

كل ذلك من التعاون على الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والقيام بواجب النصح، قال تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾، وقال: ﴿وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾، وقال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾، وقد امتدح الله هذه الأمة وجعلها خير

الأمم بسبب قيامها بهذا الواجب العظيم فقال: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾.

وقد كان الصحابة رضي الله عنهم ربما أنكروا أصغرهم على أكبرهم إذا رأوا مخالفة للدليل. ففي «الصحاحين» عن عبيد بن عمير أن أبا موسى استأذن على عمر ثلاثاً فكأنه وجدته مشغولاً فرجع فقال عمر: ألم تسمع صوت عبد الله بن قيس ائذنوا له، فدعني له فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: إنا كنا نؤمر بهذا، قال: لتقيمن على هذا بيته أو لأفعلن، فخرج فانطلق إلى مجلس من الأنصار فقالوا: لا يشهد لك على هذا إلا أصغرنا. فقام أبو سعيد فقال: كنا نؤمر بهذا، فقال عمر: خفي على هذا من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ألهاني عنه الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ».

وعلى هذا سار سلفنا من بعدهم.

قال الإمام ابن رجب رحمه الله تعالى وهو يحكي طريقة السلف الصالح رضوان الله عليهم: (وقد بالغ الأئمة الورعون في إنكار مقالات ضعيفة لبعض العلماء وردوها بأبلغ الرد كما كان الإمام أحمد.. وسواء كان الذي يبين خطأ صغيراً أو كبيراً..). اهـ «الفرق بين النصيحة والتعير».

وقال رحمه الله تعالى أيضاً: (..فلهذا كان أئمة السلف المجمع على علمهم وفضلهم، يقبلون الحق ممن أورده عليهم وإن كان صغيراً، ويوصون أصحابهم وأتباعهم بقبول الحق إذا ظهر في غير قولهم) «الفرق بين النصيحة والتعير».

وقال رحمه الله: (وكذلك المشايخ والعارفون كانوا يوصون بقبول الحق من كل من قال الحق صغيراً كان أو كبيراً وينقادون له) «الحكم الجدير بالإذاعة» (ص ١٢٦).

ولم يحملهم على ذلك إلا النصح للدين وحب الخير للمنصوح، وعلى هذا قام الدين خير القيام، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الدين النصيحة، قالوا لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم»<sup>(١)</sup>. فتمت توفر العلم بأسباب الجرح والتعديل مع التقوى والورع، ومع صحة المعتقد والمنهج، سواء من جارح صغير أو كبير، أو طالب علم أو عالم، فالواجب قبول جرحهم وتعديلهم، على ما هو معلوم من ضوابط هذا العلم. \* وقد سئل الشيخ ربيع حفظه الله أيضاً: الجرح والتعديل في الأشخاص هل هو خاص بالعلماء فقط أو حتى الشباب الذين عندهم معرفة وماذا يشترط في المعرفة؟

(١) أخرجه مسلم من حديث تميم الداري رضي الله عنه .

فأجاب: الجرح والتعديل، لا بد فيه من صحة العقيدة كما أشار إلى ذلك الخطيب البغدادي، ولا بد فيه من العلم بأسباب الجرح، لا بد أن يعلم، ولا بد فيه من التقوى والورع.

فإذا كان هذا الذي ينتقد عنده علم بالجرح والتعديل، وعنده ورع وتقوى؛ فله أن يجرح. اهـ المراد<sup>(١)</sup>.

\* وقول الشيخ محمد الإمام - وفقه الله -: (لا يُقبل جرح الصغير غالباً في العالم الكبير).

وقوله: (فالغالب عليهم أنهم ليسوا أهلاً للرد)!!!

فيه تصريح بإلغاء وإقصاء رد الصغير على الكبير، وإلغاء جهود طلاب العلم والدعاة إلى الله في نصرة الحق وبيان

البدع والمنكرات مطلقاً!! وهذا مسلك محدث لم يعرفه سلف الأمة!!

ذلك أنه من المعلوم أن الأحكام إنما تعلق بالغالب، وخلاف الغالب - وهو النادر - لا يلتفت إليه.

قال ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى في «إحكام الأحكام في شرح عمدة الأحكام» (١/٢٨ - ط العلمية): (الحكم

منوط بالغالب، والنادر لا يلتفت إليه). اهـ

وقال الإمام النووي رحمه الله تعالى في «شرح مسلم» (٤/٣١٤): (جعل الشرع هذا الغالب كالمحقق). اهـ

قال الشيخ ربيع حفظه الله رداً على أبي الحسن المصري: (نعم، للجرح والتعديل أهله وشروطه، لكن البدع

الواضحة مثل الرفض، والتجهم، والإرجاء، والتكفير، والتحزب الواضح الذي تكلم فيه العلماء، وتكلموا في

أهله، فلا مانع أن يحذر طلاب العلم من شرهم، وليس من أصل السلف ولا من عملهم شن الغارة على طلاب

العلم الذين يحذرون من هذه الأصناف) «مجموع فتاوى الشيخ ربيع» (ص ٤٣ حاشية).

وهذا المسلك المحدث يؤدي إلى تعطيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جانب كبير منه، وتعطيل شريحة كبيرة

في المجتمع عنه..

قال الشيخ إسحاق ابن غانم العلثي رحمه الله في نصيحته لابن الجوزي: (...ولو كان لا ينكر من قل علمه على من

كثر علمه إذا تعطل الأمر بالمعروف، وصرنا كبنينا إسرائيل حيث قال تعالى: (كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه) بل

ينكر المفضول على الفاضل..) «ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب» (٤/٢٠٦).

(١) «مجموع الكتب والرسائل والفتاوى» (١٤/٢٦٢-٢٦٣). ثم بين الشيخ ربيع حفظه الله تعالى هناك بأن البدع والمنكرات الواضحة

كالتصوف والرفض والزنى والسرقه يشترك في إنكارها كل مسلم، وواجب على كل مسلم إنكارها، ولا يشترط أن لا يجرح بذلك ويحذر إلا

العالم ولا يلزم ذلك لعموم حديث «من رأى منكم منكراً فليغيره..» الحديث، وغير ذلك من الأدلة العامة.

وهذا المسلك الذي سار عليه أبو الحسن المصري في كتاب «السراج الوهاج» (ص ٨١ الفقرة ٢٠١) حيث قعد هناك فقال: (... يجب أن يكون التجريح من أهل العلم والحلم والتجرد لرب العالمين، لا لكل من هب ودرج...). وتابعه عليه أيضا الوصايي حيث قال في «نصائح علماء الأمة» (ص ١٦): (الجرح والتعديل من ديننا، لكن ليس هو لكل من هب ودب إن الجرح والتعديل له رجاله وهم العلماء الأتقياء...!!!)

فكان هذا مما تعقبه الشيخ ربيع حفظه الله على أبي الحسن في كتاب «انتقاد عقدي ومنهجي لكتاب السراج الوهاج» (ص ٣٤) حيث قال: (... إذا كان طلاب العلم من أهل السنة قد تلقوا النقد الصحيح من العلماء الناصحين فحذروا من أهل البدع فلا ضير عليهم).

وقد شن الشيخ محمد الإمام على منواله الغارة على طلاب العلم الناصحين، وشنع عليهم تشنيعا كبيرا. وإليك أخي القارئ - وفقك الله - مع ما سبق من الأدلة؛ كلاما شافيا لبعض كبار أهل العلم، ناقضا لأوكار هذا المسلك المحدث.

\* قال الإمام المجدد مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى في «ردود أهل العلم على الطاعنين في حديث السحر» (ص ٣): (والذي أنصح به طلاب العلم أن لا يصغوا إلى كلام أولئك المفتونين الزائغين وأن يقبلوا على تعلم الكتاب والسنة وأن يبينوا للناس أحوال أولئك الزائغين ويجذروهم منهم ومن كتبهم ومجالاتهم وندواتهم).

- وقال الإمام المجدد مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى في «تحفة المجيب على أسئلة الحاضر والغريب» (١٦٠): (وبقي محمد هاشم الهدية يركض بعد المادة من قطر إلى الكويت، وقد رد عليّ في ذات مرة ويقول: هأنأ أدافع عنكم. فنقول له: كلامك تطير به الرياح وكيف أنشر لك كلامًا وأنت مغمور لا تعرف. فلا تستحق أن نجيب عليك، ولكن عندك ما يكفيك من الشباب السوداني فقد بينوا مخازيك ومخازي أتباع عبدالرحمن عبدالخالق وانفصلوا بحمد الله، وحاربتهمهم لأنهم قالوا: إن الاختلاط في المدارس لا يجوز، والانتخابات لا تجوز، وكذلك الدخول في المجالس النيابية لا تجوز).

فقد حاربوهم وفصلوهم وما أخرجوهم من الجنة إلى النار، بل أخرجوهم من الدل إلى العزة (ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين)، (من كان يريد العزة فلله العزة جميعًا)، فالعزة لله سبحانه وتعالى ليست لمحمد الهدية ولا فلان وفلان). \* وسئل الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله كما في «أجوبته على أسئلة أبي روضة المنهجية» ص (١٦-٢٠):

هل تنصحون بما يفعله بعض طلبة العلم، في تجردهم لنقد كتب بعض علمائنا صحة وضعفا، كالنظرات في السلسلة، والنظرات في صفة الصلاة؟

فأجاب: باب النقد للألباني ولأمثاله مفتوح -والله- ولا يغضب من ذلك لا الألباني ولا أمثاله من حملة السنة، النقد المؤدب الذي يحترم العلماء وليس له هدف إلا بيان الحق، فهذا بدأ من عهد الصحابة ولا ينتهي... وارجعوا إلى كتاب الحافظ ابن رجب رحمه الله «الفرق بين النصيحة والتعير» إذ تكلم وبين فقال: بيان الهدى وبيان الحق لا بد منه، وقد انتقد سعيد بن المسيب وابن عباس وطاووس وأصحاب ابن عباس، وانتقدوا وانتقدوا، وما قال أحد: إن هذا طعن، ما يقول بهذا إلا أهل الأهواء فنقول: لا، لا تنتقدوا الألباني، طيب، أخطاؤه تنتشر باسم الدين!، وإلا أخطاء ابن باز، ولا أخطاء ابن تيمية وإلا أخطاء أي واحد!!

أي خطأ يجب أن يبين للناس أن هذا خطأ، مهما علت منزلة هذا الشخص الذي صدر منه هذا الخطأ، لأننا كما قلنا غير مرة بأن خطأه يُنسب إلى دين الله... فالشاهد أن النقد لأهل العلم ومن أهل العلم ينتقد بعضهم بعضاً، ويبينون للناس الخطأ تحاشياً من نسبة هذا الخطأ إلى دين الله عز وجل هذا واجب ولا نقول جائز، بل واجب أن تبينوا للناس الحق وتميزوا بين الحق والباطل ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾، ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾، فالنقد من باب إنكار المنكر، فنقد الأشخاص السلفيين الكبار إذا أخطأوا، وبيان خطئهم هذا من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن باب البيان الذي أوجبه الله، ومن باب النصيحة التي أوجبه الله وحتمها علينا... ونقد الأخطاء ونقد البدع مع التصريح باحترام أهل السنة وإثبات أن للمجتهد إذا أصاب له أجرين، وإذا أخطأ فله أجر واحد، هذا ما ندين الله به في نقد أهل السنة وليس كذلك أهل البدع).

\* وسئل الشيخ ربيع حفظه الله أيضاً: (هل من استبان له المنهج السلفي، هل عليه ملامة إذا حذر ممن خالفه وإن كان المخالف كبير السن أو أقدم منه في المنهج، هل عليه ملامة؟

فأجاب: لا لوم عليه، بل يجب عليه أن يحذر من أهل الباطل، هذا واجب، العلماء عدوا هذا من النصيحة «الدين النصيحة، الدين النصيحة» قلنا: لمن؟ قال «الله [ولكتابه] ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم».

إذا كان إنسان يتضرر في دنياه من شخص يغش في التجارة، أو يوجد قطاع الطرق وأمثالهم ممن يخيف الناس، فيحذره ممن هذه صفاتهم، والضرر في الدين وفي العقيدة وفي المنهج أولى بالنصيحة...

ثم قال السائل:.. وإن كان المخالف للمنهج السلفي كبيراً في السن وله سبق في العلم، والمتنقد له أصغر منه سناً ولكن تبينت له الحجة وقال بها، هل عليه علامة؟

فأجاب الشيخ ربيع: نعم، ينصح هذا الكبير بأدب، وإذا كان يدعو إلى الضلال يحذر منه، يعني الأخذ والدعوة إلى الحق وإنقاذ الخلق من الباطل والضلال، الحق أكبر من هذا الإنسان، وعمُرُ الحق هذا منذ خلق آدم إلى اليوم، وعمر الحق هذا آلاف السنين، فكم عمر هذا الإنسان الذي يضيع الحق أو يمتنع من الأخذ به.

الأدب مع الكبار أمر مطلوب، لكن مع أهل السنة، ما هو مع أهل البدع والضلال، ودعاة الفتن، إذا كان هذا الكبير رافضياً، هذا الكبير معتزلياً، وجاء ينشر باطله وضلاله تقول: كبير السن خلاص، وتسكت؟ نرى الباطل ونسكت؟! وإذا كان من أهل السنة فينصحه بأدب ويبين له الحق بأدب) «مجموع الكتب والرسائل والفتاوى» (١٤/٢٦٨-٢٦٩).

\* وقال الشيخ ربيع حفظه الله جواباً على سؤال هذا نصه:

السؤال: يظن كثير من الناس أن الرد على أهل البدع والأهواء قاضٍ على المسلك العلمي الذي اختطه الطالب في سيره إلى الله، فهل هذا مفهوم صحيح؟

فكان مما أجاب به: هذا مفهوم باطل، وهذا من أساليب أهل الباطل وأهل البدع ليخرسوا ألسنة أهل السنة. [وذكر بعض الآيات في الحث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنه من العمل بالعلم، وذكر الوعيد الشديد لتارك ذلك، ثم قال:...] إذا كان يرى أن البدعة تنتشر ولها دعواتها ولها حملتها ولها الذابون عنها ولها المحاربون لأهل السنة، فكيف يسكت؟! وقولهم: إن هذا يقضي على العلم: هذا كذب، هذا من العلم والتطبيق للعلم.

وعلى كل حال؛ فطالب العلم لا بد أن يخصص أوقاتاً للتحصيل، ولا بد أن يكون جاداً في التحصيل، ولا يستطيع أن يواجه المنكرات إلا بالعلم، فعلى كل حال يحصل العلم وفي نفس الوقت يطبق، والله تعالى يبارك لهذا المتعلم العامل في علمه.

وقد تنزع البركة لما يرى المنكرات قدامه يقول: لا، لا، لما أطلب العلم! يرى الضلالات وأهل الباطل يرفعون شعارات الباطل، ويدعون الناس إليها ويضلون الناس فيقول: لا، لا ما أشتغل بهذ الأشياء، أنا سأشتغل بالعلم!!!! يعني يتدرب على المداهنة) «أجوبته على أسئلة أبي روضة المنهجية» (ص ٣٤-٣٥).

وهذا كاف بإذن الله تعالى في نقض هذه القاعدة المحدثه التي قررها الشيخ محمد الإمام -وفقه الله-، ولنا مزيد على هذا فيما سيأتي إن شاء الله، والله المستعان.



## المبحث الثالث:

### (كثرة الطعن والتعريض بالدعاة إلى الله وطلاب العلم بدماج

#### ورميهم بأنواع من التهم)

وقد ركز الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - على هذا الجانب كثيرا في كتابه «الإبانة»، وأطنب طعنا وغمزا في الدعاة إلى الله وطلاب دار الحديث بدماج الذين هم ذروة في هذا الزمن، ومن أحرص أهل السنة على اتباع السنة والأخلاق الحميدة.

ولم يطبق معهم تلك القواعد التي أصلها للدفاع عن أصحاب الحزبية الجديدة؛ كمثّل قاعدة الموازنات، والمجمل والمفصل، ونصحح ولا نهدم، ووليدتها: ننصح ولا نفضح ولا نشهر،... وغيرها من القواعد الأفيحية! وشن الغارة عليهم بما لم يعهد إلا من أمثال أبي الحسن المصري وغيره ممن ضاقوا ذرعا برود طلاب العلم المتمكنين، الذين فضحوا أفكارهم وشخصياتهم.

قال الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله في «جناية أبي الحسن على الأصول السلفية»: (أبو الحسن يدّعي أنه لا يقول بمنهج الموازنات وهو يسير عليه، ويعمل به في حق أهل البدع، على طريقة عدنان عرعور، ولا يعمل به فيمن يخاصمهم من أهل السنة، ويدعو إلى الأنصاف ولا ينصفهم، ويصفهم بأبشع الأوصاف، فيقول في وصفهم: إنهم هدامون، ومفسدون، وأهل بغي وطغيان، وأراذل، وأصاغر، وأقزام، وأعداء الدعوة السلفية وخصومها، إلى غير ذلك من الأوصاف الظالمة!!)

وقد وصف الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - الدعاة إلى الله وطلبة العلم بدماج بأوصاف شنيعة نذكر منها بعض ما وقفت عليه، فمن ذلك :

#### ١- أنهم أصحاب غلو يجعلون الشيخ يحيى حفظه الله بمنزلة المعصوم:

وذلك في قوله - وفقه الله - (ص ٢٦٦) : (قد حصل التجاوز في مسألتنا هذه من طائفتين، الأولى تقول: نقبل كلام من اشتهر بأنه من علماء الجرح والتعديل قبولا مطلقا، ويكثر هذا في طلاب الجرح، والثانية تقول: نرد كلام أئمة الجرح مطلقا، وكلا الطائفتين على طرفي نقيض، أما الأولى فجعلت المجرح والمعدل بمنزلة المعصوم وهذا غلو..).

## ٢- أنهم متحمسون أصحاب تعجل:

وذلك في قوله -وفقه الله- (ص ٢٦٨) : (يتعجل بعض المتحمسين في أمور حقها التأني والتأهل، فيحدث أو يجرح ويعدل أو يفتي أو غير ذلك، وفي هؤلاء وأمثالهم ورد زجر أهل العلم لهم..).

## ٣- وأنهم غير متأهلين:

ويقول -وفقه الله- (ص ٢٦٩) : (آفة الإنسان العجلة في الأمور، وقد قالوا: من تعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه، فالله الله في التأهل قبل التعجل، ولا يكفي أن الشخص يحسن الظن بنفسه فينطلق على حسب هذا، بل عليه أن يعرض ما عنده على ما عند أهل العلم، ويرجع إليهم مسترشدا منهم: هل لي أن أقوم بكذا وكذا؟ فإن أرشدوه إلى أحد الأمرين قبله وصار إليه، فإن وجد ما عنده مأخوذا من أهل العلم وسائرا سيرهم حمد الله).

## ٤- وأنهم أصحاب طيش وتجاوز ودون تبصر:

قال الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- في «الإبانة» (ص ١٨٣) : (فحذار من تعجل بعض طلاب العلم إذا رأوا شيئا من الأخطاء عند عالم بادروا إلى هجره أو التحذير منه دون تبصر أو رجوع إلى أهل العلم، فما لهم وللتجاوز والتعجل والطيش؟!).

## ٥- وأنهم غير مؤدبين ويمتحنون إخوانهم الطلاب والدعاة بصورة بشعة:

وذلك في قوله -وفقه الله- (ص ١٣٩) : (ومما ينافي الأدب ما تراه من بعض طلبة العلم؛ أنه حال الاختلاف يأتي إلى أخيه من طلاب العلم والدعاة، وربما إلى من هو أعلم منه ويقول له: ما تقول في مسألة كذا وكذا؟ من مسائل يسع فيها الخلاف، بل بعضهم يتجرأ فيقول: أخرج ما في قلبك، أنت خبيث ما دمت لا تصرح!! هؤلاء الذين يخشى عليهم في المستقبل).

## ٦- وأنهم يطعنون في العلماء اعتمادا على مجرد أنفاهمهم ويستقلون برأيهم ولا يرجعون

إلى العلماء كما فعل الخوارج، مما يؤدي إلى انتكاسهم:

وذلك في قوله (ص ١٨٨) تحت قاعدة: (الرجوع إلى أهل العلم قبل القدوم على الجرح والتعديل وغيره) يقول -وفقه الله-: (قل من يوفق من طلاب العلم لهذا، ومن وُفق لهذا فهو الناجح بإذن الله، وأما أولئك المتعجلون فما أكثر

ما يتعثرون في الطريق، وأكثر تعثرا منهم أولئك الذين أحسوا أن ساعدهم قد اشتد، قاموا بالقدح والطعن في علمائهم).

ويقول -وفقه الله- (ص ١٠٥): (ما أكثر ما يحصل من بعض طلاب العلم في أوساطنا الطعن في أهل العلم معتمدين على مجرد أفهامهم مع أن اللائق بهم إن كانوا أصحاب قدرة على البحث عن مسائل أشكلت عليهم، أو كثر الخلاف حولها أن يقوموا بذلك، ويعرضوها على أهل العلم، وإن لم يقدرُوا على ذلك رجعوا إلى أهل العلم). وعنون على ذلك أيضا في (ص ١٤٧) بقوله: (استقلال طالب العلم بالرأي مزلة أقدام!) وقال: (فاستقلال طالب العلم بالرأي خصوصا عند الفتن، إما أن يؤدي إلى المجازفة في الأحكام على المسلمين بتكفيرهم واستحلال دمائهم، وسلب أموالهم، واعتبر في هذه المسألة بالخوارج، وإما أن يؤدي إلى الضعف في التمسك بالإسلام والسنة...) إلى غير كلامه هناك.

وهذا عين ما كان يهول به أبو الحسن المصري على طلاب العلم الذين تبصروا بفتن الحزبيين من أمثال المغراوي وأمثاله! قال أبو الحسن في شريط «حقيقة الدعوة» (رقم ٢): (وأنا أخاف والله على الشباب الصغار الذين يتكلمون فيه أن يبتلوا أو أن يصابوا ببلاء في طلب العلم وربما تركوا الدعوة بكاملها!!) فرد عليه الشيخ ربيع حفظه الله فقال -وكفاني في الرد على الشيخ محمد مؤنة المقال-: (إن كان هؤلاء الشباب قد تكلموا فيه بباطل؛ فبينه لهم وانصحهم، وإن كانوا تكلموا فيه بحق فكيف تخاف عليهم وتخوفهم؟! بل الخوف الشديد على الشباب الذين حاربوهم بالباطل ومنهم أنصار المغراوي وأنصارهم هم أحوج الناس إلى التخويف والنصح!!)

#### ٧- وأنهم يتنكرون لمشايخهم:

وعنون لذلك في (ص ١٥١) بقوله: (بعض طلاب الحديث يتنكرون لمشايخهم).

#### ٨- وأنهم يحبون الظهور:

وعنون لذلك في (ص ١٥١) بقوله: (حب الظهور يقصم الظهور).

وغير ذلك كثير منه -عفا الله عنه-.

## (الفصل السادس)

### في الدعوة إلى المنهج الأفيح

وفيه ثلاثة مباحث :

- ١- دعوة إلى المنهج الأفيح ومؤاخاة أهل البدع والأهواء.
- ٢- نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه.
- ٣- هل يكون أهل البدع من أهل السنة في الأماكن أو الأزمان التي يضعف فيها أهل السنة.

## المبحث الأول :

### (دعوة إلى المنهج الأنبيح ومؤاخاة أهل البدع والأهواء وجمهور الروافض)

قال الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - في «الإبانة» (ص ٢٤-٢٥) تحت عنوان : (الأخوة الإسلامية نعمة ربانية وعطية إلهية) وبعد أن ذكر بعض أدلة التآخي والتآلف! قال - وفقه الله -: (ومن مقتضى هذه الأخوة أن تحب لجميع المسلمين الخير وأن تكره لهم الشر والوقوع فيه، ومن مقتضاها أن تبقى مؤاخيا لهم حسب ما يستحقون منها، الصالح بقدر صلاحه، والزائع بقدر ما سلم من زيغه، ولا ترفع نعمة الأخوة إلا بذهاب الإسلام، والأخوة الكاملة تكون لأهل الاتباع الكامل، والناقصة لأهل النقص).

- إلى أن قال: - ولا تجوز الاستهانة بالأخوة الإسلامية فتصير عرضة للتخاصم والتهاجر والتفسيق والتبديع والتكفير؛ نتيجة التهور والتعجل والاندفاع - إلى أن قال: - الأخوة الشرعية بين المسلمين باقية ما بقي الإسلام فيهم، وتكمل بتكامل الاتباع وتنقص بنقصانه، وبإقامتها يقوم العدل والإنصاف بين المؤمنين، وتقوى شوكتهم، وتحصن دعوتهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله).

وقال في «الإبانة» (ص ٨٠) (..فيا من يقتدي بالسلف اسلك سبيلهم، وتأدب بأدابهم، وارفق بنفسك، وبأهل الإسلام كما رفقوا!)  
أقول مستعينا بالله:

من المعلوم أن الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - إنما ألف هذا الكتاب في الخلاف بين أهل السنة كما صرح هو بذلك في عنوان الكتاب، والتطرق لمثل هذا التوسع، يخرج الكتاب عن مقصوده.

وكون كل من كان داخل دائرة الإسلام فإن له نصيبا من الحقوق الإسلامية أمر دل الدليل عليه؛ إلا أنه لا بد من النظر في النصوص والأدلة وفهمها على فهم السلف الصالح، لمعرفة تعاملهم مع أصناف المسلمين، ومن ثم معاملة كل على ضوء هذا المنهج المبارك.

والناظر في ما ورد في النصوص النبوية والآثار السلفية ومصنفات الأئمة في «السنة» و«العقائد» ونحو ذلك، من ذكر أهل البدع؛ لا يجد أنهم يصرحون بمثل هذه العبارات والتأصيلات التي يعبر بها الشيخ محمد الإمام وفقه الله:

بأن أهل السنة يؤاخون أهل البدع وغيرهم بقدر ما سلم من زيغهم، وأنهم يحبون لهم الخير ويكرهون لهم الشر...!!!!!! ولا يعرضون أخوتهم معهم ومع غيرهم من المسلمين للتخاصم والتهاجر والتفسيق والتبديع والتكفير نتيجة التهور.. وأنه بذلك يقوم العدل والإنصاف!!!!!!

فليس هذا كلام من يعرف منهج السلف ومعاملتهم مع أهل الزيغ واطلع على مؤلفاتهم!!! وهذه سنة النبي صلى الله عليه وسلم؛ وهذه كتب سلفنا الصالح وأئمة الهدى التي صنفوها للذب عن السنة وقمع البدعة، هل تجد فيها هذا الكلام؟؟!!

فقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الخوارج وحذر منهم وقال «الخوارج كلاب النار»، وحث على قتلهم فقال «من لقيهم فليقتلهم، فإن في قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة».

وذكر النبي صلى الله عليه وسلم القدرية وحذر منهم وقال «القدرية مجوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشيعوهم».

وفي «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها قالت: تَلَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ)، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَأَحْذَرُوهُمْ».

فهذه النصوص وغيرها من بابها تقرر المعاملة الصحيحة مع المبتدع الذي بدعته تضر بالمسلمين، وأنه يُحذَر ويُحذَر منهم، ويُعرض عنه، سواء ما يتعلق بالسلام بدءاً أو ردّاً، أو تشييع جنازته، أو عيادته إذا مرض... مع أن ذلك من مقتضى الأخوة الإسلامية، ومن حقوق المسلم على المسلم!

وكل ما جاء من النصوص العامة التي ذكرها الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- في حقوق المسلمين وأخوتهم، في الكتاب والسنة؛ فإنها مبينة بسنة النبي صلى الله عليه وسلم، ومنهج السلف الصالح من الصحابة ومن بعدهم رضي الله عنهم، وبما هو جار على مقاصد الشريعة.

\* فهو الذي قال صلى الله عليه وسلم «حق المسلم على المسلم خمس: رد السلام، وعيادة المريض، واتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العاطس» متفق عليه من حديث أبي هريرة<sup>(١)</sup>.

(١) رواه البخاري (١٢٤٠) ومسلم (٢١٦٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومع ذلك حذر وزجر؛ وبين حال أهل البدع وأنهم لا يُعاد مريضهم، ولا تشيع جنازتهم... \* وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى يذكر عن علي رضي الله عنه، كيفية تعامله مع أهل الجمل، والفرق بينه وبين تعامله مع الخوارج فيقول: (ولهذا افرقت سيرة علي رضي الله عنه في قتاله لأهل البصرة والشام وفي قتاله لأهل النهروان: فكانت سيرته مع أهل البصرة والشاميين سيرة الأخ مع أخيه، ومع الخوارج بخلاف ذلك<sup>(١)</sup>) «مجموع الفتاوى» (٢٨/٥٠٤).

- وإذا كان الصحابة رضوان الله عليهم؛ لم يردوا السلام على كعب بن مالك رضي الله عنه وهجروه حين أمر النبي صلى الله عليه وسلم بهجره، وكان ذلك بسبب زلة وقعت منه رضي الله عنه، فعدم رد السلام على المبتدع وهجره من باب أولى.

قال البغوي رحمه الله: (وفيه دليل على هجران أهل البدع، وكأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خاف على كعب وإخوانه النفاق حين تخلفوا عن الخروج معه، فأمر بهجرانهم، إلى أن أنزل الله توبتهم، وعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم براءتهم، وقد مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنة على هذا، مجتمعين متفقين على معاداة أهل البدعة ومهاجرتهم) «شرح السنة» (١/٢٢٧).

(١) وأما ماجاء عن علي رضي الله عنه أنه قال في الخوارج «إخواننا بغوا علينا» فإنه لا يثبت عنه. فقد ذكره ابن كثير في «البداية» (١٠/٥٩١) من «كتاب الخوارج» للهيثم بن عدي بسنده، والهيثم منكر الحديث. وإنما هو ثابت بهذا اللفظ في حق أصحاب الجمل لما سئل عنهم علي رضي الله عنه، كما عند ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٥/٣٣٢) وابن نصر المروزي في «كتاب الصلاة» (٥٩١-٥٩٤)، وأثبته شيخ الإسلام ابن تيمية في «فضل أهل البيت وحقوقهم» (ص ٢٩) حيث قال: (وقد ثبت عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه من وجوه.. ثم ذكره. وأما الثابت في حق الخوارج هو قوله فيهم: «قوم حاربونا» كما عند ابن نصر المروزي في «كتاب الصلاة» (٥٩٣). وأهل البدع يتصيدون مثل هذه الآثار ويحتجون بها على باطلهم، من أمثال عدنان عرعور الزائغ، حيث احتج بهذا الأثر المنكر على تقرير أخوته للخوارج! فيقول: (الخوارج إخواننا)! ولما سئل عن ذلك كما في شريط «براءة السلفيين من مطاعن المدخلين!» أجاب: (إيه قلتها، وأقولها إلى يوم القيامة! اللي يغررني المشكلة أئمة، مثلما غررني بكتب الشيخ ناصر، ما سمع هذا الأحق قول علي في الخوارج: «إخواننا بغوا علينا» هذه واحدة!، اصبر فيه واحدة ثانية: المسلم أخوك؟ يا حبيبي ما دمت تقول: مسلم، فهو أخوك رغم أنفك ولو ضال، ولو مبتدع، بأسألك: وين الدليل؟ يقال: «المسلم أخو المسلم»، ولو مبتدع، ولو مبتدع! بس الخارج من الإسلام؟! ماذا جرى؟! خرج من الأخوة...!!) وقد نقل كلامه هذا ورد عليه صاحب «تخليص العباد من وحشية أبي القتاد» (ص ٣٧٥ فما بعد). وسيأتي تقريره لهذا في موضع آخر مع رد الشيخ ربيع عليه.

- وهذا صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ ابن عمر رضي الله عنهما يتبرأ من أهل البدع، لما قيل له: أبا عبد الرحمن، إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرءون القرآن ويتقرون العلم وذكر من شأنهم وأتهم يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أنف، قال رضي الله عنه: «فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أئبى برىء منهم وأتمم برآء مني..» الحديث، أخرجه مسلم.

\* والشرع جاء بسد الذرائع الموصلة إلى القرب من أهل البدع وموالاتهم، كل ذلك من الولاء والبراء الذي أمرنا به مع المحادين لله من أهل الكفر، وأهل البدع،.. كل بحسبه.

قال الله تعالى (لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ).

وقال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمُودَّةِ) [سورة المتحنة آية: ١]، وقال تعالى (قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ) [سورة المتحنة آية: ٤].

والسلام على المبتدع، وعبادته، ومجالسته،.. من أسباب المحبة والقرب، كما دل على ذلك حديث «أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم»<sup>(١)</sup>، ولا ينبغي لمسلم أن يمنح لمحبة أهل الأهواء فيضلونه، وقد قال الإمام مالك: «بئس القوم أهل البدع لانسلم عليهم»<sup>(٢)</sup>.

قال العلامة محمد بن عبد اللطيف النجدي رحمه الله: (فالواجب على من أحب نجاته نفسه وسلامة دينه، أن يعادي من أمره الله ورسوله بعداوته، ولو كان أقرب قريب، فإن الإيمان لا يستقيم إلا بذلك والقيام به، لأنه من أهم المهيات، وأكد الواجبات، والسلام تحية أهل الإسلام بينهم، فإذا سلم على الرافضة، وأهل البدع، والمجاهرين بالمعاصي، وتلقاهم بالإكرام والبشاشة، وألان لهم الكلام، كان ذلك موالاة منه لهم، فإذا وادهم، وانبسط لهم، مع ما تقدم، جمع الشر كله، ويزول ما في قلبه من العداوة والبغضاء، لأن إفشاء السلام سبب لجلب المحبة، كما ورد في الحديث: «ألا أدلكم على ما تحابون به؟ قالوا: بلى يا رسول الله. قال: أفشوا السلام بينكم».

فإذا سلم على الرافضة والمبتدعين، وفساق المسلمين، خلصت مودته ومحبته، في حق أعداء الله وأعداء رسوله. وعن قتادة عن الحسن: «ليس بينك وبين الفاسق حرمة»، وقال الحسن: «لا تجالس صاحب بدعة، فإنه يمرض قلبك»، وقال النخعي: «لا تجالسوا أهل البدع، ولا تكلموهم، فإني أخاف أن تترد قلوبكم».

(١) رواه مسلم (٥٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) ذكره البغوي في «شرح السنة» (١/٢٢٩).



فانظر رحمك الله، إلى كلام السلف الصالح، وتحذيرهم عن مجالسة أهل البدع، والإصغاء إليهم، وتشديدهم في ذلك، ومنعهم من السلام عليهم). اهـ

\* ولو نظرت - وفقك الله - أيضا في كتب الأئمة وتراجهم وما يُذكر فيها من مناقبهم تجد سيرتهم وطريقتهم في معاملة أهل البدع وما يكونونه لهم!!

قال الإمام الأجرى في «الشرعية» (٥ / ٢٥٥) : (باب ذكر هجرة أهل البدع والأهواء: ينبغي لكل من تمسك بما رسمناه في كتابنا هذا وهو كتاب الشريعة أن يهجر جميع أهل الأهواء من الخوارج والقدرية والمرجئة والجهمية، وكل من ينسب إلى المعتزلة، وجميع الروافض، وجميع النواصب، وكل من نسب أئمة المسلمين أنه مبتدع بدعة ضلالة، وصح عنه ذلك، فلا ينبغي أن يكلم، ولا يسلم عليه، ولا يجالس، ولا يصلّي خلفه، ولا يزوج، ولا يتزوج إليه من عرفه، ولا يشاركه، ولا يعامله، ولا يناظره، ولا يجادله، بل يذله بالهوان له، وإذا لقيته في طريق أخذت في غيرها إن أمكنتك..).

قلت: مع أن هذه الأمور المذكورة، من حقوق الأخوة الإسلامية!!

فهل كان السلف بذلك متهورين، ظالمين، معتدين، لا يعرفون حقوق الأخوة الإسلامية... حتى جاء الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - يستدرك عليهم بذلك!!؟؟  
أم أنه هو الذي حاد عن سبيلهم في ذلك!!؟؟

وقد كان السلف الصالح يعدون ذلك من أشرف القرب إلى الله عزّ وجل، ومن أعظم الزاد ليوم المعاد...

قال الإمام أسد بن موسى في رسالته التي كتبها إلى أسد بن فرات: (اعلم - أي أخي - أن ما حملني على الكتابة إليك ما ذكر أهل بلادك من صالح ما أعطاك الله من إنصافك على الناس، وحسن حالك مما أظهرت من السنة، وعييك لأهل البدعة، وكثرة ذكرك لهم وطعنك عليهم، فقمعهم الله بك، وشدّ بك ظهر أهل السنة، وقوّك عليهم بإظهار عيبيهم، والطعن عليهم، فأذهم الله بذلك، وصاروا ببدعتهم مستترين، فأبشر - أي أخي - بثواب ذلك، واعتدّ بها أفضل حسناتك من الصلاة والحج والجهاد، وأين تقع هذه الأعمال من إقامة كتاب الله وإحياء سنة رسوله..) «البدع والنهي عنها» لابن وضاح (٢٨-٢٩).

وقال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى فقال: (.. فمثل هؤلاء لابدّ من ذكرهم والتشريد بهم..) «الاعتصام» (٢ / ٢٢٩).

فهذا يبين بوضوح منهج أهل السنة في معاملتهم مع أهل البدع والزيغ.

وأما تلك الأساليب والتأصيلات والتعبيرات والنعمة التي يقررها الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - في حق أهل البدع، فإنها تفتح أبواب شر كثيرة، في حين جاء منهج السلف بإغلاق هذا الباب؛ وذلك لأمر:

١ - سدا لذريعة تغرير الناس بأهل الزيغ.

- ٢- إهانة لأهل البدع والزيغ، وذلك مقصد شرعي.
- ٣- اتباعا للسنة النبوية ومنهج السلف في معاملة أهل البدع، وأنه لم يأت ذكر أهل البدع في ذلك إلا مقرونا بالذم.
- ٤- سيرا على منهج السلف الصالح في معاملتهم مع أهل البدع.
- ٥- أن ذلك يورث الألفة والمحبة لأهل البدع.
- ٦- وأن هذا التأصيل تطبيق لمنهج الموازنات مع أهل البدع.
- ٧- أن أهل البدع يتكثرون بمثل هذا الكلام، ويجعلونه حجة على أهل السنة يحاجونهم به! فيقولون: ما دمنا إخوانا لكم، وتحبون لنا الخير،... فلماذا هذا البعد بيننا؟ ولماذا هذا التبديع والهجر منكم والتحذير منا؟!.... وغير ذلك من المفاسد والمقاصد.
- ولذلك لما خرج هذا الكتاب بما فيه من هذه التأصيلات؛ فرح به الحزبيون كثيرا، ورأوا أنه إعادة وتقرير لما أصله شيوخهم أمثال عدنان عرعور، وأبي الحسن المصري وغيرهما من الحزبيين من أصحاب الموازنات والتقارب مع أهل البدع!!
- فهذا عدنان عرعور يقول في شريط له بعنوان «الاختلاف أنواعه وأحكامه» (رقم ١ الوجه الأول) مقررنا نحو ما قرره الشيخ محمد الإمام فيما سبق:
- (المسلم يبقى مسلماً مهما فجر، ومهما فسق، ومهما ابتدع، وأن الأخوة لا يبطلها مبطل إلا الكفر .
- لو أن شباب الصحوة الإسلامية ومن معهم من الكبار والصغار أدركوا هذه القضية الجديرة بالاهتمام: أن المسلم مهما كان فاسقاً فاجر، فله عليك حق الأخوة بقدر ما قدر الشرع، من الضوابط التي وضعها العلماء وليس الآن محل ذكرها، أخوك رغم أنفك، مادام في دائرة الإسلام الواسعة...!!!!
- وهكذا أبو الحسن المصري في «السراج الوهاج» (ص ٣٦ الفقرة ٧٦) حيث قال هناك: (وأعتقد أن المسلم يوالى ويعادى، ويحب ويبغض، ويوصل ويهجر على حسب ما فيه من خير وشر، وسنة وبدعة، وعلى حسب حرصه على الخير وتحريه له، أو اتباعه لهواه وظلمه لأهل الحق، مع مراعاة المفاسد والمصالح). اهـ
- أقول: فانظر أخي- وفقك الله- بعين الإنصاف وقارن بما مر من كلام الشيخ محمد الإمام تجده من (مشكاة!!)
- واحدة! والله المستعان!!

وقد ردّ الشيخ ربيع حفظه الله على هذا التأصيل الباطل المقرر لمنهج الموازنات والمنهج الأفيح من عرعرور وأبي الحسن المصري بكلام طيب نذكره هنا.

قال الشيخ ربيع حفظه الله رداً على كلام أبي الحسن المذكور: (لقد نقل البغوي - رحمه الله - في «مقدمة شرح السنة» (ص ٢٢٧) اتفاق الصحابة فمن بعدهم على معاداة أهل البدع وهجرهم، وكذلك الإمام الصابوني وغيرهما، نقلوا الإجماع على هذا؛ [منهم الأوزاعي، انظر «تاريخ دمشق» (٦/٣٦٢)، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، انظر «الإبانة» لابن بطة (٢/٥٣٢)، والفضيل بن عياض، انظر «حلية الأولياء» (٨/١٠٤)، والإمام أحمد بن حنبل، انظر «مسائل صالح» (٢/١٦٦-١٦٧)، و«كتاب التمام» (٢/٢٥٩)، والإمام إسماعيل بن يحيى المزني، انظر «شرح السنة» (ص ٨٥)، والإمام محمد بن الحسين الآجري، في «كتاب الشريعة» (٣/٥٧٤)].

وكلامهم يستفاد منه الإجماع أو شبهه، مما ينسب إلى أئمة السلف وخيارهم رضي الله عنهم.

وإن كان بعض الذي قلته قد قاله بعض الأئمة الذين نجبهم ونجلهم، ولكن كل يؤخذ من قوله ويرد، لا سيما إذا خالف مَنْ ذَكَرَهُمُ البغويُّ وغيره... ولا سيما وقد اتخذ أهل الباطل أهل منهج الموازنات مثل هذا الكلام منطلقاً لحرب منهج السلف وللذب عن البدع وأهلها.

وقد نقل شيخ الإسلام عن الإمام أحمد أنه قال في يزيد بن معاوية - ولا شك أنه مسلم ظالم لنفسه ومن فضائله غزوة القسطنطينية المشهورة - قال فيه الإمام أحمد: ( لا نسبّه ولا نحبّه<sup>(١)</sup> ) أورد ابن تيمية هذا القول محتجاً به مقرأ له.

وقال الذهبي - رحمه الله - في عبيد الله بن زياد فاتح بيكند وغيرها: (وكان جميل الصورة قبيح السريرة) [السير ٥٤٥/٣].

وقال في آخر ترجمته: (قلت الشيعي لا يطيب له عيشه حتى يلعن هذا أو دونه ونحن نبغضهم في الله ولا نلعنهم وأمرهم إلى الله) [السير ٥٤٩/٣].

فهذا هو منهج أهل السنة، وهذا الذي يقطع به أهل السنة ألسنة أهل الموازنات الباطلة، فأرجوا إغلاق هذا الباب في وجوههم]. اهـ «انتقاد عقدي ومنهجي على السراج الوهاج».

(١) فإذا كان هذا في حق ظالم لنفسه، فكيف بأهل البدع والزيغ!

وقال الشيخ ربيع في «دفع بغي عدنان على علماء السنة» كما في «مجموع الكتب والرسائل والفتاوى» (١١/ ٢٢٤- ٢٢٥): (هذا الكلام من عدنان يدل أنه سائر على منهج الإخوان المسلمين السياسي الذي يجمع كل الطوائف تحت راية واحدة، الرافضي، والباطني، والصوفي الغالي القبوري، والزيدي، والإباضي، وغيرهم وكل من يدخل تحت الإسلام، وأن لهم حقوقاً مهما بلغوا من الفجور والبدع والضلال؛ كالرفض، ومذهب الخوارج، والمعتزلة، وغلاة المرجئة، إلى آخره.

فإن لهم حقوقاً عظيمة على بعضهم بعضاً، ومن هذه الحقوق: الإنصاف، أي: أن تستخدم منهج الموازنات مع كل من يصدق عليه اسم الإسلام ولو كان رافضياً صوفياً غالباً، تذكر حسناته إلى جانب أخطائه، إن تكلمت وانتقدت وإلا فالأصل السكوت والستر على إخوانك من الروافض والصوفية والقبورية وغيرهم، تستر عليهم ولا تشهر بهم، ولا تفضحهم حتى لو ألقوا في الكتب ونشروا في ذلك الصحف، فينبغي أن ترفق بإخوانك وأن تستر عليهم ولا تشهر بهم ولو هدمنا يعني أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي ميز الله به هذه الأمة: (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله)، وقوله تبارك وتعالى: (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر).

لنستخدم هذه القاعدة العظيمة التي وضعها عدنان وورثها عن البناء، وعن جمال الدين الأفغاني، ومن سار على نهجها أمثال هؤلاء الذين غلوا- أو سعوا إلى تجميع المسلمين على أي شيء كانوا، يعني نستخدم هذه القاعدة ولو أدت إلى ما أدت إليه، لأن الذي يهمننا الآن هو أن نجتمع المسلمين تحت شعار واحد وتحت راية واحدة، فلا تفضح مهما بلغ من الفجور أخوك، مهما أمعن في البدعة، وغلا في الأولياء، وغلا في سب الأصحاب، وطعن في زوجات الرسول، وفعل وفعل، لا تشهر بأخيك.

له عليك حقوق لا تشهر به ولا تنتقده، فهذه قاعدة هي أصل لكل قواعد عدنان، ومنها «نصحح ولا نجرح» وقلها بهذا المعنى...

أما نحن فوالله نبغض أهل البدع، ولقد حكى البغوي: إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم على بغض أهل البدع وإهانتهم، فنحن والله نتقرب إلى الله ببغض أهل البدع ونشهر بهم إذا هم نشروا بدعهم، وهذا أمر أجمعت عليه الأمة بتجريح أهل البدع ونقدتهم وفضحهم وتحذير الناس منهم، والمقام لا يتسع وإلا الأدلة كثيرة على هذا، وكتب الجرح والتعديل كلها تهدم هذه القاعدة الخبيثة التي جاء بها عدنان، وتهدم هذه القاعدة السياسية الماكرة..).

قلت: وكل ما ذكره الشيخ ربيع حفظه الله في كلامه هذا فإنه ملزم للشيخ محمد الإمام-أصلحه الله-! ولقد سلك الوصابي هداه الله أيضا هذا المسلك البدعي؛ بل أتى بما هو أقبح! حيث قال في محاضرة البريقة في عدن الجمعة (٢٧/ جمادى الآخر/ ١٤٢٨ هـ): ( فإن كنت تظهر الحقد في قلبك لمجموعة كبيرة من المسلمين فلا تأمن أن يعافيه الله مما هم فيه ثم يتليك أنت.

فكن أخي المسلم- وفقك الله- كن نقي القلب كن نقي القلب سليم الصدر سليم الصدر لا تحمل إلا الخير لإخوانك المسلمين حتى للعصاة؛ تمنى لهم الخير والهداية، وحتى للكفار وحتى للكفار تشفق عليهم وتحزن عليهم وتقول: لمن، وتقول: من هؤلاء الكفار من يدعوهم..).

\* وقول الشيخ محمد الإمام- وفقه الله-: (ولا تجوز الاستهانة بالأخوة الإسلامية فتصير عرضة للتخاصم والتهاجر والتفسيق والتبديع والتكفير؛ نتيجة التهور والتعجل والاندفاع)!!  
جار على منهج الموازنات، ومنهج نصيح ولا نهدم ونجرح...

إذ أن جرح من يستحق الجرح تفسيقا أو تبديعا أو تكفيرا.. كل بحسبه على ما يقتضيه ما أوجب جرحه بما دلت عليه الأدلة؛ ليس من التهور والتعجل والاندفاع في شيء!! بل هو منهج سلفي أصيل، عادل منصف ناصح غير دخيل! وتركه ظلم، وخيانة، وعدم نصيح للإسلام والمسلمين!

وهذا كتاب ربنا وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم، وهذه كتب سلفنا الصالح ومن بعدهم من أئمة الدين؛ مليئة بجرح من يستحق التجريح، وتبديع من يستحق التبديع، وتكفير من يستحق التكفير...

قال الإمام ابن باز رحمه الله: (إن النقد من أهل العلم وتجريح من يجب جرحه من باب النصح للأمة، والتحذير من بدعته وانحرافه أمر متعين كما فعل علماء الإسلام سابقا ولا حقا) «الرسائل المتبادلة» (ص ٢٩٧).

وأخشى أن تكون هذه الأخوة الإسلامية التي يدعو إليها الشيخ محمد الإمام-أصلحه الله- هي التي جعلته لا يحكم على جمهور الرافضة بالتكفير، وقد تواتر عن الشيخ محمد الإمام-عفا الله عنه- بنقل العدول عنه أنه قال في بعض دروسه، وفي بعض مجالسه:

### (جمهور الرافضة ليسوا بكفار)

وهذا كلام خطير جداً من الشيخ محمد الإمام-أصلحه الله-! ومجازفة عظيمة! ورثها عن أبي الحسن وعدنان عرعور، وورثها هؤلاء عن البناء، وعن جمال الدين الأفغاني، ومن سار على نهجها، هؤلاء الذين سَعَوْا إلى تجميع

المسلمين على أي شيء كانوا! لأن الذي بهم أن نجمع المسلمين تحت شعار واحد وتحت راية واحدة لأنهم إخوة!!  
 مهما بلغ أخوك من الفجور!! وإن كُفر عامة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أو فسقهم وسبهم، وطعن في  
 زوجات الرسول... وغير ذلك مما يأتي ذكره، فإن له عليك حقوق الأخوة الإسلامية!!

وقاعدة الشيخ محمد الإمام الأفيحية تنطبق على جمهور الرافضة لثبوت الإسلام لهم عنده: (الأخوة الإسلامية نعمة  
 ربانية وعطية إلهية)، وأن (من مقتضى هذه الأخوة أن تحب لجميع المسلمين الخير وأن تكره لهم الشر والوقوع فيه،  
 ومن مقتضاها أن تبقى مؤاخيا لهم حسب ما يستحقون منها، الصالح بقدر صلاحه، والزائع بقدر ما سلم من زيغته،  
 ولا ترفع نعمة الأخوة إلا بذهاب الإسلام، والأخوة الكاملة تكون لأهل الاتباع الكامل، والناقصة لأهل  
 النقص... ولا تجوز الاستهانة بالأخوة الإسلامية فتصير عرضة للتخاصم والتهاجر والتفسيق والتبديع والتكفير؛  
 نتيجة التهور والتعجل والاندفاع... الأخوة الشرعية بين المسلمين باقية ما بقي الإسلام فيهم، وتكمل بتكامل الاتباع  
 وتنقص بنقصانه، وبإقامتها يقوم العدل والإنصاف بين المؤمنين، وتقوى شوكتهم، وتحصن دعوتهم، ولا حول ولا  
 قوة إلا بالله)!!!!

ولقد نُصح الشيخ محمد الإمام -أصلحه الله- في هذه الزلة العظيمة؛ وبين شيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري  
 حفظه الله في عدة أشرطة بطلان ما ذهب إليه، وكتب له بعض إخواننا رسالة يناصره، فلم يابه بالنصح والبيان  
 الذي أسدي إليه، وقابل كل ذلك بعدم الاعتبار، كما كان مصير رسالتنا هذه إليه.  
 فأقول مستعينا بالله بيانا لذلك:

اعلم -رحمك الله- أن اسم الرافض لا يطلق على شخص حتى يعتقد من العقائد، المخالفة لأصول الإسلام وما هو  
 معلوم من الضرورة فيه ومقطوع به، ما يجعله بذلك أكفر من اليهود والنصارى؛ وهذا ما يعتقده جمهور الروافض  
 الذين يعدُّهم الشيخ محمد الإمام من المسلمين!

قال عبد القاهر البغدادي: (وما رأينا ولا سمعنا بنوع من الكفر إلا وجدنا شعبة منه في مذهب الروافض).  
 وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى مبينا حقيقة اسم الرافض، والذي يصح بها أن يقال في شخص بأنه  
 رافضي:

(وأصل قول الرافضة: أن النبي نص على عليّ نصا قاطعا للعذر، وأنه إمام معصوم، ومن خالفه كفر، وإن المهاجرين  
 والأنصار كتموا النص، وكفروا بالإمام المعصوم، وابتعوا أهواءهم، وبدلوا الدين، وغيروا الشريعة، وظلموا

واعتدوا، بل كفروا إلا نفرا قليلا؛ إما بضعة عشر أو أكثر، ثم يقولون: إن أبا بكر وعمر ونحوهما ما زالا منافقين، وقد يقولون: بل آمنوا ثم كفروا، وأكثرهم يكفر من خالف قولهم، ويسمون أنفسهم المؤمنين، ومن خالفهم كفارا، ويجعلون مدائن الإسلام التي لا تظهر فيها أقوالهم دار ردة، أسوأ حالا من مدائن المشركين والنصارى، ولهذا يوالون اليهود والنصارى والمشركين على بعض جمهور المسلمين، ومعاداتهم ومحاربتهم كما عرف من موالاتهم الكفار المشركين على جمهور المسلمين، ومن موالاتهم الإفرنج النصارى على جمهور المسلمين، ومن موالاتهم اليهود على جمهور المسلمين، ومنهم ظهرت أمهات الزندقة والنفاق، كزندقة القرامطة الباطنية وأمثالهم) «مجموع الفتاوى» (٣/٣٥٦).

\* قلت: فإن كان هذا أصل قول الرافضة، فما بالك برافضة هذا الزمن، الذين زادوا إلى ذلك من أنواع الكفر ما هو أعظم!

قال الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: (فهذا حكم الرافضة في الأصل، وأما حكم متأخريهم الآن، فضموا الآن مع الرفض الشرك العظيم، الذي يفعلونه عند المشاهد الذي ما بلغه شرك العرب، الذين بعث إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم) «الدرر السنية» (١٠/٢٤٩-٢٥١).

\* ولظهور كفرهم المقطوع به، فإن أهل العلم صرحوا أيضا بكفر من شك في كفرهم!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (أما من اقترن بسببه دعوى أن عليا إله أو أنه كان هو النبي وإنما غلط جبرئيل في الرسالة فهذا لا شك في كفره بل لا شك في كفر من توقف في تكفيره) «الصارم المسلول» (١/٥٩٠).

\* ومن لم يكفرهم على هذا الحال فهو جاهل بما أنزل الله تعالى في كتبه، وأرسل به رسله، فليتدارك نفسه قبل أن يموت على هذا الحال!

قال العلامة محمد بن عبد اللطيف النجدي رحمه الله: (فمن توقف في كفرهم والحالة هذه، وارتاب فيه، فهو جاهل بحقيقة ما جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، فليراجع دينه قبل حلول رسمه) «الدرر السنية» (٨/٤٥٠).

وبعد هذا كله يقول الشيخ محمد الإمام: إن جمهور الرافضة ليسوا بكفار!!

\* وما مر من حكم أهل العلم شامل لجميع من اعتقد عقيدة الرافضة، وإن كان عاميا مقلدا؛ لأنه كافر لا يدين دين الإسلام بإجماع الأمة، وحاله كحال عوام اليهود والنصارى بل أشد كفرا!

قال ابن حزم: (فإن الروافض ليسوا بمسلمين... وهي طائفة تجري مجرى اليهود في الكذب والكفر) «الفصل في الملل والنحل» (٧٨/٢).

وقال البغدادي: (وهذه الفرقة ليست من فرق الإسلام) «الفرق بين الفرق» (ص ١٥).

وقال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله عند الكلام على عوام الروافض: (..ومن كان يشارك ملاحظتهم في تكفير أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام، وفي الطعن في زوجات رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي العقيدة الخبيثة أن القرآن محرف وزيد فيه ونقص؛ فهذا كافر مثل كفار اليهود وكفار النصارى وكفار غيرهم، لا فرق بين عوامهم وعلماهم) «مجموع الكتب والرسائل والفتاوى» (٤٤٦/١٤).

فمن العجيب أن يقول الشيخ محمد الإمام بعد ذلك إن جمهور الروافضة ليسوا بكفار، مفرقا بين العامي الجاهل وغيره!!

وفي ذلك يقول الإمام عبد الله بن عبد الرحمن أبابطين رحمه الله: (ولو قال إنسان عن الروافضة في هذا الزمان: إنهم معذورون في سبهم الشيخين وعائشته، لأنهم جهال مقلدون! لأنكر عليه الخاص والعام!) «الدرر السنية».

وقال الإمام محمد بن عبد الوهاب النجدي رحمه الله في «الرد على الروافضة» (ص ٥٠): (وما صح عن العلماء من أنه لا يكفر أهل القبلة، فمحمول على من لم يكن بدعته مكفرة، لأنهم اتفقت كلمتهم على تكفير من كانت بدعته مكفرة، ولا شك أن تكذيب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ثبت عنه قطعاً كفر، والجهل في مثل ذلك ليس بعذر، والله أعلم).

وقد سئلت اللجنة الدائمة برئاسة الإمام عبد العزيز بن باز رحمه الله (السؤال الثاني من الفتوى رقم ٩٢٤٧):

ما حكم عوام الروافض الإمامية الإثني عشرية؟ وهل هناك فرق بين علماء أي فرقة من الفرق الخارجة عن الملة وبين أتباعها من حيث التكفير أو التفسيق؟

الجواب: من شايح من العوام إماماً من أئمة الكفر والضلال، وانتصر لسادتهم وكبرائهم بغياً وعدواً، حكم له بحكمهم كفراً وفسقاً، قال الله تعالى (يَسْأَلُكَ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ)... إلى أن قال: (وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبْرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ \* رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنُتُمْ لَعْنَا كَبِيرًا)، وقرأ الآية رقم ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧ من سورة البقرة، والآية رقم ٣٧، ٣٨، ٣٩ من سورة الأعراف، والآية رقم ٢١، ٢٢ من سورة إبراهيم، والآية رقم ٢٨، ٢٩ من سورة الفرقان، والآيات رقم ٦٢، ٦٣، ٦٤ من سورة القصص والآيات رقم ٣١، ٣٢، ٣٣ من سورة



سباً، والآيات رقم ٢٠ حتى ٣٦ من سورة الصافات، والآيات ٤٧ حتى ٥٠ من سورة غافر، وغير ذلك في الكتاب والسنة كثير؛ ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قاتل رؤساء المشركين وأتباعهم، وكذلك فعل أصحابه ولم يفرقوا بين السادة والأتباع).

الرئيس: ابن باز/ نائب رئيس اللجنة: عبد الرزاق عفيفي/ عضو: ابن قعود/ عضو: ابن غديان/

\* وقد عدّ الشيخ ربيع حفظه الله هذا من الجناية على الأصول السلفية! حيث ذكر ذلك في ما كتبه من مجازفات أبي الحسن «جناية أبي الحسن على الأصول السلفية» (ص ٤٤) التي قرر فيها نفس ما قرره الشيخ محمد أصلحه الله، ونحن ننقله ونجعله رداً عليه أيضاً.

قال الشيخ ربيع: (أبو الحسن يسير على طريقة الحزبيين في إعلان مخالفة العلماء بغير دليل، فيكابر ويعاند بجهله وهواه كبار أئمة الإسلام في إحدى القضايا الخطيرة، فلقد حكم الأئمة؛ شيخ الإسلام ابن تيمية، وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، والإمام ابن باز رحمهم الله، بأن من كفر معظم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، أو فسقهم، بأنه كافر، وقد سبقهم إلى تكفير هذا النوع الروافض كثير من السلف الصالح، لأنه خالف أمراً معلوماً من الدين بالضرورة، وأدلتهم على ذلك الكتاب والسنة واتفاق أهل السنة، فجاء أبو الحسن يخالفهم في الاستدلال والحكم، ويقول لا بد من إقامة الحجة وتوفر شروط التكفير، ولقد بينت له خطأه هذا كتابة ومشافهة، وهو يعلم أن شيخ الإسلام كفر من لا يكفر هذا الصنف من الروافض، فلم يأبه بنصحي ولم يأبه بحكم شيخ الإسلام ابن تيمية...). اهـ

وقال الشيخ ربيع حفظه الله في «جناية أبي الحسن على الأصول السلفية» (ص ٤٦): (وبهذا قد عرفتم حكم ابن تيمية فيمن شك في كفر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يفسقهم، فإنَّ أبا الحسن قد شك في كفرهم فهم مسلمون عند أبي الحسن حتى تقام عليهم الحجة، وتتوفر فيهم شروط التكفير. وهل أبو الحسن أقام عليهم الحجة؟ وهل استفاد الروافض وخاصة من كفر منهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من إقامة الحجج والبراهين التي تضمنتها عشرات المؤلفات التي ألفها أئمة الإسلام والسنة وعلى رأسها منهاج السنة النبوية).

فيا شيخ محمد اتق الله من هذه التأصيلات التي تقررهما على الناس، وفتحت بها على نفسك باب الانتكاس، وتب إلى الله تعالى وتضرع إليه وأصلح يغفر لك جنايتك.. ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد: ١٦].  
وللمزيد من التفصيل؛ راجع رد أخينا أبي العباس الشحري على الشيخ محمد الإمام في هذه المسألة في رسالته المشار إليها آنفا: «بيان أن الرافضة جميعا كفار وبطلان شبهة الفرق بين العامي المقلد والعالم المتعند» وهي مطبوعة، ومنشورة على شبكة العلوم السلفية (الصافية النقية).

## المبحث الثاني:

### نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه

وقد كنا بيّنا في بعض المباحث السابقة سيرَ الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - على هذه القاعدة التي هي أم القواعد التمييزية! والتي منها:

(الجرح والتعديل من المسائل الاجتهادية)!

(اختلفنا في الأشخاص ليس اختلفا في الدعوة)!

(نصحح ولا نهدم)!

(ننصح ولا نفصح)! وغيرها من القواعد الأفيحية، وقد بينا عند كل مبحث علاقتها بالقاعدة الأم!!

ومن تلك القواعد البدعية المدرجة تحتها:

(الدعوة إلى تكاثف الجماعات والشخصيات وإن اختلفت مناهجهم لتكملة بعضهم بعضا في سبيل نصره الإسلام).

والتي يعبرُ بعضهم عنها بقوله:

### ( تعدد الجماعات مصحة إسلامية )

أي كلّها تخدم شيئاً واحداً وهو الإسلام فتؤدّي إلى صحّته ونضوجه وكمالهِ!!

وقد سئل العلامة ابن عثيمين رحمه الله: هل لتعدد الجماعات في الساحة أثر سلبي؟ أم أنها ظاهرة صحية؟

فأجاب: تعدد الجماعات ظاهرة مَرَضِيَّة، وليست ظاهرة صَحِيَّة.. («الصحة الإسلامية» ص ٢٢٤).

وقد قرر الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - هذه القاعدة المصحّية البدعية بكل وضوح، حيث قال - وفقه الله - في

«الإبانة» (ص ١٥٧): (فاشتهار الشخص بشيء من العلم الشرعي، أو بالخطابة، أو بالكتابة في الصحف،

والمجلات، أو بالثقافة، أو بالأدب، أو بفعل الخيرات، أو بالزهد والورع، أو بحسن تلاوة القرآن، لا تجعله هذه

الشهرة عالماً، فضلاً عن أن يكون في مصاف العلماء، بحيث يتصدر للجرح والتعديل.

ومن أحسنَ في هذه المذكورات؛ فهو على ثغرة من ثغور الإسلام، فليستمر وأجره على الله، وله منا الاحترام والشكر

والدعاء). اهـ.

وهذا من أبطل الباطل، فالتكاثف على اختلاف المناهج والعقائد والدعوات؛ يهدم الإسلام ولا يبنيه!

فكلُّ يوسِّع من جانبه ثغرة، ويجيي بدعة، ويهدم سنة حتى تعلق البدع وتسقط السنة!!

وليس ذلك من التعاون على البر والتقوى؛ بل تعاون على الإثم والعدوان.

وهذه القاعدة المصحَّية الأفيحية مشاققة لقول الله تعالى (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ).

ولقوله صلى الله عليه وسلم «انصُرْ أَخَاكَ ظالماً أو مظلوماً»، قيل: يا رسول الله، هذا نصرتُه مظلوماً، فكيف أنصره إذا كان ظالماً؟ قال: «تجزه تمنعه فإن ذلك نصره» أخرجاه من حديث أنس رضي الله عنه.

ولغير ذلك من الأدلة الكثيرة..

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وإذا اجتمعوا على طاعة الله ورسوله، وتعاونوا على البر والتقوى، لم يكن أحد مع أحد في كل شيء، بل يكون كل شخص مع كل شخص في طاعة الله ورسوله، ولا يكونون مع أحد في معصية الله ورسوله، بل يتعاونون على الصدق والعدل والإحسان، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونصر المظلوم، وكل ما يحبه الله ورسوله، ولا يتعاونون لا على ظلم، ولا عصبية جاهلية، ولا اتباع الهوى بدون هدى من الله، ولا تفرق، ولا اختلاف..) «مجموع الفتاوى» (٢٨/١٨-١٩).

وقال العلامة ابن عثيمين رحمه الله: ((وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ).. كلُّ خصلة من خصال الخير المأمور بفعلها، أو خصلة من خصال الشر المأمور بتركها، فإن العبد مأمور بفعلها بنفسه، وبمعاونة غيره من إخوانه المؤمنين عليها... (وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ).. فكل معصية وظلم يجب على العبد كف نفسه عنه، ثم إعانة غيره على تركه). اهـ

\* فتعاونُ أهلِ الحق - كل بحسبه - على الدعوة إلى الحق ونشره، ونبذ الباطل وكسره؛ هو الذي ينصر الدين، ويُعلي كلمته.

والقيام بنصرة السنة ومنهج السلف بالعلم والسنة له مجالات كثيرة، فهذا يبحث ويؤلف في نصرة العقيدة والتوحيد وينشر الخير للناس، وهذا يتخصص في الفقه والحديث، ويميز صحيحه من ضعيفه، وهذا في أصول الفقه وينقيه من دخائل أصحاب الكلام، وهذا يجاهد في سبيل الله أعداء الإسلام ونصرة منهج السلف الصالح بقلمه وسيفه، وهذا ينفق ماله في سبيل الله ونصرة الحق وأهله... وكلُّ يقوم بواجبه ويكمل غيره، والكل على منهج الحق سائرون، وناصرون، وللباطل داحضون، وبذلك يعلو الدين ويُنصر..

قال الإمام ابن خويز منداد في «أحكامه»: والتعاون على البر والتقوى يكون بوجوه، فواجب على العالم أن يعين الناس بعلمه فيعلمهم، ويعينهم الغني بماله، والشجاع بشجاعته في سبيل الله، وأن يكون المسلمون متظاهرين كاليد الواحدة «المؤمنون تتكافؤ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم» ويجب الإعراض عن المتعدي، وترك النصر له، ورده عما هو عليه.. «أحكام القرآن للقرطبي» (٤٧/٦).

وقال الشيخ ربيع حفظه الله: (..فأنا ما أُسمِّي نفسي مجرِّحاً معدِّلاً، إنما أُسمِّي نفسي ناقداً، ناقداً ضعيفاً مسكيناً، وما دخلتُ بحبوحه هذا النقد -بارك الله فيك- إلا لأنَّ الناس انصرفوا إلى أشياء أخرى من جوانب الإسلام يخدمها الإسلام، وهذا يُيسر وكلُّها خدمات تؤدِّي إلى رفع راية الإسلام وإعلاء كلمة الله تبارك وتعالى. هذا يتَّجه إلى باب النقد، وذاك يتَّجه إلى تصحيح الأحاديث، ولا نلوم هذا ولا ذاك.

هذا من فروض الكفايات، إذا قام به البعض سقط الحرج عن الباقي، فهذا يقوم بالفرض في هذا الجانب، الفرض الكفائي، وهذا يقوم بالفرض الكفائي في هذا الجانب، فهذا يؤلِّف في العقيدة، وهذا يؤلِّف في السنَّة، يُصحِّح ويُضعِّف، ويتفقَّه، والنتيجة كلُّها يُكَمِّل بعضها بعضاً.

والقول بأنَّ التبليغ، والإخوان، والجماعات، هذه يُكَمِّل بعضهم بعضاً، هذه مغالطات وخطأ، خطأ ممن يُنسب إلى المنهج السلفي، ومغالطات من أهل الأهواء والضلال، فإنَّ البدعة لا تُكَمِّل الإسلام أبداً.

فإذا كان هذا جنْد نفسه لرفع راية البدع ونصرتها والدعوة إليها، والآخر مثله، والآخر مثله، فإنَّ هذه لا نرى إلا أنَّها هدم للإسلام، ولا تُكَمِّل من الإسلام شيئاً وإنَّما تنقِّصه وتشوِّهه) «الأجوبة السلفية على أسئلة أبي راحة المنهجية» (ص ١٤).

والشيخ محمد الإمام -وفقه الله- جعل لكثير من صنوف المسلمين؛ بدعيِّهم، وسنيِّهم.. ثغرة من ثغور الإسلام يسدّها! ما دام يحسن مهمته وإن لم يكن بالعلم والسنة شهرته! فالكل يؤدي واجبه!! ويتعاون مع غيره على حراسة الإسلام!

(فيكونون بذلك مصححة؛ ويتعاونون فيما اتفقوا عليه ويعذر بعضهم بعضاً فيما اختلفوا فيه)!!!

وبهذا يُهدم الولاء والبراء! وتتسع الثغور في الدين!...

فعن أبي هريرة قال: بينما النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس يحدث القوم؛ جاءه أعرابي فقال: متى الساعة؟ فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث، فقال بعض القوم: سمع ما قال فكره ما قال، وقال بعضهم: بل لم يسمع،

حتى إذا قضى حديثه قال: «أين أراه السائل عن الساعة؟» قال: ها أنا يا رسول الله، قال «فإذا ضيقت الأمانة فانتظر الساعة» قال: كيف إضاعتها؟ قال «إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة» رواه البخاري.

ومتى كان المثقفون، والأدباء، والصحفيون، وأصحاب الجمعيات والجماعات وغيرهم ممن اشتهر عند الناس بفعل الخيرات، وأصحاب الزهد والورع من شتى الأصناف.. بمجرد هذا على ثغور الإسلام؟! أم أن الشيخ محمد الإمام يريد لها سلفية، ثقافية، أدبية، صحافية سياسية، جمعية، زهدية صوفية... كما كان حسن البنا يصف دعوة الإخوان المفلسين بأنها: (دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية وثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية)؟؟؟؟!! كما في «رسائله» (٢٢/٢-٢٤).

وإنما الذين هم حراس الدين وعلى ثغوره؛ أهل العلم والسنة حقا، أهل الحديث والأثر..

قال الإمام الثوري رحمه الله تعالى: (الملائكة حراس السماء، وأهل الحديث حراس الأرض).

وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: (أصحاب الحديث حفظة هذا الدين).

وقال الإمام أبو المظفر السمعاني رحمه الله تعالى: (..ولولاهم لاندرس علم النبي ﷺ، ولم يقف أحد على سنته وطريقته).

وقد جمع الشيخ محمد الإمام-أصلحه الله- في هذه الأصناف خليطا من المناهج والجماعات!! وجعلها حارسة على ثغور الإسلام!

فمن ذلك:

١- من اشتهر بشيء من الخطابة:

أقول: إن الذين يحسنون الخطابة كثيرون؛ وفيهم الإخواني، والسروري، والتكفيري، والتبليغي...

أف يكون مثل هؤلاء على ثغر من ثغور الإسلام!! ولهم الاحترام والشكر والدعاء!!

ومتى كانت الشهرة بالخطابة بمجرد ما تهبها صاحبها لذلك؟! ونحن نرى كثيرا ممن تصدر لها؛ أناسا بعيدين عن العلم والسنة! ومن يصدق عليهم حديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «رأيت ليلة أسري بي

رجالاً تقرض شفاههم بمقاريض من نار ، فقلت : من هؤلاء يا جبريل ؟ فقال : الخطباء من أمتك ، يأمرون الناس بالبر وينسون أنفسهم ، وهم يتلون الكتاب ، أفلا يعقلون»<sup>(١)</sup>.

عجباً!! هؤلاء على ثغرة من ثغور الإسلام وتدعو لهم، وإخوانك مشايخ السنة وطلاب العلم، تغمزهم وتطعن فيهم وتلمزهم...!!!

٢- من اشتهر بالكتابة في الصحف والمجلات:

ومتى كانت الشهرة بذلك تخدم الإسلام وتقوم على ثغوره؟!؟

ونحن نرى أغلب أولئك-إلا من رحم الله- من أكثر الناس إفساداً!

يقول الإمام الوادعي رحمه الله تعالى في «تحفة المجيب على أسئلة الحاضر والغريب» (ص ٢٠١) : (على أن الصحفيين يجوز أن يكون غالبهم جواسيس...

فالغالب عليهم أنهم يريدون أن يفتنوا بين الدعاة إلى الله، وبين الدعاة إلى الله والحكومات.

وكذلك مسألة الكذب فأحدهم مستعد أن يكذب ولا يبالي، وعدم الصراحة، وربنا يقول في كتابه الكريم (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً).

وإذا كانت مجلة «الفرقة» والتي يزعم أصحابها أنهم من الدعاة إلى الله وهم في الواقع من المحاربين للسنة، ومن أكذب الناس، فما ظنك بشخص علماني، الله أعلم أهو يهودي أو نصراني أو شيوعي، فهل يأتي من كان بعيد لينشر لنا الإسلام؟!؟ وهناك في كتاب «المصارعة» فصل بعنوان: جلسة قصيرة مع عميان البصيرة، أنصح بقراءته عند أن جاءنا خمسة عشر صحفياً، وكنا نظن أنهم سينقلون الحقيقة والواقع فإذا هم يكذبون إلا من رحم الله منهم، والله در من قال: وأرى الصحفيين في أعلامهم، فهم الجناة على الفضيلة دائم، وحي السماء وفتنة الشيطان، وهم الحماة لحرمة الأديان.

ينبغي أن يقال: والها تكون لحرمة الأديان.

(١) أخرجه أحمد في «مسنده»، وأبو يعلى في «مسنده»، وأبو نعيم في «الحلية» وغيرهم، وهو في «السلسلة الصحيحة» (١/ ٥٢٢) للإمام الألباني رحمه الله.

فلربما رفعوا الوضع سفاهةً، ولربما باعوا الضمير بدرهم، وجيوبهم فيها قلوبهم إذا، وإذا خلت من فضله ونواله، ويصوّبون المخطئين تعمّداً، ولربما وضعوا رفيع الشأن، ولأجله اتجهوا إلى الأوثان، ملئت فهم من شيعة السلطان، ثاروا عليه بخائن وجبان، ومن المصيبة زخرف العنوان!!

فمن الذي يصدقهم أو يصدق جرائدهم، أو أنّهم يريدون نشر الحقيقة، فأنصح نفسي وإخواني أنه إذا أتى صحفيون ألا نضيع وقتنا معهم، فهم يفرحون بالكلمة يختطفونها... اهـ.

قلت: ومع ذلك فإنهم عند الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - حراس للدين! وعلى ثغر من ثغور الإسلام!! ولهم من الشيخ محمد الاحترام والشكر والدعاء!!

٣- من كان من المثقفين، مشتهراً بذلك:

أقول: المثقف يطلق على (من كان عنده معلومات متناثرة لكن ليس هو العلم الذي قد أُصِّل والذي بعده سيكون عالماً)<sup>(١)</sup>.

قال العلامة ابن عثيمين رحمه الله: (وأكثر المسلمين ولا سيما ذوو الثقافة العامة؛ ليس عندهم تحقيق، ولا تدقيق في الأمور، ولا تمييز بين العبارات؛ ولهذا تجد الواحد يظن هذه الكلمة كلمة نور تحمل على الرؤوس: «الإسلام دين مساواة»!...) «تفسير سورة البقرة» (آية ٢٢١).

وقد جمع اسم الثقافة في عصرنا كل بلاء وشر، وأصبح رموزها؛ خليطاً من العلمانيين، والشيعيين، والفكرين الحزبيين والسياسيين...!! وغيرهم من الجهلاء بالإسلام.

وهذه الثقافة التي في زمننا هي مصدر البلاء على الأمة والدين، ومصدر الفرقة! وقطع الطريق إلى العلم والسنة! قال الشيخ صالح آل الشيخ: (من كلمات مفتي الديار السعودية في زمنه الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم رحمه الله؛ فإنه في وقته لما رأى انسياق الناس إلى الثقافات في آخر زمنه وترك الناس للعلم قبل أن تعرف الجماعات وقبل أن تعرف الطوائف والفئات في هذه البلاد قال تلك الكلمة لبعض خاصته ولبعض طلبة العلم فقال: (أوصوا الناس بالعلم فإن العلم يجمع وإن الفكر والثقافة تفرق) «الفكر والعلم».

(١) «المنهجية في طلب العلم» للشيخ صالح آل الشيخ.



وقال الشيخ ربيع حفظه الله في «العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم» (ص ١١٠): (انظر ماذا يبنت سيد قطب للعلماء؟ إنه يهددهم بالمطاردة، ومن هو البديل؟ إنهم الرفاق والمثقفون من الجهلاء بالإسلام)!!  
 وقال الشيخ ربيع حفظه الله في «العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم» (ص ١١٨): (كيف تحيل المثقفين بما فيهم الشيوعيين والعلمانيين على الحقائق التاريخية والاجتماعية للإسلام..).

٤- ومن كان من الأدباء؛ مشتهدا بذلك!

قال الشيخ ربيع حفظه الله في «الحد الفاصل بين الحق والباطل» (ص ٩٠): (يا شيخ بكر! أنت تدعو في كتبك إلى حراسة الدين، فمتى كان الأدباء مثل: واصل بن عطاء، والجاحظ، وأبي نواس، والمعري، والمتنبي، وطه حسين، والزيات، وهيكل، وأضرابهم وأشياهم من حراس الدين)!!؟؟  
 لكن الأدباء عند الشيخ محمد الإمام-أصلحه الله- حراس للدين وعلى ثغر من ثغور الإسلام!! ولهم منه الاحترام والشكر والدعاء!!

ألم يعلم أن من هؤلاء الأدباء المشهورين بالأدب؛ سيد قطب، الذي هو إمام من أئمة البدعة والضلالة في هذا العصر.

قال الإمام مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى: (سيد قطب يعتبر أدبيا، ولا يعتبر مفسرا، فتفسيره تفسير شخص عاش في الإلحاد باعتزافه إحدى عشر سنة..). «فضائح ونصائح» (١٥١).

٥- ومن كان مشتهدا بفعل الخيرات؛ ويدخل في ذلك الجمعيات والمؤسسات التي تسمى بالخيرية ومشتهرة بذلك!! كالحكمة، والإحسان، والبر والتقوى، وإحياء التراث أم هؤلاء..!!

فهي على ثغرة من ثغور الإسلام، ولها من الشيخ محمد الإمام الاحترام والشكر والدعاء!!

قال الإمام مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى: (وتلكم الجمعيات التي لا يُؤذن لها إلا بشروط؛ أن تكون تحت رقابة الشؤون الاجتماعية، وأن يكون فيها انتخابات، وأن يوضع مالها في البنوك الربوية، ثم يلبس أصحابها على الناس ويقولون: هل بناء المساجد، وحفر الآبار، وكفالة اليتامى حرام؟ فيقال لهم: يا أيها الملبسون: من قال لكم: إن هذه حرام؟ فالحرام هي الحزبية، وفرقة المسلمين، وضياع أوقاتكم في الشحاذة، ولقد انقلبت العمرة في رمضان إلى شحاذة:

يا معشر القراء ويا ملح البلد ما يصلح الملح إذا الملح فسد) «ذم المسألة» (ص ٨).

وقال شيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري حفظه الله تعالى : (لسنا بحاجة إلى الجمعيات؛ فإن هذه الجمعيات لا تأتي الناس إلا بالدبور، والانتكاس، والفرقة، والتمزق، والشرذمة؛ لأنها مبنية على عديد من المعاصي، والمعاصي لا تأتي بخير «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌ»).

٦- ومن كان مشتهراً بالزهد والورع، ويدخل في ذلك من كان صوفياً أو تبليغياً...!! فما دام يحسن الزهد فهو عند الشيخ محمد الإمام-أصلحه الله- حارس للدين وعلى ثغر من الثغور!!

٧- ومن كان مشتهراً بتلاوة القرآن، وإن كان ضليلاً، فما دام يحسن ذلك فهو حارس للدين وعلى ثغر من ثغور الإسلام!!....

فإذا كان كل واحد من هؤلاء يحسن وظيفته ويؤدي الذي عليه؛ اكتملت مصححة حراس الدين! وكلُّ أخذ ثغراً من ثغوره!!

ولازم ذلك أن كلاً يتعاون مع الآخر فيما اتفقوا عليه، ويعذر بعضهم بعضاً فيما اختلفوا فيه!!

قال الإمام المجدد مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى: (أنا أريد من أهل السنة أن يتركوا الحزبيين فلماذا تُكثرون سوادهم وهم يقتلون إخوانكم ويضربون إخوانكم ويأخذون المساجد من تحت أيديكم ويسحبون ضعاف الأنفس من شبابكم بالمادة، والسني الذي يقول: نتعاون فيما اتفقنا عليه وليعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه، اعتبره مغفلاً).  
«درر من أقوال الإمام مقبل بن هادي الوادعي» (ص ٤).

\* ثم إن قول الشيخ محمد الإمام-أصلحه الله- : (ومن أحسنَ في هذه المذكورات؛ فهو على ثغرة من ثغور الإسلام)!! هو نفسه-عند التأمل- قول أبي الحسن المصري في «السراج الوهاج» (ص ٦٢ الفقرة ١٥٥): (وأرى التعاون مع الناس كلهم على البر والتقوى كما هو معلوم)!!

وليس في هذا الكلام ما يميز أهل السنة عن غيرهم؛ ذلك أن عامة أهل البدع والأهواء، يدعون نصرة الإسلام وإعلاء كلمته، والقيام على ثغوره، والتعاون على البر والتقوى؛ كلٌّ بحسب فهمه ومنهجه!!! (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا \* الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُحْسِنُونَ صُنْعًا) [الكهف: ١٠٣، ١٠٤].

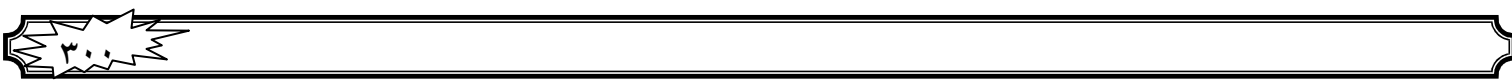
وقد قال الشيخ ربيع حفظه الله في «انتقاد عقدي ومنهجي على السراج الوهاج» رداً على هذا التأصيل: (قلتم بارك الله فيكم وعليكم: (وأرى التعاون مع الناس كلهم على البر والتقوى كما هو معلوم<sup>(١)</sup>) واحتج بالآية والحديث. ... لكن يجب أن نفهم جيداً؛ أن من الصعب أو من المستحيل أن يحصل هذا التعاون في باب الدعوة إلى الله، وذلك أن مفهوم البر والتقوى يختلف فيما بيننا وبين أهل الأهواء والتحزب، فقد يكون ما هو بر وتقوى عند أهل السنة؛ إثماً وعدواناً عند أهل الأهواء والضلال، فأصول التبليغ الضالة هي بر وتقوى عندهم، وللإخوان المسلمين وغيرهم بدع وضلالات؛ يرونها براً وتقوى، ونقدها عندهم ضلالاً وفتن، وأهل الباطل وإن دعوا إلى التعاون؛ فلا يريدون بذلك التعاون على نشر الحق والتوحيد والسنة، ومحاربة الضلال والبدع، وإنما يريدون التعاون معهم على نشر باطلهم وبدعهم، ومن هنا نرى أنه يستحيل التعاون معهم.... ولهذا نرى هذه الأصناف يسهل عليهم التعاون مع الروافض؛ بل مع العلمانيين، والبعثيين، والشوعيين، ويصعب عليهم التعاون مع أهل السنة، للتضاد الواقع بين المنهجين والدعوتين، وقل مثل ذلك في غيرهم من أهل الأهواء.

... ولو كان التعاون معهم ينفع الإسلام والمسلمين؛ لرأيت الإمام أحمد ومن قبله ومن بعده من أهل السنة، من أشد الناس استباقاً إليه، ودعوة متحمسة له، دون فرق بين الجهمية، والمعتزلة، والخوارج، والمرجئة!!!)

وعلى هذا جرى تبويب الشيخ محمد الإمام في «الإبانة» (ص ٣٩): (أصل الاتفاق بين أهل السنة اتحاد مقاصدهم)! ثم قال: (الذي جعل أهل السنة يتفقون فيما بينهم هو اتحاد مقاصدهم في اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم..)! فليس ذلك فرقاً بين أهل البدع وبين منهج السلف الصالح رضوان الله عليهم، إذ أن عامة أهل البدع يدعون أيضاً بأن مقاصدهم اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم!!

وهذه دعوى أبي الحسن المصري أيضاً، إذ يقول: (.. هب أي خالفت في شخص من الأشخاص، وأنا وأنت نقصد الدفاع عن السنة!) فأنت جرحت وأنا مدحت، وأنت مصيب في تجريحك، وأنا مخطئ، في هذه الحالة يقال فلان أخطأ في هذا..!!)

(١) قال الشيخ ربيع في حاشية كتابه: أقول الآن: إن هذه مقولة الإخوان المسلمين، ولكنه يردها تلبساً بقوله: على البر والتقوى، فهل يقول الإخوان المسلمون أننا نتعاون مع الروافض وغيرهم على الإثم والعدوان، الجواب لا، بل يقولون كما قال أبو الحسن: نتعاون على البر والتقوى. اهـ



قال الشيخ ربيع ردا عليه: (الحق أن أبا الحسن لا يدافع عن السنة في خلافه مع السلفيين، وإنما يدافع عن الباطل وأهله)!! «التثبت في الشريعة الإسلامية وموقف أبي الحسن منه» (ص ٩).

وبهذا يتضح بطلان هذا المنهج المصحح الأفيحي الذي قرره الشيخ محمد الإمام-أصلحه الله- على نمط أبي الحسن المصري وغيره من دعاة هذا المنهج الفاسد، والله الموفق.

### المبحث الثالث :

سبق في الفصل الثالث، مبحث: (تأثير تغير الزمان في تطبيق منهج السلف الصالح في قبول خبر الثقة وغير ذلك)، هذا المسلك الذي قرره الشيخ محمد الإمام-أصلحه الله- تبعاً للحلبي؛ وأشرنا هناك إلى أن الشيخ محمداً توسع في تطبيق هذا التأصيل ولم يكتف بتطبيقه على أخبار الثقات، وهذا مما سيأتي بيانه في هذا المبحث:

## هل يكون أهل البدع من أهل السنة في الأماكن أو الأزمان التي يضعف

### فيها أهل السنة؟!؟!!

قال الشيخ محمد الإمام-وفقه الله- في «الإبانة» (ص ٣٧-٣٨) تحت عنوان (التفريق بين حال أهل السنة في الضعف والقوة) ثم قال:

(من مهمات العالم أن يفرق بين أحوال أهل السنة من مكان إلى آخر فيفرق بين من كانوا أقوياء وشوكتهم ظاهرة، ومن هم ضعفاء وشوكتهم مكسورة، وقد رأيت لشيخ الإسلام كلاماً مفيداً في هذه المسألة.

قال في «نقض التأسيس» (١٨٧/٢) وهو يتحدث عن الأشاعرة: (وإن كان في كلامهم من الأدلة الصحيحة وموافقة السنة، ما لا يوجد في كلام عامة الطوائف، فإنهم أقرب طوائف أهل الكلام إلى السنة والجماعة والحديث، وهم يعدون من أهل السنة والجماعة عند النظر إلى مثل المعتزلة والرافضة وغيرهم، بل هم أهل السنة والجماعة في البلاد التي يكون أهل البدع فيها هم المعتزلة والرافضة ونحوهم).

أقول مستعينا بالله:

إن كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله الذي نقله الشيخ محمد الإمام-وفقه الله- لا علاقة له ألبتة بالتبويب، بل إن في إيرادته تحت هذا التبويب تدليسا، وخطأ فاحشا! وليبيان ذلك أقول:

إن الضعف الذي يعتري أهل السنة من مكان إلى آخر على قسمين:

١- إما أن يكون لضعف في الشوكة والمنعة، مع الظهور بالحجة.

٢- أو لضعف في التمسك والقوة الإيمانية<sup>(١)</sup>.

وتبويب الشيخ محمد الإمام واضح في أن مقصوده القسم الأول، لا الثاني.

وليس في كلام شيخ الإسلام الذي ساقه الشيخ محمد ما يدل على هذا لا من قريب ولا من بعيد؛ إذ أن كلامه إنما هو في النظر في فرق أهل البدع، وأيها أقرب من الأخرى إلى الحق.

فحص وعمق في النظر؛ فرأى أن الكلابية<sup>(٢)</sup> من حيث العموم أقرب من غيرهم إلى الحق، مع بعدهم السحيق عنه! وعظم مخالفتهم له.

فقرّبهم من الحق مقيّد بالنظر إلى غيرهم ممن هو أضلّ منهم، لا من حيث قربهم من الحق مجرداً.

ولم يتعرض شيخ الإسلام إلى الكلام على كيفية معاملة أهل السنة في الأماكن التي ليس لهم فيها شوكة ومنعة!

وبهذا تعلم بطلان استدلال الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - بكلام شيخ الإسلام حين قال: (من مهّمات العالم أن يفرق بين أحوال أهل السنة من مكان إلى آخر فيفرق بين من كانوا أقوياء وشوكتهم ظاهرة، ومن هم ضعفاء وشوكتهم مكسورة، وقد رأيت لشيخ الإسلام كلاماً مفيداً في هذه المسألة!!)

قال العلامة محمد أمان الجامي رحمه الله في «شريط: الرد على الأشاعرة والمعتزلة»: (هنا يرد سؤال؛ ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في غير موضع بمؤلفاته بأن الأشاعرة أقرب طوائف علماء الكلام إلى الحق أو إلى منهج السلف ما معنى هذا؟ ومن كانت هذه عقيدتهم في صفة الكلام وفي صفة العلو كيف يكون أقرب إلى منهج السلف وإلى الحق من غيرهم؟

الجواب: المسألة نسبية، شيخ الإسلام نظر إليهم في باب الاعتقاد بصفة عامة، لا في باب الأسماء والصفات فقط، بمعنى أن هناك من لا يؤمن بنصوص المعاد، يؤلون نصوص المعاد، كالباطنية، ومنهم من لا يثبت ولو صفة واحدة من صفات الرب كغلاة الجهمية، إذا قارنا بين الأشاعرة وبين الباطنية وبين الجهمية وجدنا أن الأشاعرة يثبتون كثيراً من الصفات...، إذن بالنسبة للباطنية والجهمية بل والمعتزلة الذين ينفون جميع الصفات نقول نسبياً هؤلاء أقرب، لكن بالنسبة لمفردات الصفات، بعض الصفات، كصفة الكلام وصفة العلو، فهم كغيرهم أبعد من السنة وأبعد من الحق وليسوا قريبين من الحق في هذه الصفات). اهـ.

(١) ضعفا نسبياً مما لا يكون مخرجا عن السنة.

(٢) إذ كلامه كان فيهم، والأشاعرة منشقة عنهم.

وعلى هذا يُفهم قول شيخ الإسلام : (بل هم أهل السنة والجماعة في البلاد التي يكون أهل البدع فيها هم المعتزلة والرافضة ونحوهم). أي بالنسبة للمعتزلة والرافضة.

أما أن يُفهم من كلام شيخ الإسلام أن الأشاعرة يكونون هم أهل السنة والجماعة في هذه الحال مطلقاً! فإن ذلك هو الفهم الباطل!!<sup>(١)</sup>

وكلام شيخ الإسلام رحمه الله لدقته، قد لا يفهمه من لم يمعن فيه حق الإمعان، كما حصل من الشيخ محمد الإمام، فبنى عليه تأصيلاً باطلاً، قد يُجَدَّع به قارئ كتابه، فيقع فيما لا تحمد عقباه.

وقد نبّه على ذلك العلامة محمد أمان الجامي رحمه الله تعالى في «شرح على التدمرية» (الشريط رقم ١٩) وهو يتكلم على الأشاعرة فقال : (ويسمونه عقيدة أهل السنة والجماعة وهي بعيدة جداً كل البعد من عقيدة أهل السنة

(١) قال الشيخ صالح آل الشيخ في «شرح الواسطية» عند قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (الْمُتَمَسِّكُونَ بِالْإِسْلَامِ الْمُخْضِرِ الْحَالِصِ عَنِ الشُّبُوبِ هُمُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ) :

(فأهل السنة والجماعة فئة واحدة، فرقة واحدة، طائفة واحدة، وهم أهل الحديث وهم أهل الأثر، وهم أتباع السلف الصالح رضوان الله عليهم، وهذا شبه إجماع من السلف على أن أهل السنة والجماعة هم أهل العلم، أهل الحديث، أهل الأثر، وما شابه ذلك من الكلمات الدالة على المراد .

غلط طائفة من أهل العلم من الحنابلة وغيرهم، فقالوا الفرقة الناجية عبارة عن ثلاث فئات : الأولى : أهل الحديث، والثانية : الأشاعرة، والثالثة : الماتريدية.

كما قاله السفاريني في «لوامع الأنوار البهية» وقاله غيره من المتأخرين ، قالوا: الذي يشمل هذا القول الفرقة الناجية أو أهل السنة والجماعة هم أهل الحديث ، الأشاعرة ، الماتريدية.

وهذا قولٌ باطل، وغلط كبير؛ لأن الأشاعرة والماتريدية من الفئات التي عليها الوعيد لمخالفتهم أهل السنة في :

١- أبواب التلقي.

٢- منهج التلقي.

٣- وتقديم النصوص على العقل لأنهم يقدمون العقل على النصوص.

٤- كذلك في الصفات.

٥- كذلك في الإيمان.

٦- كذلك في القدر، في مسائل آخر خالفوا أهل السنة.

فليسوا من أهل السنة والجماعة أتباع السلف الصالح، بل هم من المبتدعة الضلال).

والجماعة، ولكن من حيث إثباتهم أو من حيث إثباتهم لبعض الصفات... شهد لهم شيخ الإسلام أنهم أقرب طوائف الكلام إلى منهج أهل السنة والجماعة أي الأشاعرة مع ربيبتهم الماتريديية هم أقرب طوائف أهل الكلام إلى منهج أهل السنة والجماعة مع هذا البعد، وهذا القرب قرب نسبي أي بالنسبة للجهمية والمعتزلة، وإلا هم بعيدون كما ترون لأنهم لم يفهموا حتى الفهم منهج السلف فضلا من أن يكونوا من أهل السنة والجماعة، إنهم لم يفهموه ولم يتصوروه التصور الصحيح حتى يكونوا منهم ولكن هذا القرب الذي شهد به شيخ الإسلام هؤلاء قرب نسبي جدا بالنسبة لغيرهم، فليفهم هذا جيدا لئلا تتخدعوا بمثل هذا الكلام). اهـ.

ولو أن الشيخ محمد الإمام نقل كلام شيخ الإسلام دون اختصار له لتبين المقصود:

فقد قال شيخ الإسلام رحمه الله قبل كلامه الذي نقله الشيخ محمد: (فكل متكلم في الإسلام فهو من أهل البدع والأهواء، أشعريا كان أو غير أشعري، وذكر ابن خزيمة وغيره؛ أن الإمام أحمد كان يحذر مما ابتدعه عبد الله بن سعيد بن كلاب، وعن أصحابه كالحارث، وذلك لما علموه في كلامهم من المسائل والدلائل الفاسدة، وإن كان في كلامهم...).

فبين هذا الكلام تبديع شيخ الإسلام للأشاعرة مطلقا، وهذا ما لا يشك فيه أحد، وأن ما سبق من كلامه إنما الأمر فيه نسبي على ما سبق.

وأن سَوَّقَ الشيخ محمد الإمام لكلام شيخ الإسلام السابق تحت ذلك التبويب فيه عدة محاذير.

حيث إن كلام الشيخ محمد الإمام - كما مر - إنما هو على أهل السنة الذين ليس لهم منعة وشوكة، وأن كونهم كذلك لا يجعلنا نحكم عليهم بمخالفة المنهج السلفي إذا لم يقوموا بالدعوة والصدع بالحق والتميز كما يقوم به أهل السنة في الأماكن التي لهم فيها شوكة ومنعة، ما لم يحصل منهم تفريط في ذلك، وهذا الكلام على هذا المعنى لا غبار عليه.

لكن تمثيله بالأشاعرة، والإتيان بكلام شيخ الإسلام هنا يجعل المسألة تأخذ مسارا آخر، واتساعا غير مرضي!

إذ يفيد القارئ بأن الضعف العقدي والمنهجي أيضا يُعطى نفس الحكم، وأنه إذا كان الأشاعرة يكونون بهذا الاعتبار من أهل السنة، فأهل الأهواء والتحزب ممن هم أقرب إلى السنة من الأشاعرة أولى بهذا الحكم منهم.

وبذلك يحصل التفرير بالناس بهذا المسلك، ويفتح بابا واسعا إلى المنهج الأفيح!! وكل من كان من أهل البدع أقرب إلى السنة وأقل أخطاء من غيره أدخل نفسه في هذا الحكم، فيصير الكل أهل سنة وجماعة!!!



وأنة لا تثريب عليهم إذا لم يكونوا في دعوتهم وعقيدتهم كأهل السنة والجماعة الحقيقيين!! ولا نجعل حكمننا عليهم بمخالفتهم ذلك كحكمننا على أهل السنة!!  
 فهذا يحتج بضعفه على المشي مع الحزبيين، وهذا يحتج بضعفه على عدم نصره الحق... وبهذا يُفتح الباب لتميع منهج السلف بمثل هذه المسالك الخطيرة!  
 وقد سئل الشيخ ربيع حفظه الله: هل صحيح ما يقول بعض الناس أن سبب الشدة في ردود السلف على المبتدعة هو انتشار السنة في ذلك العصر؟

فأجاب: سبب شدتهم انتصار السنة، ماذا يُقصد بهذا الكلام؟

السائل: يقصد أننا لا نشدد على المبتدعة الآن لقلّة السنة!

فأجاب: يعني لقلّة السنة نحن نموت! ونميت الدعوة السلفية؟! ولا نبين للناس الحق، ولا نحذرهم من الباطل؟! في أول العهد أهل البدع قليل لا يضرّونهم، لكن الآن الناس غالبهم مبتدعة، لم ينج منهم إلا قليل، فلا بد من البيان..) «مجموع الكتب والرسائل والفتاوى» (١٤ / ٢٤١).

وهذا مسلك باطل!

فكيف يستويان؟؟!!

والله تعالى يقول (أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ) [ص: ٢٨].

وقال تعالى (مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ) [هود: ٢٤].

والله عز وجل فضل أهل الإيـان الذين اصطفاهم بعضهم على بعض، ولم يسو بين قوي الإيـان وضعيف الإيـان في الحكم.

فقال تعالى (ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُأْذِنُ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ) [فاطر: ٣٢].

وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «المؤمن القوي خيرٌ وأحبُّ إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كلِّ خيرٍ» أخرجه مسلم. والمقصود بالقوة هنا قوة الإيـان، لا قوة الأبدان!

وفَضَّلَ اللهُ تَعَالَى السَّابِقِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى غَيْرِهِمْ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ فَقَالَ (لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ  
الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَكْبَرُ مَنْ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَّ اللهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)  
[الحديد: ١٠].

فإذا كان التفاضل واختلاف الحكم حاصلًا بين أهل السنة والجماعة أنفسهم، فكيف باختلاف الحكم بينهم وبين  
أهل البدع والأهواء والتحزب؟!!

فالحكم يتفاوت بلا ريب، لأنه تعلق بوصف مؤثر في الحكم، وهو مخالفة المعتقد الصحيح، ومن كان ضعفه في  
بعض الأزمان والأماكن من هذه الجهة فلا يقال إنه لا يثرّب عليه بسبب ضعفه!!

بخلاف ما إذا كان أهل السنة في مكان ليست لهم شوكة ومنعة، وحصل قصور في دعوتهم ومعاملتهم مع المخالفين  
من حيث هجرهم والتنكيل بهم...، كما سيأتي تقريره من كلام شيخ الإسلام نفسه، فإن هذا ليس مما يؤثر في الحكم  
عليهم، لأن ضعفهم حصل من غير كسب منهم، فلا تثريب عليهم، ولا يكلفون في دعوتهم ما يكلف به صاحب  
الشوكة والمنعة من أهل السنة، لأن المانع لهم من ذلك هو العذر لا التقصير وضعف المعتقد، وعلى هذا تنزل تلك  
النقول الذي ذكرها الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - بعد ذلك.

ومما يدل على بطلان هذا التأصيل من الشيخ محمد الإمام واستدلّاه بكلام شيخ الإسلام على ذلك، أن شيخ الإسلام  
ابن تيمية رحمه الله بيّن هذا المقام بنفسه، وكيفية معاملة أهل السنة في الأماكن التي ليس لهم فيها شوكة، على ما سبق  
تقريره، فقال رحمه الله تعالى: (وهذا المهجر يختلف باختلاف الهاجرين في قوتهم وضعفهم، وقلبتهم وكثرتهم، فإن  
المقصود به زجر المهجور وتأديبه، ورجوع العامة عن مثل حاله، فإن كان المصلحة في ذلك راجحة؛ بحيث يفضي  
هجره إلى ضعف الشر وخفيته كان مشروعًا، وإن كان لا المهجور ولا غيره يرتدع بذلك، بل يزيد الشر، والهاجر  
ضعيف بحيث يكون مفسدة ذلك راجحة على مصلحته، لم يشرع الهجر، بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع من  
الهجر، والهجر لبعض الناس أنفع من التأليف، ولهذا كان النبي يتألف قوماً ويهجر آخرين، كما أن الثلاثة الذين  
خلفوا كانوا خيرا من أكثر المؤلفّة قلوبهم، لما كان أولئك كانوا سادة مطاعون في عشائهم، فكانت المصلحة الدينية  
في تأليف قلوبهم، وهؤلاء كانوا مؤمنين والمؤمنون سواهم كثير، فكان في هجرهم عز الدين وتطهيرهم من ذنوبهم،  
وهذا كما أن المشروع في العدو القتال تارة، والمهادنة تارة، وأخذ الجزية تارة كل ذلك بحسب الأحوال والمصالح،

وجواب الأئمة كأحمد وغيره في هذا الباب مبني على هذا الأصل، ولهذا كان يفرق بين الأماكن التي كثرت فيها البدع كما كثر القدر في البصرة والتنجيم بخراسان والتشيع بالكوفة وبين ما ليس كذلك) «الفتاوى» (٢٨ / ٢٠٦). وفي هذا البيان كفاية، لمريد الهداية، والله الموفق.

\* \* \* \* \*

\* وبقيت مباحث لها صلة بتقرير المنهج الأفيح، مر بحثها في فصول مضت؛ من ذلك:

- (لا يكون السني مبتدعا بسبب التساهل في بعض السنة)
- (لا يكون السني مبتدعا بسبب وجوده مع فرقة أو حزب لعمل دنيوي مع حبه لأهل السنة واعتقاده عقيدتهم)
- (لا نترك الشخص حتى يُصرَّ على تركنا)
- (نصحح ولا نهدم)
- (تقرير منهج الموازنات) و (حمل المجمل على المفصل)
- (اختلافنا في الأشخاص ليس اختلافا في الدعوة).

## ( الفصل السابع )

في ذكر بعض ما يلاحظ على منهجية الشيخ محمد الإمام -

وفقه الله - في كتاب «الإبانة»

وفيه ثمانية مباحث:

الأول: خدمة قواعد وتأصيلات الحزبيين وفرحهم بذلك

الثاني: الكلام المجمل وأثره السيء على التععيد السلفي

الثالث: تجويز التأصيل بعبارات وقواعد أهل البدع

الرابع: محاولة إلزام الناس برأي المشايخ وتقليدهم وجعلهم الحكم في الفتنة تهميشا للشيخ يحيى

حفظه الله والحق معه.

الخامس: تأصيل كثير من القواعد والضوابط بناء على نقول لم يحرر معناها عنده مما أدى إلى وجود

الخلل في التععيد إما كلياً أو جزئياً

السادس: توعير وتضيق أمر الجرح والإكثار من القواعد والضوابط بطرح غير صحيح يسبب

النفرة والتميع في جانبه، مع إهمال جانب القواعد والضوابط في جانب التعديل إلا على جانب

التبع

السابع: التزهيد من الردود على المخطئين والمنحرفين

الثامن: دعوة للتقريب بين أهل السنة والحزبيين

## المبحث الأول:

### (تأصيل القواعد التي تخدم الحزبيين وأهل الفتن وتحمي أفكارهم ورموزهم)

وما مر من تلك التأصيلات والقواعد التمييزية الباطلة شاهد على ذلك.

واعلم - وفقك الله - أن كل من حاد عن الحق، ودافع عن باطل أو أصحابه؛ لا بد من أن يأتي بما يخالف الحق، إذ الحق لا يحمي أهل الباطل، وإنما يحمي أصحابه ومن تأثر بهم بمثل هذه التأصيلات.

لذلك كان أهل البدع والأهواء والتعصب الباطل يؤصلون القواعد الباطلة؛ لحماية بدعهم وفتنهم ورموزهم، متخذين في ذلك أساليب عدة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في «النبوات» (ص ٩٥): (فأما أهل البدع فهم أهل أهواء وشبهات، يتبعون أهواءهم فيما يحبونه ويغضونه، ويحكمون بالظن والشبه، فهم يتبعون الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى).

فكل فريق منهم قد أصل دين وضعه؛ إما برأيه وقياسه الذي يسميه (العقليات)، وإما بذوقه وهواه الذي يسميه (ذوقيات)، وإما بما يتأوله من القرآن ويحرف فيه الكلم عن مواضعه..).

وقال الإمام الشاطبي رحمه الله في «الاعتصام» (١/١٦٢): (إن لفظ أهل الأهواء وعبارة أهل البدع إنما تطلق حقيقة على الذين ابتدعوها وقدموا فيها شريعة الهوى بالاستنباط والنصر لها والاستدلال على صحتها في زعمهم). قلت: وهذا من أعظم الأمور التي أورثتهم التحزب والافتراق الذي زرعه في الأمة في حين يظنون أن ذلك سبيل الاجتماع!!

كما أن أعظم الأمور التي أورثت أهل السنة والجماعة الاتفاق؛ سيرهم على الكتاب والسنة ولزومهم سبيل الاتباع.

قال تعالى ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

قال الإمام أبو القاسم الأصبهاني رحمه الله تعالى: (وكان السبب في اتفاق أهل الحديث أنهم أخذوا الدين من الكتاب والسنة وطريق النقل، فأورثتهم الاتفاق والاتلاف، وأهل البدعة أخذوا الدين من المقولات والآراء؛ فأورثتهم الافتراق والاختلاف).

وذلك لأنهم لا يستطيعون ردّ الحجج الشرعية بمثلها، فيعمدون إلى الشبه والتأصيلات الباطلة، ليضادوا بها الحق وأهله...

إذ أن عادة أهل الهوى أنهم إذا اعتقدوا شيئاً من الأباطيل بحثوا لهم عن متشبه يصحّحه، مما يؤدي إلى أن يلجأوا أدلة الكتاب والسنة والآثار السلفية على حسب ما اعتقدوه.

قال الإمام الشاطبي رحمه الله: (ولذلك سُمِّي أهل البدع أهل الأهواء، لأنهم اتبعوا أهواءهم فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها والتعويل عليها حتى يصدروا عنها، بل قدّموا أهواءهم واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظورا فيها من وراء ذلك) «الاعتصام» (١٧٦/٢).

ومن المؤسف جدًا أن يتأثر الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- بهذا المسلك في كتابه «الإبانة»، فأصل تأصيلات وقواعد قواعد طار بها الحزبيون فرحا، وقدم لهم خدمة لم يكونوا يحلمون بها! كيف لا وقد وافق ما عندهم وشد من أزرهم ودافع عن قواعدهم!! فقالوا: وما من فرق بينه وبين كتاب «السراج الوهاج»، و«الدفاع عن أهل الاتباع» لشيخنا أبي الحسن! وما من فرق بينه وبين كتاب «منهج السلف الصالح» لشيخنا الحلبي!! فالكل عندنا من مشكاة واحدة!!

بل وألزموا الشيخ محمدا بأن يتراجع عن تبديعه لأبي الحسن لأن القواعد التي كان الشيخ محمد الإمام يقرر بأنها من قواعد الحزبيين والمتميعين أصبحت عنده الآن مقررة في كتابه «الإبانة»!! بل صرحوا بأن انتقاد الشيخ يحيى حفظه الله، هو نفس انتقاد الشيخ النجمي رحمه الله على رسالة «رفقا!»، ونفس انتقاد أحمد بازمول على كتاب الحلبي في «الصيانة»!

وغير ذلك من كلامهم الذي سأسوقه للشيخ محمد الإمام -وفقه الله- ليعلم أن كتابه ما استفاد منه إلا الحزبيون وأصحاب الفتن، وأن كتابه لو كان حقا يقرر منهج السلف الصالح لحذروا منه ولفروا من ذكره فرارا!!! وأذكر الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- بنصيحة العلامة أحمد النجمي رحمه الله للشيخ العباد -وفقه الله- عند أن أَلَّف رسالته «رفقا أهل السنة بأهل السنة (!!)» والتي تصب مع رسالتك في مصب واحد! حيث قال رحمه الله: (استغل أهل البدع موقفك هذا؛ فجعلوك مدافعا عنهم، ومخاصما لهم، فجعلوا يصورون كتابك بالملئات، بل وبالآلاف، ويوزعون حسب ما بلغنا، فانظر من نفعت، وفي صف من وقفت بهذا الكتاب!!؟

وأنت بذلك استبدلت الذي هو أدنى بالذي هو خير!! يعني وأنت أعلم، استبدلت بنصرة السلفيين، والدفاع عنهم نصرة المبتدعين، والدفاع عنهم شعرت أو لم تشعر، فقد حصل ذلك!! فانظر من هو الذي فرح بكتابك، ومن هو الذي أسف!!؟

لا شك أنه قد فرح به الحزبيون، وآسف السلفيين؛ لذلك فإن السلفيين يدعون الله أن يردك إلى الحق ردا جميلا، ويسألونه أن يجعلك من المدافعين عن السنة، والذابين عنها كما جعلك من الناشرين لها). اهـ

قلت: فما أشبه اليوم بالبارحة!!!

### ( فرح الحزبيين بكتاب «الإبانة»! )

وهذا بعض ما وقفت عليه من كلام الحزبيين من أصحاب أبي الحسن، وأصحاب الحلبي في «متديات كل السلفيين!»، و«متديات مأرب» - وغيرها من المتديات الحزبية التمييزية - وفرحهم بالكتاب!<sup>(١)</sup>

١ - فمن ذلك كلام لبعض الحزبيين وهو (محمد بن عمر البومرداسي) من أصحاب أبي الحسن والحلبي يقول: (الرسالة تعيد حرفيا ما في «الدفاع عن أهل الاتباع» للشيخ أبي الحسن، وكذا رسالة الشيخ العباد «رفقا أهل السنة»، ورسالة «النصيحة» للشيخ إبراهيم الرحيلي، وكتاب الشيخ علي الحلبي «منهج السلف الصالح»...).

وقال هذا الحزبي البومرداسي أيضا: (هكذا كلما كانت نصيحة سلفية من كلام العلماء قالوا استغلها القطييون الحركيون الإخوان المسلمون كما قيل سابقا في رسالة الشيخ العباد وكما قيل في رسالة الشيخ علي الحلبي والشيخ الرحيلي). اهـ.

ثم قام هذا الحزبي أيضا بتصوير فقرة من كتاب «الإبانة» معجبا ببعض القواعد التي قررها الشيخ محمد الإمام وقال:

مما جاء في الكتاب تحت عنوان: متى يكون الرجل سنيا؟ ومتى يخرج عنها؟ (ص ٣٧):

فعلى ما سبق ذكره لا يكون السنّي مبتدعاً بسبب التساهل في بعض السنة  
ولا يكون مبتدعاً بسبب وجوده مع فرقة أو حزب لعمل دنيوي مع حبه لأهل

٢ - وهذا حزبي آخر من أصحاب أبي الحسن والحلبي، وهو (أبو مالك المقطري)<sup>(٢)</sup> في مقال له طويل في عدة وقفات بعنوان (وقفات مع كتاب «الإبانة عن كيفية التعامل مع الخلاف بين أهل السنة والجماعة») حيث قال مادحا ومنتقدا:

(١) ويبقى ما في غير الشبكات وهو كثير أعرضت عنه اكتفاء بما إدراكه في وسع أكثر الناس عبر هذه الوسائل الحديثة.

(٢) وقد علمت بعد ذلك أنه عدنان المقطري من المتجلدين لفتنة أبي الحسن، إمام مسجد (جمال الدين) في (تعز).

(لقد سر وفرح كثير من الكرام بكتاب شيخنا الفاضل محمد الإمام الموسوم بـ: (الإبانة عن كيفية التعامل مع الخلاف بين أهل السنة والجماعة) ، وتم نشره ، والترويج له في عدد من المنتديات السلفية المعتدلة. والناظر في حقيقة الكتاب وما يحمله من قواعد وتأصيلات ، يراها قد طرقت كثيراً وكتب فيها مراراً، في الوقت الذي كان يراها الشيخ محمد الإمام -حفظه الله تعالى- وأمثاله كتابات للحزبيين، أو من يدافع عنهم، ويميل معهم، بل ووجد التحذير منه ومن غيره -تبعاً وليس استقلالاً- ومن هذه الكتب فعلى سبيل المثال : (كتاب السراج الوهاج في بيان المنهاج) للشيخ أبي الحسن السليمانى . وأما كتاب العلامة العباد: (رفقاً أهل السنة بأهل السنة) ، فقد كانوا يكررون الحديث عنه بأنه مما يستدل به الحزبيون، بل ومنهم من حذر منه، ومنع نشره كالشيخ النجمي وغيره، وأحسنهم حالاً كان صامتاً خلف عباءة الخوف من الاتهامات.

فلماذا صار اليوم كتاب «الإبانة» مقدساً، طار به الكثير فرحاً، وما لفرق بينه وبين كتاب السراج الوهاج؟ هل لأن الشيخ ربيعاً قد راجعه؟ ألم يراجع كتاب الشيخ أبي الحسن فطاحلة العلماء، وأئمة الدعوة السلفية في هذا العصر ممن يفوق الشيخ ربيعاً، علماً وحلماً وورعاً.

إن كان الشيخ ربيع قد راجع الكتاب وأقره ، فالسراج الوهاج قد راجعه وقدم له الإمام ابن باز ، والعلامة ابن عثيمين ، وشيخنا الوادعي ، والعلامة الجبرين، والشيخ الحلبي وغيرهم مما ارتضاه ، وزكاه.

فهل الشيخ ربيع يزن هؤلاء جميعاً عند إخواننا ومشايخنا هؤلاء؟، فإذا كانت العبرة بالأعلم فلا مقارنة بين الشيخ ربيع وأبين أكابر العلماء المقدمين للسراج الوهاج ، وإن كانت العبرة بالأكثرية التي ضمت إلى جانب الشيخ ربيع من مشايخ اليمن -حفظهم الله تعالى- فمن قدم للشيخ السليمانى أكثر كما وكيفاً.

وإن كانت العبرة بالحق الذي يحويه الكتاب ، فما حواه كتاب السراج ، أشمل ، وأتقن ، وأجمع ، وأمنع في هذا الباب وغيره.

مع عدم إغفال أن كتاب شيخنا الإمام قيم في مجمله، فيه من الكلام الذي يثلج الصدر الكثير، وكذلك يحوي حقاً في مجمله -مع ملاحظات تأتي-.

فكلا الكتابين يتحدث عن قواعد أهل السنة في التعامل مع الخلاف ، وإن كان كتاب السراج أعم.

فلماذا الكيل بمكيالين والوزن بميزانين ، وأين الإنصاف والعدل ؟.



أم أن كتاب الإبانة جاء في وقت يحتاجونه هم ، للرد على غلو الحجوري وأعوانه ، وكتاب السراج ، ورفقا أهل السنة جاء في وقت حرج ، سيفسد عليهم الطعن في أبي الحسن ومناصريه... إلخ.. في كلام كثير.

٣- وهذا حزبي آخر وهو (الأمين محمد الليبي) من أصحاب أبي الحسن والحلي يقول: (ما الفرق بين هذا الكتاب وكتاب شيخنا الحلبي حفظه الله)؟ لماذا تم إضفاء الشرعية على هذا الكتاب بمجرد التقديم من قبل شيوخ معينين ، بينما تم سلب هذه الشرعية من كتاب شيخنا القائم أساسا على نصيحة الشيخ ربيع حفظه الله؟ جبذا لو يقوم طلبة العلم بجمع الفوائد والأصول المنهجية من كتاب الشيخ الإمام حفظه الله).

٤- وهذا حزبي آخر كنى نفسه (أبا سارية) من أصحاب أبي الحسن والحلي يقول: (لا فرق أخي الأمين هو مثله وخرج من مشكاة واحدة!! والشرعية التي في الكتاب هذا هي نفسها التي في كتاب منهج السلف لأن من انتقد هذا الكتاب الأخير استعمل نفس كلام من انتقد الكتاب الأول بل نفس من انتقد رسالة العباد رفقا أهل السنة بأهل السنة، يعني أصول واحدة ومنهج واحد...)

واستمع إلى ما قاله الشيخ الحجوري وفقه الله على هذا الكتاب تجده نفسه ما قاله الشيخ بازمول وفقه الله على كتاب «منهج السلف» ونفس ما قاله الشيخ النجمي رحمه الله على رسالة «رفقا أهل السنة بأهل السنة». اهـ

### وأقول :

كل ذلك يا شيخ محمد- وفقك الله- على حساب الدفاع عن الحزبي عبد الرحمن العدني وشلته، والشيخ الوصابي هداه الله، وهذا ما نبهك عليه أخوك الناصح لك الشيخ العلامة الناقد البصير يحيى بن علي الحجوري حفظه الله في «مجمل التقويم والصيانة» حيث قال: (فإذاً الشيخ محمد الإمام -أصلحه الله- قدّم خدمة لا أظنه يريد تقديمها جاهزة لعديد من الفرق المناسبة أنفسها إلى أهل السنة، وإن كان قصده في هذا حسناً فيما نحسبه والله حسيبه، ولكن «كم من مريد للخير لم يبلغه» فصار حاله في هذه الرسالة كما قيل:

رام نفعاً فضّر من غير قصد \* \* \* ومن البرّ ما يكون عقوقا

وكم من يحاول أن «يعالج الزكام بما قد يسبب الجذام»، فهو على حساب المحاماة عن (العدني (و) الوصابي) جرّه ذلك إلى الدّفاع عمّن لا يرضى الدّفاع عنه وشيء من الغمز والتحقير لإخوانه أهل السنة في دار الحديث بدماج، وغير ذلك من المخالفات لسنا في سياق نقدها الآن، والله المستعان.

فالكتاب هذا هو تقويمه وهذا مضمونه، وهذه رتبته بلا وكُسٍ ولا شططٍ - إن شاء الله - كما تقدّم: أنه يخدم عديداً من الفرق المناسبة أنفسها إلى أهل السنة.

.... وأنه قد تضمّن بعض أصول (أبي الحسن) و(عرعور) وغيرهم ممن قد رُدّ عليهم خطوهم في جعل هذا الغلاف المحيطي لحماية أخطائهم، وعدم نقدها، وعدم قبول الجرح فيهم بحق، بنقولات عامة مجملة قد بارت على أصحاب فكرة «الموازنات» وغيرهم، بغضّ النظر عن قصد مؤلفه أخينا الشيخ محمد الإمام - وفقه الله -، وهذا يفيد أن المحاماة عن أخطاء الرجال - بقصد أو بغير قصد - تتعب المحامي والمحامى عنه وغيرهم.

ينبغي لمن يريد أن يقوم الكتاب؛ أولاً: أن ينظر إلى أبعاد ما يتضمنه الكتاب، وما يهدف إليه. هذا الكتاب يهدف إلى قضية حاصلة بين (الحجوري) و(العدني) و(الوصابي)، ويريد يلملم من هنا ومن هنا، والمسألة أبعادها أوسع، أبعادها يستفيدها (الإخوان المسلمون)، ويستفيدها (القطييون)، ويستفيدها (الحسينيون) وغيرهم، ويردون علينا بإداة جاهزة). اهـ

فجزاه الله خيراً من ناصح أمين.

وقد أدرك ذلك حتى أعداء السنة، وشهدوا للشيخ يحيى حفظه الله بسلوكه الطريق السويّ، وباعوجاج الشيخ محمد الإمام في كتابه «الإبانة»!

فقد أخبرني الأخ الفاضل فيصل بن يحيى البعداني الغولي؛ أن الأخ بلال بن شرف الإبي وهو من طلاب دار الحديث بدماج أخبره أن محمدا المهدي - وهو حزبي معروف من كبار أصحاب جمعية الحكمة - قال له: (الشيخ الحجوري فقيه لأن الإمام أراد أن يحصر الخلاف بين عبد الرحمن والحجوري، والكتاب فيه أخطاء ولي عليه تعقبات، والشيخ الإمام ينقل عبارات عن شيخ الإسلام فيها إطلاقات). اهـ

والحق ما شهدت به الأعداء..

## المبحث الثاني:

### الكلام المجمل وأثره السيئ على التقعيد السلفي

وهذا المسلك بيّن واضح في كثير من القواعد التي قررها الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - في هذا الكتاب، وقد مر التنبيه على كثير من ذلك فيما مر من «الإعانة».

وخطورة هذا المسلك كبيرة، وخاصة إذا كان في مقام تقرير وتقعيد القواعد السلفية، ذلك بأن الإجمال والإطلاق فيما ليس حقه ذلك، مناف للتقعيد الذي لا بد فيه من التحرز الشديد في تحرير العبارات، بحيث تكون جامعة لما يدخل في القاعدة، مانعة من دخول ما ليس منها فيها، إذ إطلاق ما حقه التقيد، وإجمال ما حقه البيان؛ من الأبواب التي يدخل منها أهل الأهواء، فهم من أشد الناس تربصاً وفرحاً بهذه بمثل هذه المسالك التي تخدمهم.

كما أنه يجبّط أذهان وآراء كثير من الناس ممن ليس لهم تمييز، وليس لهم انتباه لما قد يدخل في هذه الإطلاقات والإجماليات من المسائل المخالفة لمنهج السلف، وإن كان المتكلم يعني بذلك الإجمال أو الإطلاق معنى صحيحاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله منتقداً بعض العبارات المجملة في ردّه على البكري في «الاستغاثة» (٢/٥٢٢):

«.. لم يجز إطلاق هذه العبارة إذا عني بها المتكلم معنى صحيحاً، وهو يعلم أن المستمع يفهم منها معنى فاسداً؛ لم يكن له أن يطلقها لما فيه من التلبيس، إذ المقصود من الكلام البيان دون التلبيس..»<sup>١</sup>.

خاصة وأن أكثر الناس نظرهم قاصر على الصور، لا يتجاوزونها إلى الحقائق، فهم محبسون في سجن الألفاظ، مقيدون بقيود العبارات<sup>٢</sup>.

وقد يكون سبب ذلك عدم إدراك ما يتضمنه هذا الإطلاق والإجمال، وصاحب الحق المنقاد إليه لو علم ذلك ما تكلم وقعد!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في «بيان التحليل» (ص ٢١٥): «فربّ قاعدة لو علم صاحبها ما تفضي إليه لم يقلها».

<sup>١</sup> وعلاج هذه الفتنة الحاصلة بمسلك الإجمال والتعريض لا يزيد الطين إلا بللاً!

<sup>٢</sup> «إعلام الموقعين» (٤/١٧٠).

خاصة وأن كتاب «الإبانة» قد جعله مؤلفه ناطقا باسم أهل السنة (!! ) وقد أُهِّل للتدريس (!! ) والتقريب على طلبه العلم في بعض المراكز! ولا حول ولا قوة إلا بالله!  
قال الشيخ ربيع في «مجموع الكتب والرسائل والفتاوى» (١٣ / ١١٩) : (والإجمال والإطلاق هو سلاح أهل الأهواء ومنهجهم، والبيان والتفصيل والتصريح هو سبيل أهل السنة والحق.  
قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

وعليك بالتفصيل والتبيين فالإجمال والإطلاق دون بيان  
قد أفسدا هذا الوجود وخبطوا أذهان والأراء كل زمان). أهـ

والألفاظ المجملة من أسباب الفرقة في الأمة، فلا بد من غلق الباب دونها، والتعبير بما يدل عليه الدليل أو بلفظه هو الذي يكون به إبراز الحق بالوجه الشرعي.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (١٢ / ١١٤) : (..ثم التعبير عن تلك المعاني إن كان في ألفاظه اشتباه أو إجمال عبر بغيرها أو بين مراده بها بحيث يحصل تعريف الحق بالوجه الشرع فإن كثيرا من نزاع الناس سببه ألفاظ مجملة مبتدعة ومعان مشتبهة حتى تجد الرجلين يتخاصمان ويتعاديان على إطلاق ألفاظ ونفيها ولو سئل كل منهما عن معنى ما قاله لم يتصوره فضلا عن أن يعرف دليله ولو عرف دليله لم يلزم أن من خالفه يكون مخطئا بل يكون في قوله نوع من الصواب وقد يكون هذا مصيبا من وجه وهذا مصيبا من وجه وقد يكون الصواب في قول ثالث).

ولو أن الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - سلك المسلك الرشيد في ذلك بالبيان والتفصيل والتصريح بما يتضمنه لفظ «الإبانة»!، لكان أوضح للناس، وأنفع للدعوة، بحيث يبرز ما عنده من البراهين على إبطال ما قدمه الشيخ يحيى حفظه الله من الجروح المفسرة، إذ الجرح المفسر ممن هو أهل لا يمكن رده إلا بأدلة تنقضه مفصلا، أما المجملات والإطلاقات فليست مما يعارض الجرح المفسر ألبتة، وهذا بين لمن عرف مسلك أهل الجرح والتعديل.

أما هذا المسلك الذي سلكه؛ فإنه لا يزيد الخرق إلا اتساعا، ولا يزيد المجروحين إلا انتعاشا.

وقد نبه على هذه النقطة شيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري حفظه الله تعالى في «مجمل التقويم والصيانة» بما يكفي بإذن الله تعالى.

## (بيان خطورة هذا المسلك وأنه يؤدي بصاحبه إلى البدعة)

بل هو أصل ضلال من ضل من بني آدم!

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: (فأصل ضلال بني آدم من الألفاظ المجملة، والمعاني المشتبهة، ولا سيما إذا صادفت أذهاناً مُحَبَّطَةً، فكيف إذا انضاف إلى ذلك هوى وتعصُّب؟!!) «الصواعق» (٣/٩٢٨).

وهذا شيخ الإسلام رحمه الله يبين طريقة أئمة السنة في معاملة التأصيل والتفعيد المجمل فيقول في «في درء تعارض العقل والنقل» (١/٢٥٤): (فطريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل. ويراعون أيضاً الألفاظ الشرعية، فيعبرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه).

ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقاً وباطلاً نسبوه إلى البدعة أيضاً، وقالوا: إنما قابل بدعة بدعة وردَّ باطلاً بباطل). اهـ.

قال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله معلقاً على كلام شيخ الإسلام:

(في هذا النص بيان أمور عظيمة ومهمة يسلكها السلف الصالح للحفاظ على دينهم الحق وحمائته من غوائل البدع والأخطاء منها:

- ١- شدة حذرهم من البدع ومراعاتهم للألفاظ والمعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل، فلا يعبرون - قدر الإمكان - إلا بالألفاظ الشرعية ولا يطلقونها إلا على المعاني الشرعية الصحيحة الثابتة بالشرع المحمدي.
  - ٢- أنهم حراس الدين وحماته، فمن تكلم بكلام فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه.
- ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقاً وباطلاً نسبوه إلى البدعة ولو كان يرد على أهل الباطل، وقالوا إنما قابل بدعة بدعة أخرى، ورد باطلاً بباطل، ولو كان هذا الراد من أفضل أهل السنة والجماعة، ولا يقولون ولن يقولوا يحمل مجمله على مفصله لأننا نعرف أنه من أهل السنة.

قال شيخ الإسلام بعد حكاية هذه الطريقة عن السلف والأئمة: (ومن هذا القصص المعروفة التي ذكرها الخلال في كتاب «السنة»<sup>(١)</sup> هو وغيره<sup>(٢)</sup> في مسألة اللفظ والجبر).

(١) (١٢٩/٥-١٤١).

(٢) يعني مثل اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢/٣٥٧-٣٨٤)، والآجري في «الشرعية» (١/٥٢٦-٥٥٠).

قال الشيخ ربيع: يشير - رحمه الله تعالى - إلى تديع أئمة السنة من يقول: «لفظي بالقرآن مخلوق» لأنه يمتثل حقاً وباطلاً، وكذلك لفظ «الجبر» يمتثل حقاً وباطلاً، وذكر شيخ الإسلام أن الأئمة كالأوزاعي وأحمد بن حنبل ونحوهما قد أنكروه على الطائفتين التي تنفيه والتي تثبته.

وقال رحمه الله: ويروى إنكار إطلاق «الجبر» عن الزبيدي، وسفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم. وقال الأوزاعي وأحمد وغيرهما: «من قال جبر فقد اخطأ ومن قال لم يجبر فقد أخطأ بل يقال إن الله يهدي من يشاء ويضل من يشاء ونحو ذلك .

وقالوا ليس للجبر أصل في الكتاب والسنة وإنما الذي في السنة لفظ - الجبل - لا لفظ الجبر؛ فإنه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأشج عبد القيس: «إن فيك لخلقين يجبهما الله: الحلم والأناة» فقال: أخلقين تخلقت بهما أم خلقين جبلت عليهما؟، فقال: «بل جبلت عليهما»، فقال: الحمد لله الذي جبلني على خلقين يجبهما الله. وقالوا إن لفظ «الجبر» لفظ مجمل، ثم بين أنه قد يكون باعتبار حقاً وباعتبار باطلاً، وضرب لكل منهما مثلاً. ثم قال: «فالأئمة منعت من إطلاق القول بإثبات لفظ الجبر أو نفيه، لأنه بدعة يتناول حقاً وباطلاً».

وقال الذهبي رحمه الله: «قال أحمد بن كامل القاضي: كان يعقوب بن شيبه من كبار أصحاب أحمد بن المعذل، والحارث بن مسكين، فقيهاً سرياً، وكان يقف في القرآن.

قال الذهبي قلت: أخذ الوقف عن شيخه أحمد المذكور، وقد وقف علي بن الجعد، ومصعب الزبيري، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وجماعة، وخالفهم نحو من ألف إمام، بل سائر أئمة السلف والخلف على نفي الخليفة على القرآن، وتكفير الجهمية، نسأل الله السلامة في الدين.

قال أبو بكر المروذي: أظهر يعقوب بن شيبه الوقف في ذلك الجانب من بغداد، فحذر أبو عبد الله منه، وقد كان المتوكل أمر عبد الرحمن بن يحيى بن خاقان أن يسأل أحمد بن حنبل عمن يقلد القضاء، قال عبد الرحمن: فسألته عن يعقوب بن شيبه، فقال: مبتدع صاحب هوى.

قال الخطيب: وصفه بذلك لأجل الوقف «السير» (١٢/٤٧٨). اهـ من «مجموع الكتب والرسائل والفتاوى الشيخ ربيع» (١٤/٢٨٨-٢٩٠).

وقد مر بسط الكلام في هذا في مبحث: (تقرير منهج الموازنات وحمل المجمل والمفصل) بما لا بد من الرجوع إليه.

## المبحث الثالث:

### تجويد التأصيل بعبارات وقواعد أهل البدع

وبما سبق في المبحث الماضي؛ تعلم بطلان منهج الشيخ محمد الإمام العملي في كتابه «الإبانة»، والذي أصّله الشيخ عبد العزيز البرعي -وفقه الله- موافقة لهذا المنهج وسيراً على خطأ أبي الحسن المصري الذي سبقه إلى تقرير ذلك - كما سيأتي - في تقديمه لكتاب «الإبانة» (ص ٥-٦) بعد أن أثنى على الكتاب وبالغ بما ليس هو واقعه!! : (ثم إني أنبه على أمر، فإنه قد يجد القارئ بعض التراجم والعبارات قد عبر بها بعض المبتدعة أو بما يشابهها، فقد يأتي من يصطاد في الماء العكر ويقول: هذه الكلمة تشبه كلمة فلان أو عبارة فلان؛ ألا فليعلم أن هذا ظلم؛ لأن المبتدع ينزل الكلام على حسب هواه، ويشرح بما يوافق بدعته، والشيخ يتمشى مع الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح، ألا ترى أن المبتدعة قد يستدلون بآيات قرآنية وأحاديث نبوية؛ تمويهاً على الجاهلين، ومجادلة لأهل العلم؟! فإذا لم يسلم كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، فمن باب أولى أن لا يسلم كلام غيرهما أن يحرفه أهل البدع على أهوائهم، ومن ثم تأتي عباراتهم المليئة بالتدليس ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران : ٧]. اهـ!!!

فأقول مستعينا بالله:

إن هذا التأصيل الذي أصّله الشيخ البرعي، وطبقه عملياً الشيخ محمد الإمام -أصلحهما الله- غير صحيح، وكذا اعتذار الشيخ البرعي للشيخ محمد الإمام على إيراد عبارات بعض أهل البدع، بقياسه استغلال أهل الأهواء لنصوص الكتاب والسنة!!!!

فهذا قياس باطل، وذلك أن أدلة الكتاب والسنة وحي من الله تعالى، ليس فيها اختلاف، ولا تحمل باطلا بوجه من الوجوه، ولازمها حق، وليس فيها تعارض حقيقي.. قال تعالى (وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ \* لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ) [فصلت: ٤٢، ٤١].

واستغلال أهل الأهواء لأدلة الكتاب والسنة، لا كونها تحمل الباطل أو تستلزمه! لأنها حق، بل يستغلونها بتحريفهم واتباعهم المتشابهه بعدم رده للمحكم، وإلا فإن متشابهه ومحكمه حق.

بخلاف عبارات أهل البدع وتأصيلاتهم؛ التي اخترعوها، فإنها موضوعة لباطل، ولمضاهات الشريعة، وتتناقض وتختلف، ولازمها باطل.. وما عُدَّت من عبارات أهل البدع إلا لكونها يُقصد منها الباطل، فموافقة ألفاظهم وتقعيداتهم وإن لم يُقصد بها ما قُصدوا، من التشبه بهم، ومن التغرير بالناس، ومن تكثير سوادهم بتقرير قواعدهم، مع كونه فهما قاصرا المفهوم التميز بين أهل السنة وأهل الأهواء.. فما بالك إذا كان القصد واحدا!!!!

ولذلك فرق تعالى بين ما جاء من عنده في كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وبين ما جاء من غيره، فقال (أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا) [النساء: ٨٢].

قال ابن كثير عند هذه الآية: (يقول تعالى أمراً عباده بتدبر القرآن، وناهيا لهم عن الإعراض عنه، وعن تفهم معانيه المحكمة وألفاظه البليغة، ومخبراً لهم أنه لا اختلاف فيه ولا اضطراب، ولا تضاد ولا تعارض؛ لأنه تنزيل من حكيم حميد، فهو حق من حق؛ ولهذا قال تعالى (أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا) [محمد: ٢٤] ثم قال (وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ) أي: لو كان مفتعلاً مختلفاً، كما يقوله من يقوله من جهلة المشركين والمنافقين في بواطنهم (لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا) أي: اضطراباً وتضاداً كثيراً. أي: وهذا سالم من الاختلاف، فهو من عند الله. كما قال تعالى مخبراً عن الراسخين في العلم، حيث قالوا (أَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا) [آل عمران: ٧] أي: محكمه ومتشابهه حق؛ فلهذا ردوا المتشابه إلى المحكم فاهتدوا، والذين في قلوبهم زيغ ردوا المحكم إلى المتشابه فغووا؛ ولهذا مدح تعالى الراسخين وذم الزائغين). اهـ

\* أما قول الشيخ البرعي -وفقه الله- فيمن يعترض على تأصيله: (يصطاد في الماء العكر ويقول: هذه الكلمة تشبه كلمة فلان أو عبارة فلان؛ ألا فليعلم أن هذا ظلم)!!

فإن فيه طعنا وظلماً لطريقة أئمة السلف كما مر تقريرها، وأنهم ربما أسقطوا عالماً من علمائهم بسبب إطلاقه للفظٍ يستخدمه أهل البدع وقد يكون غير قاصد لمعناه، سدا للذريعة وحسماً لانتشار البدع والفساد.

قال الشيخ ربيع حفظه الله: (..قال إسماعيل ابن عليّة وهو من كبار أهل السنة والحديث كلمة فهم منها أنه يقول بخلق القرآن فضلّله بعض الأئمة، وشن عليه الغارة كل أهل الحديث أو جلهم حتى رجع عن قوله ولو لم يرجع لأسقطوه)<sup>(١)</sup>. اهـ



ومعلوم عناية الشارع بسد الذرائع في جانب الألفاظ وغيرها، وقطع الطريق إلى التشبه بأهل الباطل باستخدام عباراتهم وأقوالهم، ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظرونا واسمعوا وللكافرين عذاب أليم ) [البقرة: ١٠٤].

قال الإمام ابن كثير في «تفسيره» ( ١ / ١٤٨ ) : (نهى الله تعالى عباده المؤمنين أن يتشبهوا بالكافرين في مقالهم وفعالهم وذلك أن اليهود كانوا يعانون من الكلام ما فيه تورية لما يقصدونه من التنقيص عليهم لعائن الله فإذا أرادوا أن يقولوا : اسمع لنا؛ قالوا : راعنا، ويورون بالرعونة كما قال تعالى (من الذين هادوا يجرفون الكلم عن مواضعه ويقولون سمعنا وعصينا واسمع غير مسمع وراعنا ليا بألسنتهم وطعنا في الدين ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وانظرونا لكان خيرا لهم وأقوم ولكن لعنهم الله بكفرهم فلا يؤمنون إلا قليلا ) [ النساء : ٤٦ ]، وكذلك جاءت الأحاديث بالإخبار عنهم بأنهم كانوا إذا سلموا إنما يقولون: (السام عليكم) والسام هو الموت، ولهذا أمرنا أن نرد عليهم بـ(وعليكم) وإنما يستجاب لنا فيهم ولا يستجاب لهم علينا والغرض أن الله تعالى نهى المؤمنين عن مشابهة الكافرين قولاً وفعلاً). اهـ.

وقال شيخ الإسلام عند هذه الآية في «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ١ / ٤٥) : (ومما يدل من القرآن على النهي عن مشابهة الكفار قوله سبحانه (يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظرونا واسمعوا وللكافرين عذاب أليم)، قال قتادة وغيره: كانت اليهود تقوله استهزاء فكره الله للمؤمنين أن يقولوا مثل قولهم وقال أيضا كانت اليهود تقول للنبي صلى الله عليه و سلم راعنا سمعك يستهزئون بذلك وكانت في اليهود قبيحة). اهـ.

فليحذر الذي يتصدر لتأصيل وتقعيد القواعد لأهل السنة من هذا المسلك، وإلا كان من السامعين لأهل البدع والأهواء! ومن كان هذا حاله؛ فإن ضرره على أهل السنة يكون أكبر، إذ الفتنة تعظم بقدر قرب صاحبها من السنة وأهلها! وإن لم يكن قد تلقى ذلك عن أهل البدع؛ لكنه وافق ما عندهم من القول أو الفعل الباطل، فلذلك وجب البيان..

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وإذا كان أقوام ليسوا منافقين، لكنهم ساعون للمنافقين: قد التبس عليهم أمرهم حتى ظنوا قولهم حقا، وهو مخالف للكتاب، وصاروا دعاة إلى بدع المنافقين، كما قال تعالى (لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالا ولأوضعوا خلالكم يبغونكم الفتنة وفيكم ساعون لهم) فلا بد أيضا من بيان حال هؤلاء؛ بل

الفتنة بحال هؤلاء أعظم.... وقد دخلوا في بدع من بدع المنافقين التي تفسد الدين ، فلا بد من التحذير من تلك البدع ، وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم؛ بل ولو لم يكن قد تلقوا تلك البدعة عن منافق؛ لكن قالوها ظانين أنها هدى ، وأنها خير ، وأنها دين ، ولم تكن كذلك لوجب بيان حالها).

قلت: وبهذا يتبين بطلان وخطر هذا المسلك الذي قرره الشيخ البرعي - وفقه الله - وسار عليه الشيخ محمد الإمام في «إبانته»! والذي هو نفس ما أصّله أبو الحسن المصري الذي قال في «السراج الوهاج» (ص ٦٠ برقم ١٥٠): (وأرى جواز الاستشهاد بكلام المخالف إن كان حقا وفي مصلحة دون جلب مفسدة في الحال أو في المآل)!

هذا لتعلم مدى تأثيرهما بمنهج هذا الرجل البائر!!

وهذا المسلك لا يسير على منهج أهل السنة والجماعة في تأصيلاتهم، وأنهم يحرصون أن تكون موافقة للنصوص، بعيدة عن مسلك الإجمال، وألا تكون موافقة لعبارات وتأصيلات أهل الباطل.

قال الإمام ابن أبي العزرم رحمه الله في «شرح الطحاوية» (ص ٧٠-٧١): (والتعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية؛ هو سبيل أهل السنة والجماعة).

وأنه لم يسر فيه على منهج السلف في نقدهم للأخطاء، وأنهم يتعاملون معها بحسب الظاهر منها، فإن كانت ظاهرة في الخطأ أو احتملت باطلا انتقدت، ولا يصححونها بالاعتذارات والمحاميل الحسنة والنية الخالصة وكون صاحبها شيخاً فاضلاً.. فإن ذلك لا يزيد الخطأ إلا اتساعاً في حين يسعى المصحح للخطأ إلى سده وتصحيحه، وقد مر في مبحث (تقرير منهج الموازنات وحمل المجمل على المفصل) بسط الكلام في ذلك.

\* كما أنه يفتح باب شر على الناس إلى قراءة كتب أهل البدع والأهواء، والاستفادة مما فيها من خير كما يزعمون!!

يقول الشيخ ربيع ردا على كلام أبي الحسن -الذي سبق نقله- في «انتقاد عقدي ومنهجي لكتاب السراج الوهاج»: (هذا منه معارضة منه لمن يحذر من القراءة في كتب أهل الأهواء، مثل سيد قطب وكتاب الإخوان المسلمين، وهذه هي حيلة الحزبيين في جرّ كثير من الشباب السلفي إلى الانحراف عن النهج السلفي والارتقاء في هوة الضلال، فكم ضاع من أناس بهذه الحيلة، ثم أصبحوا خصوماً للمنهج السلفي وأهله).

\* وقول الشيخ البرعي - وفقه الله -: (والشيخ - يعني محمداً الإمام - يتمشى مع الكتاب والسنة).

أقول: لو كان سلك ذلك في هذا الكتاب؛ لكان استغنى بالكتاب والسنة وأقوال أئمة السلف الصالح عن التعبير بعبارات أهل البدع، ففيها الغنية مما في غيرهما، وما ذلك منه إلا استبدال للذي هو أدنى بالذي هو خير!.. وقد قال تعالى (أستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير).

وقد قال الإمام البخاري رحمه الله في «صحيحه»: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا إبراهيم، أخبرنا ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، أن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدث؛ تقرءونه محضاً لم يشب، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا كتاب الله وغيره، وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً؛ ألا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟! لا والله، ما رأينا منهم رجلاً يسألكم عن الذي أنزل عليكم».

وعن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم غضب حين رأى مع عمر صحيفة فيها شيء من التوراة، وقال: «أفي شك أنت يا ابن الخطاب؟ ألم آت بها بيضاء نقية؟ لو كان أخي موسى حياً ما وسعه إلا اتباعي» رواه أحمد وغيره.

قال الشيخ ربيع حفظه الله: (فلو وضع المسلمون هذا الحديث نصب أعينهم لما وقع كثير وكثير منهم في مصائد البدع وأهلها... فما ضل المتكلمون من معتزلة وأشاعرة وكلابية وما تريدي وغيرهم، وما وقع فئام عظيمة من أهل السنة في حبائل هذه الفرق وفي حبائل الصوفية إلا لمخالفتهم لهذا الحديث... وإلا لعدم إدراكهم المفسد في الحال والمآل... وإلا لمخالفتهم القاعدة العظيمة المستمدة من هذا الحديث وأمثاله: (درء المفسد مقدم على جلب المصالح)، وتضييعهم قاعدة سد الذرائع.

وما تاه كثير وكثير من شباب الأمة في هذا العصر فوقعوا في حبائل الأحزاب الضالة إلا بتضييع هذا الحديث وما تبعه من القواعد.

ومن الاغترار بأنفسهم والمقولة الخادعة نقرأ فما وجدناه من صواب أخذناه وما وجدنا من باطل تركناه، وأكثرهم لا يميزون بين الحق والباطل، بل يرون الحق باطلاً والباطل حقاً، فوقعوا فيما وقعوا فيه من الفتن والضياح...

وقد حذر سلفنا الصالح أشد التحذير من كتب أهل البدع والنظر فيها أخذاً من هذا الحديث وأمثاله ومن تلكم القواعد الحكيمة، عندنا عيون ثرة ومناهل عذبة، وعندهم موارد عكرة أسنة فيها الجرائم الفتاكة والحيات والشعابين والحيوانات المفترسة.

فلندع شباب الأمة إلى تلك العيون والمناهل الصافية العذبة، ولنحذرهم من الموارد المهلكة. اهـ.  
 \* وقد نقض الشيخ محمد الإمام - وفقه الله - بمسلكه الباطل في «الإبانة»؛ ما سطره في كتابه «بداية الانحراف ونهايته» (ص ٦٢-٦٣)، ونحن نُذكِّره بشيء من ذلك لعله يتذكر فيثوب!

حيث قال تحت عنوان (تحري الألفاظ الشرعية): (إن الله أعطى علماء الأثر حرصاً عظيماً فيما يتعلق بالتحدث عن الشريعة الإسلامية، وما ذاك إلا لما يعلمونه من عظمة الألفاظ الشرعية، قال الإمام ابن القيم: (..فألفاظ النصوص عظيمة وحجة بريئة من الخطأ والتناقض والتععيد والاضطراب..). «إعلام الموقعين» (٢/ ١٧٠)، وقال في نفس المصدر: (وقد كان الصحابة والتابعون وأئمة الدين سلكوا على منهاجهم يتحرون ألفاظ النصوص غاية التحري..).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: و(الأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة المشتبهة لما فيه من لبس الحق بالباطل مع ما توقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة بخلاف الألفاظ المأثورة والألفاظ التي بينت معانيها فإن ما كان مأثوراً حصلت له الألفة وما كان معروفاً حصلت به المعرفة). اهـ «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٧١).

وقال أيضاً في نفس المصدر: ويقال لمن يتقيد بالشريعة (إطلاق هذه الألفاظ نفيًا وإثباتًا بدعة وفي كل منها تلبس) وإنما العظمة في إطلاق الألفاظ الشرعية من الكتاب والسنة.

وقال ابن رجب ممدوحا الموفق ابن قدامة: (وكان المتابعة للمتقول في باب الأصول وغيره، لا يرى إطلاق ما لم يؤثر من العبارات) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/ ١٣٩). اهـ من «بداية الانحراف ونهايته» (٦٢-٦٣).

وانظر ما كتبه أيضاً في نفس المصدر (ص ٢٤٦-٢٤٨) تحت عنوان (اعتماد الفرق والأحزاب على مصطلحات تخص كل طائفة منهم)!! . والله الموفق

## المبحث الرابع:

### محاولة إلزام الناس برأي المشايخ وتقليدهم وجعلهم الحكم في الفتنة وتهميش الشيخ يحيى حفظه الله والحق معه

وقد أكثر الشيخ محمد الإمام-وفقه الله- في مواضع كثيرة من كتاب «الإبانة» من تقرير ذلك.

وقد بينا ذلك بوضوح في الفصل الرابع في عدة مباحث، بما لا يحتاج إلى إعادته هنا، منها:

- (رأي الجماعة في الفتنة أكثر صوابا من رأي العالم الواحد).
- (اشتراط موافقة إجماع أكثر المجرحين لقبول الجرح من العالم).
- (انفراد عالم عن غيره من العلماء بالكلام في شخص أو غير ذلك يعتبر: استقلالا عن أهل العلم وشذوذا).
- (اجتهادات أهل العلم في الجرح والتعديل لا يقال فيها: حكم الله).

## المبحث الخامس:

### تأصيل كثير من القواعد والضوابط بناء على نقول لم يحرر معناها عنده مما أدى إلى وجود الخلل في التقعيد إما كلياً أو جزئياً

وهذا مما يؤثر سلباً على جانب التقعيد، وبناء القواعد دون تحرير لأدلتها ومقدماتها، يجعلها قواعد هشة منقوضة. وهذا حال كثير من القواعد والضوابط التي ذكرها الشيخ محمد الإمام -وفقه الله-، كما بيناه في مواطنه من «مصباح الظلام».

فمن ذلك:

- ١- ما مر في مبحث (هل يكون أهل البدع من أهل السنة في الأماكن أو الأزمان التي يضعف فيها أهل السنة؟! )، واستدلالة بكلام شيخ الإسلام رحمه الله، الذي هو بعيد كل البعد عن التبويب، كما مر بيانه هناك.
- ٢- وهكذا ما ذكره من النقول (ص ٨٥-٨٧) تحت عنوان: (من أحسن طرق الخلاف: الجمع بين القائل والمقول فيه)، وفي (ص ٨٧-٩٠) تحت عنوان: (فصل الخطاب وفصل النزاع)، حيث دعا فيهما إلى ضرورة التحاكم بين الجارحين والمجروحين، وليس في شيء من تلك النقول ما يؤيد تأصيله الباطل، وقد بينا ذلك في المبحث الثاني من الفصل الثاني بعنوان: (الجمع بين الجارح والمجروح للتحاكم من أحسن طرق حل الخلاف وأصل يجب أن يتواصى به).
- ٣- وأيضاً ما استدل به من النقول لتقرير منهج الموازنات، والتي قلدها فيها أبا الحسن المصري، وهي بعيدة كل البعد عن ذلك، كما قد بينا ذلك بما يكفي في المبحثين الرابع والخامس من الفصل الثاني تحت عنوان: (تقرير منهج الموازنات وحمل المجمل على المفصل).
- ٤- وكذا تلك النقول التي أتى فيها بالعجب، لتقرير قاعدته: (المظلومون باسم الجرح والتعديل إذا صَبَرُوا على ظلم الجارحين يرفعهم الله)، وقد بيّنا في المبحث الحادي عشر من الفصل الثاني، أن كل ما ذكره الشيخ محمد الإمام -وفقه الله- من كلام أهل العلم الذي يريد به تقرير ذلك؛ ليس فيه البتة ما يدل ولو من بعيد على هذا التأصيل التمييعي، وأن الاستدلال بتلك النقول على نقيض تأصيله هو الأحرى بها، كما أوضحناه هناك.

٥- وهكذا حين قرر تلك القاعدة البدعية بقوله: (لا يترك حديث الراوي إلا إذا أجمع أكثر المجرحين على تركه)! عجز على أن يقيم دليلاً عليها، فأتى بالعجب، فاستدل عليها بقول ابن سيرين: (كان في الزمن الأول لا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد، لكي يأخذوا حديث أهل السنة، ويدعوا حديث أهل البدع) أخرجه مسلم في «مقدمة الصحيح» (١ / ٨٤) وغيره! ولا شاهد في ذلك ألبتة، وقد بينا هناك أن الاستدلال بهذا الأثر على نقيض تأصيله هو الصواب!

وغير ذلك كثير مما يطول المقام بذكره، والقصد الإشارة.

## المبحث السادس:

### توعير وتضييق أمر الجرح والتعديل والإكثار من القواعد والضوابط بطرح غير صحيح يسبب النفرة والتزهيد والتميع في جانبه مع إهمال جانب القواعد والضوابط في جانب التعديل إلا على جانب التبعية:

وهذا واضح جدا في منهجية الكتاب، وكان الأجدد بالشيخ محمد الإمام - وفقه الله - أن يعتني بهذا الجانب كاعتنائه بجانب الجرح بل أكثر، إذ أن الخلل والغلط والغفلة التي تأتي من جانب التعديل أكبر وأعظم.

قال العلامة المعلمي رحمه الله تعالى في «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» (١ / ١٧٤): (التعديل يتفاوت، ويحتمل كثير منه الخلل كما يحتمله الجرح الذي لم يشرح كل الشرح، أو أشد).

والتساهل في أمر التعديل ضرره وخطره أشد من خطر الغلو، وإن كان الكل شرا.

قال العلامة صالح الفوزان حفظه الله: (فالتساهل في أمور الدين لا يقلُّ خطورة عن الغلو، بل هو شر منه، ولهذا قال تعالى: (وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا)، وقال تعالى: (فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا) ..) «البيان لأخطاء بعض الكتاب» (ص ١٥٩).

وقد قعد الشيخ محمد عدة قواعد وضوابط، سعى فيها سعيًا حثيثًا في التضييق والتوعير والتزهيد من الردود وتتبع أخطاء من يُخاف من تأصيلاته البدعية على الأمة، نصحا للأمة، وحقّر ورمى من يقوم بهذا الواجب العظيم بالفواقر وأشد التشنيع!!

وهذا بين واضح من طريقة الشيخ محمد الإمام وفقه الله، وانظر لذلك المباحث التالية:

- (نصحح ولا نهدم)

- (الطعن في أخبار الثقات والتشكيك في قبولها وبناء الأحكام عليها)

- (تقرير منهج الموازنات) و (حمل المجمل على المفصل)

- (نصحح ولا نفضح ولا نشهر بالمخالف)



- (لا نترك الشخص حتى يُصرَّ على تركنا)
- (بقاء السني على ما قبل الخلاف)
- (جرح الشخص في أمر معين لا يسوغ تعميم القدح فيه)
- (اشغل نفسك بالخير ولا توطن نفسك بالبحث عن أخطاء وعثرات الناس)
- (إدخال الفواحش الخلقية في الجرح منهج غريب عن أهل الحديث)
- (رد جرح المتشدد من أهل الجرح والتعديل)
- (رمي الناصحين بالتعجل والتسرع والتهور وعدم اعتبار مصلحة الدعوة)
- (الجمع بين الجرح والمجروح للتحاكم من أحسن طرق حل الخلاف وأصل يجب أن يُتواصى به)
- (امتحان المسلم من تتبع العثرات)
- (إذا أدى جرح العالم المعتبر إلى الفتن فالواجب إعادة النظر في طريقة التجريح)
- (كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعول عليه إذا لاح فيه البغي)
- (الاختلاف في الجرح والتعديل اجتهادي كالاختلاف في غيره من العلوم)
- (اختلافنا في الأشخاص ليس اختلافا في الدعوة).
- (لا يُقبل جرح المجرح الصغير غالبا في العالم الكبير)

....والله المستعان

## المبحث السابع:

### (دعوة للتقريب بين أهل السنة والحزبيين)

قال شيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري حفظه الله في «مجمّل التقويم والصيانة»: (سؤال: أخ يقول: هل نستطيع أن نقول إن كتاب الشيخ محمد الإمام: هذا كتاب دعوة للتقريب بين الفرق المناوئة لأهل السنة مع أهل السنة؟ فأجاب: ليس على إطلاقه في سائر المناوئين، نعم مؤداه دعوة للتقريب بيننا وبين الفرق المناوئة لنا ممن ينتسبون إلى أهل السنة كـ: (الإخوان) و(السرورية) و(الحسينيين) و(القطبيين) و(أصحاب الحزب الجديد)، ونحو هؤلاء من حيث يشعر الشيخ محمد أو لا يشعر). اهـ

قلت: وقد سبق من القواعد المتقدمة أمثلة جلية على هذا، فمن ذلك:

ما عقدناه في الفصل الخامس بعنوان (دعوة إلى المنهج الأفيح) بما تحته من المباحث:

- دعوة إلى المنهج الأفيح ومؤاخاة أهل البدع والأهواء.
- نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه.
- هل يكون أهل البدع من أهل السنة في الأماكن أو الأزمان التي يضعف فيها أهل السنة.
- وهكذا في غيرها من المباحث، والتي منها:
- لا يكون السني مبتدعا بسبب وجوده مع فرقة أو حزب لعمل دنيوي مع حبه لأهل السنة واعتقاده عقيدتهم.
- اختلفنا في الأشخاص ليس اختلافًا في الدعوة.
- الاختلاف في الجرح والتعديل اجتهادي كالاختلاف في غيره من العلوم.
- وغير ذلك من التأصيلات المخالفة لمنهج السلف، الموافقة لتقعيدات الحزبيين فهي شاهدة على ذلك.

## الخاتمة

وبهذا نكون قد أسفرونا عن بعض ما تضمنه هذا الكتاب من القواعد البدعية، والمخالفات الشرعية، ولسنا ندعي الإحاطة بها في الكتاب من ذلك كله، ولكنه جهد الضعيف المقل،.. وسنضيف بإذن الله تعالى ما يستجد لنا من ذلك في حينه.

ونسأل الله تعالى أن يجعل ما كتبنا من الذب عن السنة، خالصا لوجهه الكريم، وأن يجعله نافعا لقارئه، وللشيخ محمد الإمام- وفقه الله-، الذي ندعوه إلى تدارك كتابه من هذه الزلقات الكبيرة، والقواعد المخالفة لمنهج السلف، وغيرها من الأخطاء؛ وأن يكون متجردا للحق، لا يأخذه في ذلك لومة لائم..

قال شيخنا العلامة أبو عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري حفظه الله في «مجمل التقويم والصيانة»: (ونأمل من أخينا الشيخ الفاضل محمد الإمام- حفظه الله- أن ينظر في كتابه هذا بتقويم له مفصل بما لا يحتاج إلى أن يرشده إلى تفاصيل ذلك غيره وجزاه الله خيرا). اهـ.

وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

وكتبه أبو حاتم يوسف بن العيد بن صالح الجزائري

في مكتبة دار الحديث بدماج قلعة أهل السنة ومعقل السلفية

بتاريخ ٢٨/ شعبان/ ١٤٣١هـ